جامعة الجزائر3
كلية العلوم السياسية
قسم الدراسات الدولية

الشراكة الإستراتيجية الروسية - الصينية بعد الحرب الباردة :الواقع والآفاق

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
فرع : علاقات دولية

إعداد الطالب:
مشـاور صيفي

إشراف البروفيسور :
أ.د. بـوقـارة حسـين

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د.سفيان صخري ..... جامعة الجزائر-3 ..... رئيسًا
أ.د.حسين بوقارة ..... جامعة الجزائر-3 ..... مقررًا
د.السعيد قاسمي..... جامعة الجزائر-3 ..... عضوًا
أ.د.حسين قادري ..... جامعة باتـنـة -1 ..... عضوًا
د.جميلة الطيب ..... جامعة خميس مليانة ..... عضوًا
د.عبد الله هوادف ..... جامعة المسيلة ..... عضوًا

السنة الجامعية: 1437/ 1438 هـ
2016 /2017 م

شكر و عرفان:

الحمد لله حمدا كثيرا على توفيقه لإتمام هذا البحث... " الحمد لله"
أتقدم بأخلص عبارات الشكر و العرفان ، إلى البروفيسور بوقارة حسين، أبا و أخا و صديقا و أستاذا ... الذي لم يبخل علي بأدنى جهد من أجل إتمام هذا العمل..... فجزاك الله عني كل خير...

شكر خاص للوالدة الكريمة أطال الله في عمرها .... و لجميع عائلتي كبيرا و صغيرا ....

شكر خاص لزوجتي الغالية، و قرة عيني عبد الرحمان الذي ادع الله أن يحفظه و يجعله من الذرية الصالحة

إلى كل أساتذتي من الطور الابتدائي ....إلى الجامعة ... فجزاكم الله عنا كل خير

كما أتقدم بتشكراتي الخالصة لكل من وقف بجنبي و أمدني بالعون و الدعم .... و أخص بالذكر زملائي و أصدقائي ، و على رأسهم الصديق الأستاذ بوزرب رياض و الصديق و أخي منير ليمان ،و المتميز بويبية نبيل ، و الأستاذ عبد العزيز ناصر... و كذا الأستاذ سفيان بوسنان؛و الدكتور ملاح السعيد ،و الدكتور عبد الله هوادف ، و شاعة محمد، و الأستاذ العايب سليم ، و الدكتور قاسمي السعيد و كذا الدكتور فول مراد ، و الدكتورة أمينة رباحي و بلطاس فريدة.....

أ. مشاور صيفي

الاهداء :

إلى روح أبي و أختي سعيدة الطاهرتين .....

رحمة الله عليهما و أسكنهما فسيح جنانه

إلى أمي الغالية .....

أطال الله عمرها ....

إلى إخوتي .....

رابح ، مسعود، عمر ، سعد الدين .... رموز التحدي و الوفاء.....وكل أبنائهم

إلى أخواتي .....

فتيحة ، حياة ، مسعودة، نوارة و صفية ... وكل أبنائهم

إلى كل الأهل و الأقارب

إهداء مميز إلى زوجتي و ابني الغالي ... عبد الرحمن.....

إلى كل مخلص ... ووفي يقدس الوفاء في الوجود

اهدي ثمرة عملي

أ. صيفي مشاور

خطة الدراسة

الفصل الأول : خلفيات و منطلقات الشراكة الاستراتيجية الروسية – الصينية بعد الحرب الباردة

المبحث الأول: روسيا و الصين في ظل النظام الدولي الجديد

المطلب الأول : روسيا ظل النظام الدولي الجديد

المطلب الثاني : الصين في ظل النظام الدولي الجديد

المبحث الثاني: الدوافع الروسية الصينية للشراكة الاستراتيجية

المطلب الأول : منطلقات الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية

المطلب الثاني : التوجه الروسي الصيني الجديد

الفصل الثاني : مجالات الشراكة الاستراتيجية الروسية– الصينية

المبحث الأول: الشراكة في المجال السياسي

المطلب الأول: مجموعة – أو منظمة – شنغهاي

المطلب الثاني: معاهدة التعاون و حسن الجوار

المطلب الثالث: مجموعة "بريكس"BRICS

المبحث الثا ني: الشراكة في المجال الاقتصادي

المطلب الأول: الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية في المجال التجاري

المطلب الثاني:الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية في مجال الطاقة

المبحث الثالث : الشراكة في المجال العسكري

المطلب الأول : الإنفاق العسكري الروسي الصيني

المطلب الثاني: المكانة الاستراتيجية للسلاح الروسي في المنظور الصيني

المطلب الثالث :دور روسيا في دعم القدرات العسكرية الصينية

الفصل الثالث : انعكاسات الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية على المستويين الإقليمي و الدولي

المبحث الأول : انعكاسات الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية على المستوى الإقليمي

المطلب الأول : آسيا في الاستراتيجية الأمريكية

المطلب الثاني :إستراتيجية روسيا و الصين في آسيا

المبحث الثاني : انعكاسات الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية على المستوى الدولي

المطلب الأول : الشراكة الاستراتيجية الروسية–الصينية و تحول القوة في العلاقات الدولية

المطلب الثاني :الاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب

الفصل الرابع : مستقبل الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية

المبحث الأول: المبحث الأول: استشراف المستقبل

المطلب الأول : المطلب الأول : مناهج الاستشراف (السيناريو نموذجا)

المطلب الثاني: الماضي كدليل للمستقبل

المبحث الثاني : مستقبل الشراكة الاستراتيجية الروسية – الصينية

المطلب الأول: السيناريو الأول:بقاء الوضع القائم ؛" بقاء الشراكة الإستراتيجية الروسية ـ الصينية في المستوى الذي هي عليه".

المطلب الثاني: السيناريو التفاؤلي ؛ " تحسن الشراكة و تطورها أفضل مما هي عليه"

المطلب الثالث: السيناريو الثالث: السيناريو التشاؤمي" الثوري"؛ "تغير راديكالي في الشراكة الإستراتيجية الروسية ـ الصينية".

الخاتمة :

مقدمة:

مقدّمـة :

منذ قيام جمهورية الصين الشعبية في 01 أكتوبر 1949 ، بدا واضحا التقارب و الانسجام الاستراتيجي بين الصين و الاتحاد السوفيتي في جميع المجالات، حيث اعتنقت الصين الفلسفة الشيوعية منذ الوهلة الأولى. و بدا جليا وضوح تأثير الشيوعية السوفيتية في الصين ، التي اتخذتها منهاجا قامت عليه دولتها "جمهورية الصين الشعبية". و من المفارقات أن الشيوعية هي التي جمعت و فرَّقت بين الدولتين الجارتين ، و تجلى ذلك بوضوح من خلال الخلاف بين شيوعية الصين و شيوعية الاتحاد السوفيتي. و بدا الخلاف واضحا بين شيوعيتهما ؛فالاتحاد السوفيتي غيَّر من المجتمع لإقامة أيديولوجية أما الصين فقد كيَّفتها بما يتناغم مع خصوصياتها الحضارية ، و لعل هذا ما يفسر عدم تفتت الصين عندما تفتت الاتحاد السوفيتي.

تاريخيا تميزت العلاقات بين زعيمتي الشيوعية في فترات بالتآلف و التعاون، و في أخرى بالنزاع و الصراع، و هو الأمر الذي ساد العلاقات السوفيتية ـ الصينية لما يزيد عن الأربعين سنة، و قد تعددت الأسباب التي كانت وراء هذا التضارب في العلاقات بين زعيمتي الشيوعية. فمن إشكالية الزعامة الصينية الشيوعية، إلى التقارب الصيني الأمريكي الذي أضعف العلاقة بين الصين و روسيا في إطار التفاعل بين أضلاع المثلث الإستراتيجي، إلى مشاكل الحدود... و غيرها من المسائل التي كانت تقف في وجه تقارب حقيقي بين الاتحاد السوفيتي و الصين. لكن الشيء الجلي في هذا السياق هو أنّ روسيا (وريثة الاتحاد السوفيتي) و الصين سارتا بعقلية جديدة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، لاعتبارات كثيرة كان وراءها في المقام الأول انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم و الهيمنة عليه، و هو الأمر الذي ترفضه كل من روسيا و الصين صراحة، فهما تدعوان إلى عالم متعدد الأقطاب أكثر ديمقراطية و عدالة.

و قد ازداد الموقف الصيني– الروسي انسجاما عندما أعلنتا في أفريل 1996 عن قيام " الشراكة الإستراتيجية الروسية–الصينية " و التي من خلالها رسمتا خطة مستقبلية لمواجهة تحديات القرن الواحد و العشرين و الهيمنة الأمريكية. و قد سارت

روسيا و الصين في توجّههما الجديد و نتج عنه تحسن كبير في العلاقات الثنائية بين الطرفين أفضت إلى تحسّن كبير في التعاون الثنائي على جميع المستويات. خاصة و أنّ الطرفين بحاجة لبعضهما البعض، فروسيا بحاجة إلى الصين لأنّها تمثل سوقا كبيرا للسلاح، و الطاقة.. و هذا يدعم اقتصاد روسيا الذي يعاني الكثير من المشاكل. و الصين بحاجة إلى روسيا في المجال العسكري، و في مجال الطاقة خاصة و أنّ الصين قد تحولت من دولة مصدّرة للنفط إلى دولة مستوردة له، و ذلك نتيجة لنموّها الاقتصادي الكبير و الذي نتج عن زيادة الاستهلاك الصيني للطاقة. هذا من جهة و من جهة أخرى فإنّ تكامل روسيا و الصين و بالنظر إلى إمكانياتها الكبيرة، عسكريا، طاقويا، بشريا... فإنّهما قادرتان على إحداث محور جديد كفيل بإخراج الأفعى الأمريكية من القميص الآسيوي.

و تزداد أهمية التقارب الروسي الصيني الجديد، –من خلال "شراكتهما الاستراتيجية"– في الوقت الذي نجد فيه أمريكا على تخوم الدولتين، في إطار مكافحة الإرهاب في أفغانستان... و غيرها من الدوافع التي أدّت بـ الو.م.أ إلى التواجد العسكري في آسيا الوسطى (جورجيا، القوقاز...). و هو الأمر الذي يعتبر اختراقا إستراتيجيا صريحا من طرف الو.م.أ للمنطقة الغنية بالنفط و كل مصادر الطاقة. و الذي يوجد بها عملاقان قادران على إحداث محور جديد كفيل بإنهاء الهيمنة الأمريكية، و هو ما ترفضه الو.م.أ و تسعى جاهدة لكسره.

إنّ روسيا و الصين عازمتان ـ من خلال الشراكة الإستراتيجية ـ على إحداث عالم متعدد الأقطاب و التصدّي للهيمنة الأمريكية، و هذا يمكن أن يتحقق لأنّ إمكانيات البلدين كبيرة و قادرة على التصدي و المنافسة. و قادرة على تشكيل محور جديد يعيد صياغة الأحداث الدولية و هندسة التوجه العالمي، بمنطق غير منطق الأحادية القطبية، و هو الأمر الذي عزمت الصين و روسيا على تحقيقه، و يتبين ذلك جليا في اتجاه سياستهما الخارجية إلى أكثر واقعية بالقدر الذي يكفل لها عدم مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، و لكن باستخدام أساليب كفيلة بالتأثير

المباشر و الغير مباشر على مجريات العلاقات الدولية كالقوى الناعمة، التي تضمن لها تحقيقا للطرح الجديد بدون خسارة ناتجة عن المواجهة العسكرية، و من خلال شراكتهما الإستراتيجية سيتمكنان من تكامل حقيقي يضمن لهما قوة عسكرية، و اقتصادية و بشرية و تكنولوجية منَافِسة، و يكون لهما وزن حقيقي في العالم، و أحد صانعيه...

يزداد التوجه الصيني الروسي الجديد أهمية، و إصرارا من الجانبين على تحقيق العديد من القضايا التي أصبحت تهدّدهم بشكل مباشر، و تعتبر اختراقا لهما في مجالهما الحيوي، فبالإضافة إلى التواجد الأمريكي في آسيا لمحاصرتهما و الاستيلاء على منابع النفط هناك، نجد كذلك قضية الدرع الصاروخي الأمريكي و توسع حلف الناتو... و غيرها من القضايا التي تعارضهما روسيا و الصين جملة و تفصيلا.

إنّ الشراكة الإستراتيجية الروسية الصينية و التي مضى الإعلان عنها ما يزيد عن العقدين من الزمن، برهنت على قدرتها و مدى تأثيرها على العديد من القضايا على المستويين الإقليمي و الجهوي... و بينت كذلك إصرار الطرفين الروسي و الصيني على الارتقاء بها إلى تحالف إستراتيجي... سيكون قادرا على تغيير مسار العلاقات الدولية بالكامل. و هنا تكمن أهميّة موضوع دراستنا، ذلك أنّه يدرس العلاقات بين بلدين كان و لا زال لهما كبير التأثير في العلاقات الدولية و ضلعين من أضلاع المثلث الإستراتيجي، و شريكين إستراتيجيين قادرين على أن يصبحا قوة مؤثّرة في العالم، و مجريات العلاقات الدولية من خلال إصرارهما على ضرورة أن يكون العالم متعدد الأقطاب، خاصة و أنّ كلتا الدولتين تدركان الأهمية الإستراتيجية للطرف الآخر، و أنّ لديهما رغبة كبيرة و واضحة في المشاركة بشكل أكبر في تحديد الشكل الذي سيأخذه النظام الدولي الجديد، و تغيير موازين القوة في العلاقات الدولية في إطار عالم متعدد الأقطاب، يكون له بالغ الأثر على جميع المستويات الداخلية و الإقليمية و الدولية. و رغم المعيقات التي تقف في وجه نجاح موسكو و بكين في شراكتهما الاستراتيجية ، فإن

المتغيرات المؤيدة لنجاحها قوية و كفيلة،بتغلب سيناريو استمرار و نجاح الشراكة الاستراتيجية.

و عليه فإن الدراسة تهدف إلى الإجابة على **الإشكالية** التالية:

ما هي الدوافع الرئيسية للشراكة الإستراتيجية الروسية ـ الصينية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، و ما هي انعكاساتها على المستويين الإقليمي و الدولي؟

و تجعلنا هذه الإشكالية أمام مجموعة من التساؤلات الفرعية، أهمها:

1. هل يمكن أن تحدث الشراكة الإستراتيجية الروسية – الصينية تغييرا على النّظَام الدولي الجديد (الأحادي القطبية)؟

2 ـ ما هي عوامل القوة و أسباب الفرقة و الضعف في التوجّه الروسي الصيني في مرحلة ما بعد الحرب الباردة؟

و للإجابة على الإشكالية المطروحة، نقدّم **الفرضيات** التالية:

1 ـ كلما زاد التوجه الأمريكي للهيمنة على العالم، كلما أدّى ذلك إلى تقوية الشراكة الإستراتيجية الروسية ـ الصينية.

2 ـ تؤثر الشراكة الإستراتيجية الروسية ـ الصينية في توجيه تفاعلات و مسار النّظام الدولي الجديد على مختلف المستويات.

3 ـ كلما تدعّمت ركائز الشراكة الإستراتيجية الروسية ـ الصينية، كلما أدّى ذلك إلى إحداث تغيّرات جذرية في نمط العلاقات و التفاعلات الدولية.

4- يرتبط مستقبل الشراكة الاستراتيجية الروسية – الصينية بعدة متغيرات، مرتبطة بالبيئة الداخلية و الإقليمية و الدولية.

أمّا فيما يخص الطريقة التي تم اتباعها لتحليل المشكلة و كشف الحقيقة، فقد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتبر طريقة من طرق التحليل و التفسير بشكل منظم و علمي، عن طريق وصف أهم المحطات التي ميّزت العلاقات بين البلدين . و قد كان رجوعنا للتاريخ ضرورة لكشف الظاهرة و الحقيقة .، ثم وصفها و محاولة تحليلها.كما اعتمدنا على المنهج الاحصائي ،و ذلك باستخدام مختلف البيانات

الإحصائية لتفسير و تحليل كثير من العلاقات الترابطية في العلاقات الاستراتيجية الروسية– الصينية في مختلف المجالات ، و على مختلف الأصعدة. كما استخدمت المنهج المقارن الذي كان ضروريا للمقارنة بين كثير من الظواهر في التفاعلات الاستراتيجية الحاصلة بين روسيا و الصين على مختلف المستويات و في جميع المجالات. كما اعتمدت في الأخير على السيناريو من اجل استشراف مستقبل الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية.

و إذا كان البحث يهدف إلى معرفة الدّوافع الرئيسية للشراكة الإستراتيجية الروسية ـ الصينية و تأثيراتها على المستويين الإقليمي و الدّولي، فإن ذلك دفعنا إلى الاعتماد على خطة من أربعة فصول رأيناها سبيلا لفهم الظاهرة و الإجابة على الإشكالية.

أما الفصل الأول فقد اختص بالحديث عن خلفيات و منطلقات الشراكة الإستراتيجية الروسية ـ الصينية. و قد قسمناه إلى مبحثين؛ تعرضنا من خلال المبحث الأول إلى روسيا و الصين في ظل النظام الدولي الجديد، في مطلبه الأول تناولنا روسيا في ظل النظام الدولي الجديد، أما المطلب الثاني فقد خصص للصين في ظل النظام الدولي الجديد، أما المبحث الثاني فكان الحديث فيه عن الدوافع الروسية الصينية للشراكة الإستراتيجية، حيث تعرضنا إلى منطلقات الشراكة الإستراتيجية الروسية– الصينية في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فتحدّثنا فيه عن التوجه الروسي الصيني الجديد.

أما الفصل الثاني فتناولنا من خلاله مجالات الشراكة الإستراتيجية الروسية ـ الصينية ، قسمناه إلى مبحثين؛ في المبحث الأول تحدّثنا عن الشراكة الإستراتيجية الروسية ـ الصينية في المجال السياسي،تطرقنا في المطلب الأول لمجموعة – أو منظمة – شنغهاي للتعاون، أما المطلب الثاني فتناولنا فيه، معاهدة التعاون و حسن الجوار. و كان الحديث في المطلب الثالث عن مجموعة "بريكس"BRICS .أما المبحث الثاني فتناولنا فيه الشراكة الإستراتيجية الروسية– الصينية في المجال الاقتصادي ، تناولنا في المطلب الأول، الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية في المجال التجاري. أما المطلب

الثاني فخصصناه للحديث عن الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية في مجال الطاقة. أما المبحث الثالث فكان موضوعه الشراكة في المجال العسكري. تطرقنا في المطلب الأول للإنفاق العسكري الروسي- الصيني. أما المطلب الثاني فَخُص للحديث عن المكانة الاستراتيجية للسلاح الروسي في المنظور الصيني. أما المطلب الثالث فتحثنا فيه عن دور روسيا في دعم القدرات العسكرية الصينية.

أما الفصل الثالث فكان مخصصا للحديث عن انعكاسات الشراكة الإستراتيجية الروسية ـ الصينية على المستويين الإقليمي و الدولي، حيث تم التطرق إلى انعكاسات الشراكة الإستراتيجية الروسية ـ الصينية على المستوى الإقليمي في المبحث الأول. تطرقنا في المطلب الأول لموضوع آسيا في الاستراتيجية الأمريكية. أما المطلب الثاني فكان موضوعه إستراتيجية روسيا و الصين في آسيا.و تعرضنا لـ : انعكاسات الشراكة الإستراتيجية الروسية ـ الصينية على المستوى الدولي في المبحث الثاني. أين تطرقنا في المطلب الأول للشراكة الاستراتيجية الروسية-الصينية و تحول القوة في العلاقات الدولية. أما المطلب الثاني فتناولنا فيه: الاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب .

و في الفصل الرابع: تناولنا مستقبل الشراكة الإستراتيجية الروسية ـ الصينية.تعرضنا في المبحث الأول: لاستشراف المستقبل، تناولنا في المطلب الأول : مناهج الاستشراف. أما المطلب الثاني، فكان موضوعه الماضي كدليل للمستقبل. أما المبحث الثاني فخصصناه للحديث عن مستقبل الشراكة الاستراتيجية الروسية – الصينية. تطرقنا في المطلب الأول للسيناريو الأول:بقاء الوضع القائم ؛" بقاء الشراكة الإستراتيجية الروسية ـ الصينية في المستوى الذي هي عليه". أما المطلب الثاني، فتناولنا فيه السيناريو التفاؤلي ؛"تحسن الشراكة و تطورها أفضل مما هي عليه". أما المطلب الثالث فتناولنا فيه السيناريو الثالث: السيناريو التشاؤمي" الثوري"؛ "تغير راديكالي في الشراكة الإستراتيجية الروسية ـ الصينية".

و قد خلصنا في الأخير إلى خاتمة عرضنا من خلالها أهمّ النتائج المتوصّل إليها مجيبين عن إشكالية بحثنا.

الفصل الأول:

خلفيات و منطلقات الشراكة

الإستراتيجية الروسية – الصينية

الفصل الأول : خلفيات و منطلقات الشراكة الإستراتيجية الروسية – الصينية :

لقد كان انهيار الاتحاد السوفياتي بمثابة الحدث الأبرز في بداية العقد الأخير من القرن الماضي، و بذلك بدأت مرحلة "ما بعد" الاتحاد السوفياتي ؛ حيث دخل العالم في مرحلة جديدة ، انتقل فيها من زمن الثنائية إلى الأحادية القطبية ، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، بآليات و أدوات جديدة مختلفة عن المرحلة السابقة .

لقد أوجدت الولايات المتحدة الأمريكية وسائل جديدة لتحقيق سياستها في هذا النظام الأحادي القطبية ،و بدأت بالبحث عن أعداء جدد تبرر من خلالهم سلوكاتها ،و هنا نتساءل عن مكانة كل من روسيا الفدرالية و الصين في هذا الوضع الجديد ؟ و طبيعة العلاقة بينهما في ظل هذه الظروف ؟ خاصة و أنهما يعارضان بشدة الأحادية القطبية و يناديان بعالم متعدد الأقطاب، فروسيا و الصين لديهما من القدرات ما يؤهلهما للعب دور مؤثر في العلاقات الدولية.

سنحاول معرفة هذا بالتطرق إلى وضعية روسيا والصين في النظام الدولي الجديد سياسيا واقتصاديا و عسكريا ، ثم بوادر التقارب بينهما و كيف استطاعتا تحقيق وفاق قوي في ظرف زمني قياسي ،عرف بكثرة التغير و التفاعل بين وحدات النظام الدولي ،و الهدف من وراء هذه المصالحة ،و ما هي أشكال الشراكة الإستراتيجية بينهما ؟ و انعكاسات هذه الشراكة على المستويين الإقليمي و الدولي؟ .

المبحث الأول: روسيا و الصين في ظل النظام الدولي الجديد

المطلب الأول: روسيا في ظل "النظام الدولي الجديد":

مثلما كان اندلاع الثورة الشيوعية في روسيا القيصرية و نشوء الاتحاد السوفياتي عام 1917 أحد أبرز الأحداث التي شهدها مطلع القرن العشرين ،فقد كان سقوط المعسكر الشرقي و تفكك الإمبراطورية السوفياتية هو الحدث الأبرز في نهاية ذلك القرن ،لقد كانت التجربة الشيوعية السوفياتية منذ قيامها و حتى سقوطها تجربة ضخمة في ما حققته من تغييرات ،و ضخمة في ما ارتكبته من أخطاء و خطايا قادتها في النهاية إلى الاندثار[1].

فوصول "غورباتشوف" إلى الحكم عام 1985 ،و مجيئه "بالبروسترويكا" و "الغلاسنوست" عجَّل أو سرَّع انهيار المنظومة الاشتراكية بسرعة فاقت أو ألغت كل التوقعات و التنبؤات، و قد تبلورت بشكل واضح تلك التطورات السريعة و المتلاحقة في ظل البروسترويكا في حركة 18 أوت 1991 التي سعت لانتشال الانهيار الذي بات واضحا لمصير الاتحاد السوفياتي، إلا أنها في الوقت نفسه دقت المسمار الأخير في نعشه [2].إن هذا الانهيار السريع و المتسارع الذي لم تعرفه دولة عظمى من قبل لابد أن يترك بصماته على مختلف الأصعدة و على طبيعة العلاقات الدولية و العالم أجمع .

---

(1) سمير طرابلسي ، "قيام الاتحاد السوفياتي و سقوطه ...محنة الشمولية"، **مجلة المعرفة**، العدد 63 ، سبتمبر 2000 ، ص 71-89.

(2) علي عودة العقابي،" **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول و التاريخ و النظريات** "، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، ليبيا، 1996، ص 118.

إن انهيار الإيديولوجية الاشتراكية قد فسح المجال لنظيرتها الرأسمالية للبقاء و الاستمرار و السيطرة على إدارة العالم في إطار ما سمي " بالنظام الدولي الجديد"*. لكن السؤال المطروح هنا: ما هي مختلف التغيرات الداخلية التي حدثت للاتحاد السوفياتي ؟ و ما هي أبرز تأثيراتها ؟ ما هي الوضعية التي آل إليها الاتحاد السوفياتي بعد الانهيار ؟ أو بعبارة أدق ما هي المكانة التي ورثتها روسيا الفيدرالية عن الاتحاد السوفياتي؟

فالاتحاد السوفيتي اندثر بسرعة كبيرة ألغت كل التوقعات و التنبؤات و أصبح كل ما يكتب عنه أثناء انهياره – اللحظة – يعد خاطئا في اللحظة التي تليها ،و ذلك للسرعة الرهيبة و غير المتوقعة في الانهيار[1].

لقد ظهرت روسيا الفيدرالية إثر انهيار الاتحاد السوفيتي في 25 ديسمبر 1991 و تزامن ذلك مع رحيل آخر زعمائه و هو" ميخائيل غورباتشوف" و ظهر ما يسمى بمجموعة أو رابطة الدول المستقلة التي طالبت بالانفصال عن الاتحاد السوفيتي في الاتفاقية التاريخية " ألما أتا" التي عقدت في العاصمة الكازاخستانية و إعلان استقلال 15 جمهورية أهمها روسيا الفدرالية ،أوكرانيا و دول البلطيق الثلاث و إثر الانهيار أعلن القادة الروس أن الوريث الوحيد و الطبيعي للاتحاد السوفيتي هو روسيا الفدرالية .

لقد أوصل الاتحاد السوفيتي نفسه و من والاه إلى وضع أو واقع بدا رد الفعل عليه مع نهاية الثمانينيات في عدد من دول أوروبا الشرقية التي شهدت تظاهرات ضخمة تندد بالسياسة السوفياتية، و تبنت أنظمة ليبرالية ديمقراطية و نفضت عنها غبار الشيوعية التي ارتدتها دون إرادتها ،بولونيا و رومانيا و ألمانيا الديمقراطية و تشيكوسلوفاكيا

---

* إن مصطلح "**النظام الدولي الجديد**" ليس بمصطلح جديد ،فلقد تم استخدامه منذ أربعة عقود مضت رغم اختلاف المعاني التي يظهر بها بين فترة وأخرى ،فمنذ الخمسينيات بدأت دول العالم الثالث وللمرة الأولى تطالب بالحاجة إلى نظام عالمي جديد لتسوية الوضع الدولي في تلك الفترة ، كما صدرت في الفترة نفسها عدة توصيات وقرارات عن "حركة عدم الانحياز " تطالب النظام الدولي بالتغير والتطور السلمي وتوسيع قاعدة الشراكة الدولية ، إن الجديد في المصطلح هو استخدام الرئيس الأمريكي بوش للمصطلح لأول مرة في بدء الحشد الدولي ضد العراق.(لمزيد من التفاصيل انظر: نعوم تشومسكي، **النظام العالمي القديم و الجديد**،ترجمة: عبد الحميد عاطف محمد،نهضة مصر للنشر، 2010).

[1] ممدوح الزوبي" **هل ستسقط أمريكا كما سقط الاتحاد السوفياتي** "، دار الرشيد، مؤسسة الإيمان دمشق، بيروت، 1996 ص3.

و المجر،كلها استاءت من الوضعية التي آلت إليها ،وراحت تبحث عن سبيل يلائمها للخروج من هذه الأزمة التي لن تستطيع مقاومتها و التزام الصمت فقط ،و برزت بوضوح من خلال سقوط جدار برلين في نوفمبر 1989، و دخلت ألمانيا الديمقراطية المسار الديمقراطي، و قبل "غورباتشوف" انضمام ألمانيا الديمقراطية إلى منظمة حلف الشمال الأطلسي،وأعلن قيام قانون الجمهورية الفدرالية[1].

لقد انهار الاتحاد السوفيتي رسميا في 25 ديسمبر 1991 -كما أسلفنا الذكر- و دون أن نستمر في شرح وذكر حيثيات الانهيار ،فإننا سنوجز القول في وراثة روسيا الفيدرالية للاتحاد السوفياتي ،و كان أول رئيس لها هو " بوريس يلتسين " الذي وجد في نشأة هذا الوريث مجتمعا محطما ذا ثقافة سياسية مختلفة تماما لتلك التي كانت للاتحاد السوفياتي، لقد وجد أزمة هوية يبحث فيها الشعب الروسي عن دور جديد لروسيا ،فالروس و لأجيال متعاقبة و لقرون عاشوا في ظل إمبراطورية كبرى ، السيطرة فيها لروسيا و اعتاد العالم الخارجي التعامل معها كإمبراطورية ،لقد انقسم المجتمع الروسي في الإجابة عن السؤال التالي : ما هي روسيا في نظر مجتمعها و مواطنيها ؟ في هذا الإطار نجد اتجاهين :

الأول : يرى أن روسيا لا يمكن أن تكون سوى إمبراطورية كبرى ،و أن مصالحها الحيوية مع الجمهوريات السابقة للاتحاد السوفياتي تتطلب الإبقاء على قدر من السيطرة و الهيمنة الروسية على تلك المناطق ،هذا اتجاه عبرت عنه غالبية الشعب الروسي ،إذ أن ثلث الشعب حسب استطلاعات الرأي يرى في انهيار الاتحاد السوفياتي خطأ فادحا كان يجب ألا يحدث ،حتى أن " يلتسين " نفسه و على الرغم من أنه بدا في العديد من المناسبات و كأنه يريد الانفصال التام عن جمهوريات الاتحاد السوفياتي ،و كثيرا ما أشار إلى أن روسيا أصبحت" جمهورية مستقلة "إلا أن القراءة المتأنية لتصريحاته و خطبه توضح أن الاستقلال بالنسبة له لا يعني التحلل من كافة الروابط مع

---

[1] Duraselle, Jean Baptiste , Et kaspi, André, **« histoire des relations internationales de 1945à nos jours »** Editions Dalloz, paris , Tome2, 12ème Editions , 2001., P. 418

جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق ، و أنه يؤمن بأهمية و ضرورة الحفاظ على قدر من الهيمنة و النفوذ الروسي داخل هذه الجمهوريات،و لكن بشكل غير مباشر و ليس من خلال السيطرة المباشرة [1] .

الثاني : اتجاه تمثله فئة قليلة و يطرحون إشكالية أهمية الحفاظ على روابط و علاقات قوية مع الجمهوريات السوفياتية السابقة ،و أهمية العودة إلى الإمبراطورية الروسية ،ففي رأيهم أن تكلفة هذا المسعى تفوق بكثير الفوائد المرجوة منه و عليه يجب التخلص من أية روابط مع هذه الجمهوريات.

أما النقطة الثانية التي وجدها "يلتسين" هي الثقافة السياسية اتجاه العالم الخارجي ،التي تأثرت بشكل كبير بالنظر إلى أن الروس عاشوا لمدة تفوق السبعين عاما في ظل الحكم الشيوعي الشمولي الذي فرض حصارا حديديا على المجتمع الروسي ،و هذا ما أنتج شكلا و ترددا كبيرا لدى غالبية الروس نحو أي شيء قادم من العالم الخارجي ،و مع تفكك الاتحاد السوفيتي و الانفتاح الحادث على العالم الخارجي ،و بخاصة الغرب بقيادة الو.م.أ. بدأ هذا الاتجاه يتعدل كثيرا حيث وجد إقبالاً من جانب المواطنين الروس على السلع و بخاصة الاستهلاكية ،المستوردة عموما و الغربية خصوصا[2]. و بالتالي حققت أمريكا إحدى أهدافها اتجاه الاتحاد السوفيتي و هو "الاستهلاك العظيم".

في السياق ذاته، يسجل كثير من المتتبعين للشأن الروسي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أن روسيا نحت منحى جديد في التعاطي مع الداخل و الخارج ؛ في هذا الاطار تقسم السياسة الروسية في هذه الفترة إلى مرحلتين :

المرحلة الأولى : تحددت في الأعوام الأولى في حكم الرئيس الأسبق "يلتسن" ، و هنا ثار الجدل حول السياسة الواجب اتباعها، و أولوياتها بين اتجاهين:

الاتجاه الأول: يرى ضرورة الاهتمام بالمشكلات الداخلية، و على روسيا تطبيق مبدأ العزلة في المرحلة الانتقالية الصعبة.

---

[1] نورهان الشيخ،" **صناعة القرار في روسيا و العلاقات العربية الروسية**"،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1998، ص 15.

[2] المرجع نفسه ، ص 16.

الاتجاه الثاني: يرى ضرورة اتباع سياسة خارجية فعالة و نشيطة و الحفاظ على المكانة الدولية لروسيا كإحدى القوى الكبرى.و هنا نجد توجهان، **الأول**: يرى بضرورة إعطاء الأولوية لدور روسيا الاقليمي في إطار كومنولث الدول المستقلة ، بوصفها المجال الحيوي و الطبيعي لروسيا. هذا التوجه يمثله نائب الرئيس الروسي آنذاك "ألكسندر روتسكي".أما **التوجه الثاني**: فرأى ضرورة ممارسة روسيا لدور نشط على الصعيد الدولي، و إعطاء أولوية لإقامة علاقات قوية مع الغرب.... يتبنى هذا التوجه الرئيس الروسي "بوريس يلتسن" و وزير خارجيته آنذاك "أندريه كوزيريف"، و هنا نجد سيطرة هذا التوجه بقيادة "بوريس يلتسن" و مقربيه ، الذين كانوا من القوى الديمقراطية ذات التوجه الغربي الرأسمالي[1].

المرحلة الثانية :أي بعد عام 1993، سعت روسيا إلى انتهاج سياسة أكثر إثبات للذات و ذات صبغة روسية واضحة.و ترتكز على التفسير القومي للمصالح الروسية.و هنا نسجل تغير موازين القوى في الداخل الروسي لصالح التيارين القومي المتطرف و الشيوعي ، و تراجع التيار الإصلاحي الليبرالي على النمط الغربي[2].

لقد عرفت القيادة الروسية صعوبات كبيرة في محاولاتها لإعطاء دور مهم لدولتها في العلاقات الدولية*، و ذلك في مختلف المجالات السياسية،الاقتصادية ،الأيديولوجية و العسكرية ... الخ.

---

[1] لمى مضر الأمارة، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية**،مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 2009، ص 96-97.

[2] المرجع نفسه، ص 100.

* ربما لم يعرف التاريخ دولة كروسيا فتنت بالتوسع الجغرافي و التمدد الجيوسياسي . فهذه الدولة غيرت ثوبها الجغرافي و بدلت حدودها عدة مرات خلال الألف سنة الماضية ، في كل مرة كانت روسيا تتقدم إلى مناطق أكثر عمقا و تتماسّ مع شعوب و حضارات أكثر تنوعا .... فليس بالباحث في الجغرافيا تجاهل التنوع البشري و البيئي على مستقبل روسيا داخليا و خارجيا ..... و عليه فإن روسيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة تبحث عن مكانتها كقطب دولي يتناسب و يتناغم مع زخمها و تنوعها و ثرائها بمدلوله الواسع .... لمزيد من التفصيل حول الفكرة انظر : عاطف معتمد عبد الحميد، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الانتقالية**، الدار العربية للعلوم ناشرون ، مركز الجزيرة للدراسات ، ط1، 2009.

I- أهم التغيرات التي طرأت على روسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفياتي :

1- على المستوى السياسي :

أبرز نقطة على المستوى السياسي،مسألة التحول إلى الديمقراطية. و هو الأمر الذي أدى إلى حدوث مواجهات دامية في أكتوبر 1993 بين السلطتين التنفيذية و التشريعية ،و هذا عندما قامت القوات الحكومية بشن هجوم على البرلمان من أجل القضاء على المعارضة ،و تواصلت المشاكل و التخوفات خاصة مع نتائج انتخابات ديسمبر 1995 التي أنذرت بصعود تيار شعبوي يمكن أن يعيد روسيا إلى نظام يميني متطرف. فعملية التحول من نظام شمولي إلى آخر ليبرالي ديمقراطي أصبحت صعبة جدا،و خلقت معها أزمات حادة مع مرور الوقت ،و بصفة عامة عدم انتقال السلطة في روسيا بالوسائل السلمية و عن طريق التصويت الشعبي سيجعل من طريق الخلاص الروسية مليئة بالعراقيل و المشاكل ،فرغم المحاولات التي قام بها " يلتسين " و الذي أظهر مهارة فائقة في التكيف مع التطورات الجارية ،و محاولته تحقيق التحول في بلاده وفق خصائص المجتمع الروسي حتى لا يكون مجرد صورة منقولة عن سائر الدول الرأسمالية الكبرى ،إلا أن توالي أدوات العنف في هذه البلاد و صراعات" الكريملن"، و" الدوما" مرورا بصعود تيارات سياسية معارضة بعد إصدار دستور جديد يكرس و يدعم سلطات الرئيس على حساب السلطة التشريعية و بصعود يمين متطرف جديد ،وكذلك حالة التخبط التي ازدادت حدة نتيجة لسوء الحالة الصحية للرئيس "يلتسين"* أسهمت في ترويج مزيد من التكهنات و التطلعات و المشاكل أيضا [1].

---

* لقد أذهل "يلتسن " العالم في 1999/12/31 ، مع احتفالات البلد برأس السنة بأنه سيستقيل ... قال يلتسن" لقد اتخذت قرارا،لقد فكرت مليا و طويلا . اليوم في آخر يوم من القرن الآفل ، ها أنا أستقيل أريد أن أطيي منكم كلكم أن تغفروا لي ، لأن الكثير من أحلامنا لم يكتب لها أن تتحقق" لمزيد من التفصيل انظر : ليليا شيقتسوفا : تر. بسام شيحا، **روسيا بوتين** ،الدار العربية للعلوم ناشرون،ط1، 2006.

(1) نبيه الأصفهاني،" انطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الاتحادية، **السياسة الدولية** ،العدد 131 ، جانفي 1966 ، ص ص 265-269 .

كل هذا أعاد محاولات "يلتسين" إلى نقطة البداية، و انتقل ميدان الصراع بصورة أشد إلى الميدان الاقتصادي الذي يرتبط بشكل وثيق مع الحياة اليومية للأفراد و ما يمكن أن يفرز من ظواهر.

2- التغيرات في الهيكل الاقتصادي :

لقد سار الاتحاد السوفياتي عقب انهياره اقتصاديا في حركة تضادية من الاشتراكية الماركسية و مركزية التخطيط و الصراع مع الرأسمالية الغربية ،إلى اقتصاد السوق بآلياته و علاقاته داخل كنفدرالية اقتصادية بين الجمهوريات، و إلى الإنفتاح مع الغرب و الاعتماد على مساعداته.

لقد كان الاقتصاد هو جوهر النظرية الماركسية،و في الوقت ذاته العامل الأساسي الذي أدى إلى فشل هذه المدرسة على أرض الواقع ،حيث ثبت عدم قدرتها التعامل الناجح مع الإنسان الذي هو محور الاقتصاد و غيره من الأنشطة البشرية، فهذه التغيرات الاقتصادية السوفيتية هي نتيجة لفشل التطبيقات الأيديولوجية الماركسية في الاتحاد السوفيتي طوال ثلاث أرباع قرن ،و يتضح هذا الفشل على المستوى الداخلي و الخارجي،ففي الداخل تضخم الفشل إلى حد عدم القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية للشعب – مثل الغذاء و غيره– و من تم الانكشاف على الخارج حيث فشل الاقتصاد الاشتراكي السوفيتي، و بدأ يتلقى مساعدات اقتصادية من عدوه أو نظيره،محاولا الانضمام إلى النظام العالمي الاقتصادي الذي تسيطر عليه الرأسمالية بمؤسساتها المختلفة[1].

[1] توفيق غانم،" **التغيرات الداخلية في الاتحاد السوفياتي و مؤثراتها الخارجية**" ،**مجلة قضايا دولية** ،العدد 90 ،سبتمبر 1991، ص 8-11.

عموما، فالوضعية الاقتصادية التي ورثتها روسيا الاتحادية عن الاتحاد السوفيتي تميزت بالضعف، و عدم القدرة على التصدي لأبسط المشاكل.و نوجز هذه الوضعية في النقاط التالية:

1. في منتصف الثمانينيات فاقت حصة الو.م.أ. من الإنتاج السلعي حصة البلدان الاشتراكية مجتمعة بما فيها الصين و الاتحاد السوفياتي، و أصبحت إنتاجية العمل في القطاع السلعي للو.م.أ. تساوي 3,5 مرة مثيلتها في الاتحاد السوفياتي.
2. في عام 1988 بلغ الإنتاج المحلي السوفياتي ثلث الإنتاج المحلي الأمريكي و بلغ نصيب المواطن الأمريكي من هذا الإنتاج ما يوازي 12 مواطنا سوفياتيا.
3. ارتفع عجز الميزانية السوفياتية من 18 بليون روبل في عام 1985 إلى 48 بليون في عام 1986 إلى 100- 120 مليون في 1989 أي ما يمثل 14 % من الإنتاج القومي السوفياتي، في حين أن العجز في ميزانية الو.م.أ. لم يمثل سوى 3 – 4 % من إنتاجها القومي.
4. بلغ إجمالي الدين القومي السوفياتي 312 بليون روبل في عام 1989 .
5. ظهور شبه مجاعة في شتاء 1990 –1991 حيث اختفت السلع و المواد الغذائية من السوق و تزايد عجز الميزانية فبلغ 31,1 بليون روبل خلال الربع الأول من عام 1991 متجاوزا بذلك إجمالي العجز المتوقع للعالم كله، و هو 27,7 بليون روبل، و قد قدم الغرب مساعدات إغاثة للسوفيات خلال شتاء 1991.

في ربيع عام1991 أصبح هناك 80 مليون مواطن سوفياتي يعيشون تحت خط الفقر المتمثل في 100 روبل للفرد شهريا، و بعد زيادة الأسعار في أفريل 1991 أصبح معدل ما ينفقه المواطن السوفياتي على شراء المواد الغذائية شهريا يتراوح بين 200 – 250 روبل، و قد أدى ذلك إلى تزايد موجات السخط الشعبي التي بلغت ذروتها بإضراب 200 ألف عامل من عمال المناجم في أوكرانيا ،و جنوب روسيا مطالبين بتحسين الأجور و توفير المواد الغذائية[1] .

---

[1] توفيق غانم،" **التغيرات الداخلية في الاتحاد السوفياتي و مؤثراتها الخارجية**"، **مجلة قضايا دولية** ،العدد 90، المرجع السابق، ص9.

و رغم أن روسيا أكبر دول العالم مساحة و أكثرها غناءً من حيث الثروات الطبيعية و المعدنية ، فإنها لم ترث عن الاتحاد السوفياتي في الجانب الاقتصادي –كما أسلفنا الذكر– إلا تدهورا و تدمرا شعبيا،بالنظر إلى عدم وجود سياسة مناسبة تسير هذه الثروات و تستغلها ، والجدول التالي يبن ذلك :

الجدول رقم (1) : نسبة روسيا من الإنتاج العالمي للثروات الطبيعية :

الثروات المعدنية	نسبة روسيا من الإنتاج العالمي (%)
النفط	17
الغاز الطبيعي	من 25 إلى 30
الفحم	6
الحديد	17
معادن أخرى (نحاس ،نيكل ،ذهب ،فضة ، زنك ...)	من 10 إلى 20 %

المصدر: نورهان الشيخ،"**صناعة القرار في روسيا و العلاقات العربية الروسية**" ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،1998 ، ص21.

و اعتقد يلتسين أن الحل هو طريق التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق و ذلك يتم بالتحول إلى الرأسمالية دفعة واحدة أو ما يسمى بالعلاج بالصدمة (Shock therapy) *. ففي خطابه أمام مجلس نواب الشعب الروسي (البرلمان) في 1991/11/28 أكد يلتسين على أهمية هذا التحول السريع و الذي يضمن تخفيض الميزانية و تحرير الأسعار و إصلاح النظام الضريبي و خصخصة الزراعة و الصناعة ، كما عبَّر يلتسين عن رغبته في الانضمام إلى المؤسسات المالية والاقتصادية

* لقد تبنت روسيا يلتسن – من أجل تجاوز المأزق الاقتصادي الذي ورثته عن الاتحاد السوفياتي – منهج الصدمة ، كخيار لا مفر منه من أجل علاج المشكلات الاقتصادية الخانقة، لكن السؤال المطروح ما مدى نجاعة هذا المنهج في تجاوز مشكلات الاقتصاد الروسي. للتفصل انظر:وفاء المهداوي، أحمد جاسم محمّد،"منهج الصدمة في الاقتصاد الروسي...سياسات و مؤشرات"،**المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**،العدد 35، 2012، ص ص 158-168.

الدولية و ذلك من أجل الحصول على المساعدات اللازمة لنجاح عملية التحول ،و في جانفي 1992 بدأ "يلتسين" فعلا تنفيذ هذه السياسة [1] .

و في جويلية 1992 صدر المرسوم الرئاسي بخصخصة مشروعات الدولة كلها باستثناء القليل منها ، إلا أن هذه السياسة لم تحقق النجاح الكافي، إذ تدهور الإنتاج الإجمالي الروسي ما بين عامي 1991 و 1998 بنسبة 50 % حيث تعدى 5 % إلى 14,5% بين 1991 و 1992 ، من 8,7 % إلى 12,6 % ، و بلغ 8,3 % عام 1999 ، أما نسبة التضخم سنة 1992 فقد بلغت 250,8% ثم انخفضت بانتظام إلى أن ارتفعت إلى 84,4 % عام 1998 سنة الأزمة المالية ، ثم انخفضت عام 1999 إلى 11 % [2] .

بالمقابل نلاحظ قرب بداية انهيار بعض الصناعات الوطنية و عجز كبير للميزانية الروسية منذ عدة سنوات نظرا لانخفاض الإيرادات ، فمن جهة يعاني الإقتصاد الروسي من نقص الاستثمارات مع كل من الإستثمار المحلي و الأجنبي ...و من جهة أخرى هناك ضعف في تحصيل الضرائب لتراخي الدولة في التحصيل و تأخر الإصلاحات الضريبية التي سبق الإعلان عنها.

و نتيجة لهذا الوضع أصبحت الدولة عاجزة عن دفع الرواتب المتأخرة و بدأت مستويات المعيشة تتدهور خاصة مع تزايد البطالة التي تقدرها منظمة العمل الدولية بـ 14,2 % ...و يقدر البنك العالمي فقراء روسيا بنحو 41 % من السكان ، هذا في حين أن هناك على الجانب الآخر فئة من أصحاب المليارات تمتلك ما بين 70% إلى 80% الثروة الروسية ولا تشكل سوى 0,5 % من السكان، واختصر أحد المراقبين الوضع بقوله :"إن الإصلاحات أدت إلى فوضى اقتصادية شاملة و بدلا من ملايين المالكين ظهر عشرات الملايين من الجياع"[3].

---

[1] توفيق غانم،"**التغيرات الداخلية في الاتحاد السوفياتي و مؤثراتها الخارجية**"، **مجلة قضايا دولية** ،العدد 90. مرجع سابق، ص 22.

[2] Duraselle J. B. et Kaspi A. ,Opcit , P 425.

[3] مي قابيل ، " تكلفة الفساد في روسيا " ، **السياسة الدولية** ، العدد 143 ،جانفي 2001، ص 236 –238 .

في هذا الإطار سعت الحكومة الروسية إلى تنشيط عملية الخصخصة و زيادة فاعليتها ، و أصدر "يلتسين" في1995/08/31 قرارًا يتم بموجبه فتح الباب أمام المستثمرين الأجانب و الروس ، بما في ذلك البنوك و غيرها، بتقديم قروض للحكومة مقابل أن تملك حصصاً في الشركات التي تعتزم الدولة خصخصتها و ذلك ما يعرف بنظام القروض مقابل الحصص.

من ناحية أخرى، انضمت روسيا إلى صندوق النقد الدولي في جوان 1992 بعد تبنيها الفعلي لاقتصاد السوق مقابل شروط ،و هي تطبيق حقوق الإنسان و الديمقراطية و إقامة سوق مستقر ،و الحد من التضخم ، و خفض العجز في الميزانية ، وتحسين القدرة التحصيلية للضرائب و تسهيل الإجراءات أمام الاستثمار ، هذه الشروط تعتبر من أهداف السياسة الاقتصادية الروسية[1].إلا أن هذه الإجراءات كانت صعبة على روسيا بالنظر إلى الظروف التي كانت تمر بها، و عمومًا فإن هذه السياسة التي انتهجتها روسيا في تحولها الاقتصادي أدت إلى التدهور أكثر ، و هذا راجع إلى مفهوم الصدمة الذي اعتمده التحول ، حيث ترجع الكثير من التحليلات المشاكل القائمة إلى عدم التدرج في سياسة الإصلاح في روسيا ، كذلك فإن غياب مؤسسات داعمة للرأسمالية لتحل محل الحزب الشيوعي الذي كان مسيطرًا على الحياة الاقتصادية أضعف عملية التحول و جعلها تخرج عن مسارها ، و قد كان مفترضا أن يتحول دور الدولة بحيث يقل في الحياة الاقتصادية لتحل محلها قوى السوق ، بينما يزيد دورها في فرض القانون و إصدار اللوائح المنظمة و المساعدة للدخول في اقتصاد السوق، أي أن المطلوب كان تقوية دور الدولة في مجالات محددة و إضعافه في المجالات الأخرى ، لكن كما حدث أن الدولة رفعت يدها على مجالات مهمة جدا للمجتمع و أبقت سيطرتها محكمة على المجالات التي تخدم مصالح الطبقة الجديدة من الأثرياء و المسؤولين المتحالفين معهم [2].

---

[1] نورهان الشيخ، " **صناعة القرار في روسيا و العلاقات العربية الروسية** "، مرجع سابق ، ص23.

[2] مي قابيل ، مرجع سابق ، ص 236 ، 137.

إن روسيا الاتحادية – بعد كل هذا – قد ورثت وضعا يصعب تفاديه، أدخلها معركة التحول الديمقراطي الجذري و الإصلاحات الطموحة، و التي كما يبدو آلت في النهاية إلى نتائج سلبية و وضعا مترديا للغاية ، و يتضح ذلك جليا في الأزمة المالية الحادة ، و إعلان البنوك إفلاسها في 1998 لتشكل بذلك الفشل الذريع لسياسات الإصلاحيين الشبان و ذلك على أرضية متخمة بالصراعات.

إن الأزمة المالية التي غرقت فيها روسيا، قد نالت من مصداقيتها في تحركها وفقا للنهج الليبرالي ،و لتطلعها إلى سرعة استعادة مكانتها القديمة في العالم ، فمن الواضح أن مرحلة التحول إلى اقتصاديات السوق، التي يشرع فيها "يلتسين" لم تترك لروسيا الإتحادية سوى كتلة معقدة للغاية من الصراعات الداخلية، فقد أصبحت المشكلة الكبرى التي تواجه روسيا الإتحادية ،تتمثل في الاقتناع الراسخ لدى المسؤولين بأن الحل الوحيد لكي تنجح روسيا في الخروج من أزمتها يكمن في ضرورة توصل الحكومة لإقناع صندوق النقد الدولي بمواصلة دعمه المالي. و هو الذي قرر وقف إمداده للدولة الروسية بالقروض و ذلك منذ اندلا ع الأزمة المالية في أوت 1998. لأن الصندوق يفرض كشرط أساسي لمواصلة الدعم المالي للضرورة القصوى في أن تجري روسيا تغييرات لسياستها الداخلية و الخارجية أيضا [1].

إن التغير في الهيكل الاقتصادي جاء مواكبا – بل سابقا – للتغير في الهيكل الإيديولوجي الذي قام عليه ،و للتغير في الهيكل السياسي القائم بتنفيذه على رجوع الهيكل الجيوبوليتيكي المهترئ ، و ستنعكس آثار التغيرات الإقتصادية بالطبع على

[1] نبيه الأصفهاني، "السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي" ، **السياسة الدولية** ، العدد 136 ، أفريل 1999، ص ص. 224 - 228.

المؤسسة العسكرية السوفياتية الضخمة، و على قدرتها في الدخول من جديد في سباق* مع المؤسسة العسكرية الغربية الفتية [1].

و قبل التطرق إلى التغيرات على المستوى العسكري نورد الجدول التالي الذي من خلاله نبين الحالة الاقتصادية التي كانت عليها روسيا :

الجدول رقم (2): وضعية الاقتصاد السوفياتي الموشك على الانهيار:

الإنتاج القومي	*انخفض إجمالي الإنتاج القومي لعام 1991 بنسبة 13% عنه في عام 1990 . *انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة 9 % و الزراعي بنسبة 11 % . * انخفض الإنتاج السنوي من البترول من 60,7 مليون طن عام 1989 إلى 500 مليون طن بسبب توقف 7500 بئر عن الإنتاج و تعطل 100 فريق تنقيب عن العمل .
الصادرات و الواردات	*انخفضت الصادرات في الشهور الثمانية الأولى من عام 1991بنسبة 27% ، و الواردات بنسبة 45 % عما كانت عليه عام 1990 ، فقد كان ثلث الصادرات من البترول الذي انخفض إنتاجه .
الأوضاع المالية	* بلغ عجز الميزانية الفدرالية و ميزانية الجمهوريات في 1991 (1270 بليون روبل ، أي حوالي 25 %) من الناتج القومي السوفياتي . * ارتفع حجم عرض النقود إلى27 بليون روبل ، و هناك فوضى في عملية إصدار العملة ، ففي أوت 1991 تم إصدار 19 بليون أي أكثر مما أصدر طوال 1990 . * يبلغ معدل ارتفاع التضخم 2 % إلى 3 % أسبوعيا حاليا و بذلك وصل معدل التضخم

* يرى كثير من الخبراء و الباحثين، أن التنافس في تطوير السلاح بين الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا، لم يتوقف إطلاقا و ذلك في إطار حرص كل دولة منهما على مجاراة خصمها في إنتاج أسلحة مشابهة و مناظرة ، ما يعني أن سباق التسلح و إن خفت و تيرته ،لا يزال مستمرا ، و قد يشهد تصعيدا جديدا يكون له انعكاسات مهمة على قضايا و مناطق كثيرة.فبينما تنهمك صناعة الطيران الأمريكية في تصميم الجيل التالي من القاذفات لسلاح الجو الأمريكي فإن روسيا لديها برنامج مشهبه يعرف بـ"PAK-DA"؛ الذي يعني " مجمع الطائرات المستقبلي للطيران البعيد المدى"، و تكون طائرة PAK-DA قادرة على التحليق بسرعات تفوق بكثير سرعة الصوت ، و بهذا تكون قادرة على التخفي على الرادار (الشبح). و يؤكد الفريق فيكتور بونداريف أن :" الطيران الأول سوف يتم في العام 2019،و ستستكمل الاختبارات و التوريدات في العام 2023،و بعد ذلك ستدخل القادفة في الخدمة".لمزيد من التفصيل حول الموضوع راجع :تامر ياسر فياض،"القاذفات الروسية المستقبلية و سباق التسلح"، **مجلة درع الوطن**،الامارت العربية المتحدة، العدد 525، أكتوبر 2015، ص ص 76- 78.

[1] توفيق غانم،"**التغيرات الداخلية في الاتحاد السوفياتي و مؤثراتها الخارجية**" ،**مجلة قضايا دولية**،العدد 90، مرجع سابق، ص. 10.

	لعام 1991 إلى حوالي 260 % . * ارتفعت الديون الخارجية من 29 بليون دولار عام 1985إلى 68 بليون دولار في 1991 و تراجع الاتحاد من المرتبة 111 مع "تشاد"و "نيكا رغوا" في قائمة الدول الأكثر أهلية للاقتراض . *أصبح احتياطي الذهب 193 طنا أي أقل من عشر التقديرات السابقة.
الأوضاع المعيشية	* ارتفعت أسعار الجملة 222 % و التجزئة بمعدل 191 % ، هنا حوالي 100 مليون سوفياتي يعيشون تحت خط الفقر المتمثل في 12 روبل شهريا للفرد .
الأوضاع الإدارية	* فوضى بعد سقوط الإدارة المركزية و عدم قيام سلطة بديلة رغم توقيع اتفاقية (12+1) الإقتصادية بين الجمهوريات.
الأوضاع الإنتاجية	*سقطت الدوافع الجماعية الوطنية و في الوقت نفسه لا تعمل دوافع الكسب الفردي بشكل مؤثر .
الحالة الإيديولوجية	*ميوعة بين واقع النظام الماركسي و محاولات الانتقال إلى النظام الرأسمالي .

المصدر: توفيق غانم، " **مجلة قضايا دولية**"، العدد 98 ، نوفمبر 1991 ، ص 17.

3- التغيرات في الهيكل العسكري:

لقد تمكن الاتحاد السوفياتي من الوصول إلى مرتبة القوة العظمى المنافسة للو. م.أ .عبر مؤسسته العسكرية الضخمة التي تقوم أساسا على حوالي (04) ملايين من القوات العاملة و (5,6) مليون من القوات الاحتياطية و30 ألف رأس نووي ، وقد بلغ مجموع نفقات هذه المؤسسة الضخمة في عام 1990 حوالي 71 بليون روبل أي ما يعادل 14% من إجمالي الإنفاق السوفياتي العام، وقد بينت هذه المؤسسة على أساس إيديولوجي وسياسي معين ، يحدد وظائفها و الحدود الجغرافية لحركتها ، معتمدة في ذلك على إمكانيات اقتصادية ضخمة تمكنها من البقاء، ولذلك لابد و أن يلحق بها أي

تغيير في بقية الهياكل التي بنيت عليها ، وسوف نحاول استعراض أهم التغييرات في الهيكل العسكري السوفياتي* فيما يلي [1] :

أ–على الصعيد السياسي الوظيفي : الفصل بين الجيش و السياسة الداخلية ، وهو ما أكده وزير الدفاع السوفياتي في تلك الفترة ،بعد أن تم وقف أنشطة الحزب الشيوعي وحل خلاياه داخل الجيش الأحمر ، حيث كان المفوضون السياسيون يقومون بدور فعال في عملية تسييس الجيش منذ ثورة أكتوبر 1917 تحت إشراف اللجنة المركزية للحزب و الإدارة السياسية لوزارة الدفاع .

---

* تعد وثيقة الأمن القومي الصادرة علم 1993 تجسيدا حيا للتغيير الذي حصل في أحكام المذهب العسكري الروسي ، سواء من جانبه السياسي أو العسكري ... و قد بدا واضحا الجانب العسكري للمذهب الروسي في رؤيته لطبيعة الحرب الناجمة عن مستويات تهديد أقل من مستوى الناتو، تتلخص تلك الرؤية في : 1- أن الحروب المقبلة التي تدخلها روسيا هي حروب محلية و إقليمية ، مصدرها تمردات داخلية أو نزعات استقلالية .....2- أن طبيعة الحروب المقبلة ذات المستويات المحلية و الإقليمية تتطلب من القوات الروسية سرعة الانتشار الاستراتيجي ..3- الاخذ بمبدأ الاكتفاء العقلاني في بناء القوات المسلحة ؛ و جعلها تتناسب من الناحية العددية و النوعية مع طبيعة التهديدات الجديدة ..4- لتحقيق ذلك لا بد من الاهتمام بالجانب التقني للقوات من حيث كونها سريعة الحركة و صغيرة الحجم.و عليه فإن المذهب العسكري الروسي في ضوء وثيقة 1993 – و التي استمرت على 2000 أين تولى بوتين إدارة الدولة –كان في حالة وضع قتالي= =ساكن؛ أي امتصاص الصدمات و الأزمات .... أما في الزمن البوتيني فيبدو واضحا تغيرات استراتيجية حصلت في جميع المجالات بغية إحداث انسجام مع البيئة الدولية الجديدة؛ و في ضوء هذه المدركات و المعطيات جاءت وثيقة الأمن القومي لعام 2000 لتجسيد واقعية المذهب العسكري الروسي الجديد و المستمر إلى يومنا هذا ، لأن "ميدفيدف" أكد على هذا التوجه و اعتمده في وثيقة الأمن القومي الروسي لعام 2010. .... لمزيد من التفصيل انظر:نزار إسماعيل الحيالي ، عمار حميد ياسين، " قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي و الحاضر "،**مجلة دراسات دولية** ،العدد 56، جامعة بغداد ، الفصل الأول ، 2013. و في السياق ذاته يبدو جليا أن العقيدة العسكرية الروسية منذ 2000 إلى اليوم (العقيدة العسكرية الأولى و الثانية و الثالثة) جاءت كرد فعل لتصور الولايات المتحدة الأمريكية لروسيا على أنها ند و عدو استراتيجي ، رغم التعديلات الهيكلية التي قام بها الروس في جميع المجالات ، و دعمه للولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب بعد هجمات 2001.و بناء عليه صيغت العقيدة العسكرية الروسية الجديدة . و قد تضمنت تطوير للقدرات القتالية للجيش عدة و عتادا ، و كذا تعديلات تنظيمية للجيش بما يتناسب مع الواقع الجديد .... كما تبنت كذلك خطة تسلح جديدة يكون بموجبها تحديث حتى عام 2017 حوالي 45% من العتاد العسكري الحالي للجيش الروسي . و خلال الأعوام العشر المقبلة سيستلم الجيش أكثر من 400 صاروخ باليستي عابر للقارات من الصواريخ التي تطلق من البر و البحر ، بينما 50 صاروخا باليستيا جديدا من نوع "توبول –أم" و 8 غواصات صاروخية استراتيجية ، و نحو 20 غواصة أخرى متعددة المهام ، و أكثر من 50 سفينة ،و حوالي 100 جهاز فضائي للأغراض العسكرية ، و أكثر من 1600 طائرة بحلول 2020 ..... لمزيد من الاطلاع انظر: كمال مساعد،" عقيدة عسكرية روسية جديدة : الناتو الولايات المتحدة الأمريكية " ،**أخبار بيروت** ، العدد 2419 ،ص 10). انظر كذلك ، واثق محمد براك السعدون، "تطبيقات الاستراتيجية العسكرية الروسية بعد الحرب الباردة" ، **مجلة دراسات إقليمية** ، العدد 32.خريف 2013 ، ص ص 395-433. انظر كذلك : عزمي بشارة ، "روسيا : الجيواستراتيجيا فوق الأيديولوجيا و فوق كل شيئ"،**مجلة سياسات عربية**،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، العدد17 ، نوفمبر 2015، ص ص 5-17.

تاريخيا يبدو أن روسيا و الولايات المتحدة لم تتحاربا فيما بينهما أبدا ، باستثناء ما حصل من تدابير باردة في فترة بين مالطا و يالطا ،و اليوم فقد أصبح واضحا أن صلح يالطا قد سقط ، فيما بدأ التجاوز على التوازن في القوى للقدرات الجيوبوليتيكية لروسيا ، و بدا للعيان أن بنية يالطا تميل إلى التحلل بطريقة متسارعة تاركة المجال للولايات المتحدة الأمريكية التي ترفض الثنائية القطبية من خلال الانفراد بالقرار و الفعل عالميا ،و الهيمنة على لعالم ، و هو ما أنشأ واقعا جيوبوليتيكيا جديدا على الصعيد العالمي مفهم بالشر ... ربما أدت فيه روسيا أدوارا مميزة ، و ذلك في إطار توجهها نحو الغرب (كمساعدتها للولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب) ، و هنا تطرح إشكالية العلاقات الروسية الأمريكية بين الشراكة الاستراتيجية (محاربة الإرهاب) ، و المنافسة الجيوسياسية (محاولة كل واحد منهما تعزيز قدرات نفوذه على جمهوريات الاتحاد السوفياتي). لتفصيل أكثر انظر : نزار إسماعيل الحيالي ،عبد الحميد العيد الماوساوي،"العلاقات الروسية– الأمريكية من الشراكة الاستراتيجية إلى المنافسة الجيوسياسية" **مجلة قضايا سياسية** ، المجلد 16، الإصدار 1، جامعة النهرين، 2009، ص ص41-62.

[1] توفيق غانم،" التغيرات الداخلية في الاتحاد السوفياتي و مؤثراتها الخارجية" ،**مجلة قضايا دولية**، العدد 90 مرجع سابق، ص 10.

التراجع من الواجب الأممي إلى " الواجب الوطني " ، فقد كان الواجب الأممي يملي على الجيش الأحمر دورًا خارجيًا يتعدى حدود الدفاع عن الوطن مثل التدخل في "تشيكوسلوفاكيا ، المجر وأفغانستان "، وأصبح الواجب الوطني يحد من هذا الدور ويجعله قاصرًا على الدفاع عن أمن الوطن وحدوده ، وما يتعلق بها من مصالح حيوية، وقد بدأ هذا التراجع مع مجيء "غورباتشوف" إلى السلطة ، فتمت عملية مقايضة النفوذ العسكري والسياسي في أمريكا الجنوبية وإفريقيا و أفغانستان وأوربا ، وكان آخر ذلك موافقة "غورباتشوف" في 12 سبتمبر 1991 على سحب قواته من كوبا ،وقد شهد عام 1991 حل حلف وارسو ، و انسحابات ضخمة للقوات السوفياتية من أوربا الشرقية بعد أن تلاشت فكرة الثورة الشيوعية العالمية وانتهاء الدور القمعي في الداخل.وقد أكد ذلك موقف الجيش خلال ساعات الانقلاب الستين وسيتعمق هذا الانتهاء بعد التخلص من سياسة "إخضاع الجمهوريات للمركز بالقوة "، والتحول إلى سياسة "الاختيار الطوعي" وقد تم تحويل قوات القمع التابعة لـ"كي جي بي" التي زادت عن المليون فرد إلى الجيش ، إلا أن عملية إقلاع المؤسسة العسكرية عن دورها القمعي ستكون نسبية بين الجمهوريات المختلفة على حسب تطور الوعي الشعبي ودرجة الإهتمام الغربي، فوضع الجمهوريات السوفياتية الأوربية يختلف عن نظيراتها الآسيوية [1].

ب–على الصعيد البشري القيادي و القاعدي : تقتضي التغيرات في إيديولوجية المؤسسة العسكرية و وظائفها تغييرا في هيكلها البشري ، و هذا ما حدث في الاتحاد السوفياتي على النحو التالي :

– تعيين وزير الدفاع من الجناح الليبرالي : فقد اعترض "يلتسين" على اختيار "غورباتشوف" ـ عقب الإنقلاب مباشرة ـ لأحد مساعدي الوزير الإنقلابي "ديمتري يازوف" و أصر على عزلة و تعيين وزير الدفاع "شابوشنكوف".

---

[1] المرجع السابق، ص 10-11.

– أعلن وزير الدفاع المعين على أنه سيتم إحالة 80 % من كبار ضباط الجيش إلى التقاعد على أن يحل محلهم ضباط شباب على أساس المهارة العسكرية الفنية و ليس على أساس الولاء للإيديولوجية الماركسية ، وقد تخلص بذلك من الحرس القديم داخل المؤسسة العسكرية ، فإذا كان حوالي 90% من ضباط الجيش الأحمر هم أعضاء في الحزب الشيوعي أو في منظمته الشبانية (الكومسومول) فإن إعلان الوزير يعني تطهير قيادات الجيش من الشيوعيين كافة عدا 10 % حولوا انتمائهم إلى الليبرالية الجديدة ، كما أعلن "شايوشنكوف" على أنه يسير باتجاه تكوين جيش من المتطوعين المحترفين بدلا من التجنيد الإجباري، فعملية إفساح المجال أمام الجيل الذي تلقى تعليمه العالي في عهد"غورباتشوف" جارية حتى في المؤسسة العسكرية ، فقد أحدث "غورباتشوف" تغييرات جذرية في البناء الثقافي للتعليم و من ثم في جيل الشباب[1] . أصبح من المحتمل تخفيض القوات المسلحة من حوالي 4 ملايين إلى 2مليون فرد أي ينحصر هذا التخفيض في القوات البرية التقليدية بحيث تبقى قادرة على صد أي هجوم تقليدي في حين تظل القوات البحرية و الجوية و النووية بلا تخفيض ، فبعد سحب القوات السوفياتية من أوروبا الشرقية و أفغانستان و كوبا ، و بعد بدء حملات التطهير و الوقوع تحت ضغوط الغرب الاقتصادية و انتهاء الدور الأممي يكون هذا التخفيض واقع لا محالة ليتساوى تعداد القوات السوفياتية و الأمريكية .

ج – **على صعيد القوات النووية** : ورثت روسيا عن الاتحاد السوفياتي 27.000 رأس نووي ، يقول وزير الدفاع الأمريكي :" إنها 30.000 رأس " و هي تمثل قوة ردع للترسانة النووية الأمريكية الغربية ، فضلا عن أنها تمثل أهم ورقة مقايضة روسية مع الغرب في مفاوضات تخفيض الأسلحة الإستراتيجية و الحصول على مساعدات اقتصادية، و التغيير الجديد الذي طرأ على الترسانة بعد الانقلاب هو محاولة "روسنة القوة النووية السوفياتية " بمعنى حصرها على جمهورية روسيا الاتحادية دون بقية الجمهوريات ، و قد بدأت " الروسنة" منذ أن بدأت الاضطرابات في الهيكل

---

[1] المرجع السابق، ص 11.

الجيوبولوتيكي في عهد "غورباتشوف" ، و عندما وقع الانقلاب كان هناك (من 80 إلى 85 %) من الأسلحة النووية داخل الأراضي الروسية و البقية موزعة على جمهوريات أخرى هي : روسيا البيضاء و أوكرانيا و كازاخستان ،التي يمثل الروس و الأكران قرابة نصف سكانها ، و عقب الانقلاب أعلنت كل من أوكرانيا و روسيا البيضاء نفسيهما كمنطقة خالية من الأسلحة النووية ، و بدأت عملية سحب الأسلحة من هناك بما يتوافق مع سياسة يلتسين المعلنة و الهادفة إلى إحكام السيطرة الروسية على الأسلحة النووية.

لقد حظيت عملية روسنة القوة النووية السوفياتية بتشجيع الغرب و تأييده ،لأنها تضمن حصر هذه القوة داخل نطاق —روسي– مستقر يتوافق مع الغرب إيديولوجيا و دينيا ، كما تضمن في الوقت نفسه نزعها من نطاق غير مستقر يخالف الغرب دينيا و من تم إيديولوجيا .

أما على صعيد التمويل الاقتصادي فإن ميزانية الدفاع تعرضت إلى ضغوط داخلية و خارجية، في الداخل هناك متطلبات أساسية لحياة الشعب – مثل الغذاء – يجب توفيرها و لو بتخفيض نفقات الدفاع، و في الخارج يشترط الغرب تخفيض النفقات حتى يتم تقديم المساعدات [1] .

و يمكن حصر أهم التغيرات التي طرأت على روسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي في التالي:

1. **من الناحية الإيديولوجية** : التخلي عن الفكر الشيوعي و التخلص النهائي من مبادئ الماركسية – اللينينية ، و هذا ما يتجلى في إلغاء القسم الرابع من الدستور السوفياتي [2] .

2. **من الناحية الاقتصادية** : التخلي عن النهج الاشتراكي واعتماد اقتصاد السوق ، و هنا يجب أن نذكر التدهور الاقتصادي الكبير ، و تفشي الفساد و الرشوة إضافة إلى الإنهيار الكبير للعملة "الروبل" في الأسواق الدولية .

---

[1] المرجع السابق، ص 11.

[2] نبيه الأصفهاني، السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي "، مرجع سابق ص 225.

3. **من الناحية العسكرية** :ورثت روسيا معظم التركة السوفياتية في هذا المجال و بقاء قدراتها العسكرية كبيرة ، إلا أنها اعترضتها مشاكل أهمها ، مشكل تقادم العتاد و ضعف الصيانة ، و هذا ما اتضح جليا بعد حادثة الغواصة " كورسك" سنة 2000 ، إضافة إلى مشكل التركة النووية في الجمهوريات المستقلة و كيفية التحكم فيها ، و هنا لا بد أن نشير إلى حادثة " تشيرنوبيل " بأوكرانيا أين خلفت مئات القتلى و تبعات بيئية خطيرة على المنطقة .

4. **من الناحية الجغرافية** :رغم تقلص الرقعة الجغرافية إلى 17 مليون كلم مربع إلا أن روسيا بقيت أكبر الدول مساحة ، لكن التحول ظهر في عدد الدول الكبير ، التي أصبحت محيطة بها نتيجة استقلال 15 جمهورية، مما يجعل الهاجس الأمني أكثر من أولوية ، و هنا ظهر مصطلح جديد في السياسة الخارجية الروسية و هو "الخارج القريب" أو "الجوار القريب" Near abroad .

5. **من الناحية السكانية** : يعتبر مشكل الأقليات الروسية ، و اضطهادهم و كذا هجرة الملايين من دول آسيا الوسطى ليعيشوا في الاتحاد الروسي...كلها مشاكل زادت روسيا عبئا [1] .

كما يمكننا أن نسجل أن روسيا تعاني من أزمة ديمغرافية في مستويات مختلفة[2]:

- ✓ يتركز غالبية الروس في روسيا الأوروبية ؛ أي في الثلث الغربي من البلاد في مقابل تفريغ الجزء الشرقي ، الذي يسمى " بالربع الخالي " في سيبيريا و الشرق الأقصى ...
- ✓ يتعرض سكان روسيا لخسارة سكانية سنوية فمنذ انهيار الاتحاد السوفياتي و عدد السكان في تناقص؛ حيث خسرت روسيا منذ تفكك الاتحاد السوفياتي ما يقارب 7 ملايين نسمة . و إذا استمر معدل التناقص بهذه الوتيرة فسينطبق

---

[1] بول ماري دولا غورس ، "روسيا تبحث عن دور جديد"، **العالم الدبلوماسي** ، 2001 .

[2] عاطف معتمد عبد الحميد ، مرجع سابق، ص.ص. 24-27.

على روسيا مقوية أنها "أمة تتآكل" ديمغرافيا ... و يتوقع خبراء أنه إذا استمر معدل التناقص ستفقد روسيا ربع سكانها خلال نصف قرن*.

إن روسيا رغم انطلاقتها الصعبة إلا أنها حاليا تمر بمرحلة استقرار خاصة في ظل حكم "فلاديمير بوتين"* ، و رغم ما قيل و يقال ،فإن روسيا بنت لنفسها سياسة

---

* يمكن إضافة – في هذا الشأن- بعض النقاط التي تطرح إشكالات ظرفية و مستقبلية للداخل الروسي ، فبالإضافة إلى التناقص العددي للسكان ثمة تدهور نوعي عبَّر عنه زعيم الحزب الشيوعي "غينادي زيغانوف" بقوله :" بينما طال ارتفاع الأسعار كل السلع في روسيا فإن الفودكا (مشروب الخمور الرئيسي في روسيا) بقيت دون ارتفاع و باتت أسعارها أرخص بثماني مرات سعر الخبز..." . كما يشهد السكان الروس ذوي الأصول السلافية تناقصا سنويا يصل يتراوح بين 4 إلى 7 % ، بالمقابل يشهد السكان ذوي الأصول القوقازية زيادة سنوية بمعدل 13% ؛ و هو الأمر الذي تراه التيارات القومية الروسية بأنه حرب ديموغرافية مقبلة و زحف لسكان ذوي "بشرة سوداء" من الجنوب (القوقاز و آسيا الوسطى".. من جهة أخرى تطرح الهجرة بنوعيها – و تتركه من إشكاليات – تحديات ديموغرافية كبيرة ، خاصة و أن روسيا أصبحت ثاني أكبر مقصد للهجرة في العالم ...بالاضافة إلى الخلل الديمغرافي القادم من الشرق . حيث تشهد مناطق الحدود الصينية اضطرابا ديموغرافيا .... (لمزيد من التفصيل انظر: عاطف معتمد عبد الحميد ، مرجع سابق).

* لقد شهدت روسيا خاصة في المرحلة البوتينية طفرة نوعية مميزة ؛ فمنذ تولي "بوتين " السلطة في مطلع عام 2000 بدأ إستراتيجية لإعادة البناء الداخلي و النهوض بالقدرات الشاملة لروسيا واستعادة مكانة روسيا دوليا و إقليميا .فبعد أن كادت روسيا أن تعلن إفلاسها كدولة خلال الأزمة الاقتصادية التي واجهتها في أوت 1998 ، شهدت روسيا درجات متزايدة من الانتعاش الاقتصادي ، وصل إلى حد الطفرة،حيث حقق الاقتصاد الروسي معدل نمو بلغ 7% سنويا منذ عام 2003 ، و فائضا في الميزان التجاري بلغ 140655مليار دولار عام 2006 كما بلغ احتياطي روسيا من الذهب و العملات الصعبة 3095 مليار دولار في فيفري 2007 لتقترب بذلك من ثاني أكبر احتياطي عالمي . و أصبح الروبل الروسي منذ صيف 2006 عملة قابلة للتحويل. كما أصبحت روسيا بين بلدان العالم الستة الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام 2006 .. على صعيد آخر ، استطاع"بوتين" أن يفتح حوارا مع القوى السياسية المختلفة و يوجد لغة مشتركة مع الشيوعيين و القوميين دون التخلي عن العلاقات الوثيقة مع الاتجاه اليميني الليبرالي، مما أدى إلى قدر كبير من التفاهم و التوافق بين الرئيس و البرلمان (الدوما) و درجة عالية من الاستقرار السياسي لم تشهدها روسيا منذ السبعينات. و مع حصول حزب "روسيا الموحدة" الموالي لبوتين على أغلبية مقاعد الدوما في الانتخابات البرلمانية لعام 2003 ، أصبح هذا التوافق أمرا مؤكدا . من ناحية أخرى ، استطاع بوتين استعادة هيبة الحكومة المركزية و تشديد قبضتها و سلب حكام الأقاليم ما اغتصبوه من سلطات خلال حكم الرئيس الأسبق "بوريس يلتسن ".

كذلك حظيت المؤسسة العسكرية باهتمام و تطوير ملحوظ ، فتم دفع رواتب الضباط و الجنود المتأخرة لسنوات ، و تم البدء في تكوين جيش محترف من المتطوعين ليتحول الجيش الروسي بالكامل إلى جيش محترف عام 2013 . كما تم الاهتمام على نحو خاص بتطوير الصناعات العسكرية لروسيا و لكن لزيادة قدرتها التنافسية في سوق السلاح. فخلال الأشهر السبعة الأولى فقط من عام 2007، حصل الجيش الروسي على 36 نموذجا من الأسلحة الجديدة. كذلك نجحت روسيا في استعادة مكانتها كأكبر مصدر للسلاح في العالم،6126 مليار دولار عام 2005 ، وفقا للتقديرات الروسية المعلنة (7 مليار دولار وفقا لتقديرات هيئة البحوث في الكونجرس الأمريكي)، بعد أن تراجعت للمرتبة الرابعة بعد الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و فرنسا خلال التسعينات . كما تم تخصيص أكثر من 171 مليار روبل لتطوير البرامج الفضائية حتى عام 2010 ، و يتضمن ذلك إطلاق عدد من الأقمار الصناعية في إطار منظومة "جلوناس" الروسية العالمية للملاحة الفضائية ، و التي تضم 14 قمرا صناعيا لتأمين تغطية هذه المنظومة لجميع الأراضي الروسية ، هذا إلى جانب تطوير البرنامج الفضائي الفدرالي.أدت هذه النهضة و ما تتمتع به روسيا من استقرار سياسي و انتعاش اقتصادي واضح إلى تفعيل ملحوظ في سياستها الخارجية ة، و ذلك بعد فترة ليست بالقصيرة من التخبط و السكون فقد نجح بوتين في استعادة "مكانة روسيا في مصاف القوى الكبرى " كما أعلن عند توليه السلطة. كما عادت روسيا لتلعب دورا و تتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا الدولية و الإقليمية.)

خارجية لضمان بقائها و إسماع صوتها و التي بنيت في الأساس على مبدأ واحد هو استعادة روسيا الإتحادية للمكانة* المرموقة التي كان يتبوؤها الاتحاد السوفياتي في عصر الحرب الباردة مع إحداث بعض التغيرات الجوهرية في هذا التطلع بحيث يتفق مع الوضع الجديد ليمكنها من تحقيق طموحاتها في عصر العولمة و حرية الأسواق [1] .

فروسيا من خلال كل هذا قبلت بالنظام الجديد و الدليل على ذلك دخولها و تبنيها اقتصاد السوق و سعيها الجاد إلى إقامة نظام سياسي ديمقراطي ليبرالي ،وعليه تبنت لنفسها ضرورة تحقيق سياسة إستراتيجية أمنية بعيدة المدى نظرا لتغير و تحول وضعها الدولي من قوة عظمى إلى قوة أقل شأن عما كانت عليه في السابق . إستراتيجية تتعلق بالأمن الأوروبي و الدائرة الآسيوية ذات الأهمية الكبرى لروسيا* ، فهي لم تعد تواجه الو.م.أ. مباشرة لأنها لا تملك القوة لذلك ، فعليها إيجاد طريقة لتأمين نفسها على الأقل من جيرانها ، فروسيا أدركت مدى الفراغ الذي تركته بسحب قواتها من أوروبا الشرقية و إحداثها لاختلال التوازن بين الشرق و الغرب الأوروبي و منه عليها تطوير قوتها النووية.

للاطلاع أكثر انظر : نورهان الشيخ، "العلاقات الروسية –الأوروأطلنطية بين المصالح الوطنية و الشراكة الإستراتيجية"،**السياسة الدولية** ، العدد 170 ، أكتوبر 2007، ص.ص.46-48.

كما أن روسيا في مرحلة " ميدفيديف"- الذي انتخب رئيسا لروسيا في الانتخابات الرئاسية في مارس 2008- فإن الانجازات استمرت بالنمط الذي رسمه بوتين خاصة و أنه من المقربين لبوتين يسير بنفس العقلية البوتينية. فدور بوتين استمر في الحياة السياسية الروسية خاصة و أنه يتمتع بتأييد شعبي كبير و هو الأمر الذي جعل من بوتين زعيما وطنيا ذا بصمة واضحة في وجدان الأمة الروسية، و ذلك بفضل ما قدمه لروسيا و مواطنها ، و يتضح ذلك جليا في إعادة انتخابه لولاية رئاسية جديدة في مرحلة ما بعد "ميدفيديف".(لتفاصيل أكثر حول هذه الفكرة انظر : نورهان الشيخ ، " روسيا ..خلافة بوتين و مستقبل النظام السياسي" ، **السياسة لدولية** ، العدد171، جانفي 2008 ، ص.ص.142-145.)

* يبدو جليا سعي روسيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى استعادة عظمتها و كبريائها في المسرح الدولي ، و هذا بتفعيل مكامن قوتها الصلبة و اللينة، لاسترداد مجدها و عظمتها في العلاقات الدولية وهي تسعى جاهدة للعودة للقمة .... لمزيد من التفصيل انظر: ممدوح عبد المنعم، **روسيا تنادي بحق العودة على القمة** ،دار الدفاع للصحافة و النشر، ط1 ، 2013.

(1)) نبيه الأصفهاني ، " انطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الاتحادية " ، مرجع سابق ص 267 .

* للتدقيق أكثر أنظر: إسلام أحمد ، "جيوبوليتيك روسيا و سياستها الخارجية : استمرارية بلا انقطاع"، **مجلة إدراك للدراسات و الاستشارات** ،سوريا ، جوان 2016. انظر كذلك : عبد الوهاب بن خليف ،" العلاقات الأوروبية الروسية .. و العمق الاستراتيجي المتبادل"، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية** ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، العدد11 ، جانفي 2014.

إن روسيا رغم ما فرض عليها من تعديلات و تغييرات في مسارها و منهجها إلا أنه توجد أسس إستراتيجية ثابتة في سياستها الخارجية .

II- الأسس الإستراتيجية للسياسة الخارجية الروسية :

يحكم التحرك الروسي على مدى العصور المحددات التالية:

أولا : الشعور لدى الشعب الروسي بالانتماء العرقي إلى الجنس السلافي و أيضا بأنه يمثل أكبر كتلة سلافية في أوروبا ، و قد افرز هذا الشعور عبر العصور عن سياسة القومية الروسية Russification ، و يفسر هذا الانتماء أيضا الموقف الخاص الذي تتخذه موسكو و الأكثر تفهما لمطالب القومية في أزمة البلقان حيث أن الصرب هم أيضا من أصل سلافي.

ثانيا : الموقع الجغرافي المميز الذي جعل من روسيا الاتحادية دولة أوروبية آسيوية في آن واحد ما يحثها على أن تشكل جسرا بين القارتين .

ثالثا : أهمية التطلع الروسي عبر العصور إلى مياه بحر المتوسط الدافئة ، و من هذا المنطلق تكتسب العلاقات الاقتصادية مع دول الشرق الأوسط أهميتها.

رابعا : النزعة لاستعادة الدور العالمي الذي حققه الاتحاد السوفياتي، و حرص على دعمه وفقا للنهج الإيديولوجي لكنه افتقده عند تقلص الكتلة السوفياتية، و يستوجب هذا الهدف الإستراتيجي ضرورة العمل على الحد من الخسائر و تعظيم المكاسب التي آل إليها هذا التداعي للكتلة السوفياتية [1] .

إن روسيا لن تحد عن هذه المبادئ التي ظلت محاور تتعامل بها على مر العصور في سياستها الخارجية ، لكن يبدو أن مفعول تأثير روسيا ضعيف جدا ، و ذلك لأنها ورثت من الاتحاد السوفياتي وضعا غير مريح.

إن الاتحاد السوفياتي الذي اتخذ لنفسه مقعدا بين الكبار في فترة طالت ثلاثة أرباع قرن أصبحت تبحث عن مكانة جديدة ، فبعدما كانت تؤثر أصبحت تتأثر ،

---

[1] نبيه الأصفهاني ، " السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي " ، مرجع سابق ص 255 .

لقد اهترأت الآلة الإيديولوجية السوفياتية ، و جاءت روسيا و تحملت تكاليف الإهتراء و الزوال ، و تسعى لأن تعيد مكانتها مع الكبار ، فهي تدرك جيدا إن الحوار مع الو.م.أ.* الدولة العظمى الوحيدة اليوم أمر لا مفر منه ، و سيبقى شغلها الشاغل. و هنا يرى بريجنسكي أنه:" لا تستطيع الولايات المتحدة الامريكية إغراء أو تغيير روسيا ....." ، و في هذا السياق اهتم بريجنسكي بالتنظير للشراكة مع روسيا، نظرا لما تمثله من قوة ذات نفوذ في أوراسيا، و لما جرى من متغيرات في ثقلها الاقتصادي العالمي بعد طفرة أسعار النفط عقب حرب العراق 2003 ،و الاعتماد المتزايد على الغاز في كل من أوروبا و الصين ، و أنحاء أخرى من العالم ، فهي تضم أكبر مخزون للغاز في العالم*.هذه الشراكة المتوازنة التي تحدث عنها بريجنسكي تشبه نظرية الاحتواء التي اعتمدتها الولايات المتحدة الامريكية مع الاتحاد السوفياتي ، و التي نظر إليها جورج كينان في أواسط الأربعينيات ، لكنها تختلف عن الاحتواء في استبعاد المجال العسكري نسبيا، نظرا لتدني أرجحيته كعنصر صراع ، و إن كان هذا المجال قد عاد جزئيا،إلى المشهد بعد مشروع نشر الذرع الصاروخي الأمريكي في البلقان.و ترتكز هذه النظرية إلى معادلة التوازن بين روسيا و أوروبا، كمقدمة لخلق توازن قوي و ستاتيكو تقليدي بين روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية ... و على هذا الأساس فإن لدبلوماسية الاقناع دور في استراتيجية دمج روسيا في العالم الغربي.يقول بريجنسكي:" إن السعي الدائم نحو

---

* يبدو أن التوجه الروسي نحو الغرب في خريف 2001 ، توجها تحكمه عدة تصورات استراتيجية للقيادة الروسية الجديدة من أجل تجاوز عقبات مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ، و إذا كان هذا التصور الذي ترجم إلى قرارات واقعية رئاسية اتخذ على شكل صفقة (أي على حساب القيم) ، و جوهر هذه الصفقة –بنظر مراقبين– هو أن الغرب يضم روسيا إليه من أجل تنفيذ بعض مصالحه الجيوسياسية – الحرب على الإرهاب ، تعزيز الأجندة الأمنية ، تعزيز الحوار حول الطاقة – ... و إذا كان لهذا التوجه مؤيدوه فإن هناك من يعارضه جملة و تفصيلا ، على اعتبار أن روسيا لا يمكنها أن تنتمي إلى الحضارة الغربية ، فروسيا و الغرب لا تجمعهما نفس القيم الحضارية ، و هو الضامن الوحيد لنجاح هذا التوجه . بالإضافة إلى أن هذه الشراكة غير متكافئة في جميع المجالات ... لمزيد من التفصيل انظر:(ليليا شيقتسوفا، مرجع سابق ، ص ص 483-493.

* يبدو واضحا قدرات روسيا في مجال الغاز، حتى وصفت بإمبراطور الغاز ، و قد تبين – خاصة في المرحلة البوتينية – أن الغاز يشكل دور مهم للتأثير على الموقف الدولي...و أصبح للغاز الروسي لغته الخاصة في شؤون السياسة الدولية .(لتفصيل أكثر انظر : ناتاليا غريب، **امبراطور الغاز**، تر. عمار قط، مكتبة مدبولي ، 2011).انظر أيضا: (حسين عبد الله، " الغاز الطبيعي ..بؤرة منذرة بصراع عالمي"،**مجلة السياسة الدولية**، جوان 2008، ص ص 202-205).

دمج روسيا في المجتمع العابر للأطلسي ينبغي أن يكون الجزء الأساسي في أي استراتيجية أمريكية بعيدة المدى نحو خلق الاستقرار في القارة الهائلة : أوراسيا.يمكن خلق المناخ الجيوبوليتيكي الملائم عبر إقناع روسيا أن من مصلحتها التحول نحو دولة أوروبية ديمقراطية و التخلي عن طابعها الاستعماري التاريخي، و الانخراط بشكل عميق بالمجتمع العابر للأطلسي "[1]

إن انهيار النظام الاشتراكي في بداية التسعينات مفاجأة لم يكن ينتظرها أكثر المتشائمين في واقع هذا النظام و سيرورته .و قد وصف المؤرخون بأنه فريد من نوعه في التاريخ ." إن القضاء على الإمبراطوريات يتم بشكل عام من خلال الحرب ،و لكن هذه الحالة من الإنفجار لا سابقة تاريخية لها "[2].

إن هذا الانهيار الفريد من نوعه كان نتيجة عدة تحولات رئيسية عملت خاصة بعد وصول"غورباتشوف " إلى الحكم عام 1985 ،تحولات سياسية و اقتصادية ،بالإضافة إلى فشل سياسة البروسترويكا ، زاد إلى ذلك يقظة القوميات التي بدأت تنادي بتغيير الوضعية ،و قيامها بالعديد من المظاهرات ...كل هذه العوامل و أخرى كثيرة ذكرناها أدت إلى انتهاء الاتحاد السوفياتي بعد 74 سنة ،منذ ثورة أكتوبر 1917 و انتهت كافة معالم الحرب الباردة و ظهر العالم لأول مرة منذ ما يقرب القرنين من الزمن (كما يقول المؤرخ البريطاني هوبسباون Hobsboun) "بأنه يفتقد إلى نظام توازن دولي[3].

لكن الملاحظ أن روسيا تحاول العودة إلى الساحة الدولية بعد الغياب الرهيب في بداية التسعينات ،كان نتيجة صدمة الانهيار و المشاكل الداخلية ،و عودتها اليوم رويدا إلى مراكز إستراتيجية كانت قد تخلت عنها من قبل كالصين و إيران... .

---

[1] هادي قبيسي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة و الواقعية**،الدار العربية للعلوم ناشرون، مكتبة مدبولي ، ط1، 2008، ص 114-115.

[2] ريمون حداد،" **العلاقات الدولية** "، دار الحقيقة، بيروت، 2000، ط1، ص 135-136.

[3] المرجع نفسه، ص 143.

إن روسيا بصدد ترتيب أوراقها و تحديد الأولويات لأن لا تاريخها و لا مقوماتها يسمحان لها بلعب دور هامشي في الساحة الدولية ،و هي قد تنتهز أي فرصة مواتية توفرها الظروف الدولية من أجل العودة إلى لعب دور فعال في النظام الجديد.

المطلب الثاني: الصين في ظل "النظام الدولي الجديد"

لقد قدر للإمبراطورية الشيوعية الاهتراء و الاندثار و الزوال ،عن عمر يناهز أو يزيد عن السبعين عاما ، لتحدث بذلك تحولاً غير محسوب للعالم أجمع . و أول من يتأثر بذلك الإنهيار الدول الشيوعية و في مقدمتها الزعيمة رقم (2) للشيوعية ، (جمهورية الصين الشعبية). فانهيار الاتحاد السوفيتي كان بصورة مفاجئة ألغت كل التوقعات و التنبؤات *، و حتى المختصين و الإستراتيجيين و الأكاديميين لم يتمكنوا من إدراك ذلك الانهيار، ذلك لأنه حدث بسرعة شديدة لم تعرفها دولة عظمى من قبل[1]. و هو الأمر الذي أثر في التوجه العام للصين على المستوى الداخلي و في سياستها الخارجية؛ فتاريخ و حضارة الصين** هما اللذان يرسمان مستقبلها و قوتها و عظمتها و خصوصيتها.

ويمكن تسجيل النقاط التالية؛ و التي تعتبر ركائز أساسية تتشكل منها بنية الثقافة السياسية *** الصينية هي[2]:

---

* لقد توقع الصينيون انهيار المعسكر الاشتراكي ،وتفكك الإتحاد السوفياتي ،وتضمنته تحاليل القيادات والمدارس الفكرية الصينية خاصة منها التي صنعت الإتحاد السوفياتي بالقوة المهيمنة بآليات غير ثابتة لاستمراريته .

[1] وليد سليم عبد الحي ، " **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي الجديد1978–2010**" ،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، 2000 ، ص 07 .

** لمزيد من التفصيل انظر: ساهر رافع ، تاريخ و حصارة الصين ، مكتبة النافذة ، ط1، 2011.

*** الثقافة السياسية هي مجموعة التصورات التي يكونها المواطن العادي بخصوص السلطة ، و بذلك فهي تعد من المحددات التي تشكل رؤية الفرد لذاته و لدوره في الحياة العامة ، و قيمه واتجاهاته نحو شؤون الحكم و السياسة .(للتفصيل أكثر حول الثقافة السياسية الصينية انظر: عزة جلال هاشم ، "الثقافة السياسية الصينية" ، **السياسة الدولية**، العدد132، أفريل 1998، ص.ص.81–84).

[2] وليد سليم عبد الحي ، مرجع سابق ، ص 07 .

1- الثقافة الكونفوشوسية .

2-الثقافة الماركسية .

3-الثقافة اللبرالية المعاصرة.

فالثقافة الكونفوشيوسية كان لها أثر بالغ في الفكر الصيني ،فقد اعتاد الشعب الصيني على الطاعة التامة للدولة مطبقا بذلك تعاليم المعلم "كونفوشيوس" (551-479 م)*. لقد أكد كونفوشيوس على المركز الكوني للإمبراطور ،و أن هم الإمبراطور الرئيسي هو الأمن و الاستقرار كقيمة تسمو كل القيم الأخرى[1] .

أما الثقافة الماركسية فهي الثقافة التي اعتمدها " ماو " بمضمونها الاقتصادي و الاجتماعي ،لقد جعل "ماو تسي تونغ " من العقيدة الشيوعية مؤشرا مرنا تهتدي به الدول لأغراض التنمية ،و دفع عملية التغير على عكس ما حصل في الاتحاد السوفياتي،حيث حاولت الليبرالية الستالينية هندسة المجتمع لتتطابق مع متطلبات العقيدة، و ليس عكس ذلك، الأمر الذي فرض اللجوء المتعاظم إلى القوة و القهر و القمع بدلا من التثقيف أو "إعادة التثقيف " كما كان يحدث في الصين. إن الثقافة السياسية الصينية قد تأثرت أو تغذت أساسا- من إبداعات فكر" كونفوشيوس"، و" ماو تسي تونغ "** اللذان كان لهما أعمق الأثر في تاريخ الصين القديم و الحديث[2].

كما أنّه من أهم ملامح الثقافة السياسية الصينية البراغماتية (النفعية)، فهي صفة اتصف بها الصينيون، و تعني سرعة تكيفهم مع الأوضاع و لعل أبرز الأدلة على ذلك

---

* يقول المعلم كونفوشيوس: " احترم أبويك و كن مخلصا للدولة و ابن لنفسك سمعة طيبة ".

[1] كامل أبو جابر ، مرجع سابق ، ص 6.

** مضى أكثر من 30 عاما على رحيل زعيم بارز ليس في الصين فقط بل في العالم بأسره إنه الزعيم "ماو تسي تونغ " . و لا يجادل أحد في أن صين اليوم تختلف عن الصين التي تركها "ماو" يوم رحيله . لكنه بالمقابل لا يمكن لأحد أن صين اليوم لا تمت بصلة لصين "ماو" ، حيث أن هناك أمورا اكتسبت صفة الثبات و الاستمرارية ، بل و بعضها ازداد تعمقا و رسوخا ...(للاطلاع أكثر على الفكرة انظر: وليد عبد الناصر، ماذا بقي من تأثير ماو في صين اليوم ؟ **السياسة الدولية**، العدد 132، أفريل 1998 ، ص.ص.85-88).

[2] عواد جلال هاشم ، " الثقافة السياسية الصينية " ، **السياسة الدولية** ، العدد 132 ، أفريل 1998. ص ص 71-74 .

أن الصين عندما انتقت الفكر الماركسي لم تقبله كما هو ، و لم تستطع أن ترفضه ،فقد فرضه عليها واقعها، فقامت بإدخال العديد من التعديات حتى يتناسب مع طبيعة مجتمعها و طبيعة الانقسامات التاريخية الموجودة فيه حتى أصبح هناك ما يعرف بالنموذج الاشتراكي الصيني، الذي عملت الصين على نشره في مواجهة النموذج الاشتراكي السوفياتي.

و يعود الفضل –كذلك – للواقعية الصينية في التركيز منذ بداية الثمانينيات على الإصلاح الاقتصادي، ذلك أنه في اعتقاد "دنغ كسياو بينغ" أن الاقتصاد أهم من الأيديولوجيا، أي أن مصلحة الصين تأتي أولا، وهذه المرونة في التعامل مع الواقع و الأحداث مكتسبة من أفكار كونفوشيوس. كما أنه لا يجب أن ننسى ميزة يتميز بها الصينيون و هي، **التخطيط المستقبلي** كأحد أبرز ملامح الثقافة السياسية الصينية؛ فالصينيون يهتمون بالأهداف البعيدة المدى التي تحقق مستقبليا[1]. ضف إلى هذا طاعة السلطة –و التي أوضحناها سابقا– لكن إذا شعر الشعب أن هذه السلطة حادت عن الطريق لتحقيق خير و رفاهية الأفراد فهو يثور كما حدث عام 1989 ،عندما تجمع الطلبة مطالبين بوضع حد للفساد الحكومي و ضمان مساحة أكبر من الحرية السياسية .

كما أن صفة الجماعة من بين ملامح الثقافة السياسية الصينية،وتعني أن المجتمع في الفكر الصيني قبل الفرد *. و ظلت صفة الجماعية حائطا لصد تغلغل الفكر الفردي الغربي، فبينما غزت المبادئ الفردية العديد من الدول في آسيا، ظلت الصين محصنة ضد هذه المبادئ لأن الجماعة ليست مجرد فكرة أو مبدأ مطروح بل هي جزء من نسيج العقل الصيني[2] .

---

[1] المرجع السابق، ص 73 .

* يقول كونفوشيوس:"إن الجماعة هي التي تمنح الفرد ملامحه ،ويعود فضل النجاح في كثير من مناحي الاقتصاد لهذه القيمة ،فقد اتخذ منها أساسا لما عرف بالإنتاج الجماعي" .

[2] عزة جلال هاشم، مرجع سابق، ص47.

من كل ما تقدم نجد أن الفكر الصيني مصقول بشكل يستطيع به التصدي لكل فيروس يهدده ، متأثرا كل التأثر "بكونفوشيوس" ،و " ماو تسي تونغ" ،و الذي استطاع بفضل تعاليم هذين الزعيمين تكوين ثقافة سياسية ليبرالية ،جنبته أي انهيار أو تزعزع قد يحدث كما حدث للجار الاتحاد السوفياتي ،و بذلك تمكن الصينيون من ضمان البقاء و الاستمرارية ...ف "الصين بلد عريق في الحضارة"خارج الإطار الغربي .

لقد شعر " ماو " أن هناك ثقافة عالمية تسعى لتطويق البنية الثقافية التي أسسها خلال الثورة ، فَشَنَّ الثورة الثقافية – و لا نريد هنا أن نعطي تقييما للثورة الثقافية و ما جاءت به – بل نقول أن " ماو " هدف من وراء كل هذا رفض كل ما هو أجنبي و الإبقاء على الثقافة الصينية و متطلبات المجتمع على عكس الاتحاد السوفياتي الذي كيف المجتمع وفق الأفكار اللينينية الماركسية .أما الثقافة الليبرالية المعاصرة ، فهي الثقافة التي أتت أو جاءت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي . فالعالم لم يعرف حضارة حافظت على نقاء شخصيتها و هويتها مثل الحضارة الصينية، فهي واحدة من أقدم الحضارات، إذ أن ذاكرتها لا تزال حاضرة و نشطة و مؤثرة و فعَّالة حتى الآن[1].

إن الدول الشيوعية مدعوة كلها دعوة لا هروب منها لأن تدق فيها نواقيس الخطر بعد انهيار عماد الشيوعية (الاتحاد السوفياتي) ، و أول ما يستدعى– من المفروض– هي الصين ، الزعيمة رقم(02) للشيوعية ،لكن تدخلت الحضارة الصينية العريقة لحماية البلاد من التفتت الذي أصاب الاتحاد السوفياتي [2]، و استطاعت الصين التكيف مع هذا الواقع (النظام الدولي الجديد).

و يعتبر ما تبناه الرئيس" دنغ كسياو بنغ " بالتركيز على التنمية الاقتصادية بدلا من التركيز على المجال السياسي و الطهارة العقائدية أمر لا بد من العودة في تفسيره إلى التراث الصيني الذي كان دوما يحاول التناغم و التكيف مع الطبيعة لا قهرها،و من ثم الجمع بين النقائض لا محاولة سيطرة طرف على آخر[3] .

---

[1] إبراهيم نافع ، "**الصين معجزة نهاية القرن العشرين** "، مركز الأهرام للترجمة والنشر ،مؤسسة الأهرام ،القاهرة ،1999،ص05.

[2] المرجع نفسه، ص 6.

[3] كامل أبو جابر، مرجع سابق، ص7.

إن ارتقاء أولوية التنمية الاقتصادية على أولوية الشؤون السياسية ،هو الذي ألزم الصين على ضرورة الدخول في حوار جدي مع الغرب ،و موادعته و أحيانا مهادنته لا من أجل البقاء فحسب بل التطور ، و قبل كل هذا لقد أكسبها الاهتمام بالتنمية الاقتصادية منذ أواخر السبعينيات عامل آخر قاد الصين إلى القدرة على التناغم مع الوضع الجديد ،و ذلك بفضل ما قام به"دنغ كسياو بنغ" من وضع إستراتيجية التنمية الصينية المنقسمة إلى ثلاثة مراحل راسما خطة العصرنات الأربعة ،محطما قيود الاقتصاد المخطط المختلفة لتحقيق تطور اقتصاد السوق الاشتراكي[1].حتى سماه الناس " المهندس الكبير للإصلاح و الانفتاح ".

لقد استفادت الصين من انهيار الاتحاد السوفياتي و استخلصت عبرة ضرورة الاعتماد على عقلانية التصرف و انتقائيته لا الإنقياد خلف العقيدة، الأمر الذي يسمح لها بالتركيز على تنمية الطاقة الذاتية ، من خلال التجربة و الخطأ و التطور البطيء بحيث يتمكن المجتمع بالتالي من استيعاب استحقاقات الإنفتاح الاقتصادي الذي اعتمدته البلاد بعد وفاة الزعيم"ماوتسي تونغ "[2]. أو تحرير الاقتصاد و لكن على الطريقة الصينية .

إن الصين ستستمر في إعطاء مسألة التنمية الاقتصادية في علاقاتها الخارجية الأولوية الأولى على مدى المستقبل المنظور، و إن هذه الإستراتيجية لا يبدو أن الصين ستحيد عنها، و ستستمر في التطور و الانفتاح متفادية بحكمة متناهية أي مواجهة مع الو.م.أ. خاصة، و العالم الغربي عموما. فتصرفات الصين و مواقفها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، جعلها تهتم بتنميتها الاقتصادية ،ولن تقوم بأي تصريح أو موقف مخالف يكون له تأثيره على علاقاتها مع الو.م.أ. أو بعبارة أخرى إن الصين لن تقول ولن تفعل...أي شيء يخرج أو يزعج الو.م.أ ، و يتضح هذا خاصة في موقفها من

---

[1] لمحة عن الصين ،" رجال عظماء في القرن العشرين" ، تحرير **مجلة الصين المصورة** ، دار شين شينغ للنشر ، مطبعة اللغات الأجنبية ، جمهورية الصين الشعبية ، جويلية 1998.

[2] كامل أبو جابر، مرجع سابق، ص 8.

حرب الخليج الثانية و الحصار على العراق،فعلى الرغم من المصالح الصينية في العراق إلا أن تصريحاتها لم تتعد الخطوط الحمراء التي رسمتها لتعاملها مع الو.م.أ. ،و هكذا قامت الصين بتأييد (11) قرارا لمجلس الأمن و المتعلق بغزو و احتلال العراق لدولة الكويت و من ضمنها القرار 661.

و قد بدت المرونة الصينية واضحة في التعامل مع هذه الأزمة حين تغيبت الصين عن التصويت على القرار 678 الذي سمح لقوات التحالف باستخدام القوة لإخراج العراق من الكويت . و منذ اعتراف العراق باستقلال الكويت عام 1994م ،قامت الصين بدعم مبادرة روسيا و فرنسا الداعية لوضع نهاية تدريجية للحصار على العراق.و هكذا قامت بدعم مشروع روسي قدم إلى مجلس الأمن يقضي بتعليق العقوبات المفروضة على العراق لمدة مائة يوم قابلة للتجديد ،و يصبح واضحا أن السياسة الصينية و التي رغم معارضتها لسياسة الاحتواء المزدوج إلا أنها لا يمكن أن ترقى إلى مجابهة صينية غربية [1].

إن الو.م.أ. تتخذ من تحرير التجارة و نشر الديمقراطية و حقوق الإنسان* أهدافا لسياستها الخارجية و أدوات للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ،و هو ما ترفضه الصين .فعلى صعيد الديمقراطية و حقوق الإنسان ،فقد اتخذت الصين موقفا مغايرا اتصف بالتشدد بينما اتسم الموقف الأمريكي بالبراغماتية . فقد اتخذت حكومة الصين موقفا حازما من الحركة الطلابية المطالبة بالديمقراطية لدى حشدها لأنصارها في ميدان "تيان ان مين " للمطالبة بالحريات السياسية و بالديمقراطية أسوة بالاتحاد السوفياتي ،و قد أدى إلى ما سمي بمذبحة " تيان ان مين " أو" ربيع بكين"[2]. لقد قوبل زهاء 200.000 طالب متظاهرا بدبابات الجيش و راح ضحيتها حسب التقديرات 2700 شخص ، و قد عبرت الأوساط السياسية بواشنطن و الرأي العام عن استيائهم الشديد لهذه الوضعية بالرغم من محاولة التعتيم

---

(1) كامل أبو جابر، المرجع السابق، ص 9.

* تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملاتها و تدخلاتها ،في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على إعلاء قيم الديمقراطية و حقوق الانسان....و هو الامر الذي يراه الكثيرون بأنه مجرد تبرير لسياستها في التدخل في شؤون الدول، مبرر للهيمنة ... (لمزيد من التفصيل انظر : سعود المولى، **أمريكا: ديمقراطية الاستبداد**، الدار العربية للعلوم ناشرون،ط1 ،2009).

(2) مُحَمَّد موسى ، " **أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي** "، دار البيارق ، بيروت ،1996ط1 ، ج2 ،ص167.

الإعلامي الصيني للصور الفضيحة للمجازر ،فتعالت أصوات من اليمين و اليسار بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الصين و ضرورة فرض عقوبات اقتصادية عليها، و مباشرة و أوقف " بوش " بيع الأسلحة إلى الصين و جمد قروض البنك العالمي ، و قرر منع إعطاء تأشيرات للطلبة الصينيين الراغبين في مواصلة دراستهم في الو.م.أ. ، وفي 20 جوان1989 منع البيت الأبيض كل الإتصالات بين القادة الأمريكيين و الصينيين[1].

لكن العلاقة الإستراتيجية بين الدولتين و الثمار المرجوة بينهما أكبر من أن يخربها مثل هذا الحدث ،لذلك ما إن هدأت الأمور حتى استأنفت الو.م.أ. إتصالاتها مع الصين.

لكن تظل مسألة حقوق الإنسان مسألة تحاول أن تضغط بها الو.م.أ. على الصين، و خاصة حادثة " تيان ان مين " و التي تراها الصين مسألة أو شأنا داخليا ،و تعتبر المطالبة الأمريكية بشأنها مبعثها أغراض تدخلية في صميم الاختصاص الداخلي للصين ، كما ترى الصين أن لها خصوصيتها الثقافية و التاريخية ، و من تم فإنه ليس من الضروري أن يلتقي مفهومها لحقوق الإنسان مع المفهوم الغربي في هذا الشأن حيث تحاول أن تحقق تقدما في هذا الشأن بطريقتها الخاصة و وفقا لظروفها القومية[2].

إن الصين و على صعيد آخر– و في فترة ما بعد الإنهيار الاشتراكي – تبقى مركزة على المبادئ العامة و التي تشمل[3]:

1. القبول بشكل واقعي بفترة تنمية طويلة المدى و بعدم التوازن التنموي بين الأقاليم
2. عدم التضحية بالمصالح البعيدة المدى لحساب المصالح القصيرة المدى.

---

[1] Durraselle J.B. et Kaspi , Op.Cit , P 556

[2] عبد الله صالح ، " التقارب الصيني الأمريكي وآفاق التصالح" ، **السياسة الدولية** ، العدد 132، أفريل 1998 ، ص ص 246-248.

[3] وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص 55.

3. التركيز على أهمية التنمية الثقافية .

4. التأكيد على أهمية البيئة الإقتصادية الدولية.

و تشير إحصائيات إلى أن معدل نمو الإقتصاد الصيني كان من سنة 1970إلى سنة 1979حوالي 7,5 % ، و وصل بين (1980 –1989) إلى 9,3 % ثم بعدها 10,1 % من 1990 إلى 1996. و تدل المقارنة الأولية على الفارق الكبير بين معدلات النمو الصينية و معدلات النمو في الدول الصناعية الغربية ، الذي يتراوح ما بين 02 إلى 03 % إلا أن بعض الإقتصاديين يعتقدون أن هذا النمو لن يتواصل ، بل سيميل للتراجع كما حدث مع اقتصاديات النمور الآسيوية[1].

عموما تشير الحقائق الرقمية إلى تصاعد و وفرة في الإنتاج القومي الإجمالي للصين، و كبر حجم الاحتياط النقدي من العملات الأجنبية، للاتكاء عليه في رفع مكانة و قوة الصين إقليميا و عالميا.غير أن الصين لازالت تتبع الأسلوب السلمي و التهدئة في القضايا العالمية ، و تلجأ بالتهديد بالقوة العسكرية فقط في دفاعها عن أقاليمها[2].

الجدول رقم (03): يبين نسب نمو الاقتصاد الصيني:

السنة	معدل النمو%
1988	9.9
1989	4.3
1990	9.3
1991	10.5
1992	13.2
1993	13.4
1994	14
1995	14.5

[1] وليد سليم عبد الحي المرجع السابق، ص 69.

[2] صباح نعاس نشافة ، القوة الصينية ، "تحدي الصيرورة التاريخية و الموقع في مدار القوى العالمية"، **مجلة العلوم السياسية** ،جامعة بغداد، العدد 46 ، 2013،ص 213.

15.5	1996
8.8	1997
7.8	1998
7.9	2002
9.1	2003
11.6	2006
11.9	2008

المصدر : صباح نعاس نشافة ، القوة الصينية ، "تحدي الصيرورة التاريخية و الموقع في مدار القوى العالمية"، **مجلة العلوم السياسية** ،جامعة بغداد، العدد 46 ، 2013،ص 215.

إن انفتاح الصين على الغرب و اقتصاد السوق قد ألزمتها أن تقيم و تشجع الإستثمار الأجنبي ، و ذلك لتحقيق تطور إقتصادي أكثر ،فوضعت الصين سياسة جديدة للمستثمرين* الأجانب و يمكن تلخيصها في ما يلي :

1- تحث الحكومة الصينية مؤسسات ذات رأس المال المختلط على ابتكار و استغلال تكنولوجيا جديدة**.

2- تشجيع الصين رجال الأعمال الأجانب على الإستثمار في المناطق الوسطى و الغربية .

3- توسيع الإنفتاح على الخارج في الخدمات و التجارة .

* يبدو جليا أن الصين وفرت مناخا منفردا للاستثمار ، و ذلك تماشيا مع التوجهات الصينية و السياسات الاقتصادية المرسومة منذ زمن العصرنات الأربع التي جاء بها " دنغ كسياو بينغ" عام 1978 ...و في خضم هذا التوجه الصيني استطاعت الصين أن تتكيف بسرعة مع النظام الدولي الجديد ، بل و أصبحت القوة الاقتصادية الكبرى المؤثرة في الاقتصاد العالمي و في العلاقات الدولية، حتى أصبح يصطلح على فترة ما بعد الحرب الباردة بالعصر الصيني ...(لمزيد من التفصيل انظر : جوناتان ريوفيد،تر. مجدي صابر و إيناس الوكيل ،**نافدة على الاعمال في الصين: استراتيجية الاستثمار و الدخول إلى الأسواق الصينية** ، مجموعة النيل العربية ، ط1 ،2009).

** يبدو أن الصين جد متميزة في إضفاء الطابع المعلوماتي في التحول الاقتصادي و الاجتماعي ، و ذلك باستخدام تقنيات المعلومات و الاتصالات الحديثة. و هو ليس هدفا في حد ذاته ، و إنما وسيلة لتحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية . للتفصيل أكثر انظر: كرستين–واي كيانج،**ثورة المعلومات في الصين :إدارة التحول الاقتصادي و الاجتماعي** ،تر.حشمت قاسم،البنك الدولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب،2008.

4- الشركات ذات الرأسمال الأجنبي التي تتوفر فيها شروط معينة ويسمح لها بإيداع أسهم في البورصة و حقوق الاستغلال للشركات المستثمرة .

و نجد أنه في سنة 1989 كان الإستثمار الأجنبي 05 مليارات دولار ،تضاعف هذا العدد في سنة 1992 و وصل في سنة 1995 إلى 38 مليار أما سنة 1996 فقد زاد بأربع مليارات دولار[1].

و **الجدول رقم (04): يبين تطورات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الصين**

السنة	الاستثمار الأجنبي (بمليار الدولارات الأمريكية)
1991	4.4
1992	11.2
1993	27.5
1994	33.8
1995	35.8
1996	40.8
1997	45.3
2002	50
2003	53
2004	60.6
2005	60.3
2006	69
2007	78.8

المصدر : صباح نعاس نشافة ، القوة الصينية ، "تحدي الصيرورة التاريخية و الموقع في مدار القوى العالمية"، **مجلة العلوم السياسية**، جامعة بغداد، العدد 46 ، 2013،ص 215.

[1] وليد سليم عبد الحي،مرجع سابق، ص 71.

إن الصين قد كسرت صادراتها حاجز 100 مليار دولار و كسرت الواردات الصينية الحاجز نفسه ،وأقترب الفائض في الميزان التجاري لمصلحة الصين من 20 مليار دولار ، و هو اتجاه توسع أكثر في السنوات التالية، و زاد بعد استعادة مستعمرة " هونغ كونغ " من السيادة البريطانية [1].

تبين الإحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية للصين أن حجمها أرتفع خلال الفترة من 1989 إلى 1996 بنسبة 245,7 % و الجدول التالي يبن ذلك بالتفصيل :

– الجدول رقم (05) : يبين حجم التجارة الخارجية للصين

العام	الصادرات(مليار$)	الواردات (مليار $)	الفائض التجاري(مليار$)
1989	58	60	2 -
1992	82	86	4+
1995	148,7	129,1	19,6+
1996	150	137,76	12,24+

المصدر :وليد سليم عبد الحي ،"**المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي الجديد 1978–2010**" مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي، 2000،ص78.

أما بالنسبة للديون الخارجية فقد أبدت الحكومة الصينية حساسية اتجاه هذه المسألة منذ فترة الاستقلال، و اعتبرت القيادة الماوية أن الاستقلال السياسي مرتبط في أحد أبعاده بدرجة التحرر من عبء الديون الخارجية التي رأى أنها تؤثر في مدى حرية القيادة السياسية في اتخاذ قراراتها ، و قد نجحت الصين خلال فترة الستينيات في التخلص من معظم أعباء المديونية المترتبة عليها و التي كان معظمها للاتحاد السوفياتي غير أن سياسة الانفتاح و نمط السياسة المالية الأقل مركزية التي انتهجتها الدولة — و لا سيما زيادة النزعة الاستهلاكية و التوسع في إنشاء المناطق الاقتصادية — و بدأت تنعكس على الاحتياطات النقدية للدولة الذي أدى إلى التوجه نحو

[1] إبراهيم نافع، مرجع سابق، ص 28.

سياسات الاقتراض التي نجم عنها ارتفاع حجم الديون الخارجية من 12,956 مليار دولار عام 1984 إلى : 30,2 مليار دولار عام 1987 [1] .

و الجدول رقم "06" يبين الديون الخارجية الصينية :

العام	مليار دولار
1990	10
1992	19
1994	43
1996	50

المصدر :وليد سليم عبد الحي ،"**المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي الجديد 1978-2010**" مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي، 2000، ص79.

عموما ، أضحت الصين كقوة عظمى تقدم واحدا من أنجح النماذج العالمية ، فقد ارتفعت حصتها من القوة النسبية أكثر من أي دولة أخرى على وجه الأرض (تضاعفت ثلاث مرات من 5.16 %عند قيام جمهورية الصين لتتخطى اليوم 16.34%) ،ليصل الاقتصاد الصيني منذ 2010 ثاني أكبر اقتصاد في العالم...و يرى عديد من الملاحظين أن الحكومة الصينية قادرة على مواصلة و تعميق الإصلاحات الاقتصادية ، و الإبقاء على معدلات النمو العالية إذا نجحت في تفعيل المؤسسات المملوكة للدولة و إصلاح نظلمها البنكي [2].

حسب بيانات البنك العالمي فإن الصين التي كانت عام 1999 سابع أكبر اقتصاد عالمي وراء كل من الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و ألمانيا و فرنسا و المملكة

---

[1] وليد سليم عبد الحي ، مرجع سابق ، ص 79.

[2] حكيمي توفيق،"مصادر و ضوابط سلوك الصين المستقبلي في النظام الدولي : قراءة من منظور واقعي-ليبرالي"، **مجلة ستراتيجيا**،المعهد العسكري للوثائق و التقويم و الاستقبالية ،العدد4، السداسي الثاني 2015، ص 85-86.

المتحدة و إيطاليا ، قد حلت عام 2010 محل اليابان كثاني أكبر اقتصاد عالمي ،بلغ حجمه 7.2 تريليون دزلار عام 2011[1].

وإذا نظرنا إلى الوضعية الصينية من ناحية الطاقة فإننا نجدها مشكلة ضاربة في الاقتصاد الصيني ، فقد كانت تصدر حوالي 25 % من إنتاجها النفطي عام 1985. إلا أنها منذ 1990 تحولت إلى دولة مستوردة لحوالي 600.000 برميل يوميا ، وقد تزيد احتياجاتها و متطلباتها للطاقة كل سنة بشكل مذهل .و ستحتل الصين المرتبة الثالثة بين الدول الآسيوية من حيث حجم الواردات النفطية ، بعد اليابان و كوريا الجنوبية، و ستصل احتياجات الصين من الواردات النفطية إلى 1,8 مليون برميل يوميا عام 2005[2].

أما عن الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية ،فإننا نسجل أن الجيش يمتلك حولي 20.000 شركة يبلغ إجمالي ناتجها السنوي حوالي 7,5 مليارات دولار (1995).

أما في نطاق قيمة مبيعاتها العسكرية فقد بلغت عام 1997 حوالي مليار دولار و هو رقم يدل على التراجع المستمر للمبيعات العسكرية الصينية منذ عام 1987 .

و بالمقابل فان حجم الميزانية المخصصة للمشتريات العسكرية الصينية يتراوح ما بين 2 و 5 مليارات دولار سنويا ،و أن مكانة الصين في السوق العسكرية الدولية تراجعت من المرتبة الخامسة عام 1978 إلى المرتبة السادسة عام 1996، و تمتنع الشركات الغربية بشكل عام عن العمل مع الصين في نطاق الصناعات العسكرية ، و أن أبدت بعض الدول الأوروبية مثل ،فرنسا ،بريطانيا موقفا اقل تشددا من الو.م.أ. و يساهم الجيش في القطاعات الإنتاجية المدنية، فنجده يساهم بنسبة 40 %في قطاع

---

[1] حكيمي توفيق ،"موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي،**مجلة المفكر** ، جامعة بسكرة ،العدد12 ،ص395.

[2] وليد سليم عبد الحي ، مرجع سابق ، ص 79.

النسيج و 10 %في قطاع الأدوية، و 60 %في الدراجات، و 9 %في السيارات[1].

و يعتبر العمل على تهيئة الجيش* للدخول في برنامج التحديثات ،قد أدى إلى التسريح الواسع من الجيش ،فقد أحيل خلال الفترة : 1985-1986 ، ما نسبة 10 % من ضباط الجيش على التقاعد ، كما أحيل 5 % منهم على التقاعد خلال الفترة 1986-1990 ،و خلال عام 1991 أحيل 1/2 القيادات الإقليمية الكبار ، و ربع ضباط القيادة المركزية إلى التقاعد ،كما تمت إعادة هيكلة القيادات ،و تقليصها من (11) عضوا إلى (07) أعضاء [1].

يبين الجدول رقم (07) النفقات الدفاعية الصينية من عام 1990 إلى 1994

الوحدة:(مليار يوان) على أساس 01 دولار يساوي 8,2 يوانات.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994
القيمة	27,78	32,75	37,47	42,25	54,71

المصدر :وليد سليم عبد الحي ،"**المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي الجديد 1978-2010**" ،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي،2000،ص136.

تجدر الإشارة هنا إلى أن حجم الإنفاق العسكري الصيني يزداد لكنه يتراجع من حيث النسبة إلى الناتج القومي الإجمالي ،فقد كانت نسبة الإنفاق الدفاعي إلى الناتج القومي الإجمالي 5,6 % عام 1979 و انخفضت إلى 1,3 % عام 1994 .

---

* المتتبع جيدا لاستراتيجية الصين العسكرية يلمس خصوصيتها و تأثرها بالأفكار الحربية لـ "سون تزو" الذي يبدو عمق تأثيره على الفكر الاستراتيجي الصيني ، خاصة من خلال كتابه فن الحرب . (لمزيد من التفصيل انظر :سون تزو ، **فن الحرب**، ترجمة:هشام البطل ،مكتبة النافذة ،ط1، 2009.

[1] وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق ، ص 132.

و قد كان مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، و انتقال النظام الدولي إلى الأحادية القطبية،ضرورة استراتيجية لميلاد الاستراتيجية العسكرية الراهنة ، محاولة بذلك التكيف مع البيئة الأمنية الجديدة من جهة ، و الاستفادة من القدرات الداخلية و الإقليمية و الدولية المتاحة لتكون قوة عسكرية مؤثرة في قرارات النظام الدولي الجديد؛فالصين مدركة بأن عليها إحداث تغييرات في استراتيجيتها العسكرية، حتى تتناغم مع الوضع الجديد كقوة مؤثرة في رسم معالم النظام العالمي الجديد،و الحد من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية. هذا من جهة، و من جهة أخرى حتى تتوافق قوتها العسكرية مع حجمها الاستراتيجي القوي و التي أهلته لها قوتها الاقتصادية[1].

و قد توصلت الصين في إطار تطوير قدراتها العسكرية إلى أن تصبح قواتها البحرية قوة بحرية ضاربة تقدر في جميع الظروف على مواجهة التهديدات المتنوعة،بالإضافة إلى البعد الأمني في تطوير قواتها البحرية،ترى الصين ضرورة حماية قوافلها التجارية ، أو بتعبير الكاتب "سيمفيندورفر" تأمين "طريق الحرير الجديد"* على خطوط الملاحة الممتدة من بحر الصين الجنوبي إلى أقصى نقطة عند الامريكيتين،مرورا بالشرق الأوسط.و في هذا الاطار يقول "روبرت كابلان" Robert kaplan:إن إصرار الصين على بناء قوة بحرية في ظل وجود قوة أمريكية عظمى تحمي طرق التجارة الدولية لا يخرج عن كونه رفاهة تزين بها صعودها السريع في سلم المكانة الدولية...[2]

لقد أصبحت البحرية الصينية تتمتع بدور كبير، ولا بد أن يتعزز هذا الدور في المستقبل، وكانت البحرية الصينية قد أدرجت منذ العام 2006 في جدول البحريات الثمانية الأكبر في العالم ضمن نشرة: «أساطيل قتالية» Flottes de Combat

---

(1) Sherman Xiaogang Lai, « Chine's post-cold war challenges and the birth of its current military strategy » **, Journal of military strategic studies**, university of Calgary- Canada, volume 16, issue 4(2016), pp 182-209.

* لمزيد من التفصيل حول "طريق الحرير الجديد"، انظر : محمد السيد سليم و آخرون،**طريق الحرير الجديد**، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة ، 2001.

(2) معين أحمد محمود ،" البحرية الصينية ..توق للماضي و إبحار نحو المستقبل"،**مجلة درع الوطن**،الامارت العربية المتحدة، العدد 481، فيفري 2012، ص ص 40-47.

وقد ترتب على ظهور الصين في هذا الجدول، إلى دفع الصين لإجراء عدة مراجعات هامة، خصوصاً أنها وصلت لأول مرة إلى المركز الثالث مباشرة بعد روسيا، وقبل بريطانيا.، وفق ما يقول «برنار بريزلن» مؤلف هذه النشرة المرجعية التي تصدر كل سنتين. ويكشف وصول البحرية الصينية إلى المرتبة الثالثة بين القوى العظمى عن الأهمية العظمى التي توليها بكين لسلاحها البحري، الذي بلغ تعداده 230000 (بما في ذلك طيران البحرية و7000 من مشاة البحرية)، يضاف إلى ذلك نحو 350,000 في الاحتياط[1].

الجدول رقم (08) يبين :الدول العشر الكبرى المصدرة للأسلحة الثقيلة 2011–2015

الدولة	نسبتها من الصادرات العالمية
الولايات المتحدة	%33
روسيا	%25
الصين	%5.9
فرنسا	%5.6
ألمانيا	%4.7
المملكة المتحدة	%4.5
اسبانيا	%3.5
إيطاليا	%2.7
أوكرانيا	%2.6
هولندا	%2.0

المصدر: أيمن الدسوقي ،" اتجاهات تجارة السلاح في عالم مضطرب"،**مجلة درع الوطن**،الامارت العربية المتحدة، العدد 531، أفريل 2016، ص94.

يبدو واضحا أن الصين زادت صادرات أسلحتها بنسبة 88% خلال السنوات الخمس السابقة ، ما جعلها تتبوأ المرتبة الثالثة في تصدير الأسلحة بنسبة 5.9 % ، و قد أمدت

[1] معين أحمد محمود ، المرجع السابق ، ص 40.

الصين 37 دولة حول العالم بالأسلحة في الفترة 2011-2015 تأتي في مقدمتها باكستان 35% و بنجلاديش 20% و ميانمار 16% و كلهم جيران للهند أكبر مستورد للسلاح في العالم. أما الدول الأوروبية الغربية (فرنسا و ألمانيا و بريطانياو إسبانيا و إيطاليا) فقد استحوذت مجتمعة على خمس تجارة السلاح العالمية في الفترة (2011-2015)، و فيما زادت صادرات الدول الثلاث الأخيرة، تراجعت صادرات فرنسا بنسبة 10%،و صادرات ألمانيا إلى النصف. و ذلك بسبب الأزمة الاقتصادية؛ إذ باتت بعض الدول غير قادرة على شراء الأسلحة الثقيلة. و هذا ما يجبر بعض الدول على البحث على أسواق جديدة لبيع أسلحتها . بالمقابل نجد أن الصين تحتل المرتبة الثالثة عالميا في قائمة الدول المستوردة للأسلحة الثقيلة في العالم خلال الفترة (2011-2015) ،بعد الهند و السعودية تم بعدها الامارات و و استراليا ، مستحودة على 35% من الواردات . و قد كانت الصين في الفترة (2006-2010) ضمن الخمس الأوائل المستوردين للسلاح الثقيل في العالم[1].هذا ما يبين مكانة القوة العسكرية عند الصين في عالم ما بعد الحرب الباردة.

من كل ما تقدم ،يتبين أن هذا الوضع أكسب الصين مكانة دولية و إقليمية خاصة و ذلك على مستوى البيئات الثلاث (البيئة المحاذية ، و البيئة الإقليمية و البيئة الدولية):

1- البيئة المحاذية:

هي مجموع الدول التي لها حدود برية ،بحرية معها ، و بالنسبة للصين فإن لها في بيئتها المحاذية حدودا مع إحدى و عشرين دولة و لها نزاعات حدودية برية مع أربع منها هي : روسيا ، كوريا الشمالية و طاجاكستان ، و الهند ، إلى جانب حدود بحرية متنازع عليها مع كل من فيتنام و الفليبين و بروناي ، و ماليزيا و اندونيسيا و كوريا الجنوبية و اليابان ، و لعل ذلك يساعدها في فهم انخراط الصين في سبع حروب خلال القرن العشرين (ضد روسيا ، الهند ، اليابان ، فيتنام ،كوريا الجنوبية ،و تايوان و الو.م.أ.). هذا يعني أن البيئة المحاذية للصين هي بيئة متوترة ،تتسم بنوع من

---

[1] أيمن الدسوقي ،" اتجاهات تجارة السلاح في عالم مضطرب"،**مجلة درع الوطن**،الامارت العربية المتحدة، العدد 531، أفريل 2016، ص93-94.

الاضطرابات الدورية كما أنها تتأجج ما بين التحالف التكتيكي و التناصر الإستراتيجي [1].

2 – البيئة الإقليمية*:

و هي مجموع الدول التي تنتمي إلى الإقليم الجغرافي نفسه و لها تقاليد و علاقات تاريخية، بمعنى أنها لا تجاور الصين جغرافيا و لكنها تنتمي إلى إقليم واحد تحددت ملامحه بالعوامل الجغرافية من ناحية و بتقاليد التفاعل التاريخية من ناحية ثانية ، و هنا تصبح البيئة الإقليمية للصين هي منطقة حوض المحيط الهادي ، و تتسم الملامح العامة لهذه المنطقة بالتباين الشديد في التركيب الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي .

3– البيئة الدولية :

تعني كافة الوحدات المتفاعلة في النظام الدولي من الدول ، و ما فوق الدول و ما دونها (أي الدول و المنظمات الدولية ، و الأقليات ، و الأحزاب الدولية كالأحزاب الشيوعية ...الخ) ،و الملاحظ أن التحاق الصين بالمنظمات الدولية جاء متأخرا قياسا على الدول المركزية[2].وإذا كانت الصين قد برهنت للجميع نقاء شخصيتها ،و ثبات بناها و أسسها الثقافية و السياسية و الاقتصادية، و الذي جنبها الاندثار – الذي حدث للاتحاد السوفياتي – فإنه لا محالة تعد قوة عظمى خاصة و أنها تمتلك السلاح النووي الذي يمكنها من الضربة الثانية، و بذلك نجد الو.م.أ. تعترف بها و تقيم لها أكثر من حساب لأنها قوة إقليمية عظمى ،تمارس بعضويتها الدائمة في مجلس الأمن و تمتعها بحق النقض دورا عالميا[3]. و إذا كانت الو.م.أ. لا

---

(1) وليد سليم عبد الحي، المرجع السابق ، ص 145.

* لقد حاولت الصين على المستوى الإقليمي الحفاظ على الإستقرار مع جاراتها الشيوعية باعتبارها سورا عظيما يقنع الشعب الصيني بأنه لا يوجد هناك أي تغيير في المنطقة ...(للتفصيل أكثر انظر : توفيق غانم ، "التغيرات الداخلية في الاتحاد السوفياتية و مؤثراتها الخارجية "، **مجلة قضايا دولية** ، العدد 94 ، أكتوبر 1991، ص .14.)

(2) سليم وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص 145-146.

(3) مُحَّد موسى، مرجع سابق، ص ص 170-171.

تمانع في أن تكون الصين دولة إقليمية عظمى، فإنها تمانع في أن يكون لها مجالا حيويا واسعا، لذلك نجد أن الو.م.أ. أخذت تسعى لتطبيع علاقاتها مع فيتنام بعد أن لم تعد تخدم مصالح الو.م.أ. بإثارة التوتر بين الصين و روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي على أمل أن تصبح فيتنام بدعم أمريكي أو دولي حجر عثرة في طريق الصين ،كما فتحت ملف الكوريتين ، باصطناع أزمة مع كوريا الشمالية ، و ذلك بغية إحاطة الصين بكتل ،و بغية إيجاد توازن قوى في المنطقة يسهل لها التخفيف من أعباء دورها في منطقة شرق آسيا و المحيط الهادي ،لكن لن يكون من العسير على الصين إذا ما استكملت بناء قوتها أن تصبح قطبا إقليميا بمجال حيوي واسع .

ومن العوامل التي ستساعدها في مد مجالها الحيوي التقارب الثقافي والحضاري في المنطقة ، وجود أكثر من (60) مليون مهاجر صيني ينتشرون في دول الجوار ،كلها عوامل ستقود دول المنطقة أن تعيد النظر في مواقفها و في ترتيباتها الأمنية للوقوف في وجه الخطر الجديد[1].

يبدو واضحا أن طموحات الصين الاقتصادية تتوازى بقوة مع طموحاتها ، و النظام واع أكثر من غيره بالطموحات . و ترى الصين نفسها قوة اقتصادية صاعدة ، و هي مصممة على التغلب على جل العقبات التي قد تعترضها؛فمنذ بدأ الإصلاحات* عام 1978 أخذت الصين طريقا حذرا لكنه مصمم ليس فقط من أجل المحافظة على الاستقرار ، لكن من أجل تحقيق التحول المتين نحو شراكات و مشاريع، و بأسلوب مختلف عن ما قامت به روسيا (العلاج بالصدمة)، فإصلاح الصين له خصوصيته** و

---

[1] وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق ، ص 171.

* تتواصل الإصلاحات الصينية في جميع الميادين منذ 1978 إلى اليوم ، و قد كان للنخبة الحاكمة الجديدة في الصين دور استراتيجي مهم جدا في إيصال الصين لهذه المكانة ؛ منتهجة في إصلاحاتها الجديدة على باراديم براغماتي ؛يسعى بالأساس إلى تحقيق هذفين أساسين هما : التقدم الاقتصادي و الحفاظ على الشرعية في نظر الشعب الصيني المتعدد القوميات. لمزيد من التفصيل انظر:

Alice AKMAN, « CHINE :NOUVEAUX DIRIGENTS ,NOUVELLES REFORME ? » **politique étrangère** ,IFRI,2013/1printemps, pp 147-159.

** لمزيد من التفصيل انظر : بيار روسيه ، **من أين تنبثق الرأسمالية الصينية الجديدة**، تعريب: جريدة المناضل ، جوان 2014.

يقوم على الإصلاح التدريجي ، و هذا ما يبدو جليا في رسم مسار مستقل لها،بدل أن تقلد النماذج الغربية...[1]

فالدولة الصينية لها خصوصيتها،ربما التي جنبتها مصير شريكها الأكبر الاتحاد السوفياتي ، لقد أظهرت قدرة على البروز بوزنها[2]، و ذلك بتفعيل ذاتيتها التي لا توجد عند الآخر.

و يبرز هذا جليا من خلال رؤية الصين لعملية التحول الهيكلي في النظام الدولي التي تتضمن ثلاثة أبعاد[3]:

1. أن النظام الدولي قد تحول بالفعل من القطبية الثنائية إلى نظام تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية .
2. أن هذه الفترة تعتبر فترة انتقالية في النظام الدولي.
3. أن هذا الانتقال ينتهي بالتحول من نظام الهيمنة الأمريكية إلى التعدد القطبي.

و بذلك ، فإن التفكير الاستراتيجي للصين يتمحور حول أربع دوائر أساسية، تسعى من خلالها إلى تحقيق مصالحها الوطنية، أما الداشرة الأولى فتتمحور في نطاق الصين الحدودي، و هنا تشتغل الدبلوماسية الصينية على ضمان بقاء الصين كوحدة واحدة غير منفصلة. أما الدائرة الثانية فترتبط بإقليم شرق آسيا؛ حيث تسعى الصين إلى عدم بروز قوى تستطيع فرض هيمنتها على الإقليم. أما الدائرة الثالثة فتتعلق بالعالم الخارجي البعيد عن النطاق الإقليمي للصين ، و هنا يتمحور التفكير الاستراتيجي الصيني في العمل على تحقيق الأمن و الاستقرار الدولي

---

[1] أوديد شينكار، **العصر الصني** ، تر. سعيد الحسنيه، الدر العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2005، ص 81-82.

[2] روس تيريل ،تر. محمد محمود العشماوي ، **الإمبراطورية الصينية الجديدة و ما تعنيه للولايات المتحدة الأمريكية** ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 2010، ص33-34.

[3] علي سيد النقر، **السياسة الخارجية للصين و علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب،2009 ، ص ص 72-75.

لضمان استمرار النمو الاقتصادي الصيني.أما الدائرة الرابعة فترتبط بسعي الصين بأن تكون لاعبا دوليا مؤثرا، في صياغة و تحديد شكل النظام الدولي[1].

و عليه، فالصين وفي ظل ظروف ما بعد الحرب الباردة، ترى في نفسها أنها مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى التقارب والتعاون مع جيرانها وخاصة روسيا الإتحادية،من أجل تحقيق التصور المشترك للنظام الأحادي القطبية،خاصة و أن قوتهما متقاربة، كما أن هناك أمور إستراتيجية مشتركة تلزم عليهما التقارب والتعاون وربط علاقات جيدة مع بعضهما البعض،وقد تدل على بداية تلك العلاقات الزيارة التي قام بها "يلتسن"إلى الصين في منتصف ديسمبر 1992 ، وأعلن الطرفان بيانا مشتركا حول جوهر العلاقات الصينية – الروسية القائمة على حسن الجوار [2] .

وقد تدفقت العلاقات و تحسنت و تطورت بشكل لم يسبق له مثيل،حيث توالت الزيارات المنتظمة المتبادلة من الطرفين إلى أن توصلا إلى إعلان"الشراكة الإستراتيجية الموجهة نحو القرن21 "المرتكزة على مبادئ حسن الجوار و الثقة المتبادلة والتطور المشترك ،وعدم دخول إحداهما في تحالف ضد الأخرى [3]. أو القيام بتحالف ضد أي طرف ثالث إنهما يناديان بعالم متعدد الأقطاب لا عالم وحيد القطب .

إن الصين في ظل النظام الدولي الجديد، قد استطاعت أن تحافظ على بقائها ووضعها الإقليمي و العالمي، الذي أصبح يحسب له أكثر من حساب خاصة من طرف الو.م.أ. وذلك بفضل الخصوصية التي تميز الصين عن أي بلد آخر ،هذه الخصوصية التي استطاعت التناغم بها مع الوضع الدولي الجديد دون أن تحدث لها هزات أو زلازل مثل ما حدث لجارها الاتحاد السوفياتي ،لكن و رغم هذا فهي مدعوة لأن توطد خطاها مع جيرانها وخاصة روسيا وذلك لمواجهة الأحادية القطبية و تحديات القرن "21".

---

[1] مُحَّد بن هويدن، "التفكير الاستراتيجي الصيني"،**مجلة درع الوطن**،الامارت العربية المتحدة، العدد 530، مارس 2016، ص 69.

[2] Wen Li , " Les Relations Sino - Russie orientée vers le 21 Siècle", **Revue :Beijing information** , N° 51.22 Décembre 1997 , P P 4-10 .

[3] Ibid , P 4.

المبحث الثاني : دوافع الشراكة الإستراتيجية بين روسيا و الصين .

المطلب الأول : منطلقات الشراكة الاستراتيجية الروسية – الصينية

بعد تطرقنا في السابق إلى الوضعية الجديدة لكل من روسيا الإتحادية و الصين، اتضح لنا أن موازين القوى في العالم قد تغيرت ، و أصبحنا نعيش في ظل نظام أحادي القطبية، أو ما يسمى بالنظام الدولي الجديد بقيادة الو.م.أ. التي أصبحت فعلا القوة المهيمنة على هذا العالم و في جميع المجالات.

هذا التغير انعكس على وضع المثلث الإستراتيجي (واشنطن –موسكو– بكين)، حيث أصبحت الو.م.أ.تسيطر عليه بصفة مطلقة، و انهارت موسكو إلى أقل مستوى بالنسبة لجارتها بكين، التي يمكن القول عنها أنها وصلت إلى وضع لم يتح لها سابقا ، فلطالما حاولت الصين تقويم الدورين الأمريكي و السوفياتي على المستوى الدولي و الإقليمي ، و لعبت على الجبهتين ، فكانت بمثابة وسط العصا التي تربط واشنطن بموسكو ، إلا أنها في فترة التسعينات وجدت نفسها بمثابة ضلع قائم بدور أكثر تأثير في هذا المثلث، و بإمكانها التأثير بصفة فعالة أكثر في مجريات العلاقات الدولية .

رغم كل هذا تبقى الصين في طريق التحديث و إن انتهجت سياسة المواجهة المباشرة لوحدها ضد الهيمنة الأمريكية، و هذا لا يعدو إلا أن يكون مجازفة، خاصة و أن الصينيين منذ الثمانينيات غيَّروا سياستهم من الهجوم إلى المهَادنة، و هكذا فتقربها من روسيا له أهمية كبيرة *.فروسيا – عقب انهيار الاتحاد السوفياتي – اتبعت سياسة

* و لذلك نجد أن الصين أكثر من روسيا، تحتاج إلى عدم ميل هذه الأخيرة إلى المنظومة الأمنية الغربية..و تشعر الصين بأن الغرب لن يتركها لحالها و أن دورها قد حان بعد الاتحاد السوفياتي ، و لذلك تتحرك على المستوى الخارجي للدفاع عن وضعها الداخلي . فقد سعت لإيجاد نوع من التكتل أو التنسيق مع دول جارة و دول آسيوية أخرى ..(للتفصيل أكثر انظر : توفيق غانم ، "التغيرات الداخلية في الاتحاد السوفياتية و مؤثراتها الخارجية "، **مجلة قضايا دولية** ، العدد 97 ، نوفمبر 1991، ص .19.)

خارجية ذات توجه أوروبي أطلسي واضح ، حيث سعت إلى الاندماج في الحضارة الغربية و الانضمام إلى كافة مؤسساتها، إلا أنها سرعان ما أدركت أن الغرب لن يسمح لها بالاندماج الكامل في حضارته ،و أنها لن تكون بأي حال دولة غربية و إن ضلت دولة أوروبية .هذا فضلا عن خيبة أمل الحكومة الروسية من تدفق المعونات الغربية عليها،فحجم ما تدفق من معونات كان محدودا جدا مقارنة باحتياجات روسيا وبتعهدات الدول الغربية ذاتها و وعودها لروسيا، و بخاصة بعد تفاقم الأزمة الاقتصادية فيها. و من تم بدأت روسيا في الاتجاه شرقا سعيا وراء الفرص الاقتصادية المتاحة و تنويعا لعلاقاتها حتى لا يكون اعتمادها الكامل على الغرب وحده[1]. و لتعويض فشل سياستها الأمنية في القارة الأوروبية و البحث عن توازن آخر للقوة ،و أكثر فعالية يضمن لها مكانة مميزة على الساحة الدولية في عصر العولمة و حرية الأسواق[2].

يبدو جليا أن القيادة الصينية مدركة إدراكا جيدا،بأهمية علاقاتها مع موسكو، خاصة و أن انهيار الاتحاد السوفياتي، ترك فراغا و أمنيا و استراتيجيا لم تكن الصين جاهزة للتصدي له؛ و عليه فإنها ترى في روسيا المقصد الأنسب لملأ الفراغ الاستراتيجي ، الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفياتي في البيئة الأمنية الإقليمية و الدولية.هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن الفراغ الأمني هذا سوف يعطل من الصعود الاقتصادي الصيني، و عليه يجب ضرورة توفير بيئة آمنة و مستقرة من أجل تحقيق هذا الهدف؛ و في السياق ذاته فإن القيادة الصينية ترى بأن نهوضها يجب ألا يثير هواجس عند الآخرين ، و أن يكون نهوضا سلميا، و من ثم كانت ضرورة تحسين علاقات الصين مع روسيا و الاستفادة منها في المجالات السياسية و الاقتصادية و العسكرية [3].

---

(1) نورهان الشيخ" **صناعة القرار في روسيا و العلاقات العربية الروسية** "، مرجع سابق، ص 90.

(2) نبيه الأصفهاني ، "انطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الاتحادية " ، مرجع سابق ، ص 268 .

(3) كاظم هاشم نعمة، **الصين في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة** ،الدار الأكاديمية للطباعة و التأليف و الترجمة و النشر،طرابلس،ط1، 2007، ص ص 249-253.

يتقاطع هذا المسعى الصيني مع توجهات القيادة الروسية، الرامية إلى الحفاظ على الوضع الأمني و استقراره الداخلي ، و تعميق أواصر الصداقة مع دول الجوار في الفضاء السوفياتي السابق و تطوير العلاقات الاقتصادية و السياسية و الثقافية مع قوى كبرى أخرى في آسيا ، في مقدمتها الصين و الهند و اليابان.و أن تحول دون تدخل دول أخرى في شؤون روسيا الاتحادية أو منطقة نفوذها السوفياتي السابق؛خاصة و أن روسيا بإمكانياتها* و إرثها السياسي و توجهاتها الحالية مؤهلة لحجز مكان بارز في خارطة تشكيل عالم جديد[1].

إن تقارب روسيا و الصين سيمكنهما من تشكيل جبهة قوية ضد السياسة الأمريكية في العالم بصفة عامة و في المنطقة بصفة خاصة ،وخصوصا بعد انسحاب روسيا من عدة مناطق نفوذ من آسيا تاركة فراغا أمنيا رهيبا ،في الواقع اتضحت نية التقارب من خلال اللقاءات الجدية التي جمعت الطرفين و بشكل مكثف و سريع و هي التي لم تحدث منذ أكثر من ثلاثين عاما .

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي أواخر 1991 تشكلت مجموعة الدول المستقلة الـ 15 ، ارتبطت بها الصين و احترمت خيار شعوبها وأنشأت علاقات دبلوماسية معها ،و كانت هكذا الفرصة لاختيار الطرفين الروسي و الصيني بصفة أكثر جدية بتوقيع دقائق الحوار في 27 /1991/12 ،و تواصلت الاتصالات بين البلدين منذ إعلان نيتهما في التفاهم في إطار قمة مجلس الأمن الأممي في جانفي 1992 بإقامة علاقات حسن الجوار و الصداقة و العمل على تعزيز الروابط الثنائية بينهما .

---

* يبدو واضحا أن روسيا بعد تعافيها من أثار الانهيار السوفياتي، مصممة بشكل جدي على استعادة مكانها كدولة كبرى، و ذلك من خلال التطلع إلى مستقبل مؤثر في العلاقات الدولية كقوة عظمى ،دون رفض الماضي السوفياتي لأنه جزء من ذاكرتها الوطنية ...
(للتفصيل انظر : حميد حمد السعدون ، "الدور الدولي الجديد لروسيا"،**مجلة دراسات دولية** ،جامعة بغداد، العدد42،2009، ص ص 1-12. انظر كذلك ، مُحَّد مجدان ، "سياسة روسيا الخارجية اليوم،البحث عن دور عالمي مؤثر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ،العددان 47-48، صيف خريف 2015، ص ص40-58.)

[1] معين عبد الحكيم، " روسيا بين استعادة الدور و الانفتاح على العالم"، **مجلة الوحدة الإسلامية**،لبنان، العدد 157،جانفي 2015، من الموقع:http://www.wahdaislamyia.org/issues/157/mhakim.htm بتاريخ : 2016/05/25.

لقد أخذت روسيا زمام المبادرة بتعهدها خلال اجتماع برلمانها على تعديل الحدود الشرقية بين روسيا و الصين ، كما أصدر الرئيس" يلتسين" قرارا حول المسألة التايوانية جاء فيه أن روسيا مازالت تعترف بالصين كحكومة وحيدة و شرعية ، الممثلة لشعب جمهورية الصين الشعبية ،و أن تايوان ليست سوى جزء لا يتجزأ من الإقليم الصيني،و روسيا لن تقيم و تطور علاقات رسمية مع تايوان ،و هكذا توالت الزيارات الرسمية عام 1992و كثرت الاتصالات و استمرت بين موسكو و بكين[1] *.

و كانت النقلة النوعية من خلال زيارة الرئيس الروسي "بوريس يلتسين " الأول إلى الصين في ديسمبر 1992 بدعوة من نظيره الصيني للحديث عن علاقاتها الثنائية ، و خلصا إلى أن الاستقرار و النجاح و الازدهار مهم في هذا العالم ،و أن روسيا و الصين أجزاء مهمة في هذا السلام و الاستقرار و النجاح العالمي .و عليه أعلن الجانبان عن بيان مشترك حول العلاقات الروسية – الصينية التي تكون علاقات حسن الجوار ، و أن البلدين سيطوران علاقتهما وفق مبادئ الاحترام المتبادل بخصوص السيادة الكاملة الحدودية الواحدة للأخرى ، و عدم الاعتداء من الطرفين و عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا الطرفين ، و العمل بالتساوي لضمان منفعة متبادلة و ترسيخ التواجد السلمي[2].

كما أكدا على ضرورة ترسيخ التنمية و التعاون في شتى المجالات السياسية، الاقتصادية، العلمية، التكنولوجية و الثقافية .... زيارة عبرت عن استمرار العلاقات

---

(1) Zhi ,Rang," A Review of chino-Russian relations and their prospects ", **Stadia diplomatica,** n°405/1996, PP : 99-109

* سنة 1992 عرفت عدة زيارات كانت تتم تقريبا شهريا من كلا الطرفين ، و لمسؤولين سامين في القطاع المدني و العسكري، و شملت عدة قطاعات سياسية ، اقتصادية ، تجارية ، ثقافية و علمية ، كما عرفت توقيع عشرين (20) وثيقة منها اتفاقيات التعاون الثقافي و التعاون العلمي و التكنولوجي ، اتفاقية الاستعمال السلمي للطاقة الذرية ، بروتوكول التعاون الاقتصادي و التجاري لعام 1993 ، اتفاقيات التعاون بين الأكاديميات العلمية و الجامعية و التربوية ، التعاون التقني و العسكري ، اتفاقيات تتضمن التخفيض من القوى العسكرية على الحدود....

(2) Wen, Li , Op,Cit , P 08.

بين البلدين منذ أن بدأها الاتحاد السوفيتي مع نهاية الثمانينيات، و أعلنت بداية مرحلة جديدة، و هي حسن الجوار و الصداقة المبنية على التعاون و المنفعة المتبادلة [1].

في عام 1993 سجل ارتقاء العلاقات أكثر بارتفاع نسبة التبادلات التجارية من 3,9 مليار دولار عام 1991 إلى 6,5 مليار دولار عام 1992 ، ثم 7,7 مليار دولار عام 1993 بفضل تزويد روسيا للصين بالسلاح؛ حيث باعتها تجهيزات مهمة وأساسية لإعادة تحديث المصانع القديمة التي شيدت في الستينات من طرف الاتحاد السوفياتي، كما أصبحت الصين هي الشريك التجاري الأول لروسيا التي تستفيد هي الأخرى من المواد الغذائية الصينية[2]. يضاف إلى هذا توقيع اتفاقية مهمة حول التعاون العسكري لمدة 05 سنوات، و التي تدعمت بالزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الروسي في 1994 "تشيرنوميردين " و التي دعا من خلالها إلى التعاون في الميادين العسكرية و المدنية ، و كذا الاتفاق على ترسيم الحدود التي كان البلدان قد اتفقا حولها في عام 1991، حيث بموجبها تعيد روسيا إلى الصين أراضي 4000 فدان تتضمن بعض الجزر الصغيرة في نهر " توماتايا " عند ملتقى الحدود بين روسيا والصين و كوريا الشمالية[3].

و قد تم التوقيع على معاهدات الحدود الشرقية و الغربية خلال زيارة " زيمين " لموسكو في سبتمبر 1994، حيث 95 % من المسائل الحدودية حلت و التي لطالما شكلت عائقا كبيرا في سير العلاقات بين البلدين على مر التاريخ[4] . و هذا لخلق وضع استقرار و شرعية لهذه الحدود و بالتالي ضمان سلم و استقرار المنطقة ككل ، كما اتفقا على تخفيض القوة العسكرية و زيادة الثقة في الميدان العسكري ، و عدم

---

(1) Zhi ,Rang , Op , Cit , P 103.

(2) Niquet , Valerie , « La russie et l'Asie » , **Défense Nationale** , Octobre 1996, PP 48-54 .

(3) وليد سليم عبد الحي ، مرجع سابق ، ص 168 .

(4) Zhi , Rang , Op.Cit , P106.

القيام بنشاطات عسكرية خطيرة من قبل إحدى الدولتين على حدود الدولة الأخرى[1].

إن الإسراع في الوصول إلى حل الأزمة الحدودية قد جنبت روسيا بالخصوص نتائج قد تهدد أمنها خاصة إذا علمنا أن للصين نوايا عسكرية في جنوب بحر الصين و جنوب شرقي آسيا و سيبيريا؛حيث تكثر أعداد الصينيين في هذه المناطق ، مما يثير المخاوف الروسية، و يرى بعض الباحثين أن الروس في سيبيريا يرون مستقبلهم السياسي مرتبط بشرق آسيا أكثر من ارتباطه بالجزء الأوروبي من روسيا ، و تشير بعض التقديرات إلى أن عدد الصينيين المهاجرين إلى سيبيريا – و أغلبهم بطرق غير شرعية- وصل عام 1998 إلى ما بين 3 –5 ملايين فرد ، مقابل (07) مليون روسي في سيبيريا الشرقية كما أن اليابان تشكل من جهتها طرفا مهما في قضية التزاحم على سيبيريا و لا سيما أن"لطوكيو"استثمارات مهمة في هذه المنطقة [2]. و نظرا لكل هذا رأى الطرفان تأمين هذه المنطقة (آسيا و المحيط الهادي) التي تتركز فيها مصالح الدول الكبرى العالمية : روسيا ، الو.م.أ. الصين ، اليابان . إذ أنها توفر نصف الإنتاج العالمي الخام، و تضمن 60 % من المبادلات العالمية ، أرقام مهمة وجب ربطها بقضية مراقبة التسلح و نزع السلاح النووي و ترقية التعاون في هذه المنطقة [3]. كانت خاتمة الزيارة التأكيد على ضرورة إنشاء نوع جديد من العلاقات و ذلك بتوقيعهما بيانا مشتركا ثاني بين الدولتين " تكوين الشراكة " و توجيه علاقات الجارتين إلى القرن الواحد و العشرين . فهذا التعاون و التقدم الكبير في العلاقات الروسية – الصينية أرادته روسيا لتحطيم العراقيل التي تلقتها للعودة من جديد إلى النظام الدولي الجديد بكل قوة ، في نفس الوقت الصين تربح المزيد من الوقت لاستكمال نموها الاقتصادي . إن هذا التقدم و التحسن في العلاقات

---

(1) Wen Li , Op,Cit , P 09 .
(2) Niquet, Valerie, Op.Cit, P 50.
(3) Ivanov, Igor, « La Russie et l'Asie Pacifique » **Politique étrangère**, Février 1999, PP 308-310.

الروسية–الصينية ، أبرز أن عوامل القطيعة بين القوتين أصبحتا بعيدة أو اختفت نهائيا؛ فالاتحاد السوفياتي الذي كان صعبا عليه التقليص من قوته ليصبح قوة ثانوية ، و الصين التي تبحث عن أمجاد الإمبراطورية الصينية القديمة أجبرتا على إبعاد التهديدات المتبادلة و المشتركة المؤدية إلى عدم التوازن في المستقبل[1] .

هذا بالرغم من المعارضة الشديدة التي تعرضت لها القيادة الروسية من قبل مجموعة المركب الصناعي – العسكري الذي تخوف كثيرا من الصين رغم الثقة التي أبدتها هذه الأخيرة منذ 1992 ، فوزير الدفاع الروسي لاحظ عن كثب التطور الكبير في تحديث القوات الصينية و خشي من العيش بالقرب من صين " وطنية،غنية و قوية "،و زاد الخوف عندما زودت الصين دول أخرى بالبرامج النووية ، و عليه أعلنت روسيا أنها مستعدة لبيع أسلحتها لأي كان ،شريطة الحفاظ على نظام التوازن الإستراتيجي في منطقة آسيا و المحيط الهادي [2] .كما أن القيادة العسكرية الروسية رأت أن مسئوليها السياسيين قد تنازلوا كثيرا لصالح الصين و هذا ما يشكل خطرا على أمنهم و استقرارهم، و عليه وضع الثقة الكاملة في الجارة أمر مبالغ فيه.

من خلال تتبعنا لمسار هذه العلاقات نلاحظ أن الدولتين اعترفتا أنه في السابق كانت مجموعتين عسكريتين ، و حاليا مع إلغاء معاهدة "فرصوفيا " ،لم تبقى إلا منظمة حلف الشمال الأطلسي ، و وجدت روسيا في مأزق ، بجانبها الصين ، إذ أنهما لا يملكان كلمة ، أو رأيا مسموعا كما حدث في أزمة العراق و الشرق الأوسط ، كما أنهما لا يمكنهما حتى التفكير في إيجاد حلول لمشكل من المشاكل المحلية و كذا التفكير في مستقبل التنظيم الدولي ؛ فالطرفان يريا ضرورة عمل منظمة الأمم المتحدة في إطار قواعد القانون الدولي بعيدا عن سياسة الإملاء Diktat التي تمارسها القوى الغربية[3].

---

(1) Niquet, Valerie, Op.Cit, P 52.
(2) Ibid . P.52 .
(3) Ivanov, Igor , Op, Cit , P 308-309 .

إن الوضع العالمي الجديد خلق شبكة من العلاقات المميزة ، إذ الانتقال من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية يفرض تغييرات كبيرة و جذرية على مستوى الهيكل العالمي، و بطبيعة الحال روسيا الجديدة كانت طرفا فعالا في النظام القديم و أصبحت غير ذلك ،و دخولها في النظام الجديد سيكون حتما صعبا عكس الصين التي ربما وجدت في هذا الوضع فرصة للتأثير و لعب دور على الساحة الدولية خاصة و أن العالم الجديد أزاح عن طريقها منافسا عنيدا و هو الاتحاد السوفياتي. لكن هذه الوضعية ترفضها كل من روسيا و الصين صراحة؛ و هو ما أدى إلى دخولهما في توجه جديد للتصدي للهيمنة الأمريكية.

المطلب الثاني : التوجه الروسي– الصيني الجديد :

يبدو من خلال تعرضنا إلى العلاقات الروسية – الصينية في المطلب السابق ، أنها طلقت الخلافات و الصراعات، و بدأت تسير في خط مستقيم واستراتيجي منذ 1989 عقب الزيارة التي قام بها "غورباتشوف " إلى بكين ، و لكن منذ انهيار الاتحاد السوفياتي حدث نمو و تطور تدريجي بين البلدين إلى أن وصل التقارب بينهما إلى ذروته في أفريل 1996[1] .

إن العلاقات الروسية– الصينية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي واختفاء أوجه الخلافات الإيديولوجية ، و تحول النظام العالمي من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية ، اندفعت اندفاعا لم يشهد من قبل و ذلك لتوافق أساليب تحقيق أهدافهما القومية إن لم تكن الأهداف كلها ، فأوجه التكامل و التعاون بين روسيا و الصين عديدة و مختلفة و عادة ما تجمعهما معارضتهما للسياسات الأمريكية [2] .

لقد بلغ التقارب الروسي الصيني ذروته في أفريل 1996 أين أعلن عن ميلاد "**الشراكة الإستراتيجية لمواجهة القرن الواحد و العشرين**"، و ذلك أثناء الزيارة التي قام بها " يلتسين " لبكين ، حيث أعطت العلاقة بين البلدين أبعادا جديدة تمثلت في التقارب و التفاهم الإستراتيجي بالمعنى الواسع و أن لم ترقى إلى مستوى

---

[1] نورهان الشيخ،" **صناعة القرار في روسيا و العلاقات العربية الروسية** " مرجع سابق ، ص 91.

[2] عبيدة عبد الله الدندراوي،" الصين و روسيا و حلف شمال الأطلسي" **السياسة الدولية** ،العدد 132، افر يل 1998 ، ص ص 115، 118 .

التحالف الإستراتيجي [1]. زيارة كانت ناجحة إلى أبعد الحدود، و أقامت أو أقرت مبادئ تعدد الأقطاب مرتكزة على مبادئ حسن الجوار و المساواة و التعاون و التطور المشترك، وألا يتحالفا مع أو ضد أي دولة ثالثة، حيث اتفق الطرفان على الأسس التالية:

1. توجيه العلاقات الروسية الصينية بوضوح نحو القرن الـ 21 م ، و إقامة شراكة إستراتيجية ترتكز على المساواة و الثقة المتبادلة .

2. اتفاق الطرفين على تطوير و تثبيت علاقاتهما الثنائية على أساس الإحترام المتبادل و المساواة و التعاون و التطور المشترك .

3. إقامة الطرفين ميكانيزمات للقاءات منتظمة بين الرئيسين ، الوزراء الأوائل ، ووزراء الخارجية للدولتين ، و ذلك بفضل إنشاء اللجنة الروسية — الصينية من أجل الصداقة[2] .

إن لقاء أفريل 1996 أنجز ما يلي :

التفاهم الإستراتيجي بينهما و معارضة البلدين لهيمنة قوة واحدة على النظام العالمي في إشارة ضمنية إلى الو.م.أ. ،و كذلك معارضتهما لتوسيع الحلف الأطلسي ليضم دول شرق أوروبا .

1. التفاهم بينهما على المجال الإقليمي لكل دولة ، وذلك باعتراف روسيا بأن التايوان و التبت هما جزء لا يتجزأ من الصين ، وتأكيد الصين على أن الشيشان هي جزء من روسيا.

2. توقيع المعاهدة الأمنية بين روسيا و الصين وزعماء كل من كازاخستان و طاجكستان وقيرغيستان، وذلك في مركز المعارض الدولية الذي أنشئ عام 1955 رمزا

---

[1] نورهان الشيخ،" **صناعة القرار في روسيا و العلاقات العربية الروسية** " مرجع سابق ، ص 92.

[2] Wen Li , op,cit .p 4-5 .

للصداقة الصينية – السوفياتية في "شنغهاي "، و تنص الاتفاقية على اتخاذ تدابير أمنية وعسكرية على جانبي الحدود بين الدول الخمس .

3. التسوية النهائية لمشكلة الحدود الروسية – الصينية و التي تمتد لما تقرب 4259 كم حيث تم توقيع اتفاقية نهائية بشأنها تضمنت تخفيض حجم القوات المسلحة في مناطق الحدود .

4. تم إبرام مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية تضمنت قيام روسيا بتصدير الغاز الطبيعي إلى الصين وكذلك الإجراءات الخاصة بالتجارة الثنائية بين البلدين ، كما حرص "يلتسين" على مقابلة رجال الأعمال في الصين وحثهم على توظيف أموالهم و خبراتهم في روسيا ، ومن المعروف أن هناك حوالي 1500 مؤسسة وشركة صينية تعمل في روسيا .

5. تم التوقيع على إعلان تضمن الموافقة للمرة الأولى على إنشاء خط تلفوني سري ساخن بين الكرملين ومقر الحزب الشيوعي الصيني [1].

وفي أفريل 1997 تم لقاء القمة الرابع بين "زيمين" و "يلتسين" في موسكو وقعا خلاله بيانا مشتركا حول الاتجاه العالمي إلى التعددية القطبية ، وظهور النظام الدولي الجديد . إن هذا اللقاء سيسمح لهم بعرض أفكارهم وآرائهم حول الوضعية العالمية الراهنة و العلاقات الدولية ، وخلال هذه الزيارة ،الصين ،روسيا كازاخستان ، طاجاكستان، و قيرغيستان وقعوا اتفاق التقليص من القوة العسكرية وخاصة على الجهات الحدودية[2]. و من أسباب هذا التقارب ما يلي :

---

[1] نورهان الشيخ،" **صناعة القرار في روسيا و العلاقات العربية الروسية** " مرجع سابق ، ص 93 .

[2] Wen Li, OP .cit , p8 , 9

بالنسبة إلى روسيا جاء هذا التقارب بهدف :

– زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين وخاصة في المجال العسكري، فالصين تمثل أكبر سوق محتملة لاستعجاب مبيعات روسيا من الأسلحة والمواد الأولية والنووية، كما أنها أكبر سوق يمكن التعامل معها عن طريق المقايضة.

وقد وافقت موسكو على بناء مصنع لتخصيب اليورانيوم في الصين إلى جانب مشاركتها في عديد من المشاريع النووية الأخرى . ويصل حجم التبادل التجاري المدني بين البلدين إلى 07 مليارات دولار ، وتستورد موسكو المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الرخيصة رخيصة الثمن بكميات كبيرة من الصين ، وتصدر إليها المعادن والأسلحة والزيوت والأسماك .

إن هذا التقارب هو رسالة من " يلتسين" تستهدف إبلاغ الغرب بأنه في وسع روسيا الاتجاه شرقا وأنه لا يتمسك بالتوجه الغربي.

– أما دوافع الصين من هذا التقارب فتتمثل في:

- ✓ الدوافع الأمنية والمتمثلة في مواجهة الحركات المتطرفة في آسيا الوسطى و ذلك بالتعاون مع روسيا لمواجهة هذه الحركات و تطويقها .
- ✓ التوتر الذي ساد العلاقات بين بكين وواشنطن ، بدء بالخلاف حول تايوان و مرورًا بالنزاع حول حقوق الإنسان و حقوق الملكية الفكرية ، ومعارضة واشنطن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية و الخلاف حول الأسلحة النووية والتجارب التي تقوم بها بكين ، ومن ثم اتجهت الصين إلى تحسين علاقاتها مع روسيا حتى لا يسود التوتر مع العديد من الأطراف.
- ✓ الاستفادة من الخبرات و الإمكانيات الروسية وبخاصة في المجال النووي ، و هذا فضلا عن إمكانية التعاون الاقتصادي و التبادل التجاري بين البلدين[1].

---

[1] نورهان الشيخ " **صناعة القرار في روسيا و العلاقات العربية الروسية** "، مرجع سابق ، ص 95.

ومن أهم معالم تقدم العلاقات الروسية الصينية هو اتفاق الدولتين على إصدار البيان المشترك في أفريل 1998 و الذي يدور حول خمس نقاط أساسية هي :

1. الرغبة في إنشاء نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب .
2. تجنب مفاهيم و نظم فترة الحرب الباردة سواء كانت أمنية أو سياسية .
3. الإحترام المتبادل لسيادة الدول و حريتها في تدبير شؤونها الداخلية دون التدخل فيها أو الضغط عليها .
4. التأييد لدور الأمم المتحدة و الرغبة في تطويره .
5. الإشادة بدور الأمم النامية و حركة عدم الانحياز كعناصر هامة في النظام العالمي الجديد.

إن الصين هي أهم دولة يمكن من خلال دعم علاقات روسيا معها بأن تحدث توازنا جديدا قد يضمن لروسيا الاتحادية القيام بدور مؤثر على الساحة الدولية.

ويبدو أن هذا الاتجاه قد تأكد منذ أن حل وزير الخارجية " إيفجيني بريماكوف " وهو الخبير الضليع بالشؤون الشرقية محل " أندريه كوزيريف " الذي كان أكثر خبرة في التعامل مع الغرب ، و على هذا النحو اقتنع " يلتسين " بأن الوقت قد حان لتصفية خلافات روسيا القديمة مع " إمبراطورية الوسط " .

إن تجاهل و تغاضي الغرب للمطالب الأمنية الروسية في القارة الأوروبية و المضي في ضم دول الشرق و الوسط الأوروبي إلى حلف" الناتو"، قد ألزم موسكو بالاتجاه إلى الشرق الآسيوي لتعويض تقلصها الأمني على الساحة الأوروبية ، وازداد إدراكها لأهمية المصالح المشركة التي يمكن أن تنشأ بينها و بين الصين بصفة خاصة[1].

و بالمقابل فإن الصين أولت اهتماما خاصا للعلاقات مع روسيا و متغاضية على الخلافات الإيديولوجية و الثقافية في سبيل دعم علاقات طيبة مع الجار الطيب.

---

[1] نبيه الأصفهاني، " انطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الاتحادية " ، مرجع سابق ، ص 268 .

وبذلك نفسر ازدهار العلاقات الصينية الروسية، فهي (الصين) بأمس الحاجة أكثر من ذي قبل إلى التعاون مع روسيا[1].

و يبدو أن حالة عدم الاستقرار التي تعيشها روسيا و نزاعها مع اليابان وعلى "جزر الكوريل" يجعلها أقل اعتناء باستراتيجياتها القديمة التي انتهجتها زمن الاتحاد السوفياتي، بل يبدو أن الوجود العسكري الأمريكي في منطقة المحيط الهادي يروق للصين كمعامل للقوة الروسية ، و لا سيما أن للصين نوايا عسكرية في جنوب بحر الصين و جنوب شرقي آسيا و سيبيريا ، حيث تكثر أعداد الصينيين في هذه المناطق مما يثير المخاوف الروسية .

تشير بعض التقديرات إلى أن عدد الصينيين المهاجرين إلى سيبريا – و أغلبهم بطرق غير شرعية– وصل عام 1995 إلى ما بين 3-5 ملايين فرد مقابل 7 ملايين روسي في سيبريا الشرقية [2].

من ناحية أخرى فإنه في الوقت الذي يؤدي تنامي و توسيع حلف الناتو إلى تضييق على الدور الروسي في أوروبا ، فإن تنامي القوة الاقتصادية و العسكرية الصينية قد يؤثر في المصالح الروسية في الأقاليم الشرقية و آسيا الوسطى ، أما في حالة التوجه الروسي لتبني إستراتيجية المشاركة مع الصين ، فإن الضعف الروسي سيجعل للصين اليد المهمة في هذه الشراكة .

يرى مراقبون أن تطور العلاقات الروسية — الصينية مدفوع بعوامل عديدة أهمها :

1. إدراك كلتا الدولتين الأهمية الإستراتيجية للطرف الآخر أيًا كان نمط التحولات الدولية.
2. الرغبة الروسية في خلق نوع من التوازن الإستراتيجي مع السياسة الأطلسية الهادفة إلى توسيع حلف الناتو نحو شرق أوروبا من ناحية ، و المخاوف الصينية من

---

[1] صلاح سالم زرنوقة، " الصين : التحولات الداخلية و السياسة الخارجية "، **السياسة الدولية**، العدد 132 ، أفريل 1998، ص ص 53- 57.

[2] وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص ص 166 - 167.

توسيع نطاق نشاط الحلف إلى خارج القارة الأوروبية و بخاصة منطقة حوض المحيط الهادي من ناحية ثانية .

3. انشغال كل منهما بترتيب أوضاعه الداخلية يجعله يميل إلى تهدئة البيئة المحاذية و الإقليمية من حوله ، و لعل ما ورد في البيَان الصَّادر عن القمة بين البلدين عام 1997 يؤكد ذلك .

4. الرغبة الصينية في مواجهة الآثار الناجمة عن تجديد الاتفاق الأمني بين الو.م.أ. و اليابان ، و الذي يعطي اليابان هامشا للحركة أوسع من الاتفاقات السابقة.

5. رغبة كل منهما في المشاركة بشكل أكبر في تحديد الشكل الذي سيأخذه النظام الدولي الجديد ، و العمل على عدم إنفراد الو.م.أ. ببلورة هذا الشكل بمفردها .

6. الرغبة لدى الدولتين في العمل على دفع السياسة الكورية الشمالية (بحكم العلاقات التقليدية لهما معها) نحو أكبر قدر من سياسات التهدئة في المنطقة.

7. الحاجة الصينية للتقنية الروسية، و رغبة روسيا في فتح أسواق جديدة لمبيعاتها العسكرية .

8. تحتاج روسيا إلى تنشيط اقتصادها و خلق فرص عمل لضمان استمرار الصناعات الروسية و خاصة الحربية ، و الصين تعد سوقا مهما للسلاح الروسي حيث قدر عام 1996 أن 97 % من الأسلحة التي تشتريها الصين روسيا الأصل ، وهذا بالطبع له فوائده الاقتصادية على روسيا[1].

---

[1] وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص 168، 196.

مما سبق يمكن القول ،إن العلاقات الروسية – الصينية في زمن ما بعد الحرب الباردة قد سارت مسارا مستقيما لم يشهد من قبل ، واتجهت نحو الأفضل راسمة بذلك خطة لمواجهة الصعوبات و ترفض الهيمنة الأمريكية ، و تسعى لإحلال التقدم و التطور و الإنفتاح في إطار تعدد الأقطاب. فقد سعت الدولتان إلى التقارب أكثر مهملتين ما أورثهم التاريخ من خلافات... وقد أدى التقارب الجدي بين الصين و روسيا إلى شراكة عرفت "**بالشراكة الإستراتيجية لمواجهة القرن 21 م** "، ربما كانت قمة ما توصل إليه الطرفان في إطار التوافق الإستراتيجي و السير في مسار واحد، دون أن ننسى ما حدث قبل و بعد هذه القمة التي كانت في أفريل 1996 ، و التي أعطت للعلاقات الثنائية صبغة إستراتيجية جديدة أزعجت لا محالة الولايات المتحدة الأمريكية ، لذلك فهي تسعى لأن لا يكون الجارين متحالفين لأن هذا لا يخدمها.

لكن السؤال الذي يبقى مطروحا هو: هل ستستمر هذه العلاقات بنفس الوثيرة ؟ ما هي الأشكال التي اتخذتها الشراكة الروسية الصينية ؟ وما مدى تأثيرها على المستويين الإقليمي و الدولي ؟

الفصل الثاني:

مجالات الشراكة الإستراتيجية

الروسية - الصينية

الفصل الثاني : مجالات الشراكة الإستراتيجية الروسية الصينية

سارت روسيا و الصين –كما أسلفنا الذكر– بعقلية جديدة لمواجهة الأخطار المشتركة، و لتحقيق المصالح الذاتية لكل طرف في إطار ما عُرف بالشراكة الإستراتيجية الروسية– الصينية لمواجهة تحديات القرن الواحد و العشرين. و قد اتخذت هذه الشراكة أشكالا عديدة شملت المجالات : السياسية و الاقتصادية و العسكرية ؛ ففي المجال السياسي نجد أنها اتخذت أشكال التحالفات الإقليمية كمجموعة أو منظمة شنغهاي للتعاون ، بالإضافة إلى معاهدة التعاون و حسن الجوار التي تبقى من أهم ما توصل إليه الطرفان الروسي و الصيني في المجال السياسي. بالإضافة إلى مجموعة "بريكس"

أما على الصعيد الاقتصادي – و هو الصعيد الذي له تأثير واضح من الناحية الإستراتيجية – فتلخصه العلاقات التجارية و المصالح النفطية بين الطرفين الروسي و الصيني ، خاصة في زمن التحديات الجديدة للقوتين الجارتين و هيمنة الاقتصاد بشكل بارز على اللعبة الدولية ..

أما المجال العسكري فيبدو من أبرز مجالات الشراكة الإستراتيجية بين الطرفين الروسي و الصيني، و يتضح ذلك جليًا من خلال مبيعات الأسلحة الروسية إلى الصين ... و هي القضية التي لها تأثيرات ثنائية متبادلة ؛ ففي الوقت الذي تحتاج فيه الصين للأسلحة الروسية، تحتاج هذه الأخيرة إلى تدعيم اقتصادها الذي يعاني الكثير و ذلك من خلال مبيعات الأسلحة ، و الصين تُشكل سوقًا كبيرة لروسيا في هذا المجال .

أشكال الشراكة الإستراتجية الروسية الصينية

" إن العلاقات بين روسيا و الصين لا تعتبر عاملا من عوامل الاستقرار الجيوبوليتيكي فحسب ، بل و تقدم نموذجا للشراكة الدولية المفتوحة غير الموجهة ضد بلدان أخرى ، و التي تدعم تطوير نظام عالمي أكثر عدلا ، و على الرغم من المنعطفات التاريخية الصعبة إلا أن شعبي روسيا و الصين حافظا على علاقات طيبة أحدهما مع الآخر ، كما ندرك اليوم بشكل أكبر الأفضلية الإستراتيجية لاتصالاتنا الثنائية و نعتزم توسيعها لما فيه فائدة شعبي البلدين "[*].

المبحث الأول : الشراكة الروسية– الصينية في المجال السياسي

يبدو جليا أن رؤية روسيا و الصين للنظام الدولي الجديد، سارت في توجه جديد و ثابت نابع بالأساس من نظرة كل دولة للأخرى و أهميتهما الاستراتيجية لمواجهة تحديات ما بعد بعد الحرب الباردة ، و خاصة انفرار القوة و الهيمنة بيد الولايات المتحدة الأمريكية و ما انجر عنه من تهديد لأمن و المصالح الحيوية لكلا من روسيا و الصين. فالتفاهم الاستراتيجي الروسي الصيني يسير بخطى ثابتة لمواجهة تحديات القرن الواحد و العشرين و قد استمر و ازداد عمقا و أهمية خلال العقدين الأخيرين ، و يشمل بالخصوص عدة مجالات الساسية و الاقتصادية و العسكرية...[(1)]

[*] هذا مقطع من خطاب الرئيس الروسي" فلاديمير بوتين" في الصين عند افتتاحه " لعام روسيا في الصين " لدى وصوله إلى بكين في 2006/03/21 في إطار زيارة استغرقت يومين رافقه فيها فريق من حوالي 90شخصا من رجال الأعمال و رجال دولة ... (انظر: علي حسن باكير : العلاقات الروسية الصينية تحت المجهر ، **مجلة العصر** ، لبنان ، 22-03-2006 ، ص.55 .)

[(1)] نورهان الشيخ،"روسيا الشريك الطبيعي للصين"، **السياسة الدولية** ، العدد 183، جانفي 2011،ص ص 92-95.

فالمتابع للتحركات الروسية – الصينية ، يدرك تناميا ملحوظا في الشراكة الإستراتيجية بين البلدين. و ما يميز العلاقات الروسية – الصينية حاليا هو أنها تستند إلى مبادئ التكافؤ الحقيقي و المنفعة المتبادلة و وحدة المصالح في أوسع دائرة من المسائل و هي تخلو من الأشكال و القوالب الإيديولوجية مما يمنحها قوة. من أبرز أشكال الشراكة الإستراتيجية بين روسيا و الصين في المجال السياسي نجد بالأساس مجموعة منظمة شنغهاي كتحالف إقليمي بارز و إستراتيجي، بالإضافة إلى معاهدة التعاون و حسن الجوار، و مجموعة "بريكس".

سعت و لا زالت الصين و روسيا إلى تشكيل تحالف إقليمي ليكون صدًا في وجه الاختراق الأمريكي للمنطقة خاصة في المجالات التي كانت تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي سابقا...و قد عمدت الدولتان إلى تأسيس بعض المنظمات الإقليمية و تفعيل البعض الآخر لهذا الغرض ، و أهمها[1] :

المطلب الأول: مجموعة – أو منظمة – شنغهاي :

في أفريل 1996 وجَّه الزعيمان الروسي "بوريس يلتسين"و الصيني " جيانغ زيمين" خلال القمة التي جمعتهما في موسكو نداء تاريخياً دعياً فيه إلى إنشاء "عالم متعدد الأقطاب" لمواجهة الهيمنة الأمريكية المتزايدة على النظام الدولي، حيث أعلن عن قيام الشراكة الإستراتيجية الروسية – الصينية. و إزاء ذلك تم في 25 أفريل عن قيام "مجموعة شنغهاي" بين روسيا و الصين و ثلاث جمهوريات من آسيا الوسطى هي : طاجكستان و كازاخستان و قيرغيزستان [2].

و جاء قيام هذه المجموعة للعمل على :

– إعادة ترسيم الحدود بين جمهوريات ما بعد الاتحاد السوفيتي و الصين*.

---

[1] علي حسن باكير ، " العلاقات الإستراتيجية الصينية – الروسية "، **فصلية الدفاع الوطني اللبناني** ، وزارة الدفاع اللبنانية ، العدد 56، 01-04-2006، ص 23.

[2] علاء جمعة محمد ، " منظمة شنغهاي : آفاق التعاون الأمني الجديد في آسيا " ، **السياسة الدولية** ، العدد 146 ، أكتوبر 2001، ص. 136.

* تعتبر إشكالية الحدود بين روسيا و الصين الشعرة التي قسمت ظهر البعير لعقود من الزمن.. لكن روسيا و الصين و برؤيتيهما الجديدة الطامحة .. قررتا إنهاء الخلافات الحدودية بصفة رسمية ، و قد كان الاتفاق الإضافي حول المقطع من الحدود الشرقية الروسية – الصينية الموقع في أكتوبر 2004 بين الطرفين الاتفاق الذي أنهى و بصفة نهائية مشكلة الحدود التي أصبحت مرسمة بصفة رسمية) لمزيد من التفاصيل انظر : Zhou Yihuang, **LA DIPLOMATIE**

– من أجل مواجهة الأخطار المشتركة وتنسيق الحرب على الإرهاب والنزعة الانفصالية والتطرف، بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي[*].

– مواجهة الاضطرابات الداخلية ، فهذه البلدان كلها إما تشهد صحوة إسلامية كما هو الحال في طاجاكستان و كازاخستان و قيرغيزستان و أوزباكستان و إما تشهد مواجهة بين المسلمين و الأنظمة غير المسلمة مثل روسيا و الصين.

عموما فالمنظمة بالأساس تهدف إلى تعزيز التعاون بين الأعضاء و مواجهة الأخطار المشتركة و تنسيق الحرب على الإرهاب و التطرف، و مواجهة الاضطرابات الداخلية و النزعات الانفصالية و ترسيم الحدود بين الصين من جهة، و بين بقية أعضاء المنظمة من جهة أخرى بما في ذلك تعزيز أمن الحدود و إجراءات الثقة و العمل على إخراج الأفعى الأمريكية من القميص الآسيوي[1].

و يبدو أن منظمة شنغهاي ،هي المنظمة الوحيدة التي حققت فيها روسيا و الصين حضورا قويا و اكتسبت أهمية سياسية بالفعل، و التي تركز نشاطها بالأساس في مواجهة التحديات الأمنية و غير التقليدية[2] ، و هذا الاطار يقول "بوتين":" فقد صرنا الآن نمتلك بالفعل السبل الفعالة لمحاربة ما يسميه شركاؤنا الصينيون "الشرور الثلاثة"، و تلك هي الإرهاب و الانفصالية و التطرف"[3]

لقد نصت الاتفاقية المنشئة لـ **"مجموعة شنغهاي"** على ما يلي :

CHINOISE:(traduit par Gu Liang, Cao Qinglin et Jean Delvigne), China intercontinental press,2004 , P.128.

[*] في إطار التعاون الاقتصادي نجد الصين منحت تسهيلات مالية كبيرة لدول هذه المنظمة ، حيث استفادت كل من : طاجكستان و كازاخستان من تسهيلات لاستيراد السلع الصينية و بالعملة الصينية . كما سعت الصين إلى تدعيم علاقاتها العسكرية مع العديد من الدول ك : كازاخستان التي أبرمت صفقات سلاح كبيرة مع الصين لتدعيم قوتها الدفاعية: لمزيد من التفاصيل انظر: S. Harrison, "pacific agenda : defense or économic", **foreign policy**, n° 79, summer 1990, P.55.

[1] أبو بكر الدسوقي ، " العلاقات الروسية – الصينية .. محددات الخلاف و آفاق التعاون"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 170، أكتوبر 2007، ص.77.

[2] بافل باييف ، **القوة العسكرية و سياسة الطاقة:بوتين و البحث عن العظمة الروسية**، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية،2010، ص 136.

[3] Jean-Sylvastre MONGRENIER,**la Russie et l'organisation de coopération de SHANGHAï** , institut Thomas Mors, France. Pp 2-7.

- ✓ إقامة منطقة منزوعة السلاح على جانبي الحدود التي تمتد 4000كلم في أقصى شرق روسيا و على المسافة نفسها في آسيا الوسطى أي ما يعادل 8000كلم .
- ✓ مواصلة الجهود بتخفيض متبادل للقوات العسكرية المنتشرة في مناطق الحدود.
- ✓ عدم قيام الدول الموقعة على الاتفاق بتحريك قواتها في المناطق الحدودية دون إبلاغ الدول الأخرى[1] .
- ✓ العمل على حل الخلافات الحدودية [*].

دوافع الأطراف المؤسسة :

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي واجهت روسيا معضلة خارجية هي كيفية صياغة سياسة خارجية جديدة.. فقد واجهت روسيا مشكلة إعادة هيكلة السياسة الخارجية في ظروف التفكك الشامل المحيط بها ، و الأزمة العامة .. و قد تراوحت السياسة الخارجية الروسية منذ 1991 بين توجهين أساسين ، أولهما توجه أوروبي أطلنطي Euro- Atlantic و الثاني أوراسي جديد New Eurasian . و قد تأرجحت السياسة الخارجية الروسية بين التوجهين المختلفين ؛ فالتوجه الأول سيطر منذ نهاية 1991 حتى نهاية 1995 في فترة وزير الخارجية آنذاك " كوزيريف"، انطلق من أهمية اندماج روسيا في الحضارة الغربية و بالتحديد في

---

[1] علاء جمعة محمّد، مرجع سابق، ص 136.

[*] و هو ما نجحت فيه روسيا بالنسبة لنزاعها الحدودي مع الصين –كما أسلفنا الذكر– و يبقى خلافها الحدودي مع اليابان دون حل حتى الآن نظرًا لتمسك كل طرف بمواقفه و حساسية المسألة بالنسبة للطرفين ... لكن السياسة الروسية لا تقف عند مجرد حل الخلافات الحدودية و تأمينها ، و إنما تمتد إلى إبعاد مصادر التهديد الخارجي عنها ، من هنا كان السعي عبر منظمة شنغهاي لإبعاد الوجود العسكري الأمريكي في بعض جمهوريات آسيا الوسطى .. و مما ساعد على هذا اتفاق الرؤيتين الروسية و الصينية فيما يتعلق بالوجود العسكري الأمريكي بالقرب من حدودهما في آسيا الوسطى ...(لتفاصيل أكثر انظر: السيد صدقي عابدين ، " السياسة الروسية في آسيا الأهداف و التحديات ، **السياسة الدولية** ، العدد 170 ، أكتوبر 2007 ص.ص. 87-88).

مجموعة دول حلف الأطلنطي ، باعتبار أن هذا الاندماج هو وحده الطريق لتمكين روسيا من النهوض اقتصاديا [1].

لقد وقع الانتقال نحو التوجه الثاني عندما عيّن " بريماكوف" وزيرا لخارجية روسيا في جانفي 1996؛ الذي يعتبر أحد خبراء السياسة الروسية في الشرق الأوسط و أحد أشد أنصار التيار الثاني* .. كما أنه تولى رئاسة الوزراء في سبتمبر 1998 و حتى ماي 1999. و في هذا الإطار بلور ما أصبح يُعرف باسم "مبدأ بريماكوف" في السياسة الخارجية الروسية . و أهم ملامح المبدأ :إنشاء نظام عالمي يقوم على التعددية القطبية ، و اقترح إنشاء تحالف أوراسي بين روسيا و الصين و الهند كمثلث استراتيجي يوازن القوة الأمريكية . و في هذا الإطار أسهمت روسيا في إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون[2].و ذلك لتدعيم الدور الروسي في القارة الآسيوية للحفاظ على مصالحها التقليدية في آسيا الوسطى و كذلك مواجهة التأثيرات الإسلامية و الحركات الانفصالية في الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي ... فروسيا تسعى إلى التنسيق الاستراتيجي مع دول آسيا الوسطى لأنها تمثل في الأساس دائرة احتياطي الغاز و البترول الذي يرى الخبراء أنَّه سيمثل أهم مصادر الطاقة خلال العقدين القادمين.

أما الموقف الصيني فكان مدفوعا بعدة عوامل[3] :

- ✓ تبحث الصين لدى روسيا عن الإمكانيات التي تزيد من قوتها العسكرية ، بعد أن فرض الغرب حظرا على بيع الأسلحة الهجومية للصين عام 1989 بعد أحداث الميدان السماوي.
- ✓ تحرص الصين على ضمان مواردها الحيوية، و ضمان التعاون في مجال الطاقة ...

---

[1] محمد السيد سليم ،" التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية "، **السياسة الدولية** ، العدد 170 ، أكتوبر2007 ، ص.ص.40-42.

* إذا كان " كوزيريف"وزير الخارجية الروسي الأسبق سار في سياسته الخارجية باتجاه الغرب ، و سار خليفته "بريماكوف" في الاتجاه الثاني، فإن السياسة الخارجية البوتينية تختلف على الإطلاق ؛ ذلك أنه حاول المزج بين التوجهين الأورو-أطلنطي و الأوراسي الجديد في سبيكة سياسية جديدة تحقق لروسيا المكانة الدولية ، و تنوع البدائل من ناحية دون أن يعني ذلك الصدام مع الو.م.أ. و أوروبا .. (لتوضيح أكثر حول الفكرة انظر: محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص.43).

[2] المرجع نفسه، ص 42.

[3] علاء جمعة محمد، مرجع سابق، ص 138.

- ✓ محاصرة الحركات السياسية الدينية التي تظهر في الدول المجاورة للصين نتيجة ضعف الأنظمة الحاكمة فيها ...
- ✓ رغبة الصين في تحويل المنظمة إلى متراس في مواجهة التأثير و النفوذ المتصاعد للو.م.أ. في آسيا الوسطى.

و في السياق ذاته يأتي موقف الدول الأربع الأخرى في المنظمة ، و الساعي للقضاء على المشاكل الحدودية مع الصين ، و محاولة الإستقواء بروسيا لمواجهة مخاطر الحركات السياسية الدينية ...و من ثم اتفقت هذه الدول على التنسيق بينها في مجال مواجهة الإرهاب و كذلك مقاومة الحركات الانفصالية [1].

خصوصية العلاقات الروسية الصينية في منظمة شنغهاي للتعاون

تعد روسيا و الصين القاطرة التي خلقت منظمة شنغهاي ، و هما أيضا عماد بقائها .. و قد شكلت منظمة شنغهاي في لحظة تشكيلها تقاطعا مثاليا مع مصالح هذين البلدين ترجمة للانشغالات المشتركة التي تمليها التحديات الإقليمية و الدولية. و قد بدا واضحا العلاقات المميزة بين روسيا و الصيني في إطار منظمة شنغهاي، و الذي يترجم عمق الرؤية المشتركة ، و مدى إدراك النخب الحاكمة الروسية– الصينية لضرورة التنسيق و التعاون العالي المستوى في إطار هذه المنظمة، في المجالات السياسية و الأمنية و الاقتصادية ... [2]

و المتتبع لمسار مجموعة شنغهاي* منذ التأسيس إلى اليوم تستوقفه محطات تاريخية بارزة تبيّن إنجازات المجموعة التي تطورت فيما بعد لأن تصبح منظمة

---

[1] المرجع السابق، ص 138.

[2] هدى ميتكيس، **العلاقات الآسوية– الآسيوية**،مركز الدراسات الآسيوية، 2007،ص ص230-251.

* لقد عرفت دول آسيا الوسطى – بالإضافة إلى منظمة شنغهاي – عدة تنظيمات إقليمية .. و قد تباينت الدول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي فيما بينها في اختيار الطريقة المثلى التي يجب التعامل بها مع ميراث السوفيتية . فمن بين الدول من اختار الحفاظ على شكل أو آخر من أشكال الارتباط بالمنظومة القديمة التي لات يعود تاريخها إلى العهد السوفياتي فحسب ن بل إلى الماضي القيصري . و هي منظومة تلعب فيها موسكو دور المركز و ما حولها يتبع المدار. و من بين الدول من انتهز الفرصة للفكاك من تاريخ طويل من الهيمنة، و وجد الفرصة سانحة و الأيدي الغربية ممدودة، في الوقت الذي وقفت فيه مجموعة ثالثة من الدول حائرة بين المنهجين. و يمكن تلخيص أهم التحالفات التي حاولت موسكو من خلالها إعادة التأثير على آسيا الوسطى :

1- **كومنولث الدول المستقلة**: اشتركت دول آسيا الوسطى الخمس منذ البداية في تجمع كومنولث الدول المستقلة ، و هو ما جعلها تبدو متحالفة مع موسكو ، و إن تفاوت ذلك التحالف بين التبات و التردد . و حتى أوزبكستان التي خرجت من هذا التحالف بإغراء أمريكي عام 2002 سرعان ما عادت إليه حين لم تعجبها قواعد اللعبة ، و لم تتحمل النقد الأمريكي لانتهاكها حقوق الإنسان بعد قتل القوات الأوزبكية أكثر من 500 متظاهر في أحداث أنديجان 2005.

شنغهاي للتعاون، بأبعادها الأمنية و الاقتصادية و العسكرية و السياسية ،و العلاقات المميزة لروسيا و الصين فيها[1].

ففي 27 أفريل 1997 انعقدت القمة الثانية للمجموعة في موسكو حيث تم الاتفاق على تقليص القوات العسكرية على الحدود بين دول المجموعة الخمس في إطار الحفاظ على منظومة الأمن الإقليمي .

و في العاصمة الكازاخستانية "آلما آتا " دعت دول المجموعة خلال قمتها الثالثة في 1998 إلى إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية ،بعد قيام الهند و باكستان بإجراء تجاربها النووية ، مع التأكيد على احترام وحدة و سلامة أراضي كل دولة منها و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء .

و في أوت 1999 عقدت القمة الرابعة في " بشكيك " عاصمة قيرغيزستان و تم خلاله توسيع اهتمامات المجموعة لتشمل قضايا الإرهاب و التطرف و الجريمة المنظمة و الحركات الانفصالية . و تم توقيع اتفاقية ثنائية بين الصين و قيرغيزستان ،

في البداية مثَّل كومنولث الدول المستقلة النموذج الذي عوَّلت عليه شعوب آسيا الوسطى لتقديم تحالف يشبه الاتحاد الأوروبي. لكن في مجمله ، لم يُحقق الكومنولث الآمال العريضة التي قدَّمها بمستقبل جماعي مزدهر ، بل مَثل بَابًا خلفياً تحاول من خلاله روسيا جاهدة استمرار إشرافها " الشرعي" على جمهوريات آسيا الوسطى المستقلة.

2- **اتفاقية الأمن الجماعي**: عقدت اتفاقية الأمن الجماعي في ماي 1992 ، و تشمل كافة دول آسيا الوسطى ، إضافة إلى روسيا و أرمينيا و أذربيجان و بيلاروسيا و مولدوفيا ، و كانت تُعرف في البداية باسم اتفاقية طشقند و هدفت إلى إقرار مبدأ الحماية المشتركة و الرد الجماعي على أي عدوان تتعرض له الدول الأعضاء . و قد تم تحويل هذه الاتفاقية في ماي 2006 إلى بناء دولي متعدد الوظائف له الحق في إنشاء قوة ردع سريعة ، متبعة منهج حلف الناتو في هذا الشأن . و كانت هذه المنظمة قد اقترحت منذ علم 2004 الاتصال بالناتو لترتيب الأمن ، خاصة بعد أن استبعد دورها في غزو أفغانستان.

3- **منظمة تعاون آسيا الوسطى** : رسمت صورة هذا التحالف في عام 1994 بعضوية روسيا و كافة دول آسيا الوسطى عدا تركمانستان. لكن مع عدم فاعليتها ، أدمجت عام 2005 في منظمة أخرى هي منظمة " يوراسيك" للتعاون الاقتصادي التي تشمل روسيا و كازاخستان و قيرغيزستان و طاجيكستان و بيلاروسيا .

4- **اتحاد جوام** : GUUAM: يعتبر اتحاد جوام (GUUAM الأحرف الأولى للدول الأعضاء) الذي تأسس عام 1997 و يضم جورجيا و أوكرانيا و أذربيجان و مولدوفيا و أوزبكستان ، محاولة لإيقاف سيطرة روسيا على الدول المتفككة عن الدول المستقلة . و قد مثَّل هذا التحالف تحديا كبيرا لروسيا نتيجة لاختيار اختيار أعضائه من الأقاليم السوفياتية الثلاثة التي كانت تحت سيطرة موسكو . فمولدوفيا و أوكرانيا مثلتا الإقليم العازل بين روسيا و الغرب في شرق أوروبا ، و جورجيا و أذربيجان مثَّلتا القوقاز ، بينما كانت أوزبكستان ممثلا لآسيا الوسطى . و يركز اتحاد "جوام" على مواجهة الاحتكار الروسي لأمن الطاقة في أوراسيا من خلال الذراع الطويلة التي تمثلها التي تمثلها شركة غاز بروم ...و إذا كانت دول جوام تسعى إلى الانضمام إلى حلف الناتو لحل مشكلة أمن الطاقة فإن كازاخستان و تركمنستان في آسيا الوسطى تعيشان حالة مماثلة فهاتان الدولتان من أكبر منتجي النفط و الغاز، و تصدران كميات متزايدة سنويا إلى الدول الأوروبية لكن عبر الأنابيب الروسية ، و من ثم فإن صراع الاستقطاب على هاتين الدولتين بين الناتو و روسيا سيحدد إلى درجة كبيرة ملامح المستقبل في آسيا الوسطى...(لأكثر تفاصيل انظر : عاطف عبد الحميد ، " روسيا و آسيا الوسطى .. حماية المصالح و احتواء الأخطار"، **السياسة الدولية**، العدد 170 ، ص.ص.83-84).

[1] Sangtu Ko, "**strategic partnership in a unipolar system**: **the sino-russian relationship**",issues &studies, national chengchi university, Taiwan. September 2006,pp 203-223.

و جماعية بين الصين و كازاخستان و قيرغيزستان بشأن النقاط الحدودية الواقعة بين هذه الدول .

و خلال القمة الخامسة و التي عقدت في 05 جوان 2000 في عاصمة طاجاكستان "دوساني" ، تم التركيز فيها على بحث قضية النزعات الانفصالية التي أصبحت تتصاعد تدريجيا . و طلبت الصين من طاجاكستان منحها ضمانات بالإبقاء على الاضطرابات الداخلية على مستوى كل دولة منعًا لانتشارها للدول المجاورة ، و السماح للسلطات الصينية بتعقب الانفصاليين داخل الأراضي الطاجيكية .

و في 14 جوان 2001 ، و خلال القمة السادسة للمجموعة تحولت إلى **"منظمة شنغهاي للتعاون"** و انضمت إليها رسميا " أوزباكستان" كما تم التوقيع على إعلان تأسيس المنظمة [1].

و في قمة شنغهاي في جوان 2005 طالبت بكين و موسكو ، واشنطن بسحب قواتها من قرغيزستان و أوزباكستان ، لكن الو.م.أ. مانعت و اتهمت وسائل إعلام روسيا و الصين بابتزاز حكومات المنطقة و إرهابها لتفكيك القواعد الأمريكية.

و قد حاولت المنظمة عام 2006 توسعة نفوذها، فوجهت الدعوة لإيران و الهند و باكستان للمشاركة في المنظمة بصفة مراقب، و اعترضت من جديد الولايات المتحدة. و في نهاية 2006 أعلنت سعيها لتوحيد القوات الجوية بين الدول الأعضاء كخطوة أولى على طريق تشكيل تحالف عسكري مشتر ك .

---

[1] علاء جمعة محمد، مرجع سابق، ص 137.

و عقدت المنظمة في شهر أوت 2007 في " بشكيك " عاصمة قيرغيزستان قمتها السنوية و أجرت في الوقت نفسه مناورات عسكرية في منطقة الأورال الروسية [1]. و في الإطار ذاته ، و إعطاء المنظمة بعدًا عسكريًا ، أعلن الجنرال "بالويفسكي" رئيس الأركان الروسي – في أوت 2007 – ضرورة أن يتم استكمال التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون بتنسيق عسكري يشمل بلورة عقيدة عسكرية مشتركة، و هو الأمر الذي تتحفظ عليه الصين [2].

جدول رقم(9): يبين لقاءات القمة السنوية لمنظمة "شنغهاي"للتعاون من 2001–2012.

القمة السنوية	أهم الوثائق و أجندة النشاطات
2001 **شنغهاي ، الصين**	بيان من رؤساء حكومات الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون الإعلان عن إنشاء منظمة شانغهاى للتعاون اتفاقية شنغهاي بيان مشترك لرؤساء الدول لجمهورية كازاخستان والصين وجمهورية قيرغيزستان، و الاتحاد الروسي، طاجيكستان، أوزبكستان
2002 **سان بطرسبرج، روسيا**	البيان المشترك الصادر عن اجتماع مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون إعلان ميثاق علاقات منظمة شانغهاى للتعاون مع المنظمات الدولية والدول الأخرى بيان وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون إعلان رؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون ميثاق منظمة شانغهاى للتعاون البيانات المشتركة لوزراء خارجية الدول الأطراف في منظمة شنغهاي للتعاون
2003 **موسكو، روسيا**	البيان المشترك لاجتماع مجلس رؤساء الحكومات (رئيس الوزراء) منظمة شانغهاى للتعاون البيان المشترك الصادر عن اجتماع استثنائي لمجلس وزراء الشؤون الخارجية للدول الأعضاء فى المنظمة إعلان رؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون
2004 **طشقند، أوزبكستان**	البيان المشترك لمجلس رؤساء الحكومات (رئيس الوزراء) منظمة شانغهاى للتعاون إعلان طشقند لرؤساء دول منظمة شانغهاى للتعاون اللائحة على صفة مراقب في منظمة شنغهاي للتعاون

[1] عاطف عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص.ص.83-84.

[2] محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص 44.

2005 **أستانا،** **كازاخستان**	بروتوكول إنشاء آلية بين المنظمة وأفغانستان عن طريق مجموعة اتصال بين ومنظمة شانغهاى للتعاون و جمهورية أفغانستان الإسلامية البيان المشترك لاجتماع مجلس رؤساء الحكومات / رئيس الوزراء / منظمة شانغهاى للتعاون إعلان رؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون البيان المشترك لاجتماع مجلس الوزراء، وزارة الخارجية منظمة شنغهاى للتعاون
2006 **شنغهاي، الصين**	البيان المشترك لاجتماع مجلس رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون إعلان الذكرى الخامسة لمنظمة شانغهاى للتعاون
2007 **بيشكيك،** **قيرغيزستان**	وقائع الأحداث الرئيسية في منظمة شنغهاي للتعاون في عام 2007 البيان المشترك لاجتماع مجلس رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون إعلان بيشكيك لرؤساء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون معاهدة طويلة الأجل حسن الجوار والصداقة والتعاون بين الدول الأعضاء في منظمة شانغهاى للتعاون مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة لمنظمة شانغهاى للتعاون ومعاهدة الأمن الجماعي منظمة (منظمة معاهدة الأمن الجماعي) إعلان عن بيان لاجتماع مجلس وزراء خارجية منظمة شانغهاى للتعاون للدول الأعضاء
2008 **دوشنبه،** **طاجيكستان**	وقائع الأحداث الرئيسية في منظمة شنغهاي للتعاون في عام 2008 البيان المشترك لاجتماع مجلس رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون إعلان دوشانبي لرؤساء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون تعديلات في القوانين الخاصة بشركاء منظمة شنغهاى للتعاون
2009 **يكاترينبورغ،** **روسيا**	وقائع الأحداث الأساسية في منظمة شنغهاي للتعاون في عام 2009 بيان مشترك حول مكافحة الأمراض المعدية في منطقة منظمة شانغهاى للتعاون المبادرة المشتركة حول زيادة التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف في مجال التصدي لتداعيات الأزمة الاقتصادية المالية العالمية بيان مشترك لاجتماع مجلس رؤساء الحكومات (رئيس الوزراء) منظمة شنغهاى للتعاون للدول الأعضاء البيان المشترك لاجتماع مجلس رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون إعلان يكاترينبورغ لرؤساء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون بيان من قبل الدول الأعضاء منظمة شانغهاى للتعاون والجمهورية الإسلامية أفغانستان و مكافحة الإرهاب، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة خطة العمل للدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون وجمهورية أفغانستان الإسلامية في مكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة عقد إعلان مؤتمر خاص حول أفغانستان برعاية منظمة شانغهاي للتعاون
2010 **طشقند،** **أوزبكستان**	وقائع الأحداث الأساسية في منظمة شنغهاي للتعاون في عام 2010 التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاى للتعاون الإعلان الصادر عن الاجتماع العاشر للمجلس لرؤساء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون البيان المشترك الصادر عن الاجتماع العاشر للمجلس لرؤساء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي

	للتعاون بيان مشترك لاجتماع مجلس وزراء خارجية منظمة شنغهاى للتعاون للدول الأعضاء إعلان مشترك حول منظمة شانغهاى للتعاون / تعاون أمانة الأمم المتحدة
2011 **أستانا،** **كازاخستان**	إعلان أستانا الذكرى ال10 لمنظمة شانغهاى للتعاون البيان المشترك لاجتماع مجلس رؤساء الدول الأعضاء في شنغهاي إحياء الذكرى ال10 لمنظمة شانغهاى للتعاون
2012 **بكين، الصين**	إعلان رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون على بناء منطقة سلام دائم والرخاء المشترك قرار بشأن الخطة الاستراتيجية لتطوير المنظمة على المدى المتوسط مراجعة النظام الأساسي والتدابير السياسية والدبلوماسية وميكانيزمات الاستجابة مع وضعية منظمة شنغهاي للتعاون و المخاطر التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. إقرار برنامج للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب والانفصالية والتطرف من 2013 -2015 عرض تقرير الأمين العام للمنظمة عن أنشطة المنظمة في العام الماضي عرض تقرير لمجلس للجنة الإقليمية لمكافحة الإرهاب(RATS) ،و نشاطها خلال عام 2011 إقرار منح عضو ملاحظ لأفغانستان في المنظمة إقرار منح تركيا كعضو مراقب في إطار الشراكة و الحوار تعيين الأمين العام لمنظمة شنغهاى للتعاون و المدير التنفيذي للجنة التنفيذية لمنظمة شنغهاى للتعاون و اللجنة الإقليمية لمكافحة الإرهاب(RATS)

المصدر:

Hu,Feng-Yung, "the shanghai cooperation organization: prospects and problems in russia-china relations",**journalism and mass communication**,Yuan Ze universite ,Taiwan,DAVID publishing, February 2013,vol.3,No 2, p 104-105

يبدو جليا من خلال الجدول أن منظمة "شنغهاي" للتعاون ،سارت بخطى ثابتة لترسيخ التطور المنشود و تحقيق الأهداف الاستراتيجية لأعظاء المنطمة ، و في سياق تطور المنظمة نلاحظ توسع اهتمامات و نشاطات المنظمة ، و كذا الانفتاح على أعضاء جدد و لو بصفة مراقبين.... مما يؤشر على ثبات توجهات المنظمة الرامية بالأساس لصد الأحادية الأمريكية.

و في 29 نوفمبر 2013 بطشقند عقد الاجتماع الـ 12 لرؤساء وزراء منظمة " شنغهاي"،و قد قدم رئيس مجلس الدولة الصيني "لي كه تشيانغ" اقتراحا من ست نقاط حول تعميق التعاون العملي بين دول منظمة شانغهاي للتعاون[1]:

(1) يونغ كسين، " رئيس مجلس الدولة الصيني يقدم اقتراحا بشأن التعاون في منظمة شانغهاي"، من الموقع، http://arabic.cntv.cn/2013/12/02/ARTI1385951694968928.shtml،بتاريخ ، 2014/05/15.

أولا تعميق التعاون الأمني. مكافحة الانشطة الإرهابية بالتوازي و دعم قدرات التأمين الأمنية الشاملة.

ثانيا: تسريع الربط بين الطرق. ودراسة جميع الدول الأعضاء في منظمة شانغهاي للتعاون في "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير"، و دعا "لي" الدول الأعضاء للتوقيع على اتفاقية بين الحكومات بشأن تسهيلات النقل عبر الطريق الدولي في وقت مبكر وان تشارك بحيوية في بناء الجسر القاري الأورو آسيوي وسكك حديدية تشونغتشينغ – شينجيانغ – أوروبا.

ثالثا:دعم التجارة وتسهيل الاستثمار. و ذلك بتسهيل إجراءات التخليص الجمركي وتخفيض التعريفات الجمركية و إزالة الحواجز التجارية ودعم التعاون في انتاج ومعالجة المنتجات الزراعية ومنتجات الماشية.

رابعا: تعزيز التعاون المالي. يجب ان تدعم الجهود تأسيس بنك تنمية بين منظمة شانغهاي للتعاون حتى يتسنى توفير الدعم المالي للتواصل والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون.

خامسا: دعم التعاون في حماية البيئة والطاقة. اقترح رئيس مجلس الدولة الصيني النص بشكل مشترك على استراتيجيات في التعاون لحماية البيئة وتأسيس برنامج تبادل معلوماتي في هذا الصدد.

سادسا: توسيع التبادلات الثقافية والشعبية. و ذلك باحترام التعددية الثقافية ودعم التفاهم المتبادل بين الشعوب من دول مختلفة، و التزمت الصين بزيادة عدد المنح الدراسية للطلاب من الدول الاعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون.

أما عام 2014 فقط كان عام اختبار حقيقي لصلابة و ديمومة "منظمة شنغهاي للتعاون"، و ذلك على ضوء الاضطرابات المتزايدة في الشؤون الدولية، و بذلك نجدها تفتح الباب للشركاء الآسيوين ، و دخول أعضاء جدد خاصة الهند و إيران و أفغانستان في المنظمة يمكن أن يساهم في تشكلها السياسي الحقيقي[1].

---

[1] كارينا فايزولينا،"منظمة شنغهاي للتعاون :آفاق التوسعة و متطلبات المستقبل"،ترجمة: محمود محمد الحرثاني، مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2014، من الموقع: #http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/04/201442161534658601.html ، بتاريخ: 2014/10/20

في جويلية 2015 وافقت "منظمة شنغهاي للتعاون" على ضم كل من الهند و باكستان ، و هما بلدان يبلغ مجموع سكانهما 1.5 مليون نسمة. و بالإضافة إلى باقي سكان المنظمة باتت تمثل 2.9 مليار نسمة، و هو ما يشكل 40% من سكان العام؛ حيث سيكون لروسيا و الصين دور مهم [1].

و في 2016/06/24 وقع قادة بلدان "منظمة شنغهاي للتعاون" في ختام قمة المنظمة في طشقند ، على مذكرتي التزامات الهند وباكستان للانضمام إلى الاتفاقات السارية للمنظمة. وأوضح المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى منظمة شنغهاي للتعاون، "باختيار حكيموف": أن عملية الانضمام التي انطلقت في عام 2015، ستنتهي في عام 2017. كما أعرب الرئيس الروسي عن أمله في انضمام كل من الهند وباكستان إلى منظمة شنغهاي للتعاون في أسرع وقت ممكن قائلا:" نتوقع من شركائنا قطع الطريق بالسرعة القصوى، للقائنا المقبل في كازاخستان عام 2017، يجب العمل حاليا على مسألة تكامل كل من الهند وباكستان مع آليات التفاعل العملي في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، وخاصة مع مجلس رؤساء الحكومات واجتماعات دورية لوزراء خارجية بلدان المنظمة". كما قال بوتين في اجتماع موسع لقادة بلدان منظمة شنغهاي للتعاون: "تدخل عملية انضمام الهند وباكستان إلى صفوف الأعضاء المتكاملين لمنظمة شنغهاي للتعاون، مرحلتها الختامية. وقد اتخذ القرار السياسي الهام ببدء عملية انضمامهما في قمة المنظمة في مدينة أوفا في العام الماضي"[2].

كما بخصوص إيران فيقول بوتين: "إيران تشارك بنشاط في عمل المنظمة كدولة مراقبة منذ عام 2005. أعتقد أنه بعد تسوية المشكلة النووية الإيرانية ورفع عقوبات الأمم المتحدة لن تبقى هناك عوائق أمام النظر الإيجابي في طلب طهران (حول الانضمام إلى

---

[1] نجم عباس، **الاتحاد الاقتصادي الأوراسي:حماية للاقتصاد و حصانة للأنظمة**، ترجمة عبد الحميد الكيالي ،المركز الجزيرة للدراسات، ماي 2015، ص 6.

[2] ـــــــ، "دول منظمة شنغهاي تعتمد مذكرتي انضمام الهند وباكستان إلى المنظمة"، من الموقع: http://www.almanar.com.lb/394084 ، بتاريخ :2016/07/20.

المنظمة)"[1]. و يبدو أن الظروف الدولية ستدفع بقبول إيران كعضو فاعل في "منظمة شنغهاي" بدلا من إبقائها مراقبا بذريعة العقوبات الدولية.

و هناك فرص محتملة لتوسيع "منظمة شنغهاي"، من خلال إنشاء مؤسسات دولية موازية للمؤسسات التقليدية ،و التعاون في القضايا الاستراتيجية و المصالح المشتركة و صياغة مجال إقليمي بأبعاد أمنية ، سياسية و اقتصادية ، و كذا السعي إلى تحقيق الاكتفاء في مجال الطاقة و الأمن . في الوقت الذي أصبحت واشنطن قلقة بسبب : التقارب المتزايد بين موسكو و بكين و إبرام صفقات تجارية ضخمة تمتد إلى 30عاما ، و التعاون المشترك في التحكم الاستراتيجي في آسيا الوسطى ، بالإضافة إلى توريد الصين 30 مليون متر مكعب من الغاز الروسي الطبيعي سنويا[2].

و عموما فإن منظمة شنغهاي للتعاون أرست لتوجه جديد، يكبح السيطرة الأمريكية في عالم ما بعد بعد الحرب الباردة ، و بدون شك سيسجل نجاح المنظمة الكبير ، بنجاح روسيا و الصين في تحقيق الشراكة الاستراتيجية ، و إعادة صياغة المشهد الدولي بأقطاب متعددة.

---

(1) ـــــــ ، "بوتين: لا عوائق أمام انضمام إيران لمنظمة شنغهاي"، من الموقع : http://www.almanar.com.lb/394469 ، بتاريخ ، 2016/07/20.

(2) كارينا فايزولينا، مرجع سابق.

المطلب الثاني: معاهدة التعاون و حسن الجوار

تعتبر واحدة من أهم مظاهر التعاون و التوافق الاستراتيجي بين روسيا و الصين في المجال السياسي؛ و قد وُقِّعت بين زعيمي البلدين في جوان 2001 . و ذلك في إطار التعاون الثنائي لتوثيق علاقات الدولتين خلال العشرين سنة المقبلة. و تحل هذه الاتفاقية الجديدة مكان تلك التي تم توقيعها أيام "ماو تسي تونغ" و "ستالين" عام 1950 و التي شكَّلت الحلف المشؤوم ؛حيث أنَّها أصبحت غير واقعية في نهاية الستينيات ، إثر التوتر الذي حصل بين البلدين و فسخ علاقاتهما الثنائية[1].

و قد جاءت هذه الاتفاقية لتعم "الشراكة الإستراتيجية بين البلدين و القائمة منذ نهاية التسعينيات؛ خاصة و أن الجانبين يزعجهما التحول في النظام العالمي الجديد الذي تسيطر عليه الو.م.أ. و حلفاؤها الأوروبيون.و إجمالا فقد ركَّزت هذه الاتفاقية المؤلفة من 25 بندًا على ما يلي[2] :

- ✓ معارضتهما المشتركة لبرنامج الدفاع الصاروخي الأمريكي .
- ✓ رفضهم للمفهوم الغربي للتدخل الإنساني ، و الذي تبناه حلف الناتو عام 1999 في كوسوفو .
- ✓ معارضتهم للخطط الأمريكية .
- ✓ الدعم الروسي لمفهوم صين واحدة و الاعتراف بحق الصين في تايوان* كجزء منها.
- ✓ تدعيم التعاون العسكري بين البلدين.

---

(1) علي حسن باكير ، "العلاقات الإستراتيجية الصينية الروسية "، مرجع سابق ، ص 35.

(2) علي حسن باكير ، "العلاقات الإستراتيجية الروسية الصينية تحت المجهر "، مرجع سابق ، ص57.

* تعتبر القضية التايوانية – منذ انفصال الجزيرة عن الصين– من أبرز القضايا التي تسعى الحكومة الصينية لحلها ؛ و ذلك في إطار صين واحدة . و هي القضية التي اختلف بشأنها الصين مع الو.م.أ. باعتبارها الداعمة لانفصال تايوان و ذلك لاعتبارات جيو– إستراتيجية (حيث تطل تايوان على مضيق تايوان و قناة باشي Pachi canal المساران البحريان اللذان يربطان شرق آسيا بجنوبها)؛ هذا الدور الأمريكي الذي يقف في وجه أي تقدم في مجال الوحدة لأن تايوان تبقى دائما الدرع الأمني للو.م.أ. و لحلفائها خاصة اليابان ، كما تمثل منطقة لحماية المصالح الاقتصادية الأمريكية في المنطقة ، و هو سبب تدخل الو.م.أ في القضية التايوانية ، رغم أن الصين تعتبرها قضية داخلية لها مطلق الحرية في معالجتها وفق ما يناسب أهدافها القومية. و هو الأمر الذي تتوافق فيه روسيا مع الصين و تدعمها فيه في إطار مبدأ صين واحدة .. (لفهم أكثر للقضية التايوانية انظر : Lu WEN , **ABC of the Taiwan question**, china intercontinental press. China.2002.)

و بذلك فإن معاهدة التعاون و حسن الجوار و ضمن هذه المحاور الرئيسية تدعم المبادئ المعروفة للسياسة الخارجية للبلدين ، و الرامية إلى دعم الشراكة الإستراتيجية الروسية – الصينية لمواجهة تحديات القرن الواحد و العشرين ، و المبادئ الأساسية التي جاءت لأجلها الشراكة الإستراتيجية الروسية–الصينية .

و من جملة المحاور التي ترتكز عليها السياسة الخارجية الصينية إنشاء علاقات الصداقة و التعاون على أساس المبادئ الخمسة، المتمثلة في الاحترام المتبادل للسيادة و سلامة الأراضي و عدم الاعتداء و التدخل في الشؤون الداخلية و المساواة و المنفعة المتبادلة و التعايش السلمي. بالإضافة إلى هذا فإن من أهم المرتكزات الأساسية للسياسة الخارجية الصينية تطوير علاقات حسن الجوار، و تطوير علاقات الصداقة و ترك الخلافات جانبا بين الدول المجاورة. و عدم التأثير على العلاقات الطبيعية بين الدول المختلفة[1].

و تأتي الجهود المكرسة من الجانبين الروسي و الصيني لتدعم الصداقة و التعاون؛ حتى يصلا إلى فضاء جديد للشراكة الإستراتيجية و التعاون و حسن الجوار و التي تشكل حجر الزاوية في العلاقات الجديدة الروسية الصينية في القرن الواحد و العشرين[2]، و التي تتمحور حول المبادئ الأساسية للشراكة الإستراتيجية بين البلدين.

و يرى كثير من المراقبين أن عام 2001 شهدت فيه العلاقات بين الصين و روسيا اتجاه تنمية لا مثيل له – مقارنة بالسنوات السابقة – و توطَّدت و تعمقت علاقات الشراكة التعاونية الإستراتيجية بين الدولتين، و توصل الجانبان إلى تفاهمات مشتركة جديدة على الأساس السابق ... و خلال الفترة 15 إلى

---

(1) دار النجم الجديد، **الصين**، جمهورية الصين الشعبية، ط.1 ،1999 ، ص.ص.101-102.

(2) Nouvelle étoile, **Chine faits et chiffres 2004** , Chine,2004 , P.64.

18 جوان 2001 قام الرئيس "زيمين" بزيارة رسمية إلى روسيا ، و في 16 من نفس الشهر وقَّع الرئيس الصيني و نظيره الروسي "بوتين" على بيان موسكو المشترك بين جمهورية الصين الشعبية و روسيا الاتحادية. أشار البيان إلى أن معاهدة التعاون و الصداقة و حسن الجوار بين جمهورية الصين و روسيا تعتبر معلمًا تاريخيًا هاماً في تاريخ العلاقات بين الدولتين ، و ترمز إلى أن العلاقات بين الجانبين قد دخلت مرحلة جديدة[1] .

و قد لخصت المعاهدة باعتبارها ميثاقا منهجيا لإرشاد تنمية العلاقات الصينية– الروسية في القرن الجديد، المبادئ و الروح و المنجزات الرئيسية للعلاقات بين البلدين، و حددت بصيغة قانونية الفكرة السلمية في الوجود جيلا بعد جيل...و يرى الطرفان أن المعاهدة ستصل إلى مستوى أعلى في القرن الحالي[2].

وبنظر عديد من المحللين أن معاهدة التعاون و حسن الجوار قد جاءت كرد فعل عن التوجهات الجديدة لحلف الناتو الذي بدأ بالتوسع شرقا و هو الأمر الذي يهدد أمن روسيا القومي ، هذا إلى جانب تعرض الصين للعديد من المشكلات الداخلية . و منها مشكلتا التبت و الأقليات القومية ، و مشكلة تركستان الشرقية،و قضية حقوق الانسان و الديمقراطية[3] .

و قد تتالت المواقف الداعمة لمسيرة الشراكة الإستراتيجية الروسية– الصينية و المنفذة لمواد معاهدة التعاون و حسن الجوار، و التي تبين مدى رساخة الطرح الروسي الصيني الجديد الرامي إلى إقرار محور فريد يضمن مسيرة مشتركة للتصدي للتحديات التي تواجههما على المستويين الإقليمي و الدولي .. متخذين من المصلحة و البراغماتية المنهجان اللذان يضمنان مسيرة مشتركة ناجحة و فعَّالة.

---

[1] دار النجم الجديد ، **الصين الحقائق و الأرقام 2002** ، ط1 جمهورية الصين الشعبية 2002 ص.ص.73-74.

[2] جمهورية الصين الشعبية، **الصين الحقائق و الأرقام 2002** ، CD ROM، 2002.

[3] أبو بكر الدسوقي ، العلاقات الروسية الصينية : محددات الخلاف و آفاق التعاون ، مرجع سابق ص 77.

و من بين المواقف التي تبين ثبوت معاهدة التعاون و حسن الجوار نجد لقاء رئيس مجلس الدولة الصيني "تشورونغ جي" في 11سبتمبر2001 – و الذي كان يقوم بزيارة رسمية لروسيا و يحضر اللقاء السادس المحدد بين رئيسي وزراء روسيا و الصين – مع الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" حيث صرَّح "تشورونغ جي" أن معاهدة التعاون والصداقة و حسن الجوار ... قد أرست قاعدة لنجاح لقاء رئيس وزراء الدولتين ؛ كما أن جميع الوثائق الموقعة قد طبقت بصورة ملموسة روح و مبادئ المعاهدة...[1].

و قد شهد عام 2002 زيادة تعميق شراكة التعاون الإستراتيجية بين الصين و روسيا ، و تكررت الزيارات المتبادلة بين قادة الدولتين و تعززت أعمال المنفعة المتبادلة الثنائية باستمرار. و أحرزت أعمال التعاون بينهما في الشؤون الدولية كثيرا من المنجزات

و نفَّذت معاهدة التعاون و حسن الجوار و الصداقة بين البلدين بصورة نشطة ... و بين يومي 21-23 أوت 2002 جرى اللقاء المحدد السابع بين رئيسي وزراء الصين و روسيا ، حيث تم التوقيع على عديد من الوثائق الهامة [2]، و التي تبين مدى توافق الطرح الصيني الروسي و المضي قدما لتحقيق التعاون الذي يضمن لهما تحقيق و تعزيز أهداف الشراكة الإستراتيجية الروسية الصينية .

إن العقيدة الروسية- الصينية الجديدة بينت مرة أخرى عزمهما على تحقيق روح و مبادئ الشراكة الإستراتيجية الروسية – الصينية التي أصبحت قناعة راسخة لدى الطرفين، و ذلك من أجل نظام عالمي جديد أكثر ديمقراطية واستقرار وتعدد للأقطاب....

و من الواضح كذلك سنة 2002 ، و في إطار التعاون و حسن الجوار و الشراكة الإستراتيجية الروسية الصينية الزيارة التي قام بها "بوتين" إلى الصين بين

---

[1] دار النجم الجديد، **الصين الحقائق و الأرقام 2002** ،مرجع سابق ، ص. 74.

[2] دار النجم الجديد، **الصين الحقائق و الأرقام 2003** ، ط1، جمهورية الصين الشعبية 2003 ص.ص.58-59.

يومي 1-3 ديسمبر 2002 ؛ و ذلك تلبية لدعوة من الرئيس الصيني "جيانغ زيمين ". و قد استعرض الجانبان بصورة شاملة مسيرة تنمية العلاقات الصينية الروسية خلال العشر سنوات الماضية، و وضعا برنامج زيادة تطوير و تعميق علاقات الشراكة و التعاون الإستراتيجية خلال فترة مستقبلية محددة ... بالإضافة إلى عرضهما لعديد من القضايا على المسرح الدولي ...كما وقَّع رئيسا الدولتين " البيان المشترك بين الصين و روسيا"..و تقود الاتصالات بين قمة الدولتين في مواعيد محددة و منظمة إلى تنمية العلاقات الثنائية ، و في خلال عشر سنوات التقى قادة الصين و روسيا 18 مرَّة ، منها 11 لقاء بين "زيمين" و "بوتين"[1].

و قد نمت العلاقات الإستراتيجية بين روسيا و الصين في سنة 2003 بشكل مميز و طموح... و برهنت عليه الزيارات المتبادلة و لقاء البلدين و القرارات التي نتجت عن تلك الزيارات . و من بين الزيارات –مثلا- زيارة الرئيس "هوجين تاو" لروسيا و لقائه ب: بوتين ، حيث تبادلا وجهات النظر المشتركة ، كما تطرَّقا لعرض مراحل تطور الشراكة الإستراتيجية بين البلدين ...

و منذ توقيع معاهدة التعاون و حسن الجوار توالت اللقاءات الداعمة لهذه المسيرة المشتركة .. و في كل عام تحدد لقاءات قمة لبحث و تدارس و مناقشة و تقييم المستوى الذي وصلت إليه الشراكة الإستراتيجية و معاهدة التعاون و حسن الجوار ، التي تعتبر مبادرة تؤسس لمحور روسي-صيني فريد.

و قد تعززت علاقات التعاون و الشراكة الإستراتيجية بين الصين و روسيا باستمرار. و في عام 2004 قام رئيسا الحكومتين بعدة لقاءات ، حيث حلَّ الطرفان المشكلة الحدودية التي خلَّفها التاريخ حلا نهائيا ، كما وضعا خطة طويلة المدى لتطوير العلاقات الثنائية . في جوان 2004 التقى الرئيس الصيني "هوجين تاو" مع الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين" خلال فترة اشتراكه في الدورة الرابعة لاجتماع قادة منظمة شنغهاي للتعاون في أوزباكستان .. في ماي 2004 قام

---

[1] جمهورية الصين الشعبية ،**الصين الحقائق و الأرقام 2003** ، CD ROM، ،2003.

رئيس اللجنة الدائمة لمجلس للمجلس الوطني الصيني لنواب الشعب "ووبانغ" بزيارة روسيا ؛ و أجرى محادثات ودية و صريحة مع رئيس مجلس الاتحاد الروسي "سيرجي ميرونوف" و رئيس مجلس الدوما "بوريس جريزلوف".

و في سبتمبر 2004 قام رئيس مجلس الدولة الصيني "ون جياباو" بزيارة رسمية إلى روسيا، و عقد مع رئيس الوزراء الروسي ميخائيل فرادكوف" الجلسة التاسعة الدورية بين رئيس الوزراء الروسي و الصيني . و في أكتوبر 2004 قام الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"بزيارة رسمية للصين . و تبادل الآراء مع نظيره الصيني "هوجين تاو" على نحو واسع و عميق حول تعزيز علاقات شراكة التعاون الاستراتيجي بين الصين و روسيا ، و حول القضايا الدولية و الإقليمية و في نوفمبر 2004 اجتمع رئيسا الدولتين مرَّة أخرى لدى اشتراكهما في المؤتمر الثاني عشر غير الرسمي لقادة منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا و الباسيفيك [1].

و قد اعتبر عام 2004 بمثابة عام صداقة للشباب الصيني و الروسي و الذي يعطي أهمية كبيرة لأواصر الصداقة من جيل إلى جيل ...[2]

وفي عام 2005 وقَّع الرئيس الصيني " هوجين تاو" مع نظيره الروسي"فلاديمير بوتين " البيان المشترك الروسي- الصيني لمواجهة القرن الواحد و العشرين. و في هذا الاطار وضعا الرؤية المشتركة للبلدين حول الوضعية الدولية الحالية ، و موقف البلدين من بعض القضايا الجهوية و الدولية[3].و في هذا السياق صدر البيان المشترك عن الجانبين الروسي و الصيني في 01جوان 2005 يحدد موقفهما الموحد اتجاه عدد من القضايا الدولية ، منها إصلاح الأمم المتحدة و العولمة و التعاون بين الشمال و الجنوب و الاقتصاد و التجارة العالمية...[4]

و في سنة 2006 بدأت بصفة رسمية سنة روسيا في الصين .و في سنة 2007 بدأت سنة الصين في روسيا ... و قد كانت فرصة سانحة للطرفين لدعم أواصر الصداقة و التعاون و

---

(1) مؤلف مجهول ، "العلاقات مع الدول الكبرى في العالم"، **http://arabic.china.org.cn/china/archive/china05/node_2211358.htm** يوم2007/04/15.

(2) République populaire de Chine, **Chine 2004**, nouvelle étoile, 1ère édition, Pékin 2004.P 82.

(3) République populaire de Chine, **Chine 2006** , 1ère édition , nouvelle étoile , Pékin 2004. P 81 .

(4) أبو بكر الدسوقي مرجع سابق ، ص 77.

دفع مسيرة الشراكة الإستراتيجية الروسية الصينية بصورة منتظمة ، و بخطوات ثابتة تضمن محورا صينيا روسيا مميزا يقود إلى عالم متعدد الأقطاب ،و إلى ديمقراطية العلاقات الدولية ...

و في تصريح أدلى به لوكالة أنباء "شنخوا" يوم 18 مارس 2006، قال الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" :" إن إقامة عام روسيا في الصين سيساعد في تدعيم الشراكة الإستراتيجية بين الدولتين ، و أن روسيا تأمل في توسيع التعاون المتبادل في مجال العلوم و التكنولوجيا و الثقافة و التربية البدنية ".و أضاف أن قرار إقامة عام روسيا في الصين في 2006 و عام الصين في روسيا في 2007 يتفق تماما مع مطلب تعزيز العلاقات الثنائية ، مشيرًا إلى أن سلسلة الأحداث الكبرى التي ستقام خلال هذين العامين تهدف إلى التقريب أكثر بين الشعبين و إثراء التعاون الخلاق بأفكار و أنشطة جديدة ، مما يسهم في النهاية في الارتقاء بالشراكة الإستراتيجية بين البلدين إلى مستوى جديد". و أشاد بالتنمية غير المسبوقة للعلاقات الروسية–الصينية قائلا:" إن روسيا و الصين تمكنا من حل كافة المشاكل السياسية الرئيسية بينهما بما فيها قضايا الحدود ، و من ثم دفع الثقة المتبادلة بينهما إلى مستوى جديد تماما" و أكد" أن التنمية النشطة للعلاقات الروسية– الصينية أظهرت بشكل مقنع أن إتباع الأسلوب البراغماتي ، و إجراء حوارات بنَّاة هما أكثر فعالية من حمل الضغائن تجاه كل منا الآخر، و الاشتباك في منازعات لا نهائية خلقها التاريخ".

و قال : " إنني أؤمن تماما بأن هذه الشراكة الإستراتيجية الوثيقة تتفق مع المصالح طويلة الأجل لكلا البلدين و شعبيهما ... و أن الشراكة الإستراتيجية الروسية لصينية ليست فقط عنصرا إيجابيا في النظام الدولي ، و إنما تسهم أيضا في تحقيق هدف الدولتين في تحديث نفسيهما... كما أن التنسيق و التعاون بين روسيا و الصين أصبحا عامل استقرار في الشؤون الدولية ". و أضاف قائلا: " أود أن أشير مرة أخرى إلى أن خيرة التعاون الروسي – الصيني تشير بوضوح إلى أن التنسيق و التعاون بين روسيا و الصين أصبحا عامل استقرار في الشؤون الدولية ". و أشار إلى أن البيان المشترك حول النظام العالمي في القرن الواحد و العشرين الذي وقَّعه مع الرئيس الصيني "هوجين تماو" في جوان 2005 بأنه وثيقة منهجية بالغة الأهمية[1].

---

[1] وكالة أنباء شينخوا ،" بوتين ، الشراكة الإستراتيجية الصينية الروسية عنصر إيجابي في النظام العالمي"، http.//.arabic.peopledaily.com.cn/31664/index.html ، يوم 12ماي2007.

و مما تقدم يبدو أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على قناعة راسخة بأن الشراكة الإستراتيجية مع الصين عنصرا يضمن ليس استقرار و تقدم البلدين فحسب ، بل النظام الدولي ككل . و هو الأمر الذي نلحظه بصورة جلية تنامي الشراكة الروسية الصينية في الميادين جميعها ، و التي تكرس رغبة الطرفين الروسي– الصيني في المضي قدما بعلاقات الشراكة الإستراتيجية و اتفاق حسن الجوار و الصداقة و التعاون إلى مستوى جديد.. و تبقى مختلف التظاهرات السياسية و اللقاءات الرسمية التي تجمع قادة البلدين شاهد على تنامي الطرح الروسي الصيني الجديد . و رغبة القيادة الشابة في الارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى مستوى عالي مميز ،و المضي قدما بعقلية جديدة تسمح بمواجهة تحديات القرن الواحد و العشرين و الأحادية القطبية.

إن علاقات الصداقة هذه علاقات جديدة الطراز تطور علاقات الشراكة و التعاون الاستراتيجي الصيني– الروسية تركز على الثقة و المنفعة المتبادلة و المساواة و التعاون [1].

و في تعليقه بمناسبة افتتاح سنة الصين في روسيا سنة 2007 رأى "هو جين تاو" أن البلدين تسيران بعقلية جديدة لمواصلة الشراكة و التعاون الاستراتيجي الصيني– الروسي التي ترسل الصداقة من جيل إلى جيل . إنها الرغبة المشتركة و القرار الذي لا رجعة فيه لبلدينا و شعبينا ، نريد تعميق العلاقات و الروابط الثنائية المتعددة الأوجه في هذه السنة الجديدة . و قال"هو جين تاو" بأنهم على أتم الاستعداد لمواصلة الجهود الثنائية المشتركة مع روسيا في جميع المجالات[2].

و في مقابلة ثنائية جمعت الوزير الأول الصيني "WEN Jiabao " مع نظيره الروسي"MIKHAIL Franckov" صرَّح الطرفان بأن الجهود ستضاعف من أجل تدعيم شراكتهما في المجالات الأساسية ، و العمل على تعميق علاقات الصداقة و حسن الجوار و الثقة السياسية المشتركة بطريقة فعَّالة و براغماتية [3].

---

[1] مؤلف مجهول ، علاقات الصين مع الدول الكبرى الرئيسية ، http.//www.china.org.cn/arabic/ar-shuzi2004/gx/htn/dili571.htm ، يوم 12ماي 2007.

[2]"RIA novasti opinions Hu jintao: beau temps sur les relatons sino-Russes". **www.china.org.cn/arabic/ar-shzi2004/gx/htm/dili571.htm .le**22/052007.

[3] مؤلف مجهول، " المقابلة الثنائية للوزير الأول الصيني و الروسي"... **www.fmprc.gov.cn/fra/wjb/zzjg/ozzys**، يوم: 2008/02/25

أما الرئيس "هو جين تاو" و في إطار افتتاح سنة الصين في روسيا قال بأن هذه السنة خصصت لتنمية العلاقات الروسية –الصينية و علاقات الشراكة و التعاون الاستراتيجي بين الدولتين في العقد الجديد ، الذي يسجل مرحلة جديدة في تنمية البلدين . و في رده عن سؤال : ما هو تقييمكم لمستوى العلاقات الروسية الصينية حاليا؟ قال الرئيس "هو جين تاو" أن العلاقات الصينية- الروسية تسير في خط تصاعدي لتصل إلى مستوى أعلى لا يتوقف لتأكد روح معاهدة حسن الجوار و الصداقة و التعاون بين الصين و روسيا ... و أن الطرفان يدعمان إلى أعلى مستوى الشراكة بصفة عملية في المجالات السياسية و الاقتصادية و التجارية و العلمية و التقنية و الإنسانية .. و تعميق العلاقات الثنائية المتعددة الأوجه خاصة في المجالات التالية :

- ✓ تعميق الثقة السياسية المشتركة مواصلة للجهود المبذولة حول المشاكل و المصالح المشتركة للدولتين .
- ✓ تعزيز الشراكة الميدانية في المجالات الاقتصادية و الطاقوية...
- ✓ استغلال عام الصين في روسيا و توسيع التبادلات و الشراكة في المجالات الإنسانية و تعميق الفهم و الصداقة بين البلدين و الشعبين .
- ✓ تعميق الشراكة بين البلدين في المسائل الدولية و الإقليمية و دعم الجهود بخصوص السلام و مشاريع التنمية الشاملة[1].

كما لا بد من الإشارة إلى أن اتفاقية التعاون و حسن الجوار قد نصت على أنه في حال وجود تهديد أو عدوان يقبل الطرفان على الاتصال ببعضهما البعض بأسرع وقت ممكن، و يتم إجراء مناورات لإزالة هذا التهديد أو العدوان. كما نصت على عدم استخدام أي من الطرفين القوة أو التهديد باستخدامها أو أي وسائل ضغط أخرى ؛ اقتصادية أو غير اقتصادية ، و على حل الخلافات و النزاعات ثنائيا بشكل حصري و بالطرق السلمية . كما تعهد الطرفين بعدم توجيه أو استخدام الأسلحة النووية ضد بعضهم[2].

---

[1] مؤلف مجهول، "أوقات جيدة في العلاقات الصينية-الروسية"، **www.chinainformations.mobi** ،يوم 2007/03/27.

[2] علي حسن باكير ، "العلاقات الإستراتيجية الصينية- الروسية" ، مرجع سابق ، ص 25 .

و تواصل روسيا و الصين توجههما الاستراتيجي حيث انعقدت في 2009/11/18 **الجلسة الثامنة "للجنة الصداقة والسلام والتنمية الصينية الروسية**" في قصر ضيافة الدولة "دياو يوى تاى" ببكين، وحضر الجلسة كل من الرئيس الصيني "هو جين تاو" والرئيس الروسي "دمتري مدفيديف"، وألقى فيها كل على حدة كلمة تهنئة. وقال"هو جين تاو" إن هذه اللجنة قد لعبت دورًا هامًا منذ أول تأسيسها قبل الاثنتي عشر سنة في دفع تنمية "**الشراكة الاستراتيجية**" السلسة بين الصين وروسيا ، كما عبر عن أمله في أن توسع هذه اللجنة الاتصالات وتعزز التعاون بين البلدين[1].

ومن ناحيته قال الرئيس الروسي "دمتري مدفيديف" أيضا إن هذه اللجنة تمثل ساحة فعالة للاتصالات الثقافية بين شعبي البلدين معتقدا أن هذه الجلسة ستساعد كلا الجانبين على تنفيذ الاتفاقيات وتعزيز التعاون المفيد[2].

كما التقى الرئيس الصيني "هو جين تاو" رئيس دوما الدولة الروسي "بوريس غريزلوف" مساء يوم 2010/05/18 في قاعة الشعب الكبرى ببكين.و قال "هو "جين تاو" إن شراكة التعاون الاستراتيجية الصينية الروسية شهدت تطورا شاملا وعميقا العام الجاري، وإن التبادلات المكثفة بين قادة البلدين تحفز تطور العلاقات الثنائية بشكل قوي. وتتعمق الثقة السياسية المتبادلة باستمرار ويتطور التعاون العملي في كافة المجالات بسرعة وتتمتع التبادلات الثقافية والمحلية بآفاق واسعة حيث افتتح "عام اللغة الصينية" في روسيا بحفاوة هذه السنة ويتعزز التنسيق بين البلدين في الشؤون الدولية والإقليمية.و أشار "هو" إلى أن الوضع الدولي الحالي معقد ومتغير، ويتمتع كل من الصين وروسيا بفرص هامة ويواجه تحديات كبيرة أيضا، مضيفا أن زيادة تطوير شراكة التعاون الاستراتيجية الصينية الروسية ورفع العلاقات الثنائية إلى مستوى جديد

---

[1] تلفزيون الصين المركزي،"الجلسة الثامنة الكاملة للجنة الصداقة و السلام و التنمية الروسية الصينية "، من الموقع ' **http://arabic.cctv.com/program/news_ar/20091119/101159.shtml** بتاريخ : 2013/05/25

[2] المرجع نفسه.

يتفقان مع المصالح الاستراتيجية والنوايا المشتركة للبلدين، معربا عن أمل الصين في بذل جهود مشتركة مع روسيا من أجل دفع علاقات الشراكة هذه إلى الأمام بشكل جيد وسريع[1].

من جهته، أعرب "غريزلوف" عن تهنئته الحارة لافتتاح معرض شنغهاي العالمي، وعن خالص شكره على حضور الرئيس هو لحفل الذكرى الخامسة والستين لانتصار الحرب الوطنية الروسي. وأضاف أن آراء البلدين لتقييم التاريخ متماثلة، وتولي بلاده بالغ الاهتمام بتطوير علاقاتها مع الصين، مشددا على أن دوما الدولة الروسي يتطلع إلى مواصلة تعزيز التبادل بين الهيئتين التشريعيتين للبلدين، ودفع التعاون في مجالات السياسة والاقتصاد والتجارة والثقافة، مما يسهم في تطوير شراكة التعاون الاستراتيجية الروسية الصينية[2].

في رسالة مؤرخة في 2010/10/26 تحت رقم A/65/540-S/2010/553 موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي و الصين لدى الأمم المتحدة(و ذلك بمناسبة انعقاد الدورة 65 للجمعلة العامة للأمم المتحدة)، أصدرا البيان المشترك –مرفق بالرسالة – للاتحاد الروسي و جمهورية الصين الشعبية بشأن تعميق جذور الشراكة و التعاون الاستراتيجي بين البلدين في جميع جوانبها.و قد عرضا فيها تفاصيل الزيارة التي دعا إليها "هو جينتاو" نظيره "ميدفيديف".و قد أعلن الرئيسان الروسي و الصيني بالمناسبة عن عدة نقاط تفاهم تخص الجانبين: تلخصت في 14 نقطة؛شملت المحاور المتفق عليها الرامية إلى تعزيز التعاون و الشراكة الاستراتيجية. أما القضايا الدولية فهي المحور الثاني الذي تطرق إليه الطرفان و تضمن 15 نقطة، شملت كل ما من شأنه تعزيز السلام و الأمن الدوليين و يدعم القضايا المشتركة للبلدين[3] .

---

(1) ـــــــــ، "الرئيس الصيني يلتقي رئيس دوما الدولة الروسي" ، من الموقع : http://arabic.cctv.com/program/news_ar/20100519/101111.shtml بتاريخ،2013/05/24

(2) المرجع نفسه.

(3) الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الدورة 65 ، البند 107 و 122(ت)، رسالة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي و الصين لدى الأمم المتحدة

و في 16 جوان 2011، التقى الرئيس الصيني الزائر لروسيا ، نظيره الروسي اتفقا على زيادة دفع التعاون البراجماتي الثنائي قدما فى مجالات التجارة، والثقافة، والشئون الدولية.و جاء هذا الاتفاق فيما اقامت الدولتان شراكة تعاونية استراتيجية شاملة تقوم على المساواة والثقة المتبادلة والصداقة من جيل الى جيل[1].كما أصدر الرئيسان بيانا مشتركا حول الوضع الدولي، والقضايا الدولية الرئيسية، وأيضا بيانا مشتركا حول **الذكرى العاشرة لتوقيع معاهدة حسن الجوار والصداقة والتعاون** بين الصين وروسيا.كما اتفق الجانبين على اعتبار تنمية العلاقات الصينية – الروسية توجها له أولوية فى سياستهما الخارجية. و أن الجانبين سيواصلان الالتزام بروح **معاهدة حسن الجوار والصداقة والتعاون الصينية–الروسية**.وقد قرر الرئيسان إعطاء أولوية لتعزيز التعاون البراجماتي فى محاولة لتحقيق هدف زيادة حجم التجارة الثنائية إلى 100 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2015. وقال أنه بناء على هذا الأساس سيطور الجانبان خطة لرفع الرقم الى 200 مليار دولار بحلول عام 2020.و أشار "هوجينتاو"،إلى أن الطاقة تعد نقطة محورية للتعاون البراجماتي بين الصين وروسيا، قائلا إن الجانبين سيواصلان دفع التعاون قدما فى هذا المجال وفقا لمبدأ الكسب المتكافئ متبادل المنفعة. بالإضافة إلى تعزيز التعددية القطبية، وتحقيق ديمقراطية العلاقات الدولية.و حول التطور المستقبلي للعلاقات بين الصين

---

[1] جونغ زيامين، "هو يؤكد على التعاون الشامل اثر تطوير الصين وروسيا الشراكة بينهما، من الوقع ، **http://arabic.cntv.cn/program/news_ar/20110617/104991.shtml** ، بتاريخ ، 2012/03/12

وروسيا، قال "هوجينتاو"،إن الدولتين تواجهان فترة حاسمة من فرص التنمية الوطنية، وتوسعا منفردا للروابط الثنائية[1].

و في 20 أوت 2012 وصف عضو مجلس الدولة الصينى الزائر لروسيا "داى بينغ قوه" العلاقات الصينية – الروسية بانها مزدهرة ،وقال إن الدولتين، شهدتا تنمية صحية للعلاقات الثنائية خلال السنوات العشر منذ اقامتهما الشراكة التعاونية الاستراتيجية بينهما. وخلال زيارة الدولة التى قام بها الرئيس الصينى "هو جين تاو" لروسيا في جوان 2012، أكد كلا الجانبين انهما سيلتزمان بتنمية التعاون الاستراتيجى الشامل والشراكة بين روسيا والصين.كما اشار "داى بينغ قوه" إلى زيارة الرئيس الروسى فلاديمير بوتين الناجحة للصين قبل شهرين.وقال انه فيما يتعلق بمستقبل العلاقات الثنائية فإن التركيز سيكون على تنفيذ الاتفاقيات التى توصل اليها هو و بوتين خلال زيارتيهما، والتى أكدت على زيادة الدعم السياسى المتبادل فى القضايا الجوهرية مثل حماية السيادة الوطنية و الأمن[2].

وقال داى ان البلدين يجب ان يعملا جادين من اجل زيادة حجم التجارة الثنائية الى 100 مليار دولار امريكى بحلول عام 2015، و تعزيز التبادلات والتعاون بين الشعبين، وتعزيز التنسيق فى الشئون العالمية[3].

و في 20 فيفري 2013 التقى الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" مع وزير الخارجية الصيني الزائر لروسيا "يانغ جيه تشي"،وتعهد الجانبان بتدعيم العلاقات الثنائية بشكل أكبر.وقال بوتين إن شراكة التنسيق الإستراتيجية الشاملة بين روسيا والصين تحتفظ بقوة دفع متنامية إذ يؤتي التعاون الثنائي متعدد المجالات ثماره على نحو مستمر.وأضاف

---

(1) المرجع السابق.

(2) داي كسيانجيو، "عضو مجلس دولة صينى يتحدث عن العلاقات الصينية – الروسية، وسوريا"، من الموقع، http://arabic.cntv.cn/program/news_ar/20120821/103457.shtml بتاريخ، 2013/05/11.

(3) المرجع نفسه.

بوتين أن البلدين تواصلان الاتصال والتنسيق الوثيق فى المحافل الدولية مثل مجموعة (بريكس) ومنظمة "شنغهاي" للتعاون ومجموعة العشرين وفى القضايا الدولية والإقليمية الرئيسية.وقال بوتين "العلاقات الروسية الصينية لها تأثير كبير على السلم والتنمية في العالم. روسيا مستعدة إلى بذل جهود مشتركة مع الصين لزيادة تعزيز العلاقات الثنائية إلى مستوى جديد".[1]

عقد وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف" يوم 22 /2014/01 مؤتمرا صحفيا سنويا قام فيه باستعراض الأعمال الدبلوماسية الروسية في العام الماضي، حيث قال لافروف إن روسيا والصين كانتا تتعاونان بنشاط في العام الماضي ولعبتا دورا مهما في تسوية الكثير من القضايا الساخنة في العالم.و قدّر "لافروف" تقديرا عاليا العلاقات الروسية الصينية قائلا:إن روسيا والصين أحرزتا في العام الماضي تقدما إيجابيا في الشراكة التعاونية الاستراتيجية الشاملة بين البلدين ،كما حققتا نتائج مثمرة في التعاون في جميع المجالات ، وأضاف أن البلدين لعبا معا دورا مهما في تسوية سلسلة من القضايا الاقليمية والدولية.و قال "لافروف":" قامت روسيا والصين بالتعاون في العديد من القضايا الساخنة في العالم الراهن بما في ذلك قضايا الأمم المتحدة والبريكس ومنظمة "شنغهاي" للتعاون وغيرها ، وقد أصبح التعاون في إطار المنظمة الدولية عاملا مهما في تحقيق عدالة العلاقات الدولية."[2]

و في 14 أكتوبر 2014 شهد رئيس مجلس الدولة الصيني الزائر لروسيا "لي كه تشيانغ"ونظيره الروسي "دميتري ميدفيديف" توقيع زهاء 40اتفاقية عقب انعقاد الاجتماع الدوري الـ19 لرئيسي وزراء الصين وروسيا في موسكو.وكان اتفاقا لمبادلة العملات بقيمة 150 مليار يوان (24.4 مليار دولار أمريكي) بين البنكين المركزيين الصيني والروسي من بين الاتفاقات الموقعة.ومن المتوقع أن يسهل هذا الاتفاق، الذي

---

[1] وونغ شيو،" الصين وروسيا تتعهدان بتعزيز العلاقات الثنائية، من الموقع"، http://arabic.cntv.cn/20130221/102852.shtml ، بتاريخ ، 2014/10/24.

[2] وونغ تشو، وزير الخارجية الروسي : التعاون الروسي الصيني يساهم في تعزيز السلام العالمي"، من الموقع، http://arabic.cntv.cn/2014/01/22/VIDE1390394641420917.shtml ، بتاريخ : 2015/09/25

تصل مدته إلى ثلاث سنوات والقابل ، التجارة الثنائية والاستثمارات المباشرة بين البلدين[1]..وذكر "لي كه تشيانغ" أثناء محادثاته مع ميدفيديف أن الصين تود تعزيز التعاون مع روسيا في المشروعات الاستثمارية الكبري في مجالات مثل: التعدين، وصناعة الكيماويات، والزراعة، وتشييد البنى التحتيةوأشار لي إلى أن الصين مستعدة أيضا لدفع إقامة ممر نقل أوروآسيوي فائق السرعة يربط بين بكين وموسكو، مضيفا أن الأولوية الحالية ينبغي أن تكون للسكك الحديدية الفائقة السرعة بين موسكو وقازان.ومن ناحية أخرى، ستعمق بكين التعاون مع موسكو في مجال الطاقة النووية والطاقة بطريقة متكاملة تغطى الصناعات الأولية والوسطى والمتقدمة. ومن جانبه، قال "ميدفيديف" إن روسيا مستعدة لتعزيز الاستثمارات المتبادلة واسعة النطاق ودفع التعاون مع الصين في مجالات من بينها البنى التحتية للنقل والطيران.وذكر لي أن الشراكة الصينية – الروسية ولجت مرحلة جديدة من التنمية وتذخر بآفاق مشرقة[2].

و في 7 أفريل 2015 قال الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في لقاء مع وزير الخارجية الصيني الزائر "وانغ يي" : إن العلاقات الروسية–الصينية على مستوى عالي غير مسبوق وأصبح التعاون بين البلدين أهم عامل استقرار في العالم اليوم، مضيفا أن روسيا دعمت جهود الصين بقوة لدعم مصالحها الجوهرية وكذا مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير الذي طرحها الرئيس الصيني شي جين بينغ.كما تعهد بوتين بتعزيز التعاون الشامل مع الصين والحفاظ على التنسيق الوثيق في

---

(1) وونغ تشو،" الصين وروسيا توطدان شراكتهما ببرنامج تعاون جديد" من الوقع: http://arabic.cntv.cn/2014/10/15/ARTI1413335877754108.shtml بتاريخ 2014/05/17

(2) المرجع نفسه.

الشؤون الدولية والتصدى بشكل مشترك للتحديات التي تواجه تطوير البلدين والسلام والأمن العالميين[1].

ومن جانبه، قال وزير الخارجية الصيني إن زعيمي البلدين رفعا شراكة التعاون الاستراتيجي الصينية–الروسية الى مستوى أعلى ودخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة من التنمية بناء على حاجة البلدين للتنمية والتحديث وحاجة العالم الى التنمية والسلام.وأضاف وانغ أنه في ضوء مبدأ الاحترام والدعم المتبادلين والتنمية المشتركة من خلال التعاون متبادل النفع، تضطلع الصين وروسيا بنجاح في رسم نمط جديد من العلاقات الدولية، يخدم كمرجعية مفيدة للدول الكبرى في إجراء التعاون الدولي.وللتصدي للتحديات الجديدة عالميا وإقليميا، قال وانغ إنه يتعين على الصين وروسيا استكشاف حلقات الوصل بين الحزام الاقتصادي للطريق الحرير للصين وفكرة روسيا لإقامة ممر عبر آوراسيا وإخراط اقتصادات الآوراسية، الأمر الذي يخلق منصات جديدة للتعاون.وأكد الحاجة الى تحسين التبادلات الشعبية وتدعيم الأساس الاجتماعي للتفاعلات الودية بين شعبي البلدين[2].

و في 2016/06/25 أجرى الرئيس الصيني "شي جين بينغ" محادثات مع نظيره الروسي "فلاديمير بوتين". واتفق الرئيسان على تعميق الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين.وأشار الرئيس الصيني شي جين بينغ خلال المحادثات إلى أن العام الجاري يصادف **الذكرى السنوية الخامسة عشرة لتوقيع معاهدة الصداقة والتعاون الصينية الروسية، والذكرى العشرين لإنشاء الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين،** وينبغي على الجانبين تبادل الدعم في القضايا المتعلقة بالمصالح الجوهرية، وتوطيد وتعميق الثقة السياسية والاستراتيجية المتبادلة، وقال "شي" إن الصين وروسيا من الاقتصاديات الكبرى، وبلدان الأسواق الناشئة في العالم، وينبغي عليهما تعزيز التعاون الاقتصادي

---

(1) هو بوكسي، "روسيا والصين تعتزمان تعميق الشراكة الشاملة لتعزيز السلام العالمي"، من الموقع ، http://arabic.cntv.cn/2015/04/08/ARTI1428462430030627.shtml، بتاريخ:2015/12/25

(2) المرجع نفسه.

الإقليمي، والتغلب معا على الصعوبات والتحديات من خلال تعميق التعاون العملي وتوسيع المصالح المشتركة. وأضاف الرئيس شي أن البلدين من الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن الدولي، ولهما اهتمام بضرورة حماية الأمن المشترك، وتعزيز التنسيق والتعاون في القضايا الدولية والإقليمية الرئيسية الساخنة للحفاظ على السلام والتنمية في العالم. وقال الرئيس بوتين إن الاتصال المنتظم بين قادة البلدين يسهم في دفع الشراكة الاستراتيجية الشاملة، مضيفا أن العلاقات الروسية الصينية تشهد حاليا تطورا سريعا من جميع النواحي[1].

إن المستقرئ لمسيرة روسيا و الصين الجديدة – و من خلال ما تم عرضه–يدرك مدى ترسخ الطرح الروسي– الصيني الجديد ؛ و الذي برهنت عليه مختلف الاتفاقيات و المعاهدات التي رسمت خطوات ثابتة لمواجهة تحديات القرن الواحد و العشرين ، بكل عزم و إصرار و براغماتية ... و تكون **معاهدة التعاون و حسن الجوار** واحدة من أكبر الركائز التي رسمت معالم **الشراكة الإستراتيجية الروسية–الصينية** ، و التوجه الجديد الذي يطمح لتحقيق أهداف إستراتيجية مشتركة بعيدة الأمد...

(1) تلفزيون الصين المركزي ، "الرئيس الصيني يعقد محادثات مع الرئيس الروسي"، من الموقع ، http://arabic.cctv.com/2016/06/25/VIDEdJUOC6x6FVBBvbjYIcej160625.shtml،بتاريخ: 2016/07/20

المطلب الثالث: مجموعة "بريكس"BRICS

تعتبر مجموعة "بريكس" (BRICS) من التكتلات الناشئة التي تسعى إلى توزيع القوة في العالم ،و قد تغير من "بريك" (BRIC) التي هي مؤلفة من البرازيل و روسيا و الهند و الصين ، و أعيد تسميتها باسم دول "بريكس" (BRICS) بعد انضمام جنوب افريقيا إليها في نهاية ديسمبر 2010. و تعبير "بريك" يعود في الأصل إلى "جيم أونيل" ، أحد كبار الاقتصاديين في مؤسسة جولدمان ساكس، و قد صاغه عام 2011 ليشير إلى الكتلة الدولية الصاعدة، التي تملك حوالي 15في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و تشكل بكتلتها السكانية حوالي 40في المئة من سكان العالم، و تملك 32 في المئة من إجمالي الأراضي الزراعية في العالم، و تحظى هذه الدول بأعلى نسب نمو في العالم[1].

جدول رقم(10): يبين قدرات و إمكانيات مجموعة بريكس للدول الناشئة

الدولة	عدد السكان	نمو إجمالي الناتج الداخلي %			إجمالي الناتج الداخلي للفرد (بالدولار الأمريكي)
		2013	2014	2015	
روسيا	114مليون	1.3	1.3	2.3	14604
الصين	1.357 مليار	7.7	7.7	7.5	6768
الهند	1.211مليار	4.4	5.4	6.4	1418
البرازيل	201مليار	1.5	1.8	2.7	11171
جنوب افريقيا	51 مليون	1.9	2.3	2.7	7810
المجموع %	41.6 % من مجموع سكان العالم	19.8% من إجمالي الناتج الداخلي العالمي			

المصدر : البنك العالمي ،صندوق النقد الدولي ، من المرجع: حسن مصدق، "البريكس.. تكتل ناشئ يسعى لإعادة توزيع القوة في العالم، **العرب** ، العدد9928، يوم 2015/05/25، ص6. (الباحث بتصرف) .

و تسعى دول "البريكس"بالدفع بثقلها و قوتها في توجيه العلاقات الدولية وجهة أخرى، غير التي تريدها الولايات المتحدة، و عدم الإبقاء على الهيمنة الخالصة لقوة واحدة على مجريات الساحة العالمية. و إذا كان تكتل "البريكس"

---

[1] ناصيف حتي، "دور القوى الصاعدة في النظام العالمي" ، في كتاب : **التطورات الاستراتيجية العالمية:رؤية استشرافية**،مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ،ط1، 2011، ص 72.

تكتل إقتصادي بالأساس، فإن تحركاته و تدخلاته تبدو أنها تعدت البعد الاقتصادي البحث؛ فدول "البريكس" تسعى–مثلا– إلى زيادة جهودها المشتركة ضد توسع الناتو ، و يزداد نموذج دول "البريكس" وزنا يوما بعد يوم مما يجعل لموقف هذه الدول تأثيرا هاما في قضايا دولية تشمل ، الطاقة و الأمن الغذائي و الهجرة الدولية غير الشرعية و الجرائم المنظمة العابرة للحدود و الإرهاب و ضبط التسلح النووي و البيئة و التعاون الأمني و التقسيم الدولي للعمل و علاقة الشمال بالجنوب و العديد من القضايا الراهنة[1].

و يطرح صعود مثل هذه التكتلات الجديدة ، ضرورة التركيز على دورها في إعادة صياغة الخارطة السياسية العالمية، و إعادة توزيع مراكز القوة في العلاقات الدولية،و يبدو واضحا في هذا الشأن أن مجموعة "بريكس" تتحرك تحت عنوان إقامة نظام عالمي أكثر تمثيلا لهيكل توزيع القوى و أكثر ديمقراطية من حيث تعبيره عن كافة أطياف القوى و التيارات الإقليمية و الدولية و مصالحها الواسعة و المتنوعة ، مع التأكيد في هذا الخصوص على أهمية بلورة دبلوماسية متعددة الأطراف للتعامل مع القضايا الدولية، سواء كانت خلافات أو تحديات أو أزمات تستدعي تعاونا دوليا واسعا و شاملا و فاعلا للنجاح[2].

تصورات "البريكس" الاستراتيجية:

ظهرت طموحات دول "البريكس" السياسية منذ مؤتمرها الأول المنعقد في موسكو عام 2009، حيث تمت بلورة رؤية استراتيجية تتمحور حول إمكانية خلق رؤية منسجمة حول تجمع دولي عابر للأقطار،يسعى للدفاع عن مصالح أعضائه في مجال معالجة الأزمة الاقتصادية و إصلاح الأمم المتحدة و النظام المالي العالمي، فضلا عن التعاون في مجال الطاقة و التغير المناخي و مكافحة الإرهاب و الأمن الغذائي[3].

---

(1) حسن مصدق، "البريكس.. تكتل ناشئ يسعى لإعادة توزيع القوة في العالم، **العرب** ، العدد9928، يوم 2015/05/25، ص6 .

(2) ناصيف حتي ، "دور القوى الصاعدة في النظام العالمي"، مرجع سابق، ص 73.

(3) حسن مصدق، مرجع سابق،ص 6.

و استطاعت دول "البريكس" بلورة هذه الرؤية الاستراتيجية، من منطلق أن دولها الخمس تتمتع بموقع مركزي و دور محوري في أقاليمها قبل أن يكون لها و جود و نفوذ واسع و متنوع في العالم في قضايا أو مجالات مختلفة .. فاقتصاديات دول المجموعة ستكون من الاقتصاديات العشرة الأوائل في نهاية العشرية الثانية من هذا القرن.و يبدو أن دور هذه المجموعة سيبقى أساسيا في إدارة شؤون العالم ، و تحديدا في مجموعة العشرين(G20)، خاصة و أن التبادل بين دول المجموعة قد تضاعف عشر مرات بين عامي 2000 و 2008، مما يعزز اندماجها و بالتالي قوة قرارها[1].

و إذا كان هذا التكتل يضم ممثلين من جميع القارات و يقع مركز ثقله في آسيا ، و رغم حداثته ، إلا أنه اتخذ العديد من المواقف الهامة في عدد من القضايا الدولية، على غرار موقفه من ليبيا حين قدم نقدا سياسيا لاستعمال القوة في ليبيا، بعد امتناع ممثليه في مجلس الأمن عن التصويت على قرار التدخل العسكري لحماية المدنيين سنة 2011 ...[2]

يتبين للمتابع لوجهات نظر الدول المؤسسة للمجموعة و مقاربتها للأدوار التي ترى أنها الأهم و كذلك نظرتها إلى التطلعات المستقبلية لدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية على مستوى العالم. و قد أصدر جيم أونيل رئيس "غولدمان ساكس"الذي أطلق تسمية "بريك"و فريقه بحثا بعنوان :" حلم البريك.. الطريق نحو 2050"ذكروا فيه أن "بوصلة التحكم في الاقتصاد العالمي تتجه نحو دول جديدة فالبرازيل و روسيا و الهند و الصين ، ستسحب البساط من تحت أقدام القوى الاقتصادية التقليدية و على رأسها الو.م.أ.و الاتحاد الأوروبي". و بناء عليه فإن الناتج المحلي للبرازيل سيتجاوز إيطاليا عام 2025 و فرنسا عام

---

[1] ناصيف حتي، "دور القوى الصاعدة في النظام العالمي"،مرجع سابق، ص 72-73.

[2] حسن مصدق، مرجع سابق،ص 6.

2031،و روسيا تتجاوز بريطانيا عام 2027 و ألمانيا عام 2028 و الهند ستتجاوز اليابان عام 2032، و من المحتمل جدا أن الصين ستتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية عام 2041، و ستصبح الاقتصادية الأعظم في العالم. ز يعني هذا أنه في عام 2050 ستعاد هيكلة الاقتصاد العالمي و تبديل مراكز النفوذ عالميا و سيصبح ترتيب الدول العملاقة اقتصاديا هو: الصين، أمريكا،الهند، اليابان،البرازيل و روسيا[1].

إن إمكانيات مجموعة "بريكس" الهائلة تؤهلها لتبوئ وضع خاص في مسيرة العالم الاقتصادية خلال الحقب المقبلة ، و سيتيح هذا الوضع المتقدم الجديد لدول نامية للعب دور مفصلي في توجيه بوصلة العالم الاقتصادية نحو عالم جديد ،و لأول مرة، ستتمكن دول الجنوب من طرح أفكارها لتحقيق آمالها،لتعلن أن هيمنة الشمال لم تأت بكل ما يتطلع له العالم.. ستكون مساهمة الجنوب واضحة في الدفع لعالم متعدد الأقطاب[2].

و إذا كانت " بريكس" بهذه الإمكانيات و القدرات التي تؤهلها للعب دور في الساحة الدولية في مرحلة ما بعد بعد الحرب الباردة ، و تشكيل هياكل و أبنية مستقبل العالم و توازناته في آفاقه القريبة و المتوسطة، فإنها بلا شك ستستطيع أن تحقق أهذاف مؤسسيها و خاصة روسيا و الصين ؛ الذي ينطبق توجههما هذا مع توجه شراكتهما الاستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الواحد و العشرين. و يعتبر"بريكس" واحدة من أشكال الشراكة الاستراتيجية الناجحة الهادفة لكبح الهيمنة الامريكية و إعطاء دور جديد و فعال لقوى " من الجنوب" حتى تقول كلمتها في المسرح الدولي.

و في إطار السعي إلى تطوير"بريكس"، أكد وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف"في مطلع عام 2015 أن روسيا ستستغل فترة رئاستها لمنظمة شنغهاي

---

(1) عبد القادر و رسمه غالب،مجموعة "بريكس" و مكانتها في البنية الدولية"،**آفاق المستقبل** ، العدد:26 أفريل. ماي .جوان 2015، ص ص28-30.

(2) المرجع نفسه، ص 30.

للتعاون ومجموعة "بريكس" في عام 2015 لمنح نشاط هذين الإطارين نبضا جديدا. حيث قال "لافروف" في 21 /2015/01 إن روسيا عملت بنجاح في العام الماضي في مختلف المحافل متعددة الأطراف، بما في ذلك مجموعة "بريكس" ومنظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة العشرين. وشدد على أهمية الاتفاقات في المجال الاقتصادي في إطار مجموعة "بريكس"، قائلا إنها استراتيجية الشراكة الاقتصادية وخارطة الطريق للتعاون الاستثماري. و يرى الخبراء أن روسيا والصين ومجموعة "بريكس" تمارس دورا فعالا في مواجهة الهجمة الأمريكية الغربية علي مناطق نفوذ دول المجموعة، وعلى كل من روسيا والصين[1].

و في إطار الإنجازات العملية الداعمة لتوجهات "بريكس" وقع يوم 2014/07/15 – في مدينة "فورتليزا" البرازيلية في أعمال القمة السادسة لدول مجموعة "بريكس" – قادة دول مجموعة "بريكس"، على وثيقة لإنشاء **"بنك للتنمية"** برأسمال 100 مليار دولار، وبناء احتياطات مالية تبلغ قيمتها أكثر من 100 مليار دولار أخرى، وذلك لمواجهة تأثير مؤسسات الإقراض الغربية، و لعدم الارتهان بشكل أكبر للدولار الأمريكي.وسيقوم البنك الجديد بتقديم التمويل لمشروعات البنية التحتية والتنمية، في دول "بريكس"، وعلى عكس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن كل دولة من دول "بريكس" لديها حصة على قدم المساواة في البنك، بغض النظر عن حجم الناتج المحلي الإجمالي. فعلى رأس أولويات الدول الأعضاء فيها –والتي تسيطر على 21% من الناتج الاقتصادي العالمي– النجاح في تغيير النظام المالي والسياسات الاقتصادية في العالم، وقد استمرت أعمال القمة لمدة يومين، تحت شعار: "تعزيز النمو الشامل

---

[1] أشرف الصباغ، "شنغهاي" و"بريكس" في مواجهة القطبية الأمريكية والحفاظ على الأمن الدولي، من الموقع : **https://arabic.rt.com/news/787838-%D8%B4%D9%86%D8%BA%D9%87%D8%A7%D9%8A-%86- %D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D9%82%D9%85%D8%AA%D8%A7%D9%84% %D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%8A/** ، بتاريخ :2016/01/30

والتنمية المستدامة".وقال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في المناسبة: "بنك (بريكس) سيكون واحدًا من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف الرئيسية للتنمية في هذا العالم"، مع العلم أن كل دولة من الدول الأعضاء، ستقوم بسداد حصة متساوية، في رأس المال المبدئي بواقع 50 مليار دولار، وذلك بهدف الوصول برأسمال البنك إلى 100 مليار دولار[1].

لكن ، و برغم الأهمية الاستراتيجية و انجازات "بريكس" حاليا و مستقبلا ، يواجه التكتل مجموعة من المعوقات ستؤثر على مسيرة دوله و مستويات نموها بسبب المشاكل المتعددة التي تعاني منها، بالإضافة إلى أن بعض دول "البريكس" تعاني من مشاكل أمنية داخلية ناتجة عن التعددية الإثنية و الدينية ... التي تضعف داخل هذه الدول و تضعف الإنتاج القومي بسبب عدم الاستقرار [2].كما تشكو الدول الخمس المشكلة للبريكس من عدم التوازن في الهيكل الديمغرافي ....كما أنها تفتقر إلى إطار مؤسسي يضمن بلورة سياسة أمنية و خارجية مشتركة إلى جانب التوجه الاقتصادي ، الذي لا يكف.و عليه يرى العديد من المراقبين أن دول البريكس تجتمع في منتدى مرن أكثر منه منظمة استراتيجية أو حلفا سياسيا [3].

إجمالا يمكن القول، أن مجموعة "بريكس" واحدة من أشكال الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية، و برغم المعوقات التي تعترض طريق الدول المشكِّلة لـ "بريكس"،يبقى تجمعا استراتيجيا سيدفع لعالم متعدد الأقطاب يكون لدول الجنوب فيه مكانة و كلمة، رغم أن ومنطلقات "بريكس" اقتصادية بالأساس فإنها أخلطت بين الاقتصادي و السياسي.

---

(1) نون بوست ، "بنك بريكس".. أكثر من 200 مليار دولار لمواجهة الهيمنة المالية الأمريكية، من الموقع ، http://www.noonpost.net/content/3219 ، بتاريخ ، 2015/05/25.

(2) حسن مصدق،مرجع سابق.

(3) ناصف يوسف حتي ، مرجع سابق، ص 74-75.

المبحث الثاني : الشراكة الروسية– الصينية في المجال الاقتصادي

تعتبر الشراكة الإستراتيجية الروسية– الصينية في المجال الاقتصادي واحدة من أهم فصول و ركائز الشراكة الإستراتيجية بوجه خاص ، و التوجه الروسي–الصيني الجديد بوجه عام ..و تثار في هذا الصدد العديد من القضايا التي تبين مدى ترسخ القناعة لدى الجانبين لتكوين محور روسي–صيني قوي في القرن الواحد و العشرين، و ما يثيره من تحديات كبيرة تكون وسيلة الخلاص منه هو التحالف و الشراكة بمختلف تجلياتها و أنواعها . في هذا المبحث سنركز على محورين أساسين في الشراكة الإستراتيجية الروسية– الصينية في المجال الاقتصادي و هما المجالان: التجاري و النفطي.

المطلب الأول: الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية في المجال التجاري.

هناك تطور ملحوظ في العلاقات الاقتصادية و التجارية بين روسيا و الصين، فقد زادت التجارة البينية بين روسيا و الصين بشكل واضح و أصبحت الصين الشريك التجاري لروسيا (13.4بليون دولار) خلال الفترة من 1993-1995 ، بعد ألمانيا و الولايات المتحدة خلال الفترة ذاتها [1]. و بلغت تجارة الحدود عام 1997 ما قيمته 1.25مليار دولار، و على إثر زيارة نائب رئيس الوزراء الصيني لموسكو عام 1998، وقع الطرفان على بروتوكولات عمل تقوم روسيا من خلالها ببناء أكبر محطة كهرمائية في الصين على نهر يانج تسي، و بمد خطوط أنابيب الغاز الطبيعي من سيبيريا الروسية إلى الصين[2].

كما عرف وتيرة العلاقات التجارية بين روسيا و الصين تقدما إيجابيا في عام 2004، فالنمو السنوي بلغ 35% و سجلت مبلغ 21.2 مليار دولار. و تؤكد هذا التطور التجاري إحصائيات الثلاثي الأول من 2005 ، حيث سجل ما يعادل 5.4 مليار دولار ، بزيادة 23.1% في نفس الفترة من سنة 2004[3].

---

(1) محمد السيد سليم ،و آخرون، **طريق الحرير الجديد،مركز الدراسات الآسيوية** ، جامعة القاهرة ، 2001، ص 131.

(2) خضر عباس عطوان ، **مستقبل العلاقات الأمريكية– الصينية**، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ط1، 2004، ص 97.

(3) Victor VOITENKO, la coopération commercial et économique entre la Russie et la chine: situation actuelle problèmes et prospectives ,assemblée parlementaire de l'OATN.17/10/2005.p 1.

فروسيا تعتبر شريكا تجاريا قويا للصين ، و تحتل دائما موقعا بين الشركاء العشر الأوائل لها و احتلت سنة 2005 المرتبة التاسعة بعد أمريكا ، اليابان ، هونغ كونغ ، كوريا الجنوبية ، تايوان ، ألمانيا ، ماليزيا، سنغافورة ..و تعتبر روسيا المصدر الأول للأخشاب إلى الصين 64.7% من جميع واردات الصين من الخشب ، المخصبات 47.5% المأكولات البحرية 44.5% النفط 08.75% معادن حديدية 13.9% أما بالنسبة للصين فتكاد صادراتها إلى روسيا تنحصر بالمواد و السلع الاستهلاكية . فيما تطمح روسيا في أن تزيد الصين من استثماراتها المباشرة في اقتصادها و التي بلغت عام 2004 حوالي 5 % من حجم الاستثمارات الصينية الخارجية الكلية؛ حيث تأمل الصين أن تبلغ الاستثمارات عام 2020في الاقتصاد الروسي12 مليار دولار. و قد عرفت في عام 2000 التجارة الثنائية بين الطرفين أرقاما قياسية ببلوغها 08مليارات دولار . و لكنها تشكل 1.7% فقط من حجم التجارة الصينية– الروسية ، و يعد هذا الرقم متواضعا جدا مقارنة بحجم التجارة الصينية مع أمريكا ، و البالغ 115مليار دولار في ذلك الوقت [1].عام 2001 ارتفع حجم الجارة الصينية الروسية ليبلغ 10.67 مليار دولار ثم 12 مليار دولار عام 2002. فيما تشير أرقام أخرى أن التجارة البينية بين روسيا و الصين سجلت ما بين 1999–2003 زيادة متواصلة باغت 12 مليار[2]. لكن هذا المبلغ يبقى متواضعا مقارنة مع حجم التجارة الصينية– الأمريكية على سبيل المثال.

جدول رقم (11):التجارة الصينية– الروسية، بين 1992–2010 (بليون دولار)

الصين	1992	1995	2000	2005	2010
الصادرات إلى روسيا	2.34	1.67	2.23	13.21	29.59
إلى العالم	85.62	148.97	249.22	762.65	1580.40
المجموع بالنسبة المئوية%	2.73	1.12	0.89	1.73	1.87
الواردات من روسيا	3.51	3.80	5.80	15.89	25.81

(1) علي حسن باكير ، "العلاقات الإستراتيجية الصينية- الروسية" مرجع سابق، ص. 26 .

(2) مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام ، "سياسة الصين الخارجية و تعزيز الدور الدولي"،**التقرير الاستراتيجي العربي 2006–2007**،ط1، ص 69.

من العالم	81.87	132.16	225.18	660.18	1393.92
المجموع بالنسبة المئوية%	4.28	2.88	2.58	2.41	185
روسيا					
الصادرات إلى الصين	2.74	3.38	5.23	13.05	23.46
إلى العالم	39.93	77.60	103	293.30	403.76
المجموع بالنسبة المئوية%	6.86	4.36	5.08	5.45	5.81
الواردات من الصين	1.67	0.86	0.95	7.24	32.55
من العالم	34.98	46.40	33.85	97.41	232.66
المجموع بالنسبة المئوية%	4.77	1.85	2.81	7.43	14

المصدر: (الباحث بتصرف) اعتمادا على :

Arkady Moshes, and Matti Nojnen(eds), **Russia–china relation** : **current state**, **alternative futures**, **and implications for the west**. The finish institute of international affairs, 2011, p29.

لقد خلَّفت العلاقات السياسية الناضجة و المتنامية و المستقرة بين روسيا و الصين بيئة جديدة لتوسيع و تطوير العلاقات الاقتصادية و التجارية بين الدولتين.وفقا لإحصاء الجمارك الصينية بعد وصول قيمة التجارة الثنائية عام 2001 إلى 10.7 مليار دولار أمريكي وصلت التجارة الثنائية في الأشهر العشر الأولى لعام 2002 إلى 9.7 مليار دولار أمريكي بزيادة 18.1% ... و تعتبر الصين سنة 2003 الشريك التجاري السادس مع روسيا، أما روسيا فتعتبر الشريك التجاري الثامن مع الصين [1].

و قد تكثفت العلاقات الاقتصادية بين البلدين في عام 2004 و بلغت 21.2 مليار دولار بزيادة نسبتها 35% عن السنة السابقة لها ، فيما بلغت في الفصل الأول من 2005 حوالي 5.4مليار دولار بزيادة نسبتها 23.1% عن الفترة نفسها في السنة السابقة . و قد تمت الصادرات الروسية لعام 2004 بنسبة 24.7% عن السنة السابقة لها التي حققت نموا يبلغ 15.7% . و قد بلغ الحجم الكلي للصادرات الروسية 12.1 مليار دولار عام 2004 ، و بالمثل ازدادت الصادرات الصينية بنسبة 50.9% عن الفترة نفسها لتبلغ 9.1 مليار دولار . فيما سجلت أرقام الربع الأول

[1] دار النجم الجديد، **الصين الحقائق و الأرقام 2003**، مرجع سابق ،ص.60.

من العام 2005 زيادة في صادرات كلا البلدين الروسية إلى الصين بنسبة 19.3% لتبلغ 3.27مليار دولار و الصينية إلى روسيا بنسبة 22.9% لتبلغ 2.13مليار دولار[1].

و قد تضاعف حجم التبادل التجاري بين البلدين بين الفترة الممتدة بين عامي 2001و 2005 من 10.67 مليار دولار إلى 30مليار دولار ، و قد وصل إلى حوالي 40 مليار دولار بنهاية 2007 . وبهذا الشكل بلغ متوسط النمو السنوي للتبادل التجاري بين روسيا و الصين 30% و يعتزم البلدين الوصول بحجم والتبادل إلى 80 مليار دولار خلال الأعوام الخمسة عشر القادمة[2].

جدول رقم (12): يبين التبادلات التجارة الروسية الصينية من 2000 إلى 2005

السنة	الصادرات (بالبليون دولار)	الواردات (بالبليون دولار)	المجموع
2000	5.77	2.23	8.00
2001	7.96	2.71	10.67
2002	8.41	3.52	11.93
2003	9.73	6.03	15.76
2004	12.13	9.10	21.23
2005	15.89	13.21	29.10

المصدر:

Natasha Kuhrt, **Russian policy towards China and Japan:the El'tsina potin periods**, ,taylor & francis e-Libraryk;,2007. P 117. Routledge

في سنة 2007 و في إطار " سنة الصين في روسيا " زار الرئيس الصيني "هوجين تاو" روسيا في 26مارس2007 و في اليوم التالي لزيارته وقَّعت المؤسسات الصينية و الروسية 21 اتفاقية تعاون تبلغ قيمتها حوالي 4.3 مليار دولار أمريكي. و هذا يرمز إلى دخول التعاون الاقتصادي و التجاري بين الجانبين الصيني و الروسي إلى مرحلة التطور السريع . وأشار الرئيس الصيني إلى أن العلاقات بين الصين و روسيا

---

[1] علي حسن باكير ، "العلاقات الإستراتيجية الروسية الصينية تحت المجهر "، مرجع سابق ، ص60.

[2] مؤلف مجهول، **www.al-khayma.com/economic/pautine-180820007.htm** يوم 2007/10/20.

ارتفعت إلى مستوى جديد ؛ حيث وصل حجم التبادل التجاري بينهما في عام 2006 إلى 33 مليار دولار (حسب معطيات الجانب الصيني) . و أكد أن هذا الرقم يعتبر مؤشرا قياسيا . و أكد بذلك على أن الشراكة الصينية الروسية دخلت ألفيتها الثانية من التطور و أكد على ضرورة أن تكون هذه المرحلة حاسمة بالنسبة لمهمتي التطور و البناء[1].

و إذا كان التبادل التجاري بين الصين و روسيا قد وصل 33.4 مليار دولار أمريكي سنة 2006 – كما أسلفنا الذكر– بزيادة 4.7% عما كانت عليه عام 2005 ؛فإن هذه السنة تعد السنة الثامنة التي يحافظ فيها التبادل التجاري بين الجانبين على زيادة متتالية برقمين مزدوجين . و علاوة على ذلك يشهد التعاون الاقتصادي و التجاري بين الجانبين زخم نمو جيدا ؛ حيث ازدادت قيمة التبادل التجاري بين الجانبين في الشهرين الأولين من العام 2007 نسبة 40% من مثيلتها في نفس الفترة في العام 2006 . كما يهتم الجانبان بمشكلة الهياكل التجارية القائمة في التبادلات التجارية بين الصين و روسيا .

وتشير الإحصاءات إلى أن المنتجات الكهربائية والميكانيكية شكلت نصف إجمالي قيمة الواردات الصينية في عام 2006 ومن بينها نسبة قليلة من روسيا. وأشارا لسيد "يو قوانغ تشو" نائب وزير التجارة الصيني إلى أن المنتجات الكهربائية والميكانيكية احتلت أقل من 20% من التبادلات التجارية بين الصين وروسيا عام 2006 . مؤكدا أن الجانب الصيني سيهيئ جميع الظروف الملائمة لتحسين الهياكل التجارية بين الجانبين وخاصة لزيادة استيراد المنتجات الكهربائية والميكانيكية من روسيا. حيث قال : "حافظت التبادلات التجارية بين الصين وروسيا على نمو سريع . ولكن ظهرت مشكلة

---

(1) ـــــــــــ، " الزعيم الصيني هو جين تاو : العلاقات الصينية الروسية تتطور بشكل تصاعدي" ، من الموقع: http//ar.rian.ru/policy/foreign ، يوم 2007/06/15.

جديدة من خلالها. لذلك ، نعمل حاليا على تعديل الهياكل التجارية وتعزيز التجارة فى مجالات المنتجات الميكانيكية والكهربائية ومعالجة الخشب وغيرها" [2].

ومن أجل حل هذه المشكلة ، اتخذت الصين وروسيا سلسلة من الإجراءات لتحسين الهياكل التجارية منها إقامة "المعرض الصيني" في موسكو . وباعتباره نشاطا هاما في "عام الصين في روسيا" ، وهذا المعرض الصيني يعد المعرض الأكبر حجما الذي يقام خارج الصين. و شاركت أكثر من مائة مؤسسة صينية في هذا المعرض وبلغت إجمالي قيمة العقود المبرمة خلاله 500 مليون دولار أمريكي. وأشاد الرئيس الروسي بنشاطات " عام الصين في روسيا" قائلا إقامة النشاطات الكبيرة تهدف إلى رفع مستوى التعاون وجودته بين البلدين من أجل تسليط الضوء على النشاطات الاجتماعية الصينية والروسية في المجالات الاقتصادية و التجارية والثقافية . وذلك يساعد على تعميق التفاهم بين شعبي البلدين والحفاظ على العلاقات الطيبة بين البلدين".

واعتقد السيد "تشانغ جونغ هواي" الخبير الاقتصادي في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية أنه يتعين على الجانب الروسي رفع القدرة التنافسية لمنتجاتها إلى جانب تشجيع الحكومة الصينية على استيراد المنتجات الكهربائية والميكانيكية وغيرها. إذ قال : "يتعين على روسيا رفع مستواها في إنتاج المعدات والآلات و وتعزيز قدراتها التنافسية إلى جانب قيام الحكومة بلعب دورها في إرشاد وتشجيع التعاون بينهما ".وأضاف السيد "تشانغ" قائلا أن تحسين الهياكل التجارية لا ينبغي أن يقتصر على مجال الأجهزة الكهربائية والميكانيكية فقط، بل يتعين تعزيز الاستثمار والتعاون التكنولوجي بين الجانبين أيضا حتى يشمل العديد من المجالات مثل المواد الخام والسيارات والأجهزة

---

(2) مؤلف مجهول ، "الصين وروسيا تعملان على تحسين الهياكل التجارية بين الجانبين"، **http://arabic.cri.cn/81/2005/08/15/1@45172.htm** ، يوم 2007/05/25.

الكهربائية المنزلية والمنتجات الزراعية ومعالجة الخشب وغيرها[1].كما أنه يمكن تسجيل ،أن أكثر من 70% من صادرات روسيا إلى الصين هي من البترول و الغاز[2].

جدول رقم (13): يبين: مقارنة بين نمو الاقتصاد الروسي و الصيني بين 1999-2011

السنة	النمو الحقيقي للاقتصاد الروسي %	النمو الحقيقي للاقتصاد الصيني %
1999	3.2	7.0
2000	6.3	8.0
2002	4.2	8.0
2003	7.3	8.0
2004	6.7	9.1
2005	6.4	9.1
2006	6.7	10.2
2007	8.1	11.9
2008	5.6	9.0
2009	-7.9	9.1
2010	4.0	10.3
2011	4.3	9.2

المصدر : جاسم عجاقة ، "العلاقات الروسية الصينية من منظار اقتصادي"، من الموقع: **http://www.aljoumhouria.com/news/index/105896** ، بتاريخ: 20014/05/14 (الباحث بتصرف)

و يبدو أن النمو الاقتصادي لروسيا و الصين في الفترة 1999-2011 تطور بشكل مريح لكلا البلدين ، إلا أن روسيا تأثرت بشكل كبير بالأزمة المالية العالمية 2008 ، و الذي ربما أثر بشكل كبير على نموها الاقتصادي .

---

(1) مؤلف مجهول ، "الصين وروسيا تعملان على تحسين الهياكل التجارية بين الجانبين" **http://arabic.cri.cn/newpage/jj.htm**، يوم 2007/05/20.

(2) Nebojsa Bjelakovic,Christiana M.Yeung, **the sino-Russian strategic partnership: views from Beijing and Moscow** ,centre for operational research & analysis, national defence, Canada.september 2008, p 29.

لكن الأزمة الاقتصادية عززت من التوجه الروسي نحو الصين حيث لجأت شركتي "روسنفت" ، و"ترانسنفت" إلى الاقتراض من بنك الصين للتنمية حيث حصلتا على قرض بقيمة 25 مليار دولار في مقابل الاتفاق على ضخ 15 مليون من النفط سنويا إلى الصين ما بين عامي 2011-2015. و في عام 2011 أصبحت الصين الشريك التجاري الأول روسيا ، كما تنامى الاستثمار الصيني في روسيا بنسبة 80 %[1].

وقد قفزت التجارة الثنائية في 2012 بنسبة 11.2 في المائة على أساس سنوي لتبلغ 88.2 مليار دولار امريكي، مقارنة بنمو نسبته 6.2 في المائة من التجارة الأجنبية الكاملة للصين، بحسب الإدارة العامة للجمارك. وتعد روسيا حاليا تاسع أكبر شريك تجاري بالنسبة للصين، في حين تحتل بكين المرتبة الأولى بالنسبة لموسكو[2].

و تواصل التبادلات التجارية الروسية الصينية في النمو و تسجيل زيادة في معدلاتها ، ففي 2013/03/23 قال بوتين في لقاء مع نظيره الصيني "بذلنا في السنوات الأخيرة جهوداً كبيرة من أجل بناء العلاقات الثنائية في شتى المجالات، وفي ازدياد التبادل التجاري الثنائي.. ".ودعا الرئيس الروسي نظيره الصيني إلى تركيز جهود البلدين على تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية، مضيفاً أنه "من أجل الحفاظ على دينامية تطور العلاقات، يجب علينا تركيز جهودنا على بعض المسارات، ومن أهمها تطوير العلاقات الاقتصادية".وتابع "أننا اقتربنا من مؤشر التبادل السلعي بمقدار 90 مليار دولار الذي لا يزال في ازدياد ".و خلال العقدين الماضيين طغت المبادلات الاقتصادية على العلاقات بين روسيا والصين.وقال الرئيس الصيني "في السنوات العشرين الماضية ازدادت المبادلات التجارية الثنائية 14 ضعفا وبلغت العام 2012 مستوى قياسيا هو 88.2

---

(1) رضوى محمد صقر، "العلاقات الروسية الصينية : تضارب مصالح و تقارب حذر"، من الموقع :**http://fekr-online.com/index.php/article** ،بتاريخ: 2016/06/25.

(2) تاهايني ،" الجولة الخارجية الأولى للرئيس الصيني الجديد شي جين بينغ"، من الموقع: **http://arabic.cntv.cn/program/news_ar/20130401/102428.shtml** ، بتاريخ: 2014/04/20.

مليار دولار". و أضاف إن احدى الأولويات هي رفع قيمة المبادلات الى "مئة مليار دولار بحلول 2015[3].

و قد ارتفع حجم التبادل التجاري بين روسيا و الصين في النصف الأول من 2014 بـ 3.4% مقارنة بنفس الفترة من عام 2013، بينما انخفض بـ 3.2% خلال نفس الفترة مع الاتحاد الأوروبي.ويأتي ذلك في ظل التوجه الروسي نحو تدعيم العلاقات الإقتصادية مع دول الشرق، وتخفيضها مع الغرب ردا على العقوبات التي فرضها الإتحاد الأوروبي على خلفية الأزمة الأوكرانية.ومع ذلك لا يزال الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لروسيا بقيمة 263,3 مليار في النصف الأول من 2014، وهو ما يشكل نصف العلاقات التجارية الروسية في هذه الفترة، غير أن حجم التبادل التجاري مع الصين والبالغة بقيمة 59,1 مليار دولار يبقى الأكبر انطلاقا من كونها دولة واحدة.والصين هي ثاني أكبر شريك تجاري لروسيا بعد الاتحاد الأوروبي، وبلغ مجموع التبادل التجاري بين البلدين حوالي 89 مليار دولار في العام 2013، وهي تسير حسب الخطة الموضوعة لتصل إلى 100 مليار دولار للعام 2014.وتجاوز صافي التجارة بين روسيا والصين أكبر الاقتصادات الأوروبية مثل هولندا بقيمة 52,1 مليار دولار وألمانيا 46,7 وإيطاليا 34,3 وفرنسا 13 مليار دولار[1].

في العشرين من ديسمبر شدد وزير المالية الصيني "وانغ يي" على ضرورة التعاون المتبادل بين الصين وروسيا، وذلك بين ملاحظات أخرى تضمنها تقرير حول أزمة الروبل الذي انخفضت قيمته خلال 2014 بنسبة 45 بالمئة مقابل الدولار. وأكد "وانغ لي" أن "روسيا تستطيع وتمتلك الحكمة اللازمة لتجاوز الصعوبات في وضعها

---

[3] القدس العربي،"الصين وروسيا توقعان سلسلة من الاتفاقات لتعزيز التجارة والاستثمار"، من الوقع : **http://www.alqudsalarabi.info/index.asp?fname=data%5C2013%5C03%5C03-22%5C22x48.htm** ، بتاريخ: 2014/04/28.

[1] روسيا اليوم،" ارتفاع حجم التبادل التجاري بين روسيا والصين الى 59 مليار دولار"، من الموقع: **https://arabic.rt.com/news/762063** ، بتاريخ 2015/05/20،.

الاقتصادي"... "وإذا ما احتاجت روسيا، فإننا سنقدم لها المساعدة الضرورية بالقدر الذي تسمح به إمكانياتنا".[2]

و ظلت الصين أكبر شريك تجاري لروسيا خلال العام 2015، حيث شكل التبادل التجاري بين البلدين حوالي 12 في المئة من إجمالي التجارة الخارجية لروسيا مقابل 11.3 في المئة من إجمالي تجارة الصين الخارجية في 2014. و استمر معدل نمو الواردات أعلى من 10 في المئة سنويا. وكانت روسيا والصين قد وقعتا في أواخر 2014 مذكرة تفاهم واتفقتا على 15 إجراءا لتعزيز حركة التبادل التجاري بينهما [1].

وفي المؤتمر الذي انطلق تحت عنوان "روسيا والصين نحو نوعية جديدة من العلاقات الثنائية"، والمنعقد في العاصمة الروسية. أعلن وزير الخارجية الروسي يوم الثلاثاء 31 /2016/05، يخططان لزيادة حجم التبادل التجاري بينهما ليصل بحلول عام 2020 إلى 200 مليار دولار سنويا. وقال لافروف: "الصين تعد شريكا اقتصاديا أساسيا لروسيا. وعلى جدول أعمال المؤتمر كما تعلمون مسألة رفع التبادل التجاري بيننا إلى 200 مليار دولار بحلول عام 2020".ويشار هنا إلى أن التبادل التجاري بين روسيا والصين بلغ العام 2015 نحو 68 مليار دولار، لذلك فإن الارتقاء بحجم التبادلات التجارية لتصل إلى 200 مليار دولار أمر قابل للتحقيق وهو ما أكده وزير الخارجية الروسية في كلمته.حيث قال لافروف: "من الممكن أن يبدو هذا الهدف مبالغا فيه، لكني واثق، من أنه بغض النظر عن كل المشاكل... يبقى هذا الهدف على الأجندة، وهو قابل للتحقيق".[2]

---

[2] أليكس لونتيي،" الصين تتحدى الحرب الاقتصادية التي تشنها الولايات المتحدة على روسيا"، ترجمة: عقيل الشيخ حسين، من الموقع: **http://www.alahednews.com.lb/essaydetails.php?eid=106800&cid=88#.V8VFNvlTKM8** ، بتاريخ:2015/04/05.

[1] القدس العربي، " الصين تتوقع عودة المبادلات التجارية مع روسيا إلى النمو"، من الوقع: **http://www.alquds.co.uk/?p=462151** بتاريخ: 2016/05/25.

[2] روسيا اليوم ،" روسيا والصين تسعيان لتبادل تجاري يصل إلى 200 مليار دولار"، من الوقع :**https://arabic.rt.com/news** ، بتاريخ: 2016/06/15.

و تجدر الإشارة فقط إلى أن التكامل التجاري الروسي–الصيني له أبعاده و تداعياته؛ فروسيا بحاجة ماسة للصين في الجانب الاقتصادي و التجاري لتدعيم إنعاش اقتصادها الذي يعاني الكثير ، و الصين تجد بذلك في روسيا مجالا حيويا مهما و سوقا كبيرة لتدعيم اقتصادها و استثماراتها و تجارتها مع روسيا.خاصة و أن الصين – و بنظر عديد من خبراء الاقتصاد– عرفت أسرع نمو اقتصادي عرفه العالم منذ عشرين سنة ، كما أن مستوى التقدم الذي حققته الصين خلال العشرين اللاحقة لتبني الإصلاحات الاقتصادية سنة 1978 تعتبر الأولى من نوعها خلال القرنين الماضيين . هذا التقدم الاقتصادي الصيني شمل كل المجالات ، حيث أتاح الإصلاح الجذري للاقتصاد الصيني انتقالا سريعا من الانغلاق إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي ، مما وفَّر لها فرصًا كبيرةً في تحقيق النمو الاقتصادي[1].

و تؤكد الإحصاءات الاقتصادية الخاصة بالصين أنها حققت فعلا انجازات ضخمة على المستوى الاقتصادي* ...و هو الأمر الذي تناولناه بالتفصيل في الفصل الأول في: "الصين في ظل النظام الدولي الجديد" . و بالمقابل فإن الوضعية الاقتصادية الروسية ــ و التي تطرقنا إليها في نفس الفصل "روسيا في ظل النظام الدولي الجديد "ــ و التي تبين مدى حاجة روسيا لتطوير اقتصادها و إنعاشه عن طريق الاستثمارات الأجنبية ،و هنا تمثل الصين شريكا لروسيا مميزا في المجال الاقتصادي و التجاري .و في الوقت ذاته تستفيد الصين بصورة مباشرة من تدعيم مسيرة اقتصادها المتنامي من استغلال الفضاء الروسي؛ الذي يعد سوقا كبيرة للمنتجات الصينية و رقعة واسعة للاستثمارات في مختلف المجالات .

وما يزيد من إحداث هذه العلاقة التفاعلية المتبادلة ، هو الرغبة الكبيرة للبلدين في رفع مستوى التبادل التجاري و دفع الشراكة الإستراتيجية قدما لمواجهة تحديات القرن

---

[1] أبو بكر الدسوقي ،" تطور العلاقات الأمريكية الصينية "، **السياسة الدولية** ، العدد 142، أكتوبر 2000، ص.240.

* يبدو أن الصين و منذ 1978 إلى اليوم وضعت استراتيجية خاصة من أجل صعودها ، و ذلك وفق مقومات محددة مما أهلها أن تحقق انجازات متميزة ، جعلت العالم يبحث في مضامين الصعود الصيني. (للتفصيل انظر: هدى ميتكيس،**الصعود الصيني**،مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة ، 2006.)

الواحد و العشرين و تحقيق الأهداف التي رسمت من أجلها خطط الشراكة الإستراتيجية و التعاون و الصداقة و حسن الجوار ...خاصة في الوقت الذي أصبحت فيه الأولوية الاقتصادية اتجاها عالميا و أصبحت الجغرافيا الاقتصادية بنفس أهمية الجغرافيا السياسية و الشؤون العسكرية ، و أصبح التنافس على القوة الشاملة الوطنية يركز على الاقتصاد و العلوم و التكنولوجيا ،و أصبح الشكل الرئيس لتنافس القوى الكبرى[1] .

[1] تشن تشيماو، مرجع سابق، ص64.

المطلب الثاني:الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية في مجال الطاقة.

شكل و لا زال يشكل موضوع الطاقة في العلاقات الدولية أهمية حيوية في الفكر الاستراتيجي للدول، فتبنى العقائد الأمنية و العسكرية و الاقتصادية و تحدد الاستراتيجات بناء على مدى القدرة الطاقوية للدول. و يزداد الموضوع أهمية إذا ترافق هذا الموضوع مع الجغرافيا ، اللذان باجتماعهما يشكلان مصدر قوي لصناعة القرار في العلاقات الدولية.و من هذا المنطلق ترسم السياسات و الاستراتيجات العالمية؛ و تجد الدول الكبرى خاصة المصدرة للطاقة، تتحكم في الوحدات القرارية الدولية باستغلالها لهذه المواد الحيوية؛ و هنا تطرح إشكالية "أمن الطاقة"، و قد اختلفت الدول في تحديد هذا المفهوم (أمن الطاقة)، بين الدول المستوردة و المصدرة للطاقة:

1- مفهوم أمن الطاقة في منظور الدول المستوردة للطاقة:

يعتبر عدم الاكتفاء في تلبية الاحتياجات الطاقوية لدولة معينة أحد الأسباب المباشرة للبحث عن إشباع رغباتها من مختلف المواد الحيوية ، و سوف ينعكس هذا الموقف على السياسة الخارجية لكل دولة ، فبينما تفضل بعض الدول (الو.م.أ.) استخدام القوة الصلبة لتأمين مصادر الامدادات الطاقوية (أو المزج بين القوة الصلبة و الناعمة)، تجد دولا أخرى تلجأ إلى استخدام القوة الناعمةو " دبلوماسية الطاقة"، في تحقيق ذلك (الصين).

أ- مفهوم أمن الطاقة من المنظور الأمريكي

و عموما فإنه لا يوجد تعريف محدد تطرحه الوم أ لمفهومها لأمن الطاقة ، و إنما من واقع استراتيجيات الأمن القومي ، و كذلك السياسات الأمريكية المتبعة في هذا الشأن يمكن التوصل إلى معالم الاستراتيجية الأمريكية لأمن الطاقة و التي تستند لشقين أحدهما داخلي و الآخر خارجي. فعلى المستوى الداخلي ركزت الو.م.أ. على عذة أمور منها: بناء مخزون استراتيجي يمكن الاعتماد عليه في أوقات الأزمات، و الاستثمار في الطاقة

النظيفة[*].أما على المستوى الخارجي ، فالاقتراب الأمريكي يحكمه مبادئ ثابتة معلنة و واقعية ، و بينهما فإن التصور الأمريكي في هذا الشأن تلخصه استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي.و قد تمثلت أهم تلك المبادئ في[1] :

✓ أمن الطاقة قضية وطنية : يجب حمايتها بكافة الوسائل ، بما فيها الوسيلة العسكرية.

✓ الاكتفاء الطاتي و التنوع : التنوع في أصناف الطاقة و عدم الاكتفاء بنوع واحد فقط، و تنوع الموردين و عدم الاعتماد على دولة أو منظمة بعينها ، و كذلك تنوع الأدوات المستخدمة لضمان تحقيق أمن الطاقة.

✓ ضمان الاستقرار في الدول الرئيسية المنتجة للنفط: لأن الاستقرار يضمن الحفاظ على المصالح .

✓ تقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط: و هذا لتجنب آثار الأزمة النفطية الأولى (1973).

و عليه فمفهوم أمن الطاقة عند الولايات المتحدة الأمريكية –كدولة مستوردة و منتجة للطاقة– تحكمه عدة اعتبارات استراتيجية ، تمزج للتعامل معها اقترابات القوة اللينة و الصلبة، من أجل الحصول و تأمين على أكبر قدر ممكن على مصادر الطاقة عبر العالم. و قد زاد هذا التصور بعد انفرادها بالسيطرة على العالم. و هو الشيء الذي يجعلنا نبحث عن مفهوم أمن الطاقة عند الصين ، و هل الصين تتبنى نفس المفهوم ؟

---

[*] في هذا الإطار نجد أن الوم أ تمتلك أكبر **مخزون استرايجي نفطي** يصل إلى 727 مليون برميل ، تم تخزينه في مخازن ضخمة تحت الأرض على طول شاطئ خليج الميكسيك. و قرار سحب النفط الخام من المخزون الاستراتيجي هو قرار يتخذ من قبل الرئيس الأمريكي وفقا لقانون الطاقة ، و في حالة الطوارئ فقط. و قد تم اللجوء إلى هذا المخزون مرتين : الأولى خلال عاصفة الصحراء 1991، و الثانية بعد إعصار كاترينا عام 2005 . و قد ظهرت الحاجة لبناء هذا المخزون منذ أكثر من ستة عقود. أما فيما يتعلق بالاستثمار في **الطاقة النظيفة** فالسنوات الأخيرة شهدت اهتماما أمريكيا بمحولة خفض اعتمادها على الواردات من النفط و الغاز الطبيعي عن طريق الترويج لأنواع وقود منتجة، و بشكل عام ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الاعتماد على البدائل البيولوجية للطاقة يشكل مشروعها القومي الاسترتيجي القادم ، و كل أنواع الاستثمار في مجال الطاقة النظيفة ؛ و عليه نجد استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2010 تركز على أهمية استثمارها الموجه لمجال الطاقة النظيفة، و الو.م.أ. لها إمكانية الاستثمار و التحكم في الموضوع .(للتفصيل أكثر راجع : خديجة عرفة مُحَّد، **أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض ، ط1، 2014، ص 71-72).

[1] خديجة عرفة مُحَّد، **أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض ، ط1، 2014، ص ص 71-74.

ب– مفهوم أمن الطاقة من المنظور الصيني

عرَّفت الخطة الخمسية العاشرة (2005/2001) أمن الطاقة على أنه " ضمان و تأمين مصادر الطاقة من الخارج بما يضمن استمرار النمو الاقتصادي و التحديث في الصين". هنا نجد أن الصين ركزت في تعريفها للمفهوم على الاتجاه التقليدي له ممثلا في "أمن العرض" من خلال ضمان أمن الامداد ، و بما يضمن النمو الاقتصادي و هو ما يتفق تأن البعد الاقتصادي كان السبب في تحول قضية الطاقة لقضية أمن قومي بالنسبة للصين[1].

و من الناحية العملية تتبنى الصين اقترابا لأمن الطاقة يقوم على شقين لكل منهما استراتيجيات تنفيذ مختلفة.**الأول**: هو "أمن العرض" من خلال ضمان الدخول لموارد الطاقة عالميا، و المبدأ الأساسي التنوع و الاستراتيجية الأساسية هي التوجه للخارج Go out strategy ؛ فالصين ترى في قضية الطاقة قضية أمن قومي لا يمكن تركها لقوى السوق بمفردها ، و إنما لا بد من تنظيمها من خلال الدخول بقوة في سوق الطاقة العالمي و التعاون مع كبار الدول المنتجة للنفط من خلال مجموعة من شركات النفظ الوطنية التي استخدمتها الصين كأداة لتنفيذ سياستها الخارجية في مجال تأمين الدخول لمصادر الطاقة. أما الشق **الثاني**: فهو تطوير مجموعة من الاستراتيجيات الداخلية تعتمد على الكفاءة في استخدام الطاقة و تقليل تأثير الصدمات النفطية الخارجية على أمن الطاقة الصيني ، و بناء مخزون استراتيجي* يكفي لمدة 90 يوما بمعدلات الاستهلاك المتوقعة و ليست الحالية(ما يقارب 400 مليون برميل)[1].

---

[1] خديجة عرفة محمد، **أمن الطاقة و السياسة الخارجية:دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول الصدرة و المستوردة للطاقة**، دكتوراه فلسفة غير منشورة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2012،ص102.

* تعد فكرة بناء مخزون استراتيجي نفطي في الصين فكرة حديثة نسبيا جاءت كنتيجة لدراسة قام بها مركز بحوث التنمية التابع لمجلس الدولة الصيني عام 1996، و قد تم تأكيد فكرة بناء المخزون المخزون الاستراتيجي في الخطة الخمسية العاشرة للصين (2001–2005) و هي أول خطة تشير لقضية= =أمن الطاقة في الصين ، و قد تم وضع خطة التنفيذ على ثلاث مراحل ، تم الانتهاء من المرحلة الأولى عام 2009 ، حيث تم تخزين 102 مليون برميل يكفي لمدة 33 يوما في منطقة تشنهاي Zhanhai . و في مارس 2010 بدأت الصين في المرحلة الثانية في منطقة جاندونج Guandong و تشمل مخزونا إضافيا يقدر ب170 مليون برميل ، أما المرحلة الثالثة فتشمل تخزين نحو 204مليون برميل و ذلك لزيادة المخزون الاستراتيجي ليصبح كافيا لمدة 90 يوما و يفترض أن تنتهي تلك المرحلة بحلول

و تحكم تحركات الصين في سياستها الخارجية في مجال تأمين مصادر الطاقة مجموعة من المبادئ هي:

- ✓ **التنوع**: و يشمل تنوع الاستراتيجيات و الأدوات و كذلك الموردين.
- ✓ **سياسة الصعود السلمي التدريجي**: عكس الو.م.أ. التي تتبع سياسة توسعية استفزازية.
- ✓ **عدم الثقة في سوق الطاقة العالمي**: لا يمكن قضية الطاقة لقوى السوق في ظل عدا الثقة التي تشوب هذا السوق.
- ✓ **المرونة و التقييم المستمر**: حتى لا تتحول قضية الطاقة عائقا في مسيرة التنمية لأنها قضية حديثة في السياسة الخارجية للصين.

عموما فإن المنظور الصيني لأمن الطاقة خاصا ، يتناسب مع فكرها الاستراتيجي و عقيدتها الملتزمة بالصعود الهادئ و التأثير السلمي و اللين في مجريات العلاقات الدولية، و الاعتماد بشكل أساسي على ما يعرف بـ" الدبلوماسية الطاقوية للصين"[**]،عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي تجيز لنفسها استخدام القوة العسكرية من أجل ضمان مصادر الطاقة.فالصين أسست لهذا المفهوم في سياستها الخارجية حتى تستطيع ضمان ما يكفيها من موارد الطاقة لتحقيق صعودها الاقتصادي القوي؛ و عليه رأت في روسيا أفضل الشريك الاستراتيجي الأفضل في هذا المجال.

2020.(للتفصيل انظر: خديجة عرفة محمد، **أمن الطاقة و السياسة الخارجية:دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول الصدرة و المستوردة للطاقة**، دكتوراه فلسفة غير منشورة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2012،ص102-103

(1) خديجة عرفة محمد، **أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض ، ط1، 2014، ص 124-125.

** للتفصيل أكثر حول الدبلوماسية الطاقوية للصين" ، انظر:

Heinrich Kreft , la diplomatie :chinoise de l'énergie", **politique étrangère**, 2/2006,PP 349-360.

2- مفهوم أمن الطاقة في منظور الدول المصدرة للطاقة:

ربما يختلف مفهوم أمن الطاقة عند الدول المصدرة للطاقة عن الدول المستوردة لها،و تسعى الدول المصدرة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية باستغلال مقدراتها الطاقوية. و هنا نجد تباين في القدرة على استغلال مصادر الطاقة من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية للدولة . و هنا سوف نقتصر على ذكر:

مفهوم أمن الطاقة من المنظور الروسي[*] :

رغم أن روسيا لم تطرح تعريفا محددا لمفهوم أمن الطاقة الخاص بها ، إلا أن التحركات الروسية في مجال الطاقة[(1)] ، و خاصة في المرحلة البوتينية منذ ولايته الأولى عام 2000 نجدها في مجملها دارت حول عدة محاور: الأول هو محاولة استعادة ما فقدته من مصادر النفط و الغاز الطبيعي لصالح الشركات الروسية . أما الشق الثاني فهو ضمان السيطرة على خطوط نقل الطاقة[**] في المنطقة و الحيلولة دون إنشاء خطوط جديدة لا تمر عبر روسيا أو لا تكون روسيا شريكا فيها. أما الشق الثالث فهو تزايد التوظيف السياسي لمصادر الطاقة في السياسة الخارجية لتحقيق بعض الأهداف الاستراتيجية و التكتيكية[***] . يضاف لذلك التعاون مع الدول الكبرى المصدرة للنفط و الغاز، و كذلك التعاون مع الدول الواعدة في مجال الطاقة[(2)].

---

[*] يتحكم التتحرك الروسي الطاقوي في سياستها الخارجية ، باعتبارها قوة طاقوية بامتياز و لفترة طويلة علاقات تأرجحت في العديد من المرات بالصراع و أخرى بالشراكة و التعاون. و كان جليا أن روسيا بهذا المنطق استطاعت أن تتحكم في كثير من السياقات الدولية ، بالاعتماد على قوة الطاقة ، الذي أهلها في توجيه مسارات اللعبة الدولية باستخدام أمن الطاقة ... للتفصيل أكثر انظر:

Jeronim Perovic, Russian Energy Power and Foreign Relations : implications for conflict and cooperation, Routledge,new York ,2009.

(1) Elena Shadrina, **Russia's foreign energy policy**: **norms**, **ideas and driving dynamics**, Pan-europien institute, PEI Electronic Publications 18/2010, p p 64-81.

[**] للاستزادة حول مسارات أنابيب النفط و التنافس الدولي عليها خاصة في بحر قزوين انظر: دياري صالح مجيد، **التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين**، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ط1 ، 2010.

[***] يدخل سعى روسيا من خلال توظيفها لمصادر الطاقة إلى تعزيز نفوذها في مجال الطاقة ،و دعم نفوذها تأثيرها في هذا المجال ؛ و ذلك من خلال اتخاذها مجموعة من الإجراءات ، من بينها ما قامت به – مثلا - خلال عام 2008، منها :1- إنشاء منتدى للدول المصدرة للغاز.2- قطع إمدادات الغاز على أوكرانيا 3- نمو استثمارات الشركات الروسية في الخارج.(للتفصيل أكثر انظر: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ،"استمرار سياسات اثبات الوجود الروسية"،**التقرير الاستراتيجي العربي 2008-2009**،مؤسسة الأهرام ، القاهرة ،ط1،2010، ص 56-57.

(2) خديجة عرفة محمد، أمن الطاقة و السياسة الخارجية:دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول الصدرة و المستوردة للطاقة، مرجع سابق،ص 140-141

أما عن الأدوات المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف فتتلخص في : الضغط الدبلوماسي، الهجوم الإعلامي ، حملات التضليل المعلوماتي، التهديد العسكري،نشر قوات حفظ السلام،السيطرة على الطاقة ،النفوذ الاقتصادي ، استغلال الانقسامات الإثنية، تأجيج الاستياء الشعبي، رفض التصديق على المعاهدات، التأثير السياسي، دعم سياسة الانعزالية، التلاعب بالشبكات الإجرامية الخدمات الإستخباراتية [1].

و يشكل استخدام روسيا لأمن الطاقة في سياستها الخارجية قضية محورية، و تشير الاحصائيات أن روسيا استخدمت سلاح الطاقة في سياستها الخارجية في مواقف مختلفة لأسباب عديدة.

جدول رقم (14): يبين تطور استخدام روسيا لسلاح الطاقة في سياستها الخارجية (1991–2006)...

(الباحث بتصرف)

السنة	عدد مرات استخدام روسيا لسلاح الطاقة	السبب في اكثر الحالات
1991	02	
1992	07	معاقبة روسيا لدول البلطيق بسبب رفضها للانضمام لكومنولث الدول المستقلة
1993	01	
1994	01	
1995	02	
1996	01	
1997	03	
1998	09	رغبة روسيا في الحصول على مصفاة مازيكيو في ليتوانيا
1999	01	
2000		
2001	03	
2002	02	
2003	07	
2004	02	
2005	07	
2006	06	

المصدر: Jakob Hedenskog, Robert L.Larsson, " Russian leverage en the cis end the Baltic states", **defence analysis**,june 2007,p.54.

[1] خديجة عرفة محمد، **أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية**، مرجع سابق، ص ص 177-179.

جدول رقم(15): يبين تطور استخدام روسيا لسلاح قطع الامدادات في سياستها الخارجية (1991–2006)... (الباحث بتصرف)

السنة	عدد مرات استخدام روسيا لسلاح قطع الامدادات
1991	01
1992	07
1993	01
1994	/
1995	01
1996	/
1997	03
1998	09
1999	01
2000	/
2001	02
2002	01
2003	06
2004	01
2005	01
2006	02

المصدر: Jakob Hedenskog, Robert L.Larsson, " Russian leverage en the cis end the Baltic states", **defence analysis**,june 2007,p.54.

و المتأمل في كم هذه الحوادث يلاحظ ، أن قطع الامدادات خلال عهد يلتسن(22 حالة قطع امدادات من واقع 29 حالة استخدام لسلاح الطاقة في السياسة الخارجية)، أكبر من عدد حالات استخدام الطاقة في عهد بوتين (16 حالة قطع امدادات من أصل 26 حالة استخدام سلاح الطاقة)، و رغم أن عدد الحالات في عهد ميدفيدف قل بشكل كبير إلا أنها كانت أكثر حدة ، فعلى سبيل المثال فإن قطع امدادات الغاز عن أوكرانيا في 2006 أوقف نقل الغاز إلى الاتحاد الأوربي لمدة أسبوعين تقريبا[1].

[1] خديجة عرفة محمد، أمن الطاقة و السياسة الخارجية:دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول الصدرة و المستوردة للطاقة، مرجع سابق،ص 163.

لقد استطاع بوتين بجرأة واضحة تخطي العزلة و تحويل الطاقة ، ليس فقط وسيلة لبلوغ العظمة الروسية فحسب، بل و إلى ركن جوهري من أركان المهمة المحيرة،و قد أوجز المفهوم الذي وضعه "للقوة العظمى في مجال الطاقة"، هذا المزيج الذي يجمع بين الطاقة من حيث هي أداة تجارية و سياسات القوة معا ، و الذي قد لا يمكن فيه التمييز بين الغايات الرامية إلى جني أقصى قدر من الأرباح و بين بناء أوضاع القوة . بل إن القيمة السوقسة لغازبروم أضحت الدالة الرئيسية لمكانة روسيا على الصعيد الدولي.فمن خلال توظيف ثلاث مزايا مختلفة "للعظمة"؛ أي: "القوة العظمى"و"الإمبراطورية"و"الحضارة" يغدو بالإمكان تقويم مدى فاعلية استغلال شتى أنواع ثروات الطاقة لغرض دفع عجلة مشاريع سياسية محددة. و بغض النظر على هذا الثالوث فإنه يشمل على أبعاد إقليمية مؤثرة نظرا إلى أن كلا من هذه التحولات كان قد اقتضى تكييف الأوضاع من الناحية المكانية، إضافة إلى أختيار الوسائل و الأدوات السياسية اللازمة[1].

مكانة الطاقة في الشراكة الاستراتيجية الروسية الصيينة

يعتبر قطاع الطاقة بالنسبة للشراكة الروسية الصينية محورا أساسيا . و تعي روسيا جيّدًا الأهمية المتزايدة للطاقة على الساحة الدولية ، وكان موضوع أمن الطاقة Energy Security – الذي يعتبر ورقة إستراتيجية هامة في رسم السياسات الدولية– على رأس الموضوعات التي ناقشتها مجموعة الدول الثماني في قمتها المنعقدة في "سان بطرسبرج"الروسية في شهر جوان 2006.

و هنا تعتبر روسيا عملاقا في هذا المجال [*].و قد عادت الطاقة إلى دائرة التركيز و الاهتمام الروسي مع تولي "فلاديمير بوتين" السلطة عام 2000 حيث بدأت روسيا في

---

[1] بافل باييف، مرجع سابق ، ص 217-218.

[*] تتمتع روسيا بتنوع كبير في مصادر الطاقة ، مثل الغاز و البترول و الفحم و الطاقة النووية ،كما تمتلك ثروة ضخمة من الطاقة الطبيعية المتجددة لم تستغل بشكلها الأمثل . و تتميّز روسيا بشكل خاص في قطاعات الغاز و البترول و الكهرباء و الطاقة النووية.و تمتلك روسيا سابع أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد دول الخليج و فنزويلا ، حيث قدر احتياطها من الزيت الخام بنحو 60مليار برميل (4.6 من الاحتياطي العالمي) كما أنها أكبر دول العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعي ، حيث قدر احتياطيها من الغاز الطبيعي بنحو 1.7 كوادر بليون قدم مكعبة (27.5 % من الاحتياطي العالمي) . و بناء على ذلك فقد تقدمت لتصبح أكبر منتج

تشكيل نموذج جذب و اهتمام لدول الاتحاد السوفيتي السابق خاصة دول آسيا الوسطى و منطقة القوقاز . فقد تمكنت شركات الكهرباء الروسية من مد نطاق أسواقها إلى آسيا الوسطى و القوقاز،و كذلك فعلت شركات المنتجات الغذائية و الاستهلاكية .كما تشكل روسيا النموذج الثقافي لباقي الدول المحيطة بها ، فاللغة الروسية هي لغة التجارة و التوظيف و التعليم في دول الاتحاد السوفيتي السابق ، مما يقوي وضع روسيا و يزيد من فعالية قوتها الناعمة [1]. و تتعاظم الأهمية الاستراتيجية لمصادر الطاقة بسبب زيادة معدلات الاستهلاك و هي القضية التي تجعل تجاذب بين المصدر و المستورد ، في ظل وضع تحولت فيه المواد الطاقوية من مواد ماركنتينية إلى مواد راسمة للسياسات العالمية.

جدول رقم (16):يبين معدل استهلاك النفط في العالم بين 1990–2015(مليون برميل /اليوم)

الإقليم/ الدولة	1990	1995	2000	2005	2010	2015	معدل التغير السنوي 1995–2015%
الدول الصناعية							
شمال أمريكا	20.4	21.3	23.4	25.1	26.4	27.4	1.3
الو.م.أ	17.0	17.7	19.4	20.7	21.6	22.1	1.4
كندا	1.7	1.7	1.9	2.0	2.1	2.3	1.4
الميكسيك	1.7	1.8	2.1	2.4	2.7	3.0	2.6
أوروبا الغربية	12.9	13.9	14.3	14.8	15.1	15.4	0.5
الدول الصناعية في آسيا	6.2	7.0	7.7	8.3	8.9	9.4	1.5
اليابان	5.1	5.3	6.4	6.9	7.3	7.8	1.5
استراليا	1.0	1.3	1.3	1.4	1.6	1.7	1.4

للنفط في العالم في عام 2006 ، و الدولة الأولى في العالم في تصدير الغاز و الثانية في تصدير النفط و مشتقاته ،ة و يسهم النفط بنحو 13% من إجمالي الناتج المحلي الروسي و تشكل الصادرات السلعية ،خاصة في النفط و الغاز الطبيعي و المعادن نحو 80% من إجمالي الصادرات الروسية.

أما الطاقة الكهربائية فتعتبر رابع أكبر دولة في مجال توليد الكهرباء بعد الو.م.أ. و الصين و اليابان ...و في مجال الطاقة النووية ؛ فتمتلك روسيا خبرة ضخمة في بناء و تشغيل المفاعلات النووية ، و تعتزم روسيا زيادة حجم الطاقة المولدة لديها من مفاعلاتها النووية من 16% حاليا إلى 25% مع حلول عام 2030، كما أن لديها خطة لبناء مفاعلا نوويا جديدا بتكلفة 60 مليار دولار . و منن الجدير بالذكر لديها بالفعل 31 مفاعلا نوويا في 10 محطات نووية و تقوم حاليا ببناء ثلاثة مفاعلات نووية خارج روسيا لصالح دول أخرى من ضمنها مفاعل "بوشهر" في جنوب إيران .(للتفصيل أكثر حول الموضوع انظر : نورهان الشيخ، "العلاقات الروسية –الأوروأطلنطية بين المصالح الوطنية و الشراكة الإستراتيجية"، مرجع سابق، ص.ص.52-54. انظر أيضا : أسامة مخيمر، مرجع سابق ، ص ص 92-94.)

[1] أسامة مخيمر،"الطاقة و العلاقات الروسية مع آسيا"، **السياسة الدولية** ، العدد 170، أكتوبر 2007، ص 93.

مجمل الدول الصناعية	39.5	42.2	45.4	48.2	50.4	52.3	1.1
الاتحاد السوفيتي السابق							
دول الاتحاد السوفياتي السابق	8.4	4.4	4.9	5.8	6.7	7.7	2.7
أوروبا الشرقية	1.6	1.3	1.5	1.5	1.7	2.0	2.0
مجمل الاتحاد السوفيتي	10.0	5.8	6.4	7.3	8.5	6.9	2.6
الدول النامية في آسيا							
الصين	2.3	3.3	4.4	5.5	6.9	8.6	4.9
الهند	1.2	1.6	1.9	2.4	2.8	3.3	3.8
بقية آسيا	4.2	6.2	7.6	9.7	11.2	13.0	3.7
الشرق الأوسط	3.4	4.1	4.4	4.9	5.4	6.0	1.9
افريقيا	2.1	2.3	3.1	3.6	4.0	4.4	3.2
وسط جنوب أمريكا	3.4	3.9	4.7	5.6	6.5	5.7	3.3
مجمل الدول النامية	16.5	21.4	26.0	31.7	36.8	42.7	3.5
مجمل العالم	66.0	69.4			95.6	104.6	2.1

المصدر: mehdi parvizi amineh, **towords the control of oil resources in the Caspian region**, martin's press, new York, 1999.p 32

و في هذا السياق من تعاظم الأهمية الجيو–إستراتيجية لأمن الطاقة – و الذي أصبح من المفاهيم الجديدة للأمن إلى جانب الأمن العسكري بمعناه ضخما عام 2001 يهدف إلى إنشاء أنبوب نفطي طوله 2400كلم مع قدرة على نقل ما بين 25 و 30 مليون برميل سنويا... و تقدر تكلفة إنجازه 3.25 مليار دولار تقريبا ، قادر على تزويد الصين بـ: 700 مليون طن من النفط الروسي خلال 25 سنة . و يمتد هذا الأنبوب من منطقة الشرق الأقصى الروسية إلى موانئ الشمال الصينية . و تتنافس اليابان عليه أيضا التي اقترحت مسارا آخر له بطول 4100 كلم و بكلفة تبلغ 04 أضعاف كلفة الخط الصيني المقترح سابقاً[1]. التقليدي . فحروب الغد ستكون دفاعا عن هذه الأبعاد للأمن – اضطلعت الطاقة الروسية بدور كبير و مهم في تنمية العلاقات السياسية و الاقتصادية الصينية–الروسية و تطويرها منذ عام 1996 و

[1] علي حسن باكير ،" العلاقات الإستراتيجية الصينية –الروسية "، مرجع سابق ، ص 27.

بشكل متزايد. و منذ زيارة الرئيس الصيني " جيانغ زيمين" لروسيا عام 2000 و العلاقات في مجال الطاقة تتسارع و تكبر .فقد وقعت شركات النفط في الجهتين اتفاقا

و تأتي أهمية إقامة هذه المشاريع العملاقة إلى تدعيم روابط و أسس الشراكة الإستراتيجية الروسية–الصينية ، و تعتبر الطاقة نقطة زيادة جديدة في توسيع الاستثمارات بين الجانبين . قال الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في أحد لقاءاته مع نظيره الصيني "هوجين تاو" : " إن التعاون حول الطاقة من المجالات الأكثر أهمية في العلاقات الروسية– الصينية".و تزخر منطقة سيبريا الروسية بمواد طبيعية وفيرة ، أما الصين التي تمر بمرحلة نمو اقتصادي سريع فتحتاج إليها بكميات كبيرة ، لذلك تتحلى الدولتان الصينية و الروسية بتدارك متبادل تشكل بصورة طبيعية ؛ فيمكن للطرفين أن يتبادلا الدعم و المساعدة . و قال بوتين إن روسيا تخطط لزيادة تصدير النفط الخام إلى الصين[1].

جدول رقم (17): يبين الاستيراد الصيني للنفط الخام من روسيا بين 1999 – 2006.

السنة	شحنات النفط (مليون طن)	واردات الصين النفطية (بالنسبة المئوية)
1999	0.6	1.56
2000	1.5	2.10
2001	1.8	2.93
2002	3	4.36
2003	5.3	5.77
2004	10.8	8.77
2005	12.8	10.08
2006	15.8	10

المصدر: Derek J. Mitchell,"China and Russia",**The China Balance Sheet in 2007 and Beyond** the Center for Strategic and International Studies, Washington,april 2007, p137

جدول رقم(18):يبين إنتاج الصين، استهلاك واستيراد النفط الخام، 1980–2004 (مليون طن)

السنة	الإنتاج	الاستهلاك	الاستيراد
1980	106	87,6	0,4
1985	124,9	91,7	0,7
1990	138,3	114,9	2,8
1995	149,0	160,7	17,1

[1] مؤلف مجهول ،" علاقات الصين مع الدول الكبرى الرئيسية"، مرجع سابق.

2000	162,6	230,1	70,3
2001	164,8	232,2	60,3
2002	168,9	245,7	69,4
2003	169,3	252	91
2004	175,5	292,7	122,7

المصدر: Tugce Varol , **The Russian Foreign Energy Policy**, European Scientific Institute, Publishing,2013,p362-363.

جدول رقم (19): يبين قطاع النفط و الغاز في الصين عام 2009(تقرير شركة بريتش بتروليوم)

	الاحتياطيات المؤكدة	الاستهلاك	الإنتاج
النفط (مليون طن)	2،0 (ألف)	189	404,6
الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	2.46	85,2	88,7

المصدر:

Tugce Varol , **The Russian Foreign Energy Policy**, European scientific institute, Publishing,2013,p363.

و تجدر الإشارة إلى أن الصين وصلت في مطلع التسعينات إلى مستوى الدولة المصدرة للنفط، إلا أن الزيادة الهائلة في قدراتها الصناعية جعلتها ثاني مستهلك للطاقة في العالم بعد الو.م.أ. كما أن اعتماد الصين على موارد الطاقة الفحمية قد أصاب البيئة بتلوث خطير ، أشار إليه العديد من المسؤولين الصينيين ، و اعتبروه أحد معوقات التنمية الذي لم تستطع الصين إيجاد حل له في السنوات الأخيرة[1].الأمر الذي دفع الصين إلى استبدال المواد الفحمية بالمواد النفطية ، لدرجة الاعتماد على ثلث ما تستهلكه من نفط من مصادر خارجية ؛فقد ارتفع الاستهلاك الصيني اليومي للنفط من 5.2 مليون برميل عام 2002 إلى 7.5 مليون برميل عام 2007، و هو الأمر الذي دفع الصين للاستيراد من الخارج. ففي عام 2004استوردت الصين 3.2مليون برميل يوميا ، أي 48% من استهلاكها من النفط .ومن المتوقع أن تصل تلك النسبة إلى 75% بحلول عام 2025[2]. و قد قامت روسيا بمنح الصين عقدًا لتزويدها بالنفط بمقدار مليوني

[1] مجلة الصين اليوم، من الوقع: **www.chinatoday.com.cn/arabic/2004n/4N14n2.htm** ، يوم 15 /2007/05.

[2] أسامة مخيمر ، مرجع سابق، ص 94.

طن بواسطة السكك الحديدية سنويا، ولمدة ثلاث سنوات. فضلا عن توقيع اتفاق أساسي لتزويد الصين بنفط قيمته 150 مليار دولار خلال 25 سنة عبر خط أنابيب روسيا الصين[1]. و يقول الخبراء أن روسيا الآن توفر كميات مهمة من احتياجات الصين النفطية، و أن الصين توفر الضمانات المالية و القروض لروسيا[2].و تبقى العلاقة تسير في اتجاهين لتضمن تحقيق أهداف الطرفين و تلبي طلباتهما. فروسيا تتمتع بموقع فريد من ناحية الجغرافيا السياسية، و تستطيع تلبية طلب الصين الذي يتزايد بشكل سريع على الطاقة و الموارد الطبيعية[3].

جدول رقم (20): يبين توقعات الطاقة الصينية

النوع	عام 2007		آفاق 2030	
	الكمية	النسبة العالمية	الكمية	النسبة العالمية
إجمالي استهلاك الطاقة	68.6	15.6	145.4	20.4
إنتاج البترول	3.74	4.8	4.9	4.2
استهلاك البترول	7.85	9.3	15.7	13.4
انتاج الغاز الطبيعي	69.3	2.4	4.3	2.6
استهلاك الغاز الطبيعي	67.3	2.3	7.0	4.3

المصدر:

GUILLAUME MASCOTTO, **ENTRE INTÉRÊT MUTUEL ET MÉFIANCE : LES RELATIONS ÉNERGÉTIQUES SINO-RUSSES**, Institut d'études internationales de Montréal, Université du Québec à Montréal, Mars 2009, p.06.

و في مارس 2007 عقد الرئيسان الصيني "هو جين تاو" و الروسي "فلاديمير بوتين" قمة ثنائية في الكرملين لإقامة شراكة تعاونية إستراتيجية بينهما.و في عام 2006 بلغت الصادرات الروسية من النفط إلى الصين نحو 16 مليون طن تم نقلها عبر خط حديدي . و

---

[1] أبو بكر الدسوقي ، "العلاقات الروسية – الصينية، محددات الخلاف و آفاق التعاون "، مرجع سابق ، ص 78.

[2] راغدة درغام ،" تداخل النفط و الإرهاب يعيد خلط الشراكات و العداءات"، **www.RaghidaDergham.com** ، يوم 2007/04/21.

[3] أبو غين تراني،"انتقد روسيا لكن لا تستبعدها"،

http://www.icaws.org/site/banners.php?op=click&bid=2 ، يوم 2008/02/23.

اللافت للنظر أن معظم مشروعات أنابيب نقل الطاقة (البترول و الغاز) من روسيا إلى الصين إما أنها قَيْدَ الإنشاء،أو لم يُحدد موعد بدء الضخ فيها[1].

جدول رقم(21): يبين شحنات النفط الخام الروسي إلى الصين (1999–2008)، في مليون طن

الطريق (المسار)	1999	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سكة حديد شرق سيبيريا	0.5	4.0	4.0	6.4	10.3	8.9	8.9
أخرى	-	1.0	2.0	5.6	5.7	4.1	4.1
الإجمالي	0.5	5.0	6.0	12.0	16.0	13.0	13.0

المصدر:

TUGCE VAROL, **THE RUSSIAN FOREIGN ENERGY POLICY**, EUROPEAN SCIENTIFIC INSTITUTE, Publishing,2013,p366.

و تشير بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) إلى أن الصين ستحصل عبر الأنبوب المزمع إنجازه بشكل كامل إلى مليون برميل يوميا من حقول "أناغارسكز". و قبل أن تحدث أزمة شركة "يوكوس"* الروسية كانت شركة (CNPC) الصينية وقعت معها في 2003 مذكرة تفاهم حول المشروع، واقترح "بوتين" فيما بعد إعطاء الصينيين حصة في الشركة التي تنتج 01% من نفط العالم الخام . لكن عام 2003 شهد أيضا تطور بعض المشاكل في العلاقات الثنائية و ذلك نتيجة تجميد مشروع خط أنابيب نقل النفط الخام من روسيا إلى الصين المعروف اختصارا باسم خط(إن دي)، و هما الحرفان الأولان للمدينة الروسية التي سينطلق منها الخط، و المدينة الصينية التي سيصب فيها. و الواقع أن روسيا هي التي بادرت في نوفمبر 1994 بطرح هذا المشروع، و قد وقعت اتفاقية بين الحكومتين في هذا الصدد في جوان 2001. و في بداية ديسمبر 2002 أعلنت الحكومة الصينية أنها انتهت من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع. و خاطبت الجانب الروسي خطيا بالموافقة عليه . و في ماي 2003 قامت المؤسسة الصينية للنفط و الغاز الطبيعي و شركة"يوكوس" الروسية للنفط

---

[1] أسامة مخيمر ، مرجع سابق، ص 94.

* للتفصيل أكثر حول حيثيات أزمة أو فضيحة "يوكوس" انظر: بافل باييف ، مرجع سابق ، ص ص 221–224.

بالتوقيع على الاتفاقية العامة للمشروع المشار إليه سابقا، إلا أن الحكومة الروسية قامت فجأة و بعد شهر من توقيع الاتفاقية بتغيير رأيها ، مفضلة التعاون مع اليابان أولا في المشروع بدلا من الصين عبر مد خط أنابيب أطلق عليه اختصارا (إن إن) . و منذ ذلك الحين لم يتخذ بشأنه خطوة واحدة إلى الأمام على الرغم من الوعود الصادرة من الجانب الروسي بالتزام تشييده [1].

و قد قامت الصين بالضغط على روسيا من أجل الحصول على أنبوب النفط هذا،و ذلك من خلال القمة التي عقدها "هوجين تاو" مع الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في 2004 ؛ حيث طالبت الصين بالحصول على صفقة الأنابيب من أجل زيادة إمداداتها من النفط . و قال مجلس التجارة الصيني–الروسي –و الذي تتمتع فيه بكين بتأثير كبير – إن الصين مهتمة جدا بالحصول على الصفقة، حيث عرض رئيس الوزراء الصيني "وين جياباو" استثمار 12مليار دولار في قطاع الطاقة الروسي خلال المباحثات التي أجراها في موسكو ، و بعد أزمة "يوكوس"ربما سيكون البديل المتاح أن تقوم شركة "ترانسنفت"الروسية بنقل النفط السيبيري إلى ميناء "ناخودكا"الروسي على المحيط الهادي، و منه بالناقلات البحرية إلى الموانئ الصينية المجاورة. ومن المتوقع أن يزيد هذا الأنبوب النفطي من حجم التجارة المتبادلة بين الصين و روسيا بنسبة 50% عمَّا عليه الآن[2].

بالإضافة إلى هذا فإنه من المقرر أن تبني شركة النفط الروسية العملاقة المملوكة للحكومة "روسنفت" مئات محطات التعبئة بالوقود في الصين ، و ذلك كجزء من خططها لمضاعفة تعاملاتها مع آسيا. و قد تم الاتفاق على هذه المشاريع في إطار شراكة بين "روسنفت" و الشركة الوطنية الصينية للبترول. كما تعتزم "روسنفت" بناء مصفاة نفطية في الصين بالتعاون مع نظيرتها الصينية. و بموجب نفس الاتفاق

---

[1] عاطف معتد عبد الحميد ،" رداء عسكري لمصالح اقتصادية ، من يحكم آسيا الوسطى أقل الشياطين خطرا"، **http://www.aljazeera.net/NR/exers/1338F68D-49BF-84B9-FCEE9ECCABD.9htm** يوم 2007/05/20.

[2] علي حسن باكير ، "العلاقات الإستراتيجية الصينية -الروسية "، مرجع سابق، ص28.

ستستخرج الشركة الصينية للنفط الخام من الحقول النفطية شرقي روسيا ، كما ستزيد "روسنفت" من صادراتها النفطية إلى الصين... [1].

و تتنافس الصين و اليابان كذلك ،حول مسار خط أنابيب مخصص لنقل النفط من سيبيريا الروسية. ففي حين تفضل الصين أن يمتد بطول 2400كلم من مدينة "أنجارسك" في سيبيريا إلى مصفاة "داكوينج" شمال شرقي الصين – كما وعد رئيس الحكومة الصيني باستثمار نحو 12 مليار دولار في قطاع الطاقة الروسي إذا تم تنفيذ رغبة الصين- فإن اليابان تفضل طريقا آخر أطول يبلغ 4100كلم يمتد بين مدينة "تايشيت" و ميناء "ناخودا" الواقع على بحر اليابان ، و تبلغ تكلفته أربعة أضعاف تكلفة الخط الصيني، و وعدت اليابان – في حال تنفيذ المسار الذي تفضله- باستثمار مبلغ 5 مليارات دولار في الأقاليم الروسية الشرقية الأقل نموا ، و قد جاء رد الرئيس الروسي "بوتين" على ذلك التنافس الصيني- الياباني بأن مصالح روسيا هي التي سوف تحدد مسار خط أنابيب سيبيريا[2].

---

[1] مؤلف مجهول ، "روسيا ستسد بعض حاجيات الصين من النفط" ،
http://newsvote.bbc.co.uk/mpapps/pagetools/print/news.bbc.co.uk/hi/arabic/business/newsid_61360006136770.stm ، 2007/05/23.

[2] أسامة مخيمر، مرجع سابق ، ص 94.

خريطة رقم (01):تبين أنابيب النفط نحو الصين واليابان

المصدر:

Olga Garanina, **Russian–chinese relations**: **towards an energy partnership**, laboratoire d'economie de la production et de l'integration internationale, aout 2007, p 13.

إضافة إلى النفط ، مازالت مشاريع نقل الغاز الطبيعي من سيبيريا عند مدينة "أركوتسوك" تنتظر تدبير 12 مليار دولار لمد أنبوب للغاز ، و ستحصل الصين حين إتمامه على ملياري قدم مكعب يوميا ... و تخطط روسيا لإمداد الصين بالغاز الطبيعي بداية من عام 2011 من خلال خطين : خط غربي يمر بمنطقة شينجيانج شمالي غربي الصين ، و خط شرقي عبر الحدود الشمالية الشرقية للصين مع روسيا[1].

[1] المرجع السابق ، ص 94.

خريطة رقم (02): تبين خطوط أنابيب الغاز الطبيعي نحو الصين

المصدر:

Olga Garanina, **Russian–chinese relations**: **towards an énergie partnership** , laboratoire d'économie de la production et de l'intégration internationale, aout 2007, p 16.

و على الرغم من أن الصين حريصة على إتمام تلك المشاريع و تظهر جدية في التعاون مع روسيا مشترطة ألاَّ تزاحمها اليابان في حصتها من التصدير ، فإنها لا تضع ثقلها كله على المصدر الروسي. فمن الصعب أن ينسى القادة الصينيون تلك الأزمة الحادة التي شهدتها الصناعة الصينية في أعقاب توتر العلاقات بين موسكو و بكين في الستينات من القرن العشرين، حينما سحبت روسيا مهندسيها من المصافي الحقول النفطية و المصانع الصينية. و هو ما أصاب البلاد بضربة موجعة؛ و لذلك فهم يعملون على تأمين مصادر تمويل نفطية و غازية أخرى و ألا يكون اعتمادها على روسيا كليا في هذا الإطار كي لا يهدد أمنها القومي، و لأسباب عملية أخرى منها:

أولا: إن الجانب الروسي لم يغير رأيه إلا نتيجة لتعارض المصالح بين التكتلات الاقتصادية الكبرى و انعكاسات ذلك على مؤسسات صنع القرار السياسي داخل روسيا .

و في إطار تنمية موارد الطاقة يبدو الصراع محتدما للغاية و مؤسسات القطاع العام ممثلة في شركة إنتاج النفط و الغاز الطبيعي و بين مؤسسات القطاع الخاص ممثلة في شركة " يوكوس" و امتد الصراع ليشمل المشروعين المذكورين (إن دي) الصيني و (إن إن) الياباني[1].

ثانيا: ليست العلاقات الروسية – الصينية على الرغم من تميزها استثناءً من علاقات الصين بدول العالم الكبرى حيث المصالح الذاتية فوق كل اعتبار .. و انطلاقا من هذا للمفهم يتعين على الصين مراقبة العواصف و المتاعب و التقلبات بهدوء شديد من دون الاكتفاء بمقولة استحالة تفريط روسيا بالسوق الصيني النفطي باعتباره من أكبر أسواق النفط العالمية. و المسارعة باتخاذ خطوات حاسمة لإعادة صياغة إستراتيجية نفطية شاملة ترتكز على محاور تنويع مصادر الاستيراد و تعزيز التعاون مع دول آسيا الوسطى و إيجاد موارد طاقة بديلة و تكثيف الاستثمارات في مشاريع التنقيب عن النفط خارج الأراضي الصينية[2].

و يفسر البعض هذه السياسة الروسية اتجاه آسيا الوسطى بشكل عام و الصين بشكل خاص بأن منطلق التوجه الروسي بشكل عام اتجاه آسيا الوسطى هو توجه تكتيكي و ليس استراتيجي ، و أنه يهدف للحصول على مكاسب أكثر من الغرب أو الحد من اقترابه أكثر من الحدود الروسية .و الواقع أن السياسة الروسية تجمع مابين التوجه التقليدي نحو أوروبا و الرغبة في تأكيد مصالحها في آسيا ، و تؤكد أن ذلك من المبادئ الإستراتيجية في سياستها الخارجية[3].

---

[1] علي حسن باكير ، "العلاقات الإستراتيجية الصينية –الروسية "، مرجع سابق، ص27.

[2] المرجع السابق، ص 28 .

[3] السيد صدقي عابدين، " السياسة الروسية في آسيا.. الأهداف و التحديات"، **السياسة الدولية** ، العدد 170، أكتوبر 2007، ص 89.

ثالثا: إن النفط عامل مؤثر في رسم الاستراتيجيات العالمية للدول الكبرى ، و لم يكن هناك سلاح أقوى من سلاح النفط* منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية .. و مع زيادة الأهمية الإستراتيجية للنفط في رسم التوجهات العالمية و تحديد المناطق الحيوية في العالم.. زادت أهمية بحر الشمال ، و هو الأمر الذي أتاح لروسيا الغنية بمواردها النفطية فرصة ممارسة دبلوماسية النفط داخل دائرتها يتَّسع نطاقها لتشمل اليابان و كوريا الجنوبية شرقا و الصين جنوبا و الاتحاد الأوروبي غربا وصولا إلى الولايات المتحدة ، و هي في هذا كله تسعى إلى تحقيق أقصى حد ممكن من مصالحها الذاتية . هذا التوجه لا يمكن لأحد أن ينكره على روسيا.فيما يبقى على الصين أن تعيه جيدا و تتقبله لاستحالة تغييره، و تتعامل معه بما لا يناقض مصالحها[1].

---

* إن روسيا لا تعتبر موارد الطاقة من نفط و غاز طبيعي- في تعاملاتها مع الغرب (أوربا و أمريكا بدرج أقل) – مجرد سلع تجارية و لكن موارد إستراتيجية جيوسياسية ؛ و هذا ما أثار مخاوف ليس فقط الاتحاد الأوروبي و لكن أيضا – و ربما بدرجة أكبر- الولايات المتحدة ، من استخدام إمدادات النفط كسلاح سياسي من جانب روسيا . و قد عززت من هذه المخاوف الأزمة الناجمة عن إغلاق إمدادات الغاز الروسي عام 2006 عن أوكرانيا، و عام 2007 عن بيلاروسيا و اتهام روسيا لها بإغلاق القسم الشمالي من أنبوب "دروزبا "الذي ينقل نحو خمس صادرات روسيا من الخام إلى أوروبا، الأمر الذي تسبب في نقص إمدادات النفط في كل من بولندا و ألمانيا و ليتوانيا . و ذلك رغم أن الأزمتين كانتا نتيجة الخلاف على أسعار النفط و الغاز ، و إصرار الدولتين على الحصول عليهما من روسيا بالأسعار نفسها التي تقل بكثير عن أسعار السوق ، في حين شددت الشركات الروسية على ضرورة بيع النفط و الغاز إليهما بالأسعار نفسها التي تتعامل بها روسيا مع دول الاتحاد الأوروبي .كما دعم من هذه المخاوف رفض روسيا التصديق على ميثاق الطاقة الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي، و الداعي لفتح الحقول الروسية للاستثمارات الأجنبية، حيث تطلب موسكو المعاملة بالمثل و ضمان حكم القانون، و تبادل فتح أسواق النفط الأوروبية مقابل فتح حقول الغاز الروسية للاستثمار. و في هذا الإطار دعا نائب الرئيس الأمريكي "ديك تشيني" – عبر الخطاب الذي ألقاه في قمة حلف الأطلنطي التي عقدت عام 2006- إلى تنويع موارد الطاقة لأوروبا ،و رأى أنه " ما من سبيل لخدمة المصالح الشرعية ، إذا تحول النفط و الغاز إلى أداة للترهيب أو الابتزاز السياسي ، سواء كان ذلك عن طريق التحايل على إمدادات الغاز و النفط أو بواسطة احتكار نقلها و ترحيلها" ... و قد نفى الرئيس الروسي "بوتين" في مناسبات عدة أن تكون موسكو تخطط لتقليص صادراتها من الطاقة إلى أوروبا ، و أكد أن" أوروبا شريك طبيعي و مناسب لروسيا"، و أنها التزمت باتفاقياتها مع البلدان الأوروبية حتى خلال الحرب الباردة . و انتقد "بوتين" المحاولات الأمريكية للتضييق على الشركات الروسية بقوله:"ما رد الفعل هذا؟ ماذا عن العولمة ؟ ماذا عن الأسواق الحرة ؟ ما الذي يجري ؟"،" عندما تستثمر الشركات الأوروبية في الخارج تسمي ذلك استثمارا و عولمة ، بينما عندما يفعل الروس الشيء نفسه يسمى ذلك توسعا". و على الرغم من أن أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي يرتبط دون شك بروسيا ، فإن النفوذ الروسي المتزايد بوضوح في أسواق النفط في أوروبا و الولايات المتحدة ما زال اقتصاديا بحتا ، و يتعلق بالتحكم في أسعار النفط ، الذي يعتبر موردا مهما و استراتيجيا لاقتصاد روسيا القومي و دعامة أساسية لتمكين الدولة الروسية و تنمية قدراتها ، إلا أنه حتى الآن لا توجد أي مؤشرات لرغبة روسيا في ذلك.(للتفصيل أكثر أنظر : نورهان الشيخ ، "العلاقات الروسية-الأروأطلنطية بين المصالح الوطنية و الشراكة الإستراتيجية"، مرجع سابق، ص.ص.52-54).

[1] علي حسن باكير ، "العلاقات الإستراتيجية الصينية -الروسية "، مرجع سابق، ص28.

خريطة رقم (03): تبين مسار خط نقل الغاز " قوة سيبيريا"

المصدر : روسيا اليوم، "بوتين يدشن الحلقة الأولى من خط غاز عملاق إلى الصين"، من الموقع ، **https://arabic.rt.com/news/**، بتاريخ ، 2015/05/24.

جدول رقم (22): يبين آفاق انتاج النفط في شرق روسيا(مليون طن)

	استراتيجية الطاقة (2003)		2006		آفاق النفط و مكثفات الغاز		
السنة	إجمالي إنتاج النفط الروسي	شرق سيبيريا و الشرق الأقصى	إجمالي إنتاج النفط الروسي	شرق سيبيريا وسخالين	روسيا (الإجمالي)	شرق سيبيريا	الشرق الأقصى (سخالين)
1990	516	2	516.2	2.0			
1995	307	2					
2000	324	4	323.5	3.9			
2005	445-420	9-7					
2006			480.6	9.1			
2007			490.5	13.9			
2008			500.4	18.8			
2009			512.2	25.5			
2010	490-445	38-27	523.0	28.5	500	12.5	23
2015	505-450	70-45	594.7	40.2	527	42	25
2020	520-450	106-71			590	100	30
2025					600	110	32.6
2030					620	130	35

المصدر:

Olga Garanina, **Russian-chinese relations**: **towards an énergie partnership** , laboratoire d'économie de la production et de l'intégration internationale, aout 2007, p 11.

جدول رقم (23): يبين صادرات النفط إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ(مليون طن)

	2010	2015	2020	2025	2030
النفط					
غرب سيبيريا	20	30	35	35	30
شرق سيبيريا	6	20	75	75	75
سخالين	18	20	25	27	35
الإجمالي	44	70	135	137	140
منها إلى الصين	**32**	**50**	**81**	**85**	**90**
المنتجات النفطية					
الإجمالي	9	10.2	11.5	11.8	12
منها إلى الصين	**8.5**	**9.7**	**11**	**11.3**	**11.5**

المصدر:

Olga Garanina, **Russian–chinese relations**: **towards an énergie partnership** , laboratoire d'économie de la production et de l'intégration internationale, aout 2007, p 11.

و المتتبع لاستراتيجيات الطاقة في الصين يسجل التطور و التناغم مع حجم التطور الاقتصادي و الصعود الصيني المميز ، الذي يلزم عليها زيادة استهلاكها للطاقة و تأمين مصادرها و تنويعها ، و تبرز هذه القضية وثيقة هامة المتعلقة بـ" الخطة الخمسية العاشرة حول التنمية الاقتصادية و الاجتماعية" و التي تحدثت عن النقاط التالية[1]:

- ✓ تنويع مصادر الإمدادات؛ (زيادة الواردات من روسيا وآسيا الوسطى)
- ✓ تعزيز الاستثمارات في مجال الطاقة في الخارج من قبل شركات النفط الوطنية.
- ✓ زيادة الاستثمار في البنية التحتية للنفط والغاز.
- ✓ إنشاء احتياطي النفط الاستراتيجي التي تسيطر عليها الحكومة.
- ✓ ضبط هياكل استهلاك الطاقة وتقليل الاعتماد على النفط من خلال تغويز(الغاز) الفحم وتسييل الغاز الطبيعي، وتطوير الطاقة النووية.
- ✓ العمل على إنشاء نظام أمن الطاقة الإقليمي.

(1) Tugce Varol , **The Russian Foreign Energy Policy**, European Scientific Institute, Publishing,2013,p363

وعلاوة على ذلك، فإن وثيقة "استراتيجية الطاقة فى الصين" ميزت في عام 2010 و التي جاءت بها "الخطة الخمسية الثانية عشر" (2011-2015)؛ حيث جاء في الوثيقة النقاط الرئيسية التالية[1]:

- ✓تستمر الصين في تنفيذ استراتيجيات الموارد لتسريع وتيرة النفط و التنقيب عن الغاز والتنمية، لتوسيع التعاون في النفط والغاز الدولي.
- ✓اغتنام الفرص لتطوير اقتصاد منخفض الكربون.
- ✓تسريع التكيف الأمثل لهيكل الأعمال،وتسريع التكامل التجاري وبناء قاعدة الإنتاج.
- ✓تسريع و تطوير استراتيجية بناء قنوات للنفط والغاز و تسويق شبكات ومرافق التخزين.
- ✓تسريع وتيرة التقدم التكنولوجي والخروج من عنق الزجاجة في تنمية الموارد وكذا التنمية النظيفة.
- ✓ القيام بنشاط خارج المنفعة المتبادلة و التعاون الدولي .

و الملفت للانتباه في الشراكة الطاقوية الروسية الصينية، صفقة الغاز التاريخية ، الموقعة خلال زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى شنغهاي في 20 ماي 2014 ، حيث بلغت قيمتها حوالي 400 مليار دولار. تزود روسيا الصين بموجبها بـــ 38 مليار متر مكعب من الغاز سنويا لمدة ثلاثين سنة ، و ذلك عبر الأنابيب انطلاقا من الشرق الأقصى الروسي بحلول سنة 2018[2]. و قد ابرمت هذه الصفقة بعد مفاوضات عسيرة، في ظروف و دلالات دولية و إقليمية، و قد أكسبت الصفقة الطرفين مكاسب استراتيجية خاصة:

---

(1) Op.cit, p 363-364.

(2) أحمد قنديل ، " "صفقة العصر": روسيا و الصين تغير قواعد اللعبة الكبرى"، المركز العربي للبحوث و الدراسات ، 21 أوت 2014، من الموقع: http://www.acrseg.org/10139، بتاريخ: 2015/04/15.

المكاسب الصينية[1]:

- ✓ مواجهة خطر التلوث
- ✓ تلبية الطلب الداخلي المتزايد على الطاقة
- ✓ الحد من اعتماد بكين على الفحم لتوليد الكهرباء
- ✓ تعزيز أمنها الطاقوي عبر تنويع مصادر امدادات الطاقة
- ✓ مصادر بديلة لامدادات الطاقة برا لتجاوز أي حصار بحري

المكاسب الروسية [2]:

- ✓ كسر العقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة على روسيا
- ✓ إفشال مخطط واشنطن بعزل موسكو بسبب جزيرة القرم
- ✓ مصادر مالية لتطوير البنية التحتية في الشرق الأقصى الروسي
- ✓ تنويع الأسةاق الخارجية لروسيا بعيدا عن أوربا
- ✓ تأمين موطئ قدم لصادرات الطاقة الروسية في روسيا

و توحي "صفقة العصر" الروسية الصينية بأن العملاقين الآسيويين يسبعدان لفترة طويلة من المواجهة مع الغرب ،و أن موسكو و بكين اتخذا كما يبدو قرارا بالمضي في معركتهم مع الغرب في جبهات مختلفة (أوكرانيا* ، بحر الصين) ، و يدرك صانعو القرار في موسكو و بكين أن الشراكة بينهما هي العنصر الأقوى في مواجهة الضغوط الغربية[3].

كما وقعت الصين و روسيا يوم الاثنين 13 أكتوبر2014 على هامش زيارة رئيس مجلس الدولة الصيني "لي كه تشيانغ" إلى موسكو، على مجموعة من الاتفاقيات في

---

[1] عبد الرحمن المنصوري ، **صفقة الغاز الصينية الروسية ، الظروف و الدلالات**،مركز الجزيرة للدراسات ،22جوان 2014، ص 2-3.

[2] المرجع نفسه ، ص ص2-5

* لقد شكلت الأزمة الأوكرانية صيحة إنذار مهمة لصناع القرار في أوربا ، حيث أن 49% من الغاز الروسية تمر عبر أوكرانيا التي تعاني من عجز في امدادات الغاز ، ففي أعقاب الصراع على شبه جزيرة القرم ، لم تكتف روسيا برفع أسعار صادرات الغاز لأوكرانيا فحسب ،بل هددت بوقف تام لتسليم الغاز إليها إن لم تسدد الديون المترتبة عليها . و قد أثارت هذه التطورات نقاشا حيويا في أوربا حول موضوع الطاقة ؛ إذ صرح رئيس المجلس الأوربي هيرمان فان رومبوي Herman Van Romouy ، قائلا :" لقد أرسلنا اليوم إشارة واضحة مفادها أن أوربا تسعى جاهدة إلى تخفيض اعتمادها على استيراد مصادر الطاقة ، خصوصا من روسيا ، و ذلك من خلال تخفيض الطلب على الطاقة ، مع المزيد من الطفاءة في استخدامها ، و ذلك بتنويع طرق الامداد إلى أوربا و داخلها ، و توسيع مصادر الطاقة ، لا سيما مصادر الطاقة المتجددة من خلال تطبيق استراتيجية أمن الطاقة على حدودها و أمن الامداد بالطاقة إلى جيرانها".(للتفصيل أكثر انظر: فلورنس جوب،**أزمة الغاز بأوربا و الدور القطري البديل**،مركز الجزيرة للدراسات ، ماي 2014، ص 3-4 .) انظر كذلك : أسامة أبو ارشيد،**الأزمة الأوكرانية أمريكيًا : إعادة بعث الحرب الباردة؟**، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، قطر،مارس 2014.

[3] أحمد قنديل ، مرجع سابق.

مجال الطاقة والمصارف ومجالات أخرى. هذا وتعد هذه الاتفاقيات أول الدلائل الملموسة على أن قرار روسيا التوجه بصورة أكبر إلى آسيا بدأ يؤتي ثماره منذ التوصل إلى اتفاق توريد الغاز أثناء زيارة الرئيس بوتين لشنغهاي في ماي 2014.ومن أبرز هذه الاتفاقيات اتفاقية تتعلق بتوريد الغاز الروسي عبر "المسار الشرقي" إلى الصين تنص على تقديم الدعم الكامل للشركات المعنية في تطوير البنية التحتية لنقل الغاز وإقامتها وتشغيلها، وهي اتفاقية ضرورية للمضي قدما في تنفيذ اتفاق توريد الغاز لمدة 30 عاما بقيمة 400 مليار دولار الذي جرى توقيعه بين الطرفين في ماي 2014.وفيما يتعلق بـ "المسار الغربي فأشار مدفيديف في ختام لقاء عقده مع رئيس مجلس الدولة الصيني إلى أنه بوسع موسكو وبكين الاتفاق العام المقبل على توريد الغاز الروسي إلى الصين عبر "المسار الغربي" أيضا.وأعلن رئيس شركة "غازبروم" ألكسي ميللر أن عقد توريد الغاز الروسي إلى الصين عبر "المسار الشرقي" دخل حيز التنفيذ اعتبارا من اليوم بعد توقيع الاتفاقية بين حكومتي البلدين، كما لفت إلى أن حجم الغاز الروسي المصدر إلى الصين عبر "المسار الغربي" قد يصل إلى 30 مليار متر مكعب سنويا.كما وقعت شركتا "روس نفط" الروسية والصينية الوطنية للنفط والغاز "CNPC" اتفاقا لتطوير العلاقات الاستراتيجية، ويحدد الاتفاق مجالات التعاون الاستراتيجي الحالية والممكنة وإعطاء دفعة لتعزيزها، واستمرار التعاون بين الطرفين في مجال التنقيب والاستخراج في روسيا والتكرار في الصين وغيرهما من المجالات[1].

كما وقعت روسيا والصين،في زيارة بوتين للصين في 2016/06/25، اتفاقا مع بنكين صينيين لمنح قروض لتمويل بناء مصنع "يامال للغاز الطبيعي المسال".كما أن شركة "نوفاتيك" الروسية للطاقة، وافقت على جذب 19 مليار دولار كتمويل خارجي لبناء مصنع للغاز الطبيعي المسال المذكور.وأكد بوتين، أن الطاقة لا تزال المجال الرئيس للاتصالات العملية بين البلدين. وقال:"روسيا تزيد من حجم التوريدات عبر خط

---

(1) روسيا اليوم، " **روسيا والصين توقعان 38 اتفاقية أبرزها في مجال النفط والغاز**"، يوم 2014/10/13، من الموقع: https://arabic.rt.com/news/761311، بتاريخ: 2015/04/20.

أنابيب النفط الروسي – الصيني، ويتواصل تنفيذ مشروع تشييد المصفاة النفطية في تيانجين، ووفقا للجدول يستمر بناء خط أنابيب الغاز "قوة سيبيريا"، الذي يجب أن يبدأ العمل بكامل طاقته في عام 2020، ويجري تنسيق شروط توريد الغاز الروسي عبر الخط غربي".واتفقت موسكو وبكين على التعاون بشأن مسألة الطاقة الذرية في دول العالم الثالث.وقال بوتين: "هناك تعاون بين بلدينا في مجال الطاقة الذرية السلمية.. نبذل جهودا ليبدأ مفاعلان جديدان في محطة "تيانوان" الذرية عملهما عام 2018". وقد بني المفاعلان حسب التكنولوجيات الروسية. ونتفق على أننا سنعمل بمزيد من النشاط في أسواق دول ثالثة".كما وقعت شركة "روس نفط" الروسية، اتفاقا مع شركة "ChemChina" الصينية للطاقة، لتوريد بين 1.2 و2.4 مليون طن من النفط الروسي سنويا، وبناء مجمع للبتروكيماويات في الشرق الأقصى الروسي. ووقعت مذكرة التعاون في مجال مستودعات الغاز تحت الأرض بين شركة "غازبروم" الروسية ومؤسسة النفط الوطنية الصينية[1].

وأفاد بيان لـ"غازبروم"، الأحد 4 سبتمبر2016، أنها وقعت مع شركة النفط الوطنية الصينية " CNPC" عقدا من نوع " EPC" أو (Engineering, procurement and construction) أي (الهندسة والمشتريات والبناء) من أجل بناء فرع تحت الماء لخط أنابيب "قوة سيبيريا"* لنقل الغاز عبر نهر آمور.وذكر البيان أن العقد وقع بين "أليكسي ميلر" رئيس مجلس إدارة شركة "غازبروم"، و"وانغ يي لين"، رئيس مجلس إدارة شركة النفط الوطنية الصينية، على هامش قمة مجموعة العشرين

---

(1) روسيا اليوم ،" **توقيع اتفاقيات روسية – صينية في مجالات عدة**"، يوم 2016/06/25، من الموقع: https://arabic.rt.com/news/829403 ، بتاريخ : 2016/07/30

* يذكر أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين شارك في 1 سبتمبر 2014 بمراسم تدشين خط نقل الغاز العملاق "قوة سيبيريا" لنقل الغاز من سيبريا إلى الشرق الروسي والصين. ومن المقرر أن يبدأ العمل بكامل طاقته بحلول عام 2020.تجدر الإشارة إلى أن شركة "غازبروم" تبني الخط الرئيسي لـ"قوة سيبيريا"، الذي سيمتد على طول يتجاوز 3 آلاف كيلو متر، بتكلفة تقدر بنحو 770 مليار روبل أي ما يعادل نحو 20.650 مليار دولار، وستبلغ سعته التمريرية 38 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا.وفي وقت سابق، وقعت "غازبروم" مع شركة النفط والغاز الوطنية الصينية "CNPC"صفقة لتوريد 38 مليار متر مكعب سنويا من الغاز الروسي من شرق سيبيريا إلى الصين لمدة ثلاثين عاما بقيمة 400 مليار دولار.

المنعقدة في الصين.وجاء في البيان: "وفقا للعقد، سيتم تنفيذ الفرع باستخدام طريقة (النفق المحصن)"[1].

خريطة رقم (04): تبين امداد روسيا للصين لخط أنابيب "قوة سيبيريا" لنقل الغاز تحت الماء.(النفق المحصن)

المصدر:روسيا اليوم، **"موسكو وبكين تمدان فرعا تحت الماء لـ"قوة سيبيريا"**، يوم:2016/09/04، من الموقع : https://arabic.rt.com/news/839462، بتاريخ: 2016/09/10.

و الحقيقة أنه رغم الأهمية البالغة لقطاع الطاقة في الشراكة الإستراتيجية الروسية–الصينية إلا أنه يبقى قطاعا تحكمه المصالح الذاتية لكلا البلدين،و صراع الأسواق العالمية من أجل السيطرة على مصادر الطاقة في العالم بشكل عام ، و على التنافس الياباني–الأوروبي–الأمريكي على مصادر الطاقة الروسية ؛ و هو الأمر الذي يقلل من حظوظ الصين من هذا المصدر الاستراتيجي و الحيوي ليس فقط لتلبية حاجاتها من استهلاك الطاقة ، بل أن استغلال مصادر الطاقة الروسية من قبل الصين له أبعاد جيو

(1) روسيا اليوم، **"موسكو وبكين تمدان فرعا تحت الماء لـ"قوة سيبيريا"**، يوم:2016/09/04، من الموقع : https://arabic.rt.com/news/839462، بتاريخ: 2016/09/10.

استراتيجية تخدم لا محالة التوجه الاستراتيجي الروسي– الصيني الجديد ، الذي يعارض سياسة الهيمنة الأمريكية ...

و يبقى قطاع الطاقة قطاعا استراتيجيا في اللعبة الدولية و في الشراكة الإستراتيجية الروسية – الصينية ،التي لن يكتب لها النجاح بالصورة التي تستطيع فيها أن تشكل قطبا في وجه الهيمنة الأمريكية على العالم، في ظل الفراغ الاستراتيجي الرهيب الذي خلَّفه انهيار الاتحاد السوفيتي. و عليه فمن اللازم استراتيجيا التضحية من الجانبين حتى تستطيع الشراكة الإستراتيجية الروسية الصينية أن تصل إلى تحقيق الأهداف التي جاءت لأجلها...

المبحث الثالث : الشراكة الروسية – الصينية في المجال العسكري.

تطورت الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية في المجال العسكري ب شكل كبير منذ إعلانها سنة 1996،فقد كانت مبيعات السلاح للصين مهمة جدًا في سنوات 1990 ، بسبب حظر بيع السلاح إلى بكين أثر العقوبات التي تعرضت لها الصين عقب أحداث الميدان السماوي " تيان أن مان". و رغم انخفاضها عام 2000 فإن جيشا البلدين طورا شراكة عملياتية أطلق عليها "مهمة السلام"؛حيث باشر الجيشان المناورات العسكرية الأولى المشتركة عام 2005، حيث مرت سنة على حل المشاكل الحدودية نهائيا حيث وقعت سنة 2004[1].

و قد نظمت مناورات عسكرية مشابهة سنوات 2007-2009-2010-2012-2013-2014، و قد تابع في كل هذه المرات الآلاف من الرجال هذه المناورات التي قدمت سيناريو للهجمات الإرهابية. و منذ عام 2009 الأساطيل الروسية الصينية تقوم بتمارين بحرية و برية مشتركة ، مرة إلى مرتين في السنة . و في جويلية 2013 نفذت هذه المناورات في بحر اليابان، في ماي 2014 نفذت في بحر الصين الشرقي، و قد صرح في ذلك الوقت وزير الدفاع الروسي أن المناورات القادمة ستكون في ربيع 2015 بالبحر الأبيض المتوسط* ،و في المحيط الهادي في وقت لاحق

---

[1] Céline Marangé, **le rapprochement de la russie avec la chine** : **le triomphe de la stratégie sur la tactique ?**, institut de recherche stratégique de l'école militaire ,ministère de la défense, France, mai 2015, p. 3.

* في أفريل عام 2012 ، أجرت كل من روسيا والصين أولى مناوراتهما البحرية العسكرية في عرض المحيط الهادئ، تحديدًا في البحر الأصفر قبالة السواحل الصينية الشرقية، بينما اليوم أخذت تتوسع التدريبات لتصل إلى البحر المتوسط للمرة الأولى، تحت اسم "بحر التعاون".وتعد هذه التدريبات فريدة من نوعها، كونها تجري لأول مرة في البحر المتوسط، ومتزامنة مع الصراعات الجارية في المنطقة، وإظهار مدى جدية والتزام الصين في الصعود بالمنطقة كقوة عظمى ومنافسة لدول أخرى، ومطالبها بحقوق في السيادة على مناطق بحرية. و ترى الدولتان أن المناورات بهدف تعميق التعاون الودي والعملي بينهما، وزيادة قدرة القوات البحرية على التعامل المشترك مع التهديدات للأمن البحري، حيث إنها ستركز على أمن الملاحة ومهام المرافقة، وتدريبات بالذخيرة الحية.ومذ فرضت القوى الغربية عقوبات اقتصادية على روسيا، العام الماضي، بسبب الأزمة الأوكرانية كثفت موسكو جهودها لتعزيز العلاقات مع دول آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية، وتحسين علاقاتها أيضًا مع الجمهوريات السوفيتية السابقة.وبالتالي، تقف الدولتان إلى جانب بعضهما البعض في مجمل القضايا الدولية، حتى إن الصين رفضت المشاركة في نظام العقوبات التي فرضها الغرب على روسيا عقب الأزمة الأوكرانية مؤخرًا. و تنفي الدولتان ربط هذه المناورات بالوضع المتوتر في بعض مناطق البحر الأبيض المتوسط، لا سيما ليبيا وسوريا، وإنما جاءت لمواجهة المخاطر التي تهدد الأمن البحري. لذلك، فإن روسيا موجودة في البحر المتوسط منذ مدة طويلة وكثفت من تواجدها خلال السنوات الأخيرة، فلم يعرف عن الصين أي اهتمام عسكري بالمتوسط، وبالتالي يأتي هذا الحضور في إطار استراتيجية جديدة تغطي المتوسط من مضيق جبل طارق إلى قناة السويس.

بالنسبة لدلالة توقيت هذه المناورات، فإنها كما يراها المراقبون تأتي ردًّا على الاستفزازات التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الأوروبيون من عقوبات وتضييق في السياسات ضد روسيا على خلفية الاختلاف الشديد في الملف الأوكراني.إضافة إلى تعزيز واشنطن تعاونها العسكري مع حلفائها في آسيا، لمواجهة ما تعتبره مساع صينية للمطالبة بحقها في السيادة على مناطق بحرية، خاصة بعد زيارة رئيس الوزراء الياباني "شينزو آبي" في الآونة الأخيرة إلى واشنطن، وبحثهما آفاق

من العام نفسه، و تشمل التمارين تقاسم التدريبات البينية و القيام بعمليات تكتيكية مشتركة بين القيادات العسكرية للبلدين خلال فترة المناورات. و سوف تستفيد الصين من الخبرة الروسية و تطوير قدراتها التقليدية[1].

و ينبع التحرك العسكري الصيني اتجاه روسيا ، في إطار تعزيز قدراتها و مكانتها الدولية و الإقليمية، هذا من جهة ،و من جهة أخرى تتحكم في التوجه العسكري الصيني عقيدتها العسكرية، التي رغم تطوير قدراتها العسكرية و زيادة الانفاق العسكري و تحديث قواتها ، تبقى استراتيجية دفاعية، تتطلع لرسم سياسة خارجية قائمة بالأساس على[2]:

- ✓ تولي الصين أهمية كبيرة لوحدة أراضيها ، و يتجلى ذلك في سعيها لاستعادة تايوان.
- ✓ تدرك الصين أهمية أسواقها في الخارج ،و الحصول على الموارد الخارجية مثل النفط ، فضلا عن حرية الحركة في البحار لنقل بضائعها إلى جميع أنحاء العالم.

التعاون بينهما.بينما يذهب آخرون بالقول إلى أن المناورات تحمل في طياتها أهدافًا عسكرية وأمنية للصين على المحيط الهادئ تحديدًا، وليس التنافس مع الولايات المتحدة أو الدول الأوروبية على أراضيهم الخاصة. لذلك، فإن الصين تكتسب قيمة رمزية من تقديم نفسها كقوة عالمية على نحو متزايد؛ فالإعلان عن قيام مناورات بحرية في البحر الأبيض المتوسط، حتى لو كانت على نطاق ضيق، هي من الأشياء التي تقوم بها القوى العظمى.إضافة إلى زيادة التهديد الأمني من الصين لجيرانها الآسيويين، وشكوك اليابان حول ما إذا كانت الولايات المتحدة ستحارب من أجل للدفاع عن اليابان في وقت الأزمة، وزيارة الرئيس الياباني ''آبي'' مؤخرًا هي جزء من محاولة إدارة الرئيس باراك أوباما لطمأنة اليابان.وتعتبر هذه المناورات مفاجأة حقيقية للدول الغربية وعلى رأسها دول مثل إيطاليا وفرنسا وإسبانيا، لأنها دائمًا اعتبرت المتوسط بحرًا غربيًّا تحكمت فيه برفقة الولايات المتحدة، والآن تشهد تغييرًا جذريًّا.وتزامنت أنباء المناورات مع تسريب أخبار مفادها أن الجيش الروسي سيضم في المستقبل أسطولًا من طائرات النقل الثقيلة، يمكنها نقل وحدة استراتيجية تتكون من 400 دبابة Armata وذخيرتها الكاملة، إلى أي مكان في العالم.(للتفصيل أكثر أنظر:ساسة بوست، **"خفايا المناورات العسكرية في البحر المتوسط بين الصين وروسيا"**، من الموقع : http://www.sasapost.com/military-exercises-between-china-and-russia/ بتاريخ : 2015/10/20).

هذا و يعرف الفضاء المتوسطي تنافسا جيو-سياسيا طوال فترات مديدة من التاريخ من قبل كبرى الدول على السيطرة في المنطقة،و قد أصبح في عقد التسعينات من القرن الماضي " بحيرة غربية"، و تجدد التنافس بالأساس بين روسيا و الدول الغربية في المنطقة . و يشمل هذا التنافس المتجدد بين الغرب و روسيا على أبعاد تتصل بأمن الطاقة و القضايا العسكرية ، و ذلك من خلال السعي للوصول إلى مصادر الطاقة و الأسواق العسكرية ، و بدلا من التنافس العسكري على أماكن محددة إقليميا ، أضحى بالأحرى تنافسا على مواقع الأسواق ، و تتعلق قوة الدولة في هذا السياق بالظفر بالوصول إلى تدفقات تعد حيوية ؛ كتدفقات الطاقة أو الأسلحة ، أكثر مما تتعلق بالقوة العسكرية الصرفة ، و هذا ما يعرف بجيو سياسية ما بعد الحداثة ، و هي التي وصفها "مانويل كاستيلز" Manuel castells ، بقوله:"القدرة على الوصول إلى التدفقات أهم من تدفقات الطاقة نفسها". و هو الأمر الذي يتجسد واقعيا في البحر المتوسط من خلال المنافسة الشرسة بين الشرق و الغرب للوصول إلى التدفقات الحيوية ، و يعد الفضاء المتوسطي مجالا تحتدم فيه المنافسة بين روسيا و الغرب ، فهو مصدر مهم لتدفقات الطاقة ، و /أو وجهة لتدفقات الأسلحة.(للتفصيل أكثر انظر: ديريك لوتربيك ،و جورجي إنغلبريخت، الغرب و روسيا في البحر الأبيض المتوسط: نحو تنافس متجدد ! ، مركز الامارات للبحوث و الدراسات الاستراتيجية ،ط 1، 2010.).

[1] Céline Marangé ,Op.cit , p.3.

[2] مايكل أوهانلون، "عن العقيدة العسكرية الصينية"، **مجلة آفاق المستقبل** ، العدد 08، ديسمبر 2010، ص 56.

✓ تطمح الصين لتأكيد مكانتها كقوة عظمى، و كذا بسط نفوذها على الأراضي المتنازع عليها ، و موارد قاع البحر في مناطق مثل بحري الصين الجنوبي و الشرقي.ذ و تؤدي الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية الصينية إلى أفكار عسكرية محددة ، مشكلة الأجندة العسكرية الصينية، يمكن تلخيصها على النحو التالي[1]:

✓ عملت الصين خلال العقود الأخيرة على تحديث جيشها ليصبح أصغر حجمًا، لكن أفضل تسليحا و تجهيزا.

✓ زيادة مخزون الصواريخ الباليستية مع زيادة دقتها ، و هذا يزيد قدرتها في الضغط المباشر على تايوان.

✓ زيادة الصواريخ المتطورة المضادة للسفن ، و أسلحة الحرب السيبيرية ، و القدرات المضادة للأقمار الصناعية ،و أسطول أقوى من الغواصات ؛ و هذا لمنع محاولة الولايات المتحدة الأمريكية مساعدة تايوان.

✓ امتلاك حاملات طائرات خاصة بها .

أما العقيدة الأمنية الروسية ، فإن النظريات القائلة بأن القوة العسكرية مكون بالغ الأهمية من مكونات قوة الدولة و شرط مسبق لا بد منه لكسب النفوذ داخل منظومة العلاقات الدولية القائمة على القوة ،و أداة أساسية لمواجهة الضغوط الخارجية المعادية ، قد اعتبرت حقيقة بديهية تكونت عبر مئات السنين من تاريخ هذه الدولة[2] .

و لعل مقولة ألكسندر الثالث المأثورة بأن "روسيا لها من حلفاء حقيقيين سوى اثنين : الجيش و البحرية"، باتت مقبولة من حيث هي خلاصة للحكمة التي يرتكز إليها فن إدارة شؤون الدولة و حكمها . و في هذا الاطار يقول الفيلسوف الروسي :" الجندي يمثل وحدة الشعب الوطنية ،و إرادة الدولة الروسية، و قوتها و شرفها". و في خطاب الرئيس بوتين الذي ألقاه أمام البرلمان في ماي 2006 ،أشاد

---

[1] المرجع السابق ، ص 56.

[2] بافل باييف ، مرجع سابق ،ص 145.

بالولايات المتحدة الأمريكية لأنها تنفق من موازنتها العسكرية أكثر مما تنفق روسيا بخمسة مرات و عشرين ضعفا[1].

تنظر الصين لأمريكا على أنها القوّة العظمى الوحيدة ذات المصالح في كل أنحاء العالم والمنافس الأول لها في جميع الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية، وبأنها الوحيدة التي تطوّقها من خلال تواجد قواتها العسكرية في العمق الإستراتيجي الصيني، في تايوان واليابان وكوريا الجنوبية لمحاولة احتوائها بإنفاق عسكري أمريكي يبلغ 41.5% مقارنة بالصين التي تمثل 6% من الإنفاق العسكري العالمي، وتلتها فرنسا وبريطانيا وروسيا[2].

وحسب تقرير معهد «ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي» عن الإنفاق العسكري العالمي يتبيّن ما يلي: أن الدول الخمس الأوائل في الإنفاق العسكري على نحو هذا الترتيب:

المرتبة الأولى: أمريكا بإنفاق 607 مليار دولار 41.5%

المرتبة الثانية: الصين بإنفاق 84.9 مليار دولار بنسبة 5.8%

المرتبة الثالثة : فرنسا بإنفاق 65.7 مليار دولار بنسبة 4.5%

المرتبة الرابعة: بريطانيا بإنفاق 65.3 مليار دولار بنسبة 4.5%

المرتبة الخامسة: روسيا بإنفاق 58.6 مليار دولار بنسبة 4%

وجاء بعدها من مجموع العشر الأوائل: **المرتبة السادسة**: ألمانيا 46.8 مليار دولار أي 3.2%، و**المرتبة السابعة**: اليابان 46.3 مليار أي 3.2 %، و**المرتبة الثامنة**: إيطاليا 40.6 مليار دولار أي 2.8%، و**المرتبة التاسعة**: المملكة العربية السعودية 38.2 مليار دولار أي 2.6%، وأخيرًا **المرتبة العاشرة**: الهند 30 مليار دولار أي 2.1 %[3].

---

[1] المرجع نفسه ، ص 145-146.

[2] أمال عربيد ، "الصين وتنافسها العسكري مع روسيا"، **مجلة العامل**،الكويت، ، العدد 511،ديسمبر 2011،ص 33-34.

[3] المرجع السابق ، ص 34.

جدول رقم (24):يبين النفقات العسكرية في بلدان مختارة، 1998، 1999 (تريليون$)

الدولة	إجمالي الانفاق العسكري (CIA)	إجمالي الانفاق العسكري (IISS)	إجمالي الانفاق العسكري (SIPRI)	إجمالي الانفاق العسكري (مكتب الولايات المتحدة للحد من التسلح)
الصين	(1.2) 12.6	(5.3) 36.7	(1.9) 18.4	(PPP) (2.2) 74.9
الو.م.أ	(3.2) 276.7	(3.2) 265.9	(3.2) 259.9	(3.3) 276.0
اليابان	(1.0) 42.09	(1.2) 36.9	(1.0) 51.2	(1.0) 40.8
فرنسا	(2.5) 39.8	(2.8) 39.8	(2.8) 45.8	(3.0) 41.5
ألمانيا	(1.5) 32.8	(1.5) 32.4	(1.5) 39.5	(1.6) 32.9
المملكة المتحدة	(2.7) 36.9	(2.8) 36.6	(2.7) 31.8	(2.7) 35.3
روسيا	/	(5.2) 53.9	3.2) 22.4	(PPP) (5.8) 41.7
تايوان	(2.8) 8.0	(4.6) 13.09	(3.5) 9.3	(4.6) 13.1

المصدر:

AKM KHAIRUL ISLAM, **THE POST-COLD WAR U.S.-CHINA RELATIONS**: **WIN-WIN OR ZERO-SUM GAME**, Asian Affairs, cdrb publications, Vol. 28, No. 2, 24-45, April - June 2006,p.37.

المطلب الأول : الإنفاق العسكري الروسي الصيني

✓ الإنفاق العسكري الروسي

بعد تقدّم الصين العسكري* والتقني بفضل حليفها الروسي- المصدر الأول لها لمعظم الأسلحة الثقيلة على مدى عقود- نلاحظ أن روسيا تراجع إنفاقها العسكري إلى حدّ كبير بعد انهيار الاتحاد السوفيتي حتى ضاعفت جهودها في أواخر القرن العشرين، حتى احتلت المركز الثاني في 2007م حسب تقرير معهد «ستوكهولم»، ولكنها بلغت المركز السابع في 2008م في التصدير العسكري إذ بلغت حصّتها 25% مقابل 31% حصة أمريكا التي تعتمد على السوق المحلية

* تحكم الصين في تعاملاتها الخارجية و العسكرية بشكل خاص مجموعة من الاعتبارات ، كانت السر وراء تقدمها العسكري عبر الزمن ، مما جعلها تتميز في هذا الاطار، خاصة في استخداماتها العسكرية ...(للتفصيل أكثر راجع: : ANDREW SCOBELL, **China's Use of Military Force** , **Beyond the Great Wall and the Long March**, Cambridge University Press,2003

فقط، أي على عقود ومشتريات الحكومة الأمريكية، بينما تعتمد روسيا على الأسواق الخارجية لتحقيق الأرباح والتي أصبحت الصين الآن تنافسها فيها.

وبعد تولي الرئيس الروسي «بوتين» دفة الحكم في روسيا، ظهر تحسّن سياسي واقتصادي لافت في العقد الأول من القرن الحالي 21، رغم الأزمة المالية العالمية التي أرهقت الدول الأوروبية والأمريكية وانعكست على معظم دول العالم، وكانت روسيا الأكثر تضرّرًا بسبب هبوط أسعار النفط والطاقة الحادّ، إلا أنها استطاعت زيادة إنفاقها العسكري بنسبة أكثر من 20% في 2009م أي إلى 50 مليار دولار، وذلك بسبب زيادة معدّلات النمو خلال الربع الثاني من 2008م بنسبة 7.2% واحتلالها لثالث أكبر احتياطي من العملات الأجنبية، والفائض الهائل في ميزانها التجاري بفضل صادرات النفط والغاز الطبيعي، وانخفاض دَيْنها الخارجي، وإنشائها صندوق الثروة السيَادية بقيمة بلغت 141 مليار دولار، ممّا جعل عودتها إلى الساحة السياسية الدولية كلاعب أساسي تناور من أجل الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية والجيوسياسية، وعلى أمنها القومي في محاولة لفكّ تطويقها من أمريكا في منطقتها، خاصّة بعد نشر منظومة الدروع المضادة للصواريخ، واعتبرتها كتهديدٍ خطير لها، وكانت روسيا قد وضعت خطة زيادة إنفاق عسكرية تمتدّ مابين 2008 إلى 2011 بحوالي 142 مليار دولار، وكان «بوتين» قد عمد سابقاً إلى زيادة نفقات التطوير العسكرية إلى 70% في 2006م بهدف تطويرها وتعزيز الصناعة العسكرية مقارنة بأمريكا والصين[1].

[1] المرجع السابق ، ص 34.

✓ الإنفاق العسكري الصيني

زادت الصين ميزانية نفقاتها العسكرية* من 1999 إلى 2008م بمعدّل 194% وبلغ إنفاقها العسكري في شرق آسيا فقط إلى 84.9 مليار دولار، أي بزيادة 10% عن 2007 ، في حين أن هناك تشكيك أمريكي بهذه الميزانية المنخفضة، إذ أن هناك تسجيلا لأرقام تفوق 139 مليار دولار للعام 2007 ، بينما تشير التقارير الرسمية الصينية إلى 46 مليار دولار، هذا بالإضافة إلى واردات الأسلحة، وباعتقاد الصين– حسب أهم الخبراء الاقتصاديين العسكريين الأدميرال «تشان تشاو تشون»– بأن هذا الإنفاق العسكري الهائل ناتج عن تقاعسه في السنوات السابقة مقارنة بأمريكا واليابان والهند وروسيا وتايوان وكوريا الجنوبية، علمًا بأن عدد القوّات المسلحة الصينية تتصدّر المرتبة الأولى في العالم إذ تبلغ مليونين و250 ألف جندي، ولكنه يشير أيضًا إلى أن القدرات العسكرية الصينية تعدّ في المرتبة الخامسة في العالم، وهي تسعى لتطوير قدراتها بما يواكب قدرة الجيوش العصرية، وذلك من خلال حيازتها على أحدث المنظومات العصرية للإدارة والرقابة والاتصالات، وجمع المعلومات والاستخبارات والقدرة على خوض حروب المعلوماتية، واستخدام الأسلحة الدقيقة والذكية والنظريات الجديدة لخوض المعارك، وهذا ما يؤخّرها عن أن تصل إلى مصافّ قوّة الدول الكبرى العسكرية، فإذا أرادت أن تصل في 2020م لقيادة العالم يجب عليها أن تتطوّر إلى تلك القدرات العسكرية المتطوّرة كلها والتي تملكها كل من الدول الخمس الكبرى[1].

---

* تعتبر الصين من الدول التي شهدت تطورات عسكرية ملحوظة ، و يتضح ذلك جليا من خلال عدة مؤشرات ، و تطور العقيدة و الاستراتيجية العسكرية الصينية،و كذا تحديث البحرية الصينية، و تطوير الفضاء العسكري، و ظيادة النفقات العسكرية .....،كلها تصب في خانة تطوير القدرات العسكرية حتى تتناغم مع مكانتها ...(للتفصيل أكثر راجع : Charles-Louis Labrecque, **La Modernisation Militaire De La Chine : Une analyse des capacités actuelles et des efforts de montée en puissance**,universite laval , Québec , Canada , 2011.

[1] المرجع السابق ، ص 35.

الصين في نهاية عام 2014 قامت بتوقيع صفقة لشراء 4 بطاريات إس_ 400 للدفاع الجوي بعيد المدى لتصبح أول مُشتري أجنبي لهذه المنظومة بالإضافة إلى توقيعها عقدا لشراء 24 مقاتلة Su-35 في نهاية العام المنصرم 2015 [1].

و كان قد كشف تقرير لمعهد "ستوكهولم" الدولي لأبحاث السلام، أن الإنفاق العسكري العالمي ارتفع في 2015، بنسبة 1% مقارنة بالعام 2014، ليسجل نحو 1,7 تريليون دولار أمريكي.وأشار التقرير إلى أن حجم الإنفاق العسكري سجل زيادة لأول مرة خلال السنوات الخمس الأخيرة، مرجعاً ذلك إلى عدد من التطورات العالمية مثل العمليات ضد تنظيم داعش، والحرب المتواصلة في اليمن، والاضطرابات في بحر الصين الجنوبي، إضافة إلى ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، ودعم و مشكلة أوكرانيا.و وفقاً لذات التقرير، فإن حجم الإنفاق تضاءل العام الماضي في كل من أفريقيا وأميركا اللاتينية ودول الكاريبي، فيما زاد في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا وآسيا والشرق الأوسط.و أظهر التقرير تصدر الولايات المتحدة قائمة الدول الأكثر إنفاقاً، حيث بلغ معدله ربع حجم الإنفاق العالمي، بمقدار 596 مليار دولار، تليها الصين بتسجيلها ارتفاعاً بنسبة 7,4% وبمقدار 215 مليار دولار، فيما احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الثالثة بحجم إنفاق بلغ 87,2 مليار دولار، إذ ارتفع حجم إنفاقها العسكري إلى الضعف منذ 2011[1].

كما لفت التقرير إلى ارتفاع حجم الإنفاق العسكري الروسي، بنسبة 7,5% في 2015، ليسجل 66,4 مليار دولار، ويحتل المرتبة الرابعة في القائمة بعد أن كان في الثالثة عام 2014 . وشهد عام 2015 ارتفاعا في النفقات العسكرية

---

[1] المنتدى العربي للعلوم العسكرية، "مبيعات السلاح الروسي تتجاوز 50 مليار دولار بنهاية العام 2015"، من الموقع: http://www.arabmilitary.com/forums/egyarmy/1320، بتاريخ: 2016/06/24

[1] وكالة الأناضول ،"معهد ستوكهولم : ارتفاع الإنفاق العسكري العالمي في 2015 "، 2016/04/05 ، من الموقع: http://aa.com.tr/ar ، بتاريخ: 2016/06/20.

ليضع حدا للتراجع المتواصل منذ 2009 وحتى 2014، في أوروبا وأمريكا الشمالية[1].

و قد انتهت المناورات البحرية الصينية الروسية "التعاون البحري- 2016" (19/11 سبتمبر 2016) التي استغرقت أسبوعا، فيما أصبح التعاون بين الجيشين أكثر قربا، والثقة المتبادلة بينهما أكثر عمقا، لا سيما خلال المناورات التي تركز على العمليات العسكرية الحقيقية، والتصدي للغواصات، كما أن المناورات المشتركة أصبحت آلية عادية ووضعا طبيعيا، و عرض المستوى العملي العسكري المشترك و التنسيق المشترك و الثقة المتبادلة بين جيشي البلدين[2].

و قال"ليانغ يانغ"، المتحدث باسم القوات البحرية الصينية:" مقارنة مع المناورات السابقة، تتميز هذه المناورات بتحسين نمط التنظيم والتنسيق والقيادة وتوسيع المحتويات."و أضاف أن هذه المناورات تهدف إلى توطيد وتطوير الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين الصين وروسيا، وتعميق التعاون بين الجيشين وتعزيز قدرة البلدين على مواجهة التهديدات البحرية ورفع مستوى البحريتين في تنظيم وقيادة عمليات الدفاع البحري المشتركة[3].

---

[1] المرجع السابق.

[2] تلفزيون الصين المركزي،" المناورات البحرية المشتركة بين الصين وروسيا تصبح آلية عادية ووضعا طبيعيا"، من الموقع: http://arabic.cctv.com/2016/09/19/VIDELulk3wyEdfQIZiuFvD4I160919.shtmlبتاريخ: 2016/09/20

[3] المرجع نفسه .

المطلب الثاني: المكانة الاستراتيجية للسلاح الروسي في المنظور الصيني

إن الصين تعتمد اعتمادا كبيرا على روسيا في مجال إمدادها بالأسلحة. و على هذا النحو ، تستأثر الصين بـ:40% من صادرات السلاح الروسي، في حين الأسلحة الروسية تمثل 70% من إجمالي واردات الصين من الأسلحة بتكلفة سنوية تصل إلى نحو ملياري دولار. وكنتيجة لذلك؛ فإن الكثير من الإحلال و إمدادات قطع الغيار في الجيش الصيني تعتمد على الترسانة العسكرية الروسية.. و لا يقتصر التعاون العسكري على عملية التجارة و التجديد و الصيانة فقط و لكن امتد التعاون إلى المجال الإستراتيجي و التدريبي و التخطيطي من خلال إجراء المناورات المشتركة[1]. كالمناورات العسكرية المشتركة التي أقيمت في أوت 2005 بين روسيا و الصين [2]؛ و قد أطلق عليها اسم "مهمة السلام 2005" في "فلاديفوستوك" الروسية ، و شبه جزيرة "شاندونغ" و المياه البحرية القريبة من الصين[3] .و قد اعتبرت هذه المناورات أنها تحمل رسائل متعددة و أنها تعد استعراضا للعضلات العسكرية للدولتين الشيوعيتين سابقا ، أو تمثل " تحالفا أحمر لمواجهة الخطر البرتقالي في تلميح إلى أن الصين و روسيا ستقفان في وجه توغل الثورات السلمية التي بدأت تطيح بنظم الحكم في آسيا ، و ربما تصل إلى أحد البلدين [4].

أما المحللون الروس و الصينيون ، فقد وصفوا هذه المناورات بأنها " تدريب على مواجهة الحركات الإسلامية الانفصالية التي تعانيها روسيا في "القوقاز" و الصين في "شينجيانج"[5].

---

[1] أبو بكر الدسوقي ،"العلاقات الروسية – الصينية..محددات الخلاف و آفاق التعاون" ، مرجع سابق ، ص 78.

[2] Nouvelle étoile, **CHINE 2006**, Op.Cit, PP. 81-82

[3] ياسين سامي ضيف الله، "العلاقات مع لدول الكبرى في العالم"، **http://www.china.org.cn/english/features/Brief/191523.htm** ، يوم 24 04 2007.

[4] أحمد دياب ، "روسيا و اللعبة الكبرى في آسيا" ، **السياسة الدولية** ، العدد 167، جانفي 2007 .ص 78.

[5] أبو بكر الدسوقي ،"العلاقات الروسية – الصينية..محددات الخلاف و آفاق التعاون"، مرجع سابق ، ص 78.

و لا بد من أن نشير إلى أن واشنطن حظرت بيع السلاح إلى بكين منذ عام 1989م – في أعقاب أحداث ميدان "تيان إن مين" – ومنذ ذلك الحين وهي تعاني من الحاجة إلى تطوير قدراتها العسكرية على نحو يضمن لها حماية إنجازاتها الاقتصادية واستثماراتها الهائلة داخل الصين وخارجها، ويحقق لها هيبة عسكرية دولية تعزز من مكانتها الاقتصادية المتنامية وتقوي موقفها التفاوضي في مواجهة منافسيها الاقتصاديين الذين تتصدرهم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهو أمر متعذر في ظل حظر بيع السلاح المفروض على بكين، مما دعاها إلى محاولة توثيق عُرى التعاون مع موسكو عبر إجراء المناورات المشتركة معها، بما يضمن لها مورِّداً مضموناً للسلاح والتكنولوجيا العسكرية المتطورة في ظل حرص الغرب على منع وصول تلك التكنولوجيا إلى بكين. واستطاعت الصين أن تحصل على أسلحة من روسيا خلال السنوات الثلاث الماضية لعام (2005) بما قيمته خمسة مليارات من الدولارات، كان نصيب عام (2005) منها مليارين من الدولارات، وقد شملت تلك الصفقات: معدات، وصواريخ، وغواصات ديزل، ومقاتلات سوخوى 27 و30، ومعدات حربية متنوعة. وصرح الجنرال "فلاديمير ميخائيلوف" – قائد القوات الجوية الروسية – بأن روسيا تنوى تزويد الصين بطائرات إستراتيجية قاذفة للقنابل من طرازي SU-27M و SU-29M، وقاذفات بعيدة المدى من طراز TU-22M-3، وكذلك حاملات صواريخ من طراز TU-95MS.

وقد زادت الحكومة الصينية من الميزانية العسكرية عام 2005 بنسبة 12.6%، أي ما قيمته 22.8 مليار أورو، ورغم هذه الزيادة صرح المتحدث باسم مؤتمر الشعب العام أن ميزانية الدفاع الصينية تُعد قليلة نسبياً بالمقارنة بميزانية الدول الكبرى الأخرى، حيث خصصت الولايات المتحدة مبلغ 304 مليارات أورو لميزانيتها العسكرية، بينما خصصت اليابان 350 مليار أورو. ويرى المحللون أن الرقم الحقيقي للميزانية العسكرية الصينية يتراوح بين ضعف ما تم إعلانه وأربعة أضعافه، لأن الميزانية العسكرية للصين* زادت بنسبة

* و تعتبر الصين من أعلى الدول إنفاقا على الشؤون العسكرية و التسليحية على المستوى العالمي ، ووقعت الصين في هذا الإطار عدة صفقات تسليحية مع روسيا، تصل قيمتها إلى عشرات المليارات من الدولارات، و أبرزها : 200 طائرة قتالية طراز(سي يو27)، و 24 طائرة قتالية طراز(سي يو 30) ، و 08 غواصات طراز(كليب كيلو) ، و غواصتان طراز (سوفرميني)، و 3 طائرات إنذار مبكر طراز (إيه 50) بالإضافة إلى نظم الرادار و الصواريخ الخاصة بتشغيل و تسليح هذه الأسلحة ...(لمزيد من التفاصيل انظر : أحمد إبراهيم محمود ،" الصناعات العسكرية الروسية.. تدعيم الاقتصاد و المكانة الدولية"، **السياسة الدولية** ، العدد 170، أكتوبر2007 ، ص.ص.63-65).

6ر11% في عام 2004م، وبنسبة 6ر9% في عام 2003م، وبنسبة 6ر17% في عام 2002م[1].

و في سياق إنتاج و بيع السلاح في العالم طرح الرئيس الروسي فكرة أنه لا توجد أي دولة في العالم قادرة على تلبية حاجيات السوق و امتلاك جميع عناصر التكنولوجيا المتقدمة و الضرورية لتصنيع الأسلحة الحديثة و المعقدة.. و عليه يجب أن تتعاون الدول فيما بينها في تصنيع السلاح الحديث و الإشراف على بيعه و تسويقه في مختلف أنحاء العالم.. و أكد "بوتين" أن روسيا ستسعى لتأسيس شركات مشتركة مع الدول الصديقة لتصنيع الأسلحة الحديثة .. فالتعاون المشترك بين روسيا و دول مثل الهند و الصين في تصنيع السلاح من الممكن أن يوفر كافة الإمكانات لتأسيس مجمع صناعي حربي عالمي، وهو ما تسعى روسيا لتحقيقه معتمدة على الاستثمارات من البلدين، وسيكون الأمر بالنسبة لكل من الهند والصين أكثر فائدة من جميع النواحي، حيث تشكل مشترياتهما من السلاح أكثر من سبعين في المائة من صادرات روسيا، وربما تكون ماليزيا الشريك الثالث لروسيا في هذا المجال نظرا لما أبدته كوالالمبور من اهتمام كبير بهذا الأمر في الأعوام الثلاثة الماضية، وقد منحت مؤسسة "روس أبورون" الروسية لتصنيع وتصدير السلاح كل من الهند والصين تراخيص لتصنيع بعض منتجات السلاح مثل طائرات "سوخوى "27 للصين و " سوخوي " 30 للهند[1] .

و في السياق ذاته يرى خبراء أن العامل الأساسي وراء ارتفاع قيمة صادرات السلاح الروسية هو مشتريات السلاح الضخمة التي تعاقدت عليها الصين و الهند مع روسيا، و هي الصفقات التي كان قد ساعد على تنفيذها المزايا السعرية الضخمة التي تقدمها روسيا ، سواء من حيث انخفاض الأسعار ، أو تزويد المشترين بتكنولوجيا عسكرية

---

[1] مُحَمَّد عزت مُحَمَّد علي،" رفع الحظر عن بيع السلاح للصين"،
http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InIssueNo=83&InServiceID=48&InTemplateKey=mainpage
يوم 2007/05/22.

[1] مغازي البدراوي ،"سباق التسلح يعود من جديد بين موسكو وواشنطن"،
http://www.alwaqt.com/cv.php?cvid=85&tbl=blog_author ، يوم 2007/05/23.

متطورة نسبيا لا تقدمها الدول الكبرى الأخرى. كما كانت تلك الصفقات تمثل امتدادا لتعاون طويل و ممتد بين الجانبين في مختلف المجالات التسليحية، و تعود في طورها الراهن إلى منتصف التسعينات ، حيث اعتمدت الصين و الهند على روسيا في تنفيذ برامج التحديث التسليحي الضخمة التي تقوم بتنفيذها منذ ذلك الحين ، لا سيما من أجل سد النقص في المجالات التي لا تستطيع القدرات الوطنية لكل منهما توفيرها بالإمكانات الذاتية [2].

الجدول رقم (25): يبين مبيعات السلاح الروسية الرئيسة على المستوى العالمي:

الدولة	السلاح	العدد	سنة التعاقد	سنة التسليم	الكمية المسلمة
الصين	طائرة إنذار مبكر إيه 50 يو	3	2003	-	-
	طائرة قتالية سوخوي27	95	1996	1998	59
	طوافات مي8/مي17هيب إيتش	24	2005	-	-
	محركات طائرات توربينية	400	2005	-	-
	مدمرة (سوفرميني)	2	2002	2005	1
	غواصة طراز كيلو 636آي	8	2002	2005	2
	رادارات و صواريخ متنوعة.	-	-	-	-
الهند	طائرة دورية بحرية آي إل38	2	2005	-	-
	طوافة مضادة للغواصات كا27 و كا31	8	2004	-	-
	غواصة نووية طراز أكيولا	2	2005	-	-
	حاملة طائرات جورشكوف	1	2004	2008	-
	طائرة قتالية ميج 2 إيه كي	16	2005	-	-
	طائرة قتالية سوخوى 30	140	2000	2004	9
	دبابة قتالية رئيسية تي 90	610	-	-	310
	رادارات و محركات و صواريخ متنوعة	-	-	-	-
كازاخستان	طوافة مي 17/8	20	2004	-	14
	طائرة قتالية سوخوى آي إل 103	38	1995	-	26
كوريا الجنوبية	طائرة خفيفة آي إل 103	23	2002	2005	3
	عربة مشاة قتالية بي أم بي 3	37	2002	2005	37
	دبابة قتالية رئيسية تي 80	10	2002	2005	2
	زورق إنزال مورينا 1206	3	2002	2005	1
	صواريخ مضادة للدبابات	2000	2002	2003	1500
ماليزيا	طوافة مي 8/مي 17 هيب إتش	10	2003	-	-
	طائرة قتالية سوخوي 30	18	2003	-	-

[2] أحمد إبراهيم محمود ، مرجع سابق ، ص.63.

	صاروخ جو/جو آر 77	-	1997	-	-
فنزويلا	طوافة قتالية مي 26/8/24	15	2005	2006	-

المصدر : معهد استكهولم لأبحاث السلام الدولي ، **التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي** ، الكتاب السنوي 2006، ترجمة حسن حسن و آخرون (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية و معهد استكهولم لأبحاث السلام الولي و المعهد السويدي بالإسكندرية ، نوفمبر 2006) ص.ص.718-833. في المرجع: أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص.64.

و المتتبع لقضايا التسلح الصينية من روسيا ، يلاحظ ارتفاع أرقام المبيعات الروسية* من السلاح إلى الصين بعد و صول الرئيس " فلاديمير بوتين" إلى سدة الرئاسة عام 2000. و قد زار بوتين الصين في جويلية 2000 و توج زيارته هذه لبكين بتوقيع اتفاق استراتيجي حول "التعاون التكنولوجي المتعلق بالقضايا العسكرية"كجزء من الخطة المشتركة لتعميق العلاقات الإستراتيجية الصينية– الروسية و الشراكة و التعاون و تنميتها. و هنا لا بد أن نسجل أن روسيا تستعيد كثيرا من الطلب الصيني على الأسلحة و التكنولوجيا الروسية، لكن الصين مستفيدة و بشكل أكبر أيضا، و ذلك من خلال حصولها على التقنيات العسكرية الروسية المتطورة و التي تفتقد هي إليها خاصة الغواصات و المدمرات و الأسلحة الدقيقة[1].

و قد استفادت الصين من تجارة السلاح الروسية فعملت خلال السنوات الأخيرة على تنمية طائراتها و مطاراتها و بحريّتها و قدراتها الحربية و العسكرية و تطويرها بشكل كبير. و تعليقًا على ذلك، يقول بعض الخبراء في وصف العلاقات العسكرية الصينية–الروسية، إنّ روسيا أصبحت القاعدة اللوجستية لحاجيات الصين العسكرية.

* و يرى المتابعون لقضايا التسلح و المنافسة على بيع السلاح أن روسيا – و في إطار المنافسة التقليدية على الصدارة العالمية في مجال صادرات التسليح – نجحت في الاستحواذ على المرتبة الأولى في تصدير الأسلحة التقليدية خلال الفترة من 2000 إلى 2004 ، حيث كانت قيمة صفقات الأسلحة التي أبرمتها روسيا خلال تلك الفترة تقدر بـ: 26.9 مليار دولار بالأسعار الثابتة لعام 1990 بنسبة 31.87% من الإجمالي العالمي ، متفوقة بذلك على الولايات المتحدة وكافة الموردين الآخرين.(للتفصيل أكثر انظر، أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص 63.)

[1] علي حسن باكير ، العلاقات الإستراتيجية الصينية–الروسية، مرجع سابق ، ص. 29.

و منذ اصطدام طائرة التجسّس الأميركية بالمقاتلة الحربية الصينية في أفريل العام 2001، و الأنظار كلّها تتّجه إلى قدرات الصين العسكرية المتنامية، و إلى العلاقات العسكرية و التكنولوجية الصينية–الروسية في السنوات الأخيرة...

فالتعاون العسكري بين البلدين ينبع من عدة منطلقات؛ فالصين ترغب في الحصول على المزيد من التقنيات العسكرية الروسية الحديثة، بينما ترغب روسيا في أن تصبح الصين مستثمراً رئيسياً في مجمع صناعتها الحربية. وفي رأس قائمة أهداف هذا التعاون يقف سعي موسكو وبكين للحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ كما في العالم كله. ويرى الخبراء أن الدافع وراء السعي الروسي والصيني لتعزيز العلاقات بينهما في المجال العسكري يعود إلى تلاقي المصالح بينهما، لاسيما مصلحتهما بالعمل معاً من أجل مواجهة أهداف العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة التي تبناها أوباما في مطلع عام ،2012 والتي تقوم على نقل مركز اهتمام المصالح العسكرية الاستراتيجية الأمريكية من منطقة الشرق الأوسط نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ[1].

من جانب آخر يخفي التعاون الروسي –الصيني في طياته رغبة في العمل المشترك من أجل مواجهة تهديد الدرع الصاروخية الأمريكية، التي لا يقتصر تهديدها الاستراتيجي على روسيا وأمنها ومصالحها، بل يطول الصين أيضاً ومناطق النفوذ التقليدي لبكين. ولمواجهة التهديد الأمريكي تبدو الصين بأمسّ الحاجة إلى تعزيز قوتها البحرية، ذلك أن الولايات المتحدة ما زالت متفوقة في هذا الجانب وتنتشر القطع الحربية البحرية الأمريكية في البحار والمحيطات حول الصين وفي بحار متاخمة لها، من هنا يبدو أن الصين ستعتمد على تعاونها التقني العسكري مع روسيا لتحصل على قوة بحرية تساعدها على سحب زمام المبادرة في البحار المجاورة من أيدي الأساطيل الأمريكية[2]. وتعتمد الصين على روسيا في هذا المجال

---

(1) جريدة النور، "روسيا والصين..تحالف استراتيجي لمواجهة عقيدة أوباما العسكرية"، من الموقع:http://www.an-nour.com/، بتاريخ : 2016/09/04.

(2) المرجع نفسه.

لأنها لا تستطيع الاعتماد على تعاون مع الغرب يؤمن لها هذه الاحتياجات، وذلك بسبب عقوبات تحظر مثل هذا التعاون مع الصين تبناها الغرب منذ عام 1989. وروسيا لم تنضم إلى هذه العقوبات. وكان بوتين قد أجرى زيارة إلى الصين في صيف العام الجاري، وصرح خلالها بأن روسيا والصين تعوِّلان إلى حد كبير على التعاون الثنائي في تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وزيارة "شايغو" أتت في سياق هذا التعاون، ذلك أن الوزير الروسي شارك، بعد محادثات هامة مع القيادات السياسية والعسكرية في بكين، في أعمال الدورة السابعة عشرة لاجتماعات اللجنة الحكومية الصينية –الروسية للتعاون العسكري، التي تقوم بوضع الخطط للمضي في التعاون بين البلدين بما يخدم مصلحتيهما[1].

رسم بياني رقم(01) يبين:حجم الأسلحة المباعة من روسيا إلى الصين من سنة 1992 إلى سنة 2010.

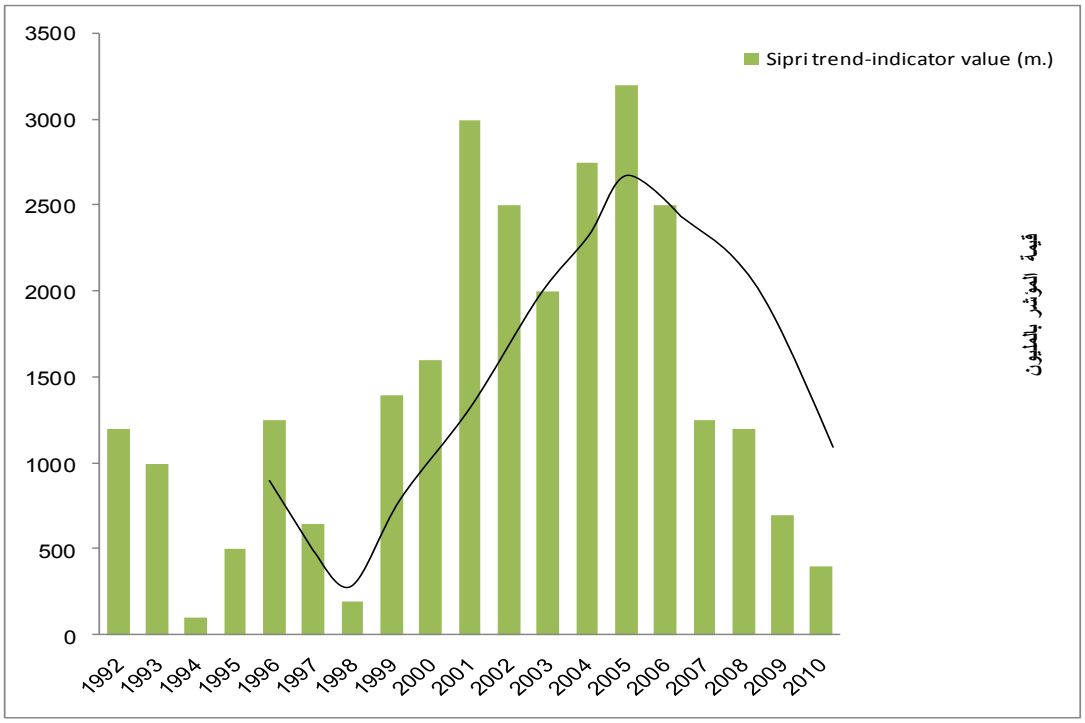

المصدر:

IRyna Zhuravel ,**Arms transfers between Russia and china**: **Neoclassical realiast analysis** . Master's (two Years) in Global studies, department of political science. Lund University, 2012, p2.

[1] المرجع السابق.

رسم بياني رقم (02) يبين: النفقات العسكرية الصينية (مليون دولار أمريكي).

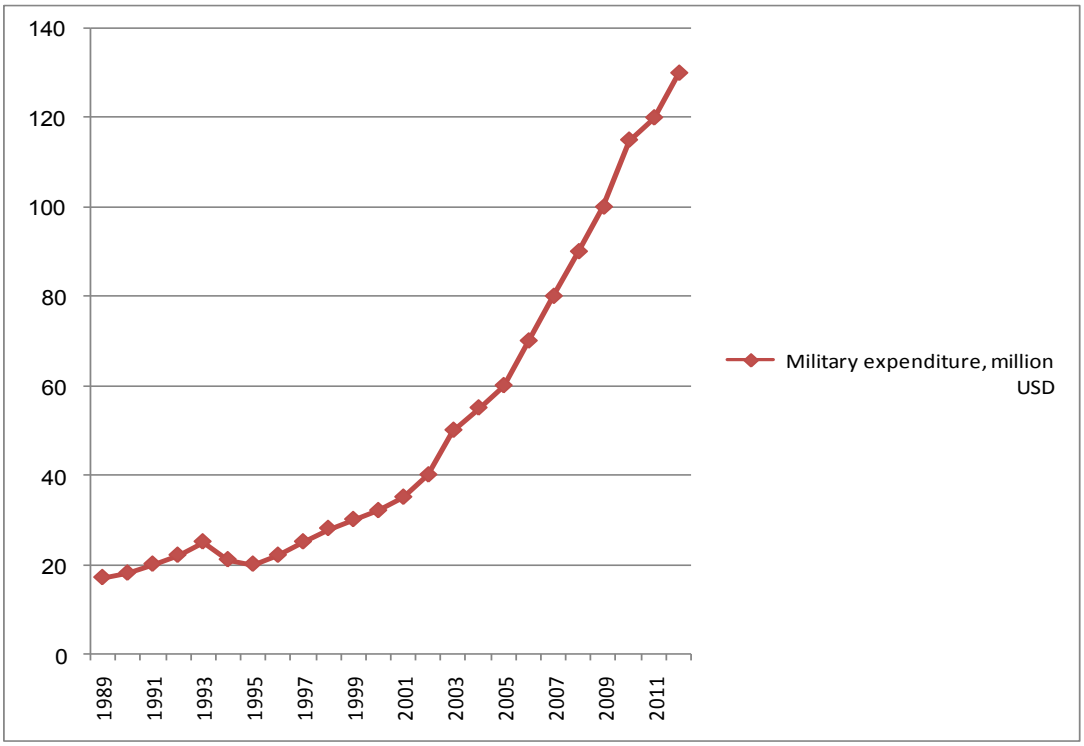

المصدر:

IRyna Zhuravel ,**Arms transfers between Russia and china**: **Neoclassical realiast analysis** .Master's (two Years) in Global studies, department of political science. Lund University, 2012, p.30

المطلب الثالث :قدرة الصين على الصناعة العسكرية

في ظل الصراع المتنامي بين القوى الكبرى ، يسود اعتقاد لدى الدول الغربية أن النمو السريع في القوة الاقتصادية الصينية سوف يكون دافعا كافيا للقيادة الصينية للتوجه نحو امتلاك القوة العسكرية المتفوقة ..و هو الأمر الذي يمكن أن يمثل تهديدا حقيقيا لمصالح الغرب و مصالح دول آسيا الأخرى ... فالتفوق الاقتصادي الصيني سوف يمكنها من تحويل الطموحات الإستراتيجية الصينية إلى واقع حقيقي..[1]

و رغم أن الصين بهذه المقاييس تعتبر إحدى القوى العالمية الواعدة و المؤثرة على الساحة الدولية، إلا أنها لم تصل بعد لنقطة التكامل في قدراتها الشاملة، خاصة من منظور قدرتها التكنولوجية و العسكرية.. و هو الأمر الذي انعكس على صغر حجم مشاركة الصين في سوق السلاح الدولية. و يرجع السبب الرئيسي لذلك إلى تخلف صناعاتها العسكرية ، و هو الأمر الذي أدى بها إلى الانفتاح غربا للحصول على التقنيات الحربية الحديثة ، حيث نجحت في الحصول على أحدثها .. و ذلك من منطلق السعي لتحديث صناعاتها العسكرية المتخلفة من خلال التعاون على عدة مسارات: كمسار التصنيع المشترك و مسار الحصول على تقنيات التسلح الحديثة من الشرق و الغرب ، خاصة روسيا الاتحادية و الولايات المتحدة ..و ذلك من أجل نقل التقنيات المتقدمة ثم توطينها وصولا إلى تقنية صينية و ذلك لأن الصين تفضل تطوير معداتها القديمة مستفيدة من الخبرة الأجنبية أكثر من شراء معدات جديدة أو إنتاجها. من هذا المنطلق بدأت الصين

---

[1] مراد إبراهيم الدسوقي ، "مستقبل التوجهات الإستراتيجية الدفاعية للصين"، **السياسة الدولية** ، العدد124 ، أفريل 1996،ص 239.

جهودا مكثفة لتحديث الجيش و الصناعات العسكرية الصينية جنبًا إلى جنبٍ منذ أواخر الثمانينات و أوائل التسعينات على نمط نظم التسلح الغربية[1].

و تبقى حجم المشاركة الصينية في سوق السلاح العالمي في عقد التسعينات (و هو ما يبينه الجدول الموالي) في تراجع يعوزه المحللون إلى المنافسة الغربية خاصة الولايات المتحدة من منظور تفوقها التقني ، و كذلك المنافسة الروسية من منظور تفوقها التقني و السعري و رغم ذلك تشير الدراسات الأمريكية إلى أن الصين سوف تصبح مركز منافسة حقيقية في السنوات القادمة.

جدول رقم (26): يبين حجم المشاركة الصينية في سوق السلاح العالمي .

السنة	النسبة %	القيمة بالمليون دولار
1987	%2.9	2566
1992	% 3.3	1231
1993	% 3.2	1199
1994	% 2.3	722
1995	% 1.7	657
1996	% 1.5	609
1997	% 2.2	1000

المصدر: مُحَّد نبيل مُحَّد فؤاد ،" الصناعات العسكرية الصينية و مبيعاتها لدول الشرق الأوسط"، **السياسة الدولية** ، العدد 140، أفريل 2000، ص216.

و تؤكد السياسة العامة للصين في مجال تجارة السلاح على ما يلي :

- ✓ أن المجتمع الدولي يتعين عليه أن يتبنى نظاما لضبط و نزع السلاح يتصف بالتوازن لا يجب أن يشكل منع انتشار الأسلحة عقبة للحقول العادلة و مصالح جميع الدول في الاستخدام السلمي و التقني في الدول النامية.

[1] مُحَّد نبيل مُحَّد فؤاد ،" الصناعات العسكرية الصينية و مبيعاتها لدول الشرق الأوسط"، **السياسة الدولية** ، العدد 140، أفريل 2000، ص 213.

✓ أن لجميع الدول الحق في الحفاظ على قدرات دفاعية مناسبة، و على الدفاع المشروع عن الذات.

✓ يتعين على جميع الدول خاصة النامية السيطرة الحازمة على نقل المواد و التقنيات و المعدات العسكرية المنظورة و الحرجة.

✓ و تشير القراءة المتأنية إلى أنها مجموعة من المبادئ المرنة التي تبيح للصين حرية الحركة في تجارة السلاح رغم إعلانها الالتزام بالاتفاقيات[1].

و برغم كل الجهود الصينية لمحاولة تصنيع السلاح ، تبقى جهودا أوصلتها إلى إنتاج لا يرقى إلى حد المنافسة في سوق السلاح العالمية ، بل والأبعد من ذلك تبقى الصين غير قادرة على توفير طلباتها من الأسلحة بنفسها و بطبيعة الحال تلجأ إلى استيراد التكنولوجيا العسكرية من الخارج ، و تبقى معظم مشتريات الصين وارداتها من الأسلحة و التكنولوجيا من روسيا، و لذلك نلاحظ عددًا من النقاط المثارة دومًا حول هذه المسألة و منها[1]:

1- إنّ الصين مهتمّة بشكل أساسي و رئيسي بأنظمة الأسلحة، نقل التكنولوجيا، و التخصّص في الليزر، حروب الغواصات، الدفاع الجوي، و تكنولوجيا الصواريخ*.

---

[1] المرجع السابق، ص 214.

[1] علي حسن باكير ، "العلاقات الإستراتيجية الصينية- الروسية"، مرجع سابق ،ص ص 29-30 .

* إن الاهتمام الصيني في مجال تطوير المعدات العسكرية جعل عديد من الدول تنزعج من هذا النمو، و خاصة الو.م.أ. فقد جاء في التقرير السنوي للبنتاجون – الصادر في جويلية 2005م – حول حالة الجيش الصيني، ما أثار احتجاج معظم المسؤولين في الصين، حتى أنهم وصفوه بأنه معادٍ للصين، وقد رفض الرئيس "بوش" عرض هذا التقرير على الكونجرس حتى لا يسيء إلى العلاقات الأمريكية – الصينية المتوترة بالفعل، في الوقت الذي ينشد فيه البيت الأبيض مساندة بكين في حمل كوريا الشمالية على العودة إلى مائدة المفاوضات لبحث الملف النووي الكوري، حيث جاء في التقرير ما نصه: "إنه وبعد عشرين عاماً على النمو الاقتصادي القوي، تدخل الصين البازغة الآن مرحلة حاسمة يتحدد فيها مستقبلها ومستقبل الإنسانية كلها، وبينما وصلت المقدرة العسكرية للصين إلى مستوى تاريخي، وهي في تزايد مستمر، فنحن نجهل تماماً ما هي الخيارات الإستراتيجية للقادة الصينيين، وبسبب التحديث المستمر والسريع لجيش الصين، فإنه لا يمثل خطراً على جزيرة تايوان فقط، بل على الوحدات الأمريكية العسكرية المنتشرة في المحيط الهادي، وربما يتعدى تأثيره إلى دول أخرى في المنطقة مثل الهند واليابان، ومع هذا يسلّم التقرير بأن البحرية الصينية لا تزال حتى الآن لا تمتلك حاملة طائرات واحدة أو طائرات قابلة للتزوّد بالوقود أثناء الطيران، الأمر الذي يمنعها من القتال في معارك تبعد كثيراً عن حدودها البرية البحرية".

2- تصر روسيا دومًا على أن تكون مشتريات الصين العسكرية منها بأسعار عادية من دون أي مراعاة أو دفعات كثيرة، فيما تصرّ الصين على ضرورة تخفيض ثمن السلاح لتستفيد من احتياطياتها بالعملة الصعبة في أمور أخرى و ليتسنى لها الوقت أيضًا لتأخذ رخصة تصنيع هذه الأسلحة محليًا من روسيا.

3- يلوم الصينيون الروس دومًا على نوعية السلاح الذي يحصلون عليه و على كون روسيا تبيع غيرهم من الدول أسلحة و أنظمة تكنولوجية متطوّرة كالهند مثلاً، لذلك ستركّز الصين من الآن و صاعدًا على نوعية التكنولوجيا المصاحبة لأسلحتها المستوردة من روسيا و ليس على الكميّة كما كان الأمر سابقًا.

4- هناك نقاش في روسيا على أنّ تجارة الأسلحة مع الصين تتمّ وفق أسس نفعية و مصلحية آنية فيما يعتبر آخرون أنّه لماذا على روسيا أن تقيّد من مبيعات أسلحتها للصين أو غيرها و هي في أشد الحاجة إلى العملة الصعبة لإحياء اقتصادها و صناعتها

وتشعر واشنطن بانزعاج ملحوظ من فكرة أن تقع قواتها تحت نيران – أو حتى تهديد – من أسلحة أسهم في إنتاجها حلفاؤها في حلف الناتو، إذ إن نقل التكنولوجيا الأوروبية الحديثة سوف يزيد من مخاطر انتشار الأسلحة ويهدد بامتلاكها بشكل يتعذر معه السيطرة عليها، في الوقت الذي تخلت فيه روسيا عن القيود الحالية على مبيعات الأسلحة لبكين، ويلخص مسؤول أمريكي الأمر قائلاً: "إنه من غير المنطقي أن يجد جنودنا أنفسهم في مواجهة أسلحة حديثة مصنعة في أوروبا – وبخاصة "الميراج" و "رافال" التي تنتجها مؤسسة "داسو" للطيران – هذا بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة لديها مبررات قوية تؤيد خطورة إصرار أوروبا على بيع أسلحة متطورة للصين، قد تؤثر على استقلال دول شرق آسيا، وخصوصاً فيما يتعلق بأمن اليابان وتايوان بعد تزايد اهتمام الصين بضم تايوان إليها". هذا عن الموقف الأمريكي المتشدد والداعي إلى استمرار الحظر على بيع الأسلحة للصين والموقف الياباني القريب منه، فماذا عن الموقف الأوروبي؟ تقدمت فرنسا وألمانيا باقتراح يري ضرورة رفع الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على مبيعات الأسلحة إلى الصين بعد أحداث ميدان "تيان إن مين" العنيفة في عام 1989م، ولكن هناك أسباباً وجذوراً أكثر إثارة للجدول بالدرجة نفسها للمبادرة الفرنسية الألمانية، تتمثل في اتجاه الاتحاد الأوروبي إلى إقامة علاقات إستراتيجية مع الصين بشكل مستقل عن الصلات التي تربط أوروبا بالولايات المتحدة، ولقد لقيت هذه الجهود المستمرة ترحيباً حاراً – وإن كان مشروطاً – من بكين، بما يعكس رغبة كل من فرنسا والصين في إقامة عالم متعدد الأقطاب تصبح فيه الولايات المتحدة مجرد أحد مراكز القوى العالمية المتعددة، كما يؤكد الأوروبيون على أن إجراءات الوقاية الاختيارية للاتحاد الأوروبي سوف تستمر في وضع قيود على المبيعات الأوروبية. وعلى الرغم من مطالبة الأوروبيين المستمرة لإدارة بوش بالتشاور الحميم حول القضايا العالمية بين الطرفين، إلا أنهم أهملوا استشارة واشنطن حول مسألة رفع حظر بيع السلاح للصين، بينما يرى بعض المسؤولين الأمريكيين أن بكين سوف تستفيد من خلافات طرفي الأطلسي حول العراق والحرب على الإرهاب في دق إسفين بين أوروبا والولايات المتحدة، كما أعربوا عن قلقهم من أن يسقط الأوروبيو.ن في حبائل الصين.(لمزيد من التفاصيل انظر:مُحَمَّد عزت مُحَمَّد علي ،"رفع الحظر عن بيع السلاح للصين "

http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InIssueNo=83&InServiceID=48&InTemplateKey=mainpage يوم 2007/05/22.

العسكرية المتهالكة، و يبرّرون موقف الغرب تجاه حظر أوروبا و أميركا بيع الأسلحة و التكنولوجيا للصين بأّنه يتمّ وفق معايير مزدوجة و مصلحية تعود بالنفع عليهم و خوفًا من مواجهة الصين لهم، و مثل هذه المخاوف غير موجودة لدى روسيا و لا يجب الالتزام بها و بالتالي يجب الإبقاء على بيع السلاح الروسي و نقل التكنولوجيا للصين و لكن ليس لدرجة يتهدّد معها الأمن القومي الروسي نفسه عبر الأسلحة الروسية.

6- وجود معضلة صينية تكمن في بيع الروس أنظمة صورايخ و دفاع أكثر تطوّرًا للهند التي يرى البعض أنّه يتم دفعها للوقوف في وجه الصين. و يبرّر بعض الخبراء الروس ذلك بأنه ليس لديهم أيّة مخاوف استراتيجيه من الهند كونه لا توجد حدود مشتركة معها بالإضافة إلى أنّ الهنود ملتزمون مع الروس سياسيًا منذ فترة طويلة و هناك ثقة متبادلة بينهم[1].

و رغم كل هذا تبقى الصين بحاجة إلى استيراد التكنولوجيا العسكرية، لضمان قوتها العسكرية، و حتى تحدث التكافؤ بين عناصر القوة. صحيح أن الصين قوة اقتصادية منافسة حتى للولايات المتحدة الأمريكية، و لكن هذا لا يكفِ حتى تكون دولة مؤثرة في رسم السياسات على المسرح الدولي؛ فمن الناحية الإستراتيجية يجب على الصين أن ترقى بقواتها العسكرية إلى المستوى المطلوب الذي يحقق لها نفس القدر و الهيبة التي حققتها لها القوة الاقتصادية.فمكانتها الاقتصادية تلزمها لأن تكمل الفراغ الاستراتيجي لعناصر القوة (و هي القوة العسكرية) .و رغم أنها قطعت أشواطا كبيرة في مجال الصناعات العسكرية، إلا أنها تبقى عاجزة على المنافسة ليس في سوق السلاح فحسب بل قبل كل هذا ، تبقى بحاجة إلى استيراد التكنولوجيا العسكرية من الشرق و الغرب . و في هذا الإطار نجد روسيا المموّن رقم 01 للصين بالمعدات العسكرية المختلفة، و الصين السوق رقم 01 للسلاح الروسي في العالم.و هو الأمر الذي يخدم الجانبين ؛ الجانب الصيني عسكريا ، و الروسي اقتصاديا و استراتيجيا على المستويين المتوسط و البعيد، لكبح الأحادية القطبية الذي يعتبر من بين أهداف الشراكة الإستراتيجية الروسية- الصينية .

---

[1] علي حسن باكير ، العلاقات الإستراتيجية الصينية-الروسية، مرجع سابق ، ص.30.

في ختام هذا الفصل يمكن القول أن التوجه الروسي- الصيني في شراكتهما الجديدة ، نحا منحى متميز كقطب جديد يمكن أن يؤسس لتوجه جديد في العلاقات الدولية، و يؤسس لعالم متعدد الأقطاب ، تعاد فيه توزيع القوة في العلاقات الدولية ، و في نظام ما بعد بعد الحرب الباردة.

و تبقى الشركة الإستراتيجية الروسية الصينية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ،في جميع مجالاتها (السياسية و الاقتصادية و العسكرية) لا يراهن عليها الطرفان الروسي و الصيني فحسب ، بل الجماعة الدولية على الأقل من أجل التخفيف من حدة الهيمنة الأمريكية ، و لما لا التأسيس لواقع جديد تكون التعددية القطبية هي سمته . و من هذا المنطلق سيكون لهذه الشراكة انعكاسات إقليمية و دولية لا محالة .

الفصل الثالث :

انعكاسات الشراكة الاستراتيجية الروسية – الصينية على المستويين الإقليمي و الدولي

الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الإستراتيجية الروسية الصينية على المستويين الإقليمي و الدولي:

تعتبر العلاقات الروسية- الصينية في توجهها الاستراتيجي الجديد أهم ما توصل إليه الطرفان في نهاية القرن الماضي و بداية القرن الحالي، على اعتبار أن انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية تسعينات القرن العشرين خلق فراغًا استراتيجيًا كبيرًا في توازن القوى في العالم، و هو الأمر الذي يراه عديد من الاستراتيجيين السبب المباشر للتقارب الروسي-الصيني الجديد، و الذي نتج عنه شراكة إستراتيجية لمواجهة القرن الواحد و العشرين.و يرى خبراء الإستراتيجية و الجيوبوليتيكا أن الشراكة الروسية الصينية- رغم أنها تسير بخطى متثاقلة نظرا لعدم تجاوز الخلافات بصفة نهائية- في مجالاتها المختلفة لها تأثير كبير على المستوى الإقليمي و الدولي.وأن هذا التوجه الجديد سيؤدي إلى تغيير قواعد اللعبة الدولية، وإحداث التوازن الدولي خاصة و أن البلدان يملكان من الإمكانيات ما يؤهلهما لتكامل حقيقي في جميع المجالات. ضف إلى ذلك أنهما ينتميان إلى فضاء جيوبوليتيكي مهم جدا. و من هذا المنطلق ستكون الشراكة الإستراتيجية الروسية-الصينية – إذا ما فُعِّلت و تم الارتقاء بها إلى تحالف استراتيجي- تأثير كبير على المستوى الإقليمي و من ثم على المستوى الدولي.و هو الأمر الذي سنتعرض إليه في هذا الفصل بالدراسة.

المبحث الأول : انعكاسات الشراكة الإستراتيجية الروسية–الصينية على المستوى الإقليمي.

تنبع الأهمية الإستراتيجية للشراكة الاستراتيجية الروسية–الصينية بالأساس من قدرات الدولتين في المجالات المختلفة و التي تؤهلهما في حالة التكامل إلى أن يصبحا قوة إقليمية منافسة و رادعة في العالم؛فروسيا بقدراتها العسكرية و الطاقوية... و الصين بقوتها الاقتصادية المتنامية و عدد سكانها الكبير يكونان من خلال توجههما الجديد قوة إقليمية مؤثرة في مجرى العلاقات الدولية على المستويين المتوسط و البعيد. و هو الأمر الذي يراه الخبراء كفيل بإحداث التوازن الاستراتيجي في العلاقات الدولية؛خاصة في ظل رفض الطرفان الروسي و الصيني للسياسة الأمريكية.

و ينبع تأثير الشراكة الإستراتيجية الروسية–الصينية على المستوى الإقليمي من الأهمية الإستراتيجية الكبيرة التي يوليها الجانبان الروسي و الصيني للمنطقة الآسيوية عموما و منطقة آسيا الوسطى بالتحديد.هذه الأخيرة التي يقر خبراء الجغرافيا السياسية بأنه قد لا توجد منطقة في العالم حظيت منذ سقوط الشيوعية بمكانة إستراتيجية كتلك التي حظيت بها منطقة آسيا الوسطى.فهناك يجتمع كل شيء، حيث ميراث التاريخ، و وعود المستقبل، و الثورات الشعبية، و التمردات و الحركات الإسلامية المسلحة، و حقول النفط و الغاز، و هناك أيضا المناورات العسكرية الصينية و الروسية و الأمريكية[1].

من هذا المنطلق تنبع الأهمية الكبيرة للمنطقة، و جاءت سياسة القوى الكبرى في العالم لتضع منطقة آسيا عموما و آسيا الوسطى بالتحديد في سلم أولوياتها؛و هو الأمر الذي أدى إلى ما يعرف بصراع الإستراتيجيات في منطقة آسيا الوسطى*، بين كل من الو.م.أ.و روسيا و الصين و هو الأمر الذي سنتطرق إليه بالتفصيل، لنعرف بعدها تأثير الشراكة الإستراتجية الروسية–الصينية في رسم معالم المنطقة.

---

[1] عاطف عبد الحميد، مرجع سابق، ص.82.

* مع ازدياد أهمية النفط زادت أهمية منطقة آسيا الوسطى، و احتدم التنافس عليها بين كل من واشنطن و موسكو و بكين حول المشاريع النفطية فيها؛ و هو ما اصطلح بتسميته صراع الاستراتيجيات ، أو إستراتيجية لعبة الأنابيب.(للتفصيل أكثر انظر:مؤلف مجهول، "الانتشار العسكري الأمريكي و آفاق الصراع السياسي داخل دول آسيا الوسطى"، مرجع سابق.

فآسيا الوسطى ساحة للتنافس الدولي بين مجموعة من القوى الدولية ،على شكل مباراة استراتيجية كبرى بين تلك القوى لتحديد من سيكون له الكلمة الفاصلة في تلك المنطقة ، و قد كان هذا التنافس الاستراتيجي الدولي نابعا من الأرصدة الاستراتيجية لآسيا الوسطى و المزايا النسبية التي توفرها لمن تكون له اليد العليا ، و مستمدا من الفرص الهائلة التي نشأت في آسيا الوسطى بعد الاستقلال، بحكم الضعف النسبي لدول تلك المنطقة . و قد عبر "دوجلاس هيرد" وزير خارجية بريطانيا السابق عن هذا التنافس و أهميته في خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة الملكية للشؤون الآسيوية بقوله: "إن آسيا الوسطى تعود إلى عصر "المبارة الكبرى" "Great Game" التي دارت في الماضي بين روسيا و تركيا و الصين و إيران و الهند من أجل الحصول على المزايا الاقتصادية و السياسية (في هذا النظام).و مما يجعل المباراة أكثر خطورة عما كانت عليه منذ مائة سنة أن الإقليم (آسيا الوسطى) يعج اليوم بالسلاح"[1].

فقد أدت المزايا الاستراتيجية الكامنة في آسيا الوسطى ، إلى اندلاع سباق دولي أساسه محاولة القيام بدور سياسي و اقتصادي حاكم في تلك المنطقة*، سواء لاستغلال مواردها الطبيعية ، أو التأثير في تطورها السياسي و الاقتصادي و التحكم في نمط تفاعلاتها الإقليمية ، و قد شمل هذا التنافس القوى العالمية كروسيا ز الولايات المتحدة الأمريكية و الصين ، و القوى الإقليمية و أبرزها تركيا و إيران و باكستان و الهند ...[2] و عليه سوف نحاول التطرق إلى انعكاسات هذا التنافس على منطقة آسيا الوسطى ، هذا من جهة ، و

---

[1] محمد السيد سليم، "التحولات العالمية و التنافس الدولي على آسيا الوسطى "، **آسيا و التحولات العالمية**، تحرير: محمد السيد سليم، مركز الدراسات الآسيوية ،كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،1998،ص 313.

* تعتبر منطقة آسيا الوسطى منطقة اهتمام و تنافس القوى الكبرى و الإقليمية منذ القدم ، لما تطرحه من رهانات جيوبوليتيكية و اقتصادية و استراتيجية ،كفضاء حيوي جعل جميع القوى تراهن عليه من أجل رسم السيطرة عليه ، و إذا كانت الطروحات النظرية (هالفورد ماكندر (نظرية قلب الأرض THEORY HEARTLAND)، نيكولاس سبيكمان (نظرية حافة الأرض RIMLAND THEORY)، زبيغنيو بريجينسكي (نظرية المساحة الوسطية))، تصف المنطقة بأنها المنطقة الأهم في رسم الاستراتيجيات العالمية، فإنها قد حظيت بالاهتمام الكبير من طرف القوى الكبرى و العظمى ، و حتى الإقليمية منذ قرون. (للتفصيل أكثر حول الفكرة راجع : JACQUES PIATIGOSKY et JACQUES SAPIR, **Le Grand Jeu**: **les enjeux géopolitiques de l'Asie central**, **collection memoires** / histoire N° 145,france,2009. انظر كذلك: Olivier Roy ,**l'Asie centrale contemporaine**, puf, paris, 4 edition, 2010.) .

[2] المرجع نفسه ، ص 317.

من جهة أخرى ، تأثير الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية بعد الحرب الباردة على المنطقة.

فروسيا و الصين بحاجة لبعضهما البعض لمواجهة قضايا مشتركة ، و التصدي للأحادية و الهيمنة الأمريكية، و التواجد الأمريكي الإستراتيجي في آسيا و ما انجر و ما سينجر عنه من تأثيرات على الدولتين ، ولذلك سوف نحاول أن نتعرض إلى التواجد الأمريكي في آسيا و تأثيراته على الدولتين و بذلك دوره في إحداث تقارب وجهات نظرهما و التصدي لأمريكا التي باتت على تخومهما ، و هو اختراق استراتيجي كبير يوجب على كل من روسيا و الصين مراجعته.

المطلب الأول : آسيا في الاستراتيجية الأمريكية

بانتهاء الحرب الباردة وزوال خطر التهديدات الروسية المباشرة في آسيا ، و بروز الصين و اليابان كقوى اقتصادية و سياسية يمكن أن تتنافس فيما بينها،و أثير احتمال أن تدخل هذه القوى الصاعدة في تنافس مع الو.م.أ. بالإضافة إلى إمكانية تراجع الاهتمام الأمريكي بالمنطقة مع زوال العدو الشيوعي للو.م.أ. (الاتحاد السوفيتي)،واتجاه الإدارة الأمريكية إلى إعادة تنظيم و تخفيض قواتها في آسيا ، وأثر ذلك على أوضاع التوازنات الإقليمية في المنطقة و التي لعبت الو.م.أ.من خلال تواجدها العسكري المباشر في المناطق الآسيوية الحساسة دورا في الحفاظ على الأمن و الاستقرار و التو زان بين الدول الآسيوية [1].

إلا أن مراجعة الأدبيات السياسية الأمريكية منذ بداية التسعينات حول السياسة الأمريكية في آسيا توضح أن هناك اهتمامًا أمريكيًا واضحًا باستمرار الدور الأمريكي هناك ،وإن اختلفت الأهمية النسبية لأهداف السياسة الأمريكية الآسيوية في

---

[1] محمد سعد أبو عامود، " السياسة الأمريكية في آسيا "، **السياسة الدولية**، العدد 127، جانفي1997، ص ص 129- 135 .

مرحلة ما بعد الحرب الباردة عنها في مرحلة الحرب الباردة ، واختلفت كذلك الوسائل التي ستتبعها أمريكا لتحقيق هذه الأهداف.

أشارت دراسة صادرة عن مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية بواشنطن في أكتوبر 1996 إلى أهم المصالح الحيوية الأمريكية في آسيا على النحو التالي[1]:

1. منع قيام دولة معادية للو.م.أ. بالسيطرة على آسيا .
2. توفير الأمن في شبه الجزيرة الكورية .
3. ضمان حرية الوصول التجاري و السياسي والعسكري من و إلى المنطقة.
4. احتواء الأسلحة النووية و تكنولوجيا الصواريخ.
5. منع التهديدات الروسية للحلفاء الآسيويين للو.م.أ. وللدول الآسيوية الأخرى في حالة عودة روسيا كدولة متمردة.

إن أمريكا تسعى بذلك إلى تحقيق ثلاث مصالح حيوية في آسيا و هي :

أولا : المصلحة الأمنية

لقد تخلصت الو.م.أ. في منصف التسعينات من خطر الهجوم العسكري الخارجي ؛ مقارنة بالعقود الأربعة السابقة . بل ولم يعد ذلك التهديد متصورا على الأقل في العقد القادم إلا أنه يبقى قائما في كل الأحوال ، و في هذا الإطار تتسم الخطوات العريضة في سياستها في إقليم شرق البسيفيك بالوضوح ، و تظهر مصلحتها الخاصة في تحسين العلاقات مع روسيا و الصين وهما الدولتان القادرتان على توجيه مثل ذلك الهجوم ضدها كما أنهما قوتان كبيرتان يمكنهما تهديد حلفائها في الإقليم بالهجوم النووي و يلاحظ في هذا الصدد أن:

- القوات النووية الروسية في الميدان الآسيوي تتراجع من حيث الكم ، ولكنها مازالت ضخمة ، وتتكون من نحو (ألف رأس نووي) أو من ثلث ترسانة أنظمتها الإستراتيجية سواء البرية أو البحرية .

---

(1) المرجع السابق، ص ص 129 -130 .

- معظم القوات النووية للصين موجهة أساسا للصراعات الإقليمية المحتملة ، فعلى الرغم من محدودية ترسانتها النووية من الصواريخ الباليستيكية ، فإن لديها القدرة على توجيه الضربة الأولى للقارة الأمريكية.

و تبقى دائما روسيا و الصين محتلة المركز في الفكر الأمريكي، فكلتاهما تملك أضخم القدرات الكامنة، سواء في العمل مع الو.م.أ. للسيطرة على الانتشار النووي أو في إحباط نظام الرقابة النووية، مما يعني أنهما تتمتعان بأولوية متقدمة في الحسابات الأمريكية [1] .

و ما يبين كذلك الاهتمام الأمريكي بمنطقة آسيا الوسطى ، المساعدات المقدمة لدول النطقة من قبلها (الو.م.أ) في مختلف المجالات ،خاصة في المجال العسكري و الأمني، و التي تختلف باختلاف الدولة .

جدول رقم (27) يبين : تقسيم المساعدات الأمريكية لآسيا الوسطى بالدولة عام 2008 (بألف دولار)

	كازاخستان	كيرغيزيستان	أوزباكستان	طاجاكستان	تركمانستان
إجمالي المساعدات	21551	30610	10190	31914	7188
عقد الحرية	14879	25046	8405	25789	5455
عدم الانتشار ،مكافحة الإرهاب برامج إزالة الألغام وما يتصل بها من برامج (NADR)	3488	2984	893	3976	1050
المساعدات العسكرية الخارجية(FMF)	1339	843	-	372	-
التعليم و التدريب	952	1142	-	538	397

[1] عبد المنعم طلعت،"الإستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا(صياغة آسيوية)"، **السياسة الدولية** ، العدد 131 جانفي 1998، ص ص 31 -55 .

العسكري الدولي(IMET)					
المحافظة على الطفل و الصحة (CSH)	893	595	892	1239	286

المصدر:

Marlène Laruelle, Sébastien Peyrouse, **L'Asie centrale à l'aune de la mondialisation** : **une aproche géoéconomique**, institut de relations internationales et stratigiques, ARMAND COLIN , paris, 2010, p73.

ـة الأمنيـة الأمريكـيـة في آسـيـا

منذ بداية تسعينيات القرن الماضي أكد المسؤولون الأمريكيون على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تحكم السياسة الأمنية الأمريكية في آسيا . و في هذا الاطار أكد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق "ديك تشيني" ،أن السياسة الأمنية الأمريكية في آسيا لا تزال ترشدها مجموعة من المبادئ الأساسية، المتمثلة في ضمان و تأكيد الانخراط الأمريكي في آسيا الباسفيك ،و نظام قوى من الترتيبات الأمنية الثنائية ، و الإبقاء على القوة الأمريكية المنتشرة في المنطقة و بناء قواعد عبر البحار كافية لدعم هذه القوات ، واضطلاع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا بمسؤولية أكبر في الدفاع عن أنفسهم ، و تعاون مكمل في مجال الدفاع [1].

و يبدو أن السياسة الأمنية الأمريكية في آسيا صاغتها سياقات ما بعد الحرب الباردة ، و ما تركته من فراغ استراتيجي في المنطقة ؛فتغير البيئة الاستراتيجية و الجغرافية في وسط آسيا ساهم بشكل واضح في وضع الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية أمنية في المنطقة [2].فالحالة الأمنية في آسيا الوسطى تعرف اختلالا متفاقما بين التحديات و المقدرات بحيث تتجاوز التهديدات الأمنية التقليدية و

---

[1] زينب عبد العظيم ،" الأمن في آسيا بين الرؤيتين الأمريكية و الروسية"،**قضايا الأمن في آسيا** ، تحرير:هدى ميتكيس،السيد صدقي عابدين،مركز الدراسات الآسيوية ،كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2004، ص 74.

[2] حسن أبو طالب ، "الرؤية الآسيوية الكبرى للأمن في آسيا"، **قضايا الأمن في آسيا** ،المرجع السابق ، ص 27.

غير التقليدية الإمكانيات المتوافرة للتصدي لها بما يحيل تلك التحديات إلى مشكلات مزمنة تتعدى حدود المنطقة ، و يدفع بالقوى الخارجية للتدخل دون أن تكون لديها أجندة معلنة و أية استراتيجيات مخرج واضحة فيحدث "احتباس استراتيجي" تزدحم بموجبه المنطقة باللاعبين الخارجيين الذين يتعاملون مع مشكلات متنوعة قادرة على تغذية نفسها بشكل مستدام.فآسيا الوسطى تغديها مشاكل عسكرية تتعلق بالأمن التقليدي ، أو غير عسكرية تتصل بالأمن الرخو ،و هو الامر الذي دفع أحد الدارسين لآسيا الوسطى إلى وثف المنطقة "بالثقب الأسود" الذي يمتص طاقات قوى و دول و حضارات متباينة المشارب و الاهتمامات [1].

و عموما فالوضع الأمني في آسيا الوسطى يتسم[2] بـــ:

- ✓ اتساع نطاق التهديدات و زيادة كثافتها بحيث تتصف بالتنوع ، فلا تكون كلها عسكرية ،بل تتراوح بين تهديدات منظورة و متوقعة ،و أخرى كامنة و مفاجئة.
- ✓ هشاشة البنية التحتية للأمن حيث لا تتاح الشروط السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية اللازمة لتحقيقه ، خاصة و أن جمهوريات آسيا الوسطى لا تزال تمر بمرحلة بناء الدولة ، و ينقصها الكثير من مقوماتها.
- ✓ الاسترساب أو الاقحام Instrusivness ؛بمعنى تشابك الداخل بالخارج فتصبح القوى الخارجية أو بعض منها عوامل داخلية في الصراعات الأمنية التقليدية و غير التقليدية في المنطقة.

ثانيا : المصلحة الاقتصادية

يستمر الاقتصاد في لعب دور هام في البيئة الأمنية لآسيا – الباسيفيك و يدور خلاف واسع – مع ذلك – حول ما إذا كان الاقتصاد يشجع على إحلال السلام في الإقليم أو يقوده للصراع ، ومن أسباب صعوبة حسم ذلك الجدل أن البيئة الاقتصادية

---

(1) إبراهيم عرفات ، "الأمن في المناطق الرخوة :حالة آسيا الوسطى"، **قضايا الأمن في آسيا** ،المرجع السابق ، ص 222-223.

(2) المرجع نفسه ، ص 223.

الآسيوية عبارة عن خليط فريد من الأطراف ، يضم الحكومات الوطنية و الشركات المتعددة الجنسيات و المنظمات الحكومية و غير الحكومية .

و تبين الاحصائيات المتعلقة بحجم التبادلات التجارية و الاقتصادية، و مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ، و دورها في المنطقة، مما يبين حجم تواجدها الاستراتيجي في المنطقة ، و استخدام و تفعيل القوة الناعمة في جمهوريات آسيا الوسطى.

جدول رقم (28) يبين : مكانة الصادرات و الواردات للولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 في إجمالي التجارة لدول آسيا الوسطى(بالمليون أورو)

	الصادرات	الواردات	التجارة الاجمالية
كازاخستان	(% 2.5)737	(% 2.9) 1020	(% 2.7) 1757
كيرغيزيستان	(% 0.5) 33	(% 0.2)1.6	(% 0.5) 34.7
أوزباكستان	(% 4.1) 224	(% 4.9) 181	(% 4.4) 405
طاجاكستان	(%1.6) 38.5	(% 0.8) 5.1	(% 1.4) 43.6
تركمانستان	(%1.3) 44.6	(% 1.3) 91.9	(%1.3)136.6

المصدر:

Marlène Laruelle, Sébastien Peyrouse, **L'Asie centrale à l'aune de la mondialisation** : **une aproche géoéconomique**, institut de relations internationales et stratigiques, ARMAND COLIN , paris, 2010, p 75.

و رغم الاختلاف في نسبة المبادلات التجارية و الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية و دول آسيا الوسطى ، فإن النسبة تبقى معتبرة و دالة على مكانة المنطقة في الاستراتيجيات الأمريكية ؛ فإجمالي الصادرات بلغ سنة 2008 ، 1077 مليون أورو؛ أي ما يعادل نسبة 342.6 % من إجمالي التجارة لدول آسيا الوسطى. أما الواردات فقد بلغت في السنة نفسها، 1299.6مليون أورو ، أي بنسبة 10.1 % . أما حجم التجارة الإجمالي في السنة ذاتها، فقد بلغ 2376.9 مليون أورو ، بنسبة 10.3% [1].

[1] Marlène Laruelle, Sébastien Peyrouse, **L'Asie centrale à l'aune de la mondialisation** : **une aproche géoéconomique**, institut de relations internationales et stratigiques, ARMAND COLIN , paris, 2010, p 75.

و في السياق ذاته ، إن عددا من الدول الآسيوية يزيد وزنها الاقتصادي النسبي، و تتراجع أهمية بعضها، كما يعرف الميزان بين القوى الوطنية و الأجنبية مواءمات مستمرة، و توفر الصين أفضل مثال على تلك الظروف، حيث حاولت الصين الحفاظ على السيطرة على نمو و تغيير اقتصادها و تحويل قوتها الاقتصادية لنفوذ سياسي [1] .

إن السياسة الاقتصادية الصينية أكسبتها مكانا إقليميا و عالميا أصبح يحسب له أكثر من حساب خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثا : المصلحة القيمية :

اعتبر الرأي العام الأمريكي سقوط الاشتراكية بمثابة انتصار للقيم الليبرالية، و بذلك كان من الطبيعي على صانع السياسة الأمريكي أن يسعى إلى فرض النموذج الليبرالي الديمقراطي عالميا، لقد اهتدى الفكر السياسي الأمريكي في توجيه السياسة الخارجية بوحي القيم الليبرالية، حيث سعت الإدارة الأمريكية إلى تطبيق تلك الأنماط في علاقاتها مع الدول الآسيوية* ، ولكن معظم دول آسيا – الباسيفيك ترفض ذلك المفهوم ، وتنزعج إزاء فرضية تفوق النموذج الغربي للديمقراطية على ما عداه من نظم الحكم .

وتحذر آسيا من تهديد المصالح الأمريكية في الإقليم الآسيوي بشكل جاد عبر السنوات القليلة القادمة بسبب الخلافات حول حقوق الإنسان ، فرغم تأييد صانع السياسة الآسيوية استمرار الوجود العسكري و الاقتصادي الأمريكي إلا أنه تنتابه الحيرة من مظاهر إساءة واشنطن وإضرارها بالمصالح المشتركة باسم المفاهيم الغربية لحقوق الإنسان، و ليس هناك من سبيل لتهدئة تلك الرؤية إلا بالحوار

---

[1] المرجع السابق ، ص ص 32 ، 33 .

* تنفرد آسيا على العموم بخصوصيات قيمية تجعلها تتميز عن باقي العالم ، و رغم انتصار النموذج الأمريكي ، و محاولته فرض ذاته على العالم بما فيها المجال الآسيوي يبقى يعيش ما يعرف "بالاغتراب القيمي" في المجال الآسيوي؛ فآسيا لها خصوصيتها و نقاوة قيمية متميزة ... للتفصيل أكثر راجع: هدي ميتكيس ، **القيم الآسيوية**، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة،2007).

الأمريكي – الأسيوي حول حقوق الإنسان الذي ترى آسيا أنه يجب أن يبدأ من فرضية أن القيم الأمريكية و الآسيوية قابلة للتصالح ، وأن كل المجتمعات يمكن أن تستفيد من التكامل البناء بين المثالية الأمريكية و الواقعية الآسيوية [1] .

إن الولايات المتحدة الأمريكية بذلك من خلال إستراتيجيتها في منطقة آسيا الهادفة إلى تحقيق الأهداف السالفة الذكر تبقى ساعية إلى **تطويق الدور الصيني و الروسي في المنطقة**، و ذلك عن طريق بقائها الدائم في المنطقة بمختلف الوسائل ، وإضعاف الغير و الإبقاء على وجودها و هيمنتها العالمية المنفردة ، لذلك نجد أن مصالح الو.م.أ. في المنطقة مصالح براغماتية بحتة و خاصة الأنانية و تامة الأطماع .

وتثار عند الحديث عن العلاقات الصينية – الأمريكية قضايا جوهرية تبين مدى التباين الصريح في التوجهات و الأهداف و المصالح ، ذلك أن الصين تثير قلق الو.م.أ. نظرا لنموها الاقتصادي المتزايد عن طريق اقتصاد السوق – الاشتراكي،فالصين في وضعية اقتصادية مريحة منافسة ، في تطور و تقدم مستمر ، وتتمتع بمكانة إقليمية هامة ، هذه الوضعية أهلتها لأن تكون قوة عالمية في المستقبل.

و لكل هذا نجد الصين و الولايات المتحدة الأمريكية في خلاف خاصة على قضايا تايوان و حقوق الإنسان و معارضة الو.م.أ قبل أحداث 2001/09/11 لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية . فالصين تسعى عن طريق مبدأ دولة واحدة و نظامان أن ترجع تايوان إلى الوطن الأم (الصين الشعبية) وكذلك التبت ، كما حصل وأن رجعت "هونغ كونغ " في الفاتح جويلية 1997 ، فتايوان تحتل أهمية كبيرة بالنسبة للمصالح الأمريكية باعتبارها شريكا هاما في الرفاهية استنادًا إلى خصائص موقعها الإستراتيجي في مضيق تايوان و قناة "باسكي" ، وباعتبارها ثالث أكبر مستثمر خارجي ، و واحد من الاقتصاديات التجارية في العالم ، و ذلك علاوة على أنها أصبحت نموذجا

---

[1] المرجع السابق، ص ص 34- 35 .

للديمقراطية الآسيوية وفقا للتصور الأمريكي الذي يحقق تكامل الرأسمالية و الديمقراطية ... وكمحصلة لكل تلك الاعتبارات حصلت تايوان على دعم المصالح الاقتصادية و الثقافية الأمريكية ، و على تزايد اهتمام الكونغرس بوضعها و رفاهيتها كقوة إيجابية للتنمية الإقليمية اقتصاديا و سياسيا [1]، تخدم مصالحها في المنطقة وكعثرة لتقدم الصين، خاصة وأن الصين تصر على أن تعود إليها و لو باستخدام القوة.

أما قضية حقوق الإنسان فهي الورقة التي تضغط بها الولايات المتحدة الأمريكية على الصين ، وذلك منذ أحداث ربيع بكين عام 1989، أين سقط الآلاف من الطلبة المتظاهرين برصاص القوات الصينية في ميدان "تيان آن مان " و تصر الصين على أن قضية حقوق الإنسان داخلية لا يجوز لأحد أن يتدخل فيها .

و تستمر الولايات المتحدة الأمريكية معارضتها للسياسة الصينية ومرة أخرى عن طريق معارضتها لانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، فالصين تضع نفسها في إطار الدول النامية و ذلك حتى تستفيد من حق الدولة الأولى بالرعاية، و الولايات المتحدة الأمريكية ترفض ذلك ، ضف إلى ذلك أن النظام السياسي الصيني و القوانين الصينية تبقى قوانين لا تستطيع التعامل بها مع منظمة التجارة العالمية ، ولذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للضغط عليها لتغيير نظامها بما يتوافق و متطلبات الانضمام إلى المنظمة و اقتصاد السوق .

يقول البروفسور " يوى آن " مسؤول مشروع منظمة التجارة العالمية بالجمعية القانونية الصينية إن تأثيرات منظمة التجارة العالمية على العملية التشريعية بالصين ستكون عميقة و شاملة وقوية ، فالمنظمة ستؤثر في القانون الصيني بصورة عميقة، وستجعل العمل الحكومي متفقا مع النظام القانوني [2].

---

[1] المرجع السابق، ص 43 .

[2] يي دا ، " الصين تستعد لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية " ، **الصين اليوم** ، نوفمبر 2001 ، ص ص 10- 13 .

وبذلك سعت الصين من أجل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية إلى تعديل ما يجب تعديله والاستعداد التام للانضمام ؛ فهي مضطرة لأن تعيد النظر في قوانينها و أنظمتها و تلغي ما لا يتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية ، وأن تقيم دورات تدريبية للمؤهلين في مجال قواعد المنظمة [1]. الشيء الذي افقدها الكثير و اكسبها الانضمام [*] .

يبدو مما سبق أن الو.م.أ مهتمة بالصين أكثر من اهتمامها بروسيا، وذلك ربما راجع إلى أن روسيا لم تعد تهدد المصالح الأمريكية في آسيا بقدر ما أصبحت الصين تهددها.

---

[1] المرجع نفسه ، ص ص 12 ، 13 .

[*] تم انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في 10 ديسمبر 2001 .

المطلب الثاني :إستراتيجية روسيا و الصين في آسيا

تضع روسيا في أهداف سياستها الخارجية منطقة آسيا كجزء من أهدافها العامة، التي تتضمن تأكيد أمن البلاد من خلال صيانة و تقوية سيادتها و وحدتها الإقليمية، و تحقيق مكانة مرموقة على الساحة الدولية، انطلاقا من اعتبار روسيا قوة عظمى،و أحد أهم مراكز التأثير في العالم المعاصر. كما تهدف السياسة الروسية إلى تشكيل نظام عالمي مستقر و ديمقراطي،و خلق شروط خارجية تساعد عملية التنمية داخل روسيا، بما يطور من اقتصادها و يحسن من مستوى معيشة سكانها. و من تم يأتي العمل على إقامة علاقات جيدة مع دول الجوار، و السعي لإزالة و منع ظهور عوامل التوتر و الصراعات، خاصة في المناطق المجاورة لها، و البحث عن مصالح مشتركة مع مختلف دول العالم[1].

فروسيا لها ارتباطات استراتيجية بدول آسيا الوسطى* ، و لها تفاعلات اقتصادية و تبادلات تجارية ، و يبدو أنها أكبر دولة تحظى بهذه الارتباطات الاستراتيجية مع هذا الفضاء ، باعتباره الحديقة الخلفية لها ، و لاعتبارات متعددة مرتبطة بمكانة دول آسيا الوسطى التاريخية لدى روسيا ، و كذا الاعتبارت الاستراتيجية التي تجعل روسيا تتمسك بفضائها الحيوي ، و لا ترض أي منافسة دولية خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية .

---

[1] السيد صدقي عابدين، مرجع سابق، ص.87.

* حول العلاقات الاستراتيجية و السياسة الخارجية الروسية اتجاه أسيا الوسطى انظر: Nicole J. Jachson,**Russian foreign policy and the CIS**: theories ,debates and actions,routledge,London,2003.

جدول رقم (29) يبين : مكانة الصادرات و الواردات لروسيا عام 2008 في إجمالي التجارة لدول آسيا الوسطى(بالمليون أورو)

	الصادرات	الواردات	التجارة الاجمالية
كازاخستان	10863.5(%36)	4264 (% 12.3)	15127(% 23.4)
كيرغيزيستان	896.3 (%13.9)	287.6(% 29.6)	1183.9 (15.9%)
أوزباكستان	1529.6 (% 27.6)	937.7 (% 25.3)	2467.3 (% 26.7)
طاجاكستان	596.9 (% 24.5)	103.7 (% 15.7)	700.6(% 22.6)
تركمانستان	564.8 (16.6%)	62.2 (% 0.9)	627 (% 6)

Source : Marlène Laruelle, Sébastien Peyrouse, **L'Asie centrale à l'aune de la mondialisation** : **une aproche géoéconomique**, institut de relations internationales et stratigiques, ARMAND COLIN , paris, 2010, p55

يتضح من أن نسبة المبادلات التجارية و الاقتصادية بين روسيا الاتحادية و دول آسيا الوسطى ، نسبة جد معتبرة ، و هذا ما يدل على مكانة آسيا الوسطى في الاستراتيجية الروسية ؛ و يبدو أن روسيا مدركة تمام الادراك بالمكانة الحيوية لهذا الفضاء الجيوبوليتيكي ؛ و ذلك للاعتبارات التي ذكرناها آنفا. فقد بلغ إجمالي الصادرات سنة 2008 ، 14385,2 مليون أورو؛ أي ما يعادل نسبة 118,6 % . أما الواردات فقد بلغت في السنة نفسها ، 5758,9 مليون أورو ، أي بنسبة 83,8% . أما حجم التجارة الإجمالي في السنة ذاتها، فقد بلغ 20105,8مليون أورو ، بنسبة 94,6 % [1].

كما نجد الصين كذلك لها ارتباطات اقتصادية و مبادلات تجارية بدول آسيا الوسطى*، جديرة بالاهتمام و التمعن ؛ مما يبين حجم الارتباط الاستراتيجي بالمنطقة

---

[1] Marlène Laruelle, Sébastien Peyrouse, op cit, p 35.

* يتمحور التفكير الاستراتيجي الصيني حول أربع دوائر أساسة تسعى من خلالها الصين إلى تحقيق مصالحها الوطنية . **الدائرة الأولى:** هي الدائرة الصينية و التي تتمحور في نطاق الصين الحدودي الداخلي،و بالطبع يشمل ذلك تايوان التي تعتبرها الصين كجزء لا يتجزء من أراضيها ، و في هذا

مـن قبـل جمهوريـة الصـين الشـعبية ،و ذلـك للأهميـة الجيواسـتراتيجية لهـذا الفضـاء الجيوبوليتيكي.

جدول رقم (30) يبين : مكانة الصادرات و الواردات للصين عام 2008 في إجمالي التجارة لدول آسيا الوسطى(بالمليون أورو)

	الصادرات	الواردات	التجارة الاجمالية
كازاخستان	7255(24.3 %)	4982.2 (14.3 %)	12237.9(18.9 %)
كيرغيزيستان	4555.6 (70.5%)	74(7.6 %)	4629.6 (62.3%)
أوزباكستان	902.8 (16.3 %)	225.5 (6.1 %)	1128.3 (12.2 %)
طاجاكستان	633.5 (26 %)	11.5 (1.7 %)	645 (20.8 %)
تركمانستان	499.2 (14.7%)	20.1 (0.3 %)	627 (6 %)

المصدر:

Marlène Laruelle, Sébastien Peyrouse, **L'Asie centrale à l'aune de la mondialisation : une aproche géoéconomique**, institut de relations internationales et stratigiques, ARMAND COLIN , paris, 2010, p55.

يبـدو جليـا أن نسـبة المبـادلات التجاريـة و الاقتصـادية بـين جمهوريـة الصـين الشـعبية و دول آسـيا الوسـطى ، نسـبة تسـتحق التأمـل ، و هـذا مـا يبـين المكانـة الاسـتراتيجية للمنطقـة في اسـتراتيجيات الصـين ؛ فقـد بلـغ إجمـالي الصـادرات سـنة

الاطار تعمل الصين على ابعاد المؤثرات الخارجية التي قد تشجع على انفصال بعض المناطق ،كالثبت و شينجيانغ و منغوليا الداخلية ، و بالطبع تايوان بالإضافة على فرش سيطرتها على بحر الصين الشرقي و الجنوب شرقي. **الدائرة الثانية:** ترتبط بإقليم شرق آسيا ، حيث تعمل الصين على منع بروز قوة تستطيع فرض سيطرتها و هيمنتها على الإقليم ، و هنا تعمل الصين على تبني استراتيجية مركبة ، تشمل الاستمرار في رفع قدراتها العسكرية و توطيد علاقاتها الاقتصادية مع دول الإقليم و أخذ الدور السياسي القيادي في التعامل مع قضايا المنطقة ، و هنا تسعى الصين إلى عدم إثارة غضب دول المنطقة ، حتى لا تتبنى نهجا أكثر عداءً للصين و بالتالي يصبح هناك إخلال بتوازن القوة لغير صالحها. **الدائرة الثالثة:** تتعلق بالعالم الخارجي البعيد عن النطاق الإقليمي للصين و فيه يتمحور التفكير الاستراتيجي الصيني في العمل على تحقيق الأمن و الاستقرار الدولي لضمان النمو الاقتصادي الصيني؛ خاصة و أن ارتباطاتها الاقتصادية و التجارية عالمية ، و كذا استيرادها لمصادر الطاقة المختلفة ، الأمر الذي يجعل من الصين الدفع بتحقيق الأمن و الاستقرار من أجل تحقيق هذه الأهداف. **الدائرة الرابعة:** ترتبط بسعي الصين لأن تكون لاعبا دوليا مؤثرا ،و لا سيما في مجال ضمان أن يكون لها صوت في تشكيل النظام الدولي .(للتفصيل أكثر راجع: مُحَمَّد بن هويدن،"التفكير الاستراتيجي الصيني"، **مجلة درع الوطن**، الامارات العربية المتحدة، العدد 530، مارس 2016، ص 69).

2008 ، 13846,1 مليون أورو؛ أي ما يعادل نسبة 151,8 % . أما الواردات فقد بلغت في السنة نفسها ، 10626,6 مليون أورو ، أي بنسبة 30% . أما حجم التجارة الإجمالي في السنة ذاتها، فقد بلغ 18150,78مليون أورو ، بنسبة 120,2 %[1].

و الجدول رقم (31) يبين :مقارنة بين مكانة الصادرات و الواردات لروسيا و الصين و الو.م.أ عام 2008 في إجمالي التجارة لدول آسيا الوسطى"بالمليون أورو"....(الباحث بتصرف)

	الصادرات	الواردات	التجارة الاجمالية
روسيا الاتحادية			
كازاخستان	(%36)10863.5	(% 12.3) 4264	(% 23.4)15127
كيرغيزيستان	(%13.9) 896.3	(% 29.6)287.6	(%15.9) 1183.9
أوزباكستان	(% 27.6) 1529.6	(% 25.3) 937.7	(% 26.7) 2467.3
طاجاكستان	(% 24.5) 596.9	(% 15.7) 103.7	(% 22.6)700.6
تركمانستان	(16.6%) 564.8	(% 0.9) 62.2	(% 6) 627
جمهورية الصين الشعبية			
كازاخستان	(% 24.3)7255	(% 14.3) 4982.2	(% 18.9)12237.9
كيرغيزيستان	(%70.5) 4555.6	(% 7.6)74	(%62.3) 4629.6
أوزباكستان	(% 16.3) 902.8	(% 6.1) 225.5	(% 12.2) 1128.3
طاجاكستان	(% 26) 633.5	(% 1.7) 11.5	(% 20.8) 645
تركمانستان	(%14.7) 499.2	(% 0.3) 20.1	(% 6) 627
الولايات المتحدة الأمريكية			
كازاخستان	(% 2.5)737	(% 2.9) 1020	(% 2.7) 1757
كيرغيزيستان	(% 0.5) 33	(% 0.2)1.6	(% 0.5) 34.7

(1) Marlène Laruelle, Sébastien Peyrouse, op cit, p 55.

أوزباكستان	(% 4.1) 224	(% 4.9) 181	(% 4.4) 405
طاجاكستان	(%1.6) 38.5	(% 0.8) 5.1	(% 1.4) 43.6
تركمانستان	(%1.3) 44.6	(% 1.3) 91.9	(%1.3)136.6

المصدر:

Marlène Laruelle, Sébastien Peyrouse, **L'Asie centrale à l'aune de la mondialisation : une aproche géoéconomique**, institut de relations internationales et stratigiques, ARMAND COLIN , paris, 2010.

من خلال الجدول نلاحظ الارتباط الكبير لأعضاء المثلث الاستراتيجي ، واشنطن –موسكو – بكين، ارتباكا كبيرا بآسيا الوسطى ، و رغم الاختلافات في نسبة المبادلات التجارية و الاقتصادية ، بين هذه الدول الثلاث و دول جمهوريات آسيا الوسطى ؛ فإنها واعية بحجم إدراكها للأهمية الاستراتيجية للمنطقة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ،فإن ذلك يبين التنافس الدولي الحاصل في المنطقة.من هذا المنطلق تسعى كل من موسكو – واشنطن– بكين إلى تقديم المساعدات و تطوير الاستثمارات .... لجمهوريات آسيا الوسطى ، من أجل أن يكون لها دور في المنطقة[*] .

أما إذا تمعنا في الاحصائيات ذاتها ، و تأثير الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية على المنطقة فإننا نسجل أرقاما و نسب تبادل تجاري و اقتصادي روسي– صيني مع جمهوريات آسيا الوسطى معتبرة ، سيكون لها دور فعال في حالة التنسيق الاستراتيجي الفعال في إطار الطرح الاستراتيجي الروسي الصيني.

[*] للتفصيل أكثر انظر : Thomas Stephen Eder, **china–russia relations in central Asia**, springer VS, Universität Wien, Austria, 2014)

و الجدول رقم (32) يبين :مجموع الصادرات و الواردات لروسيا و الصين عام 2008 في إجمالي التجارة لدول آسيا الوسطى"بالمليون أورو"....(الباحث بتصرف)

	مجموع الصادرات	مجموع الواردات	التجارة الاجمالية
كازاخستان	18118,5 (60.3%)	9246,2 (26.6 %)	127364,9 (42.3 %)
كيرغيزيستان	5451,9 (84.8%)	361,6 (37.2 %)	5813,5 (78.2 %)
أوزباكستان	2432,4 (43.9 %)	1163,2 (31.4 %)	3595,6 (38.9 %)
طاجاكستان	1230,4 (50.5 %)	115,2 (17.4 %)	1345.6(43.4%)
تركمانستان	1064 (31.3%)	82.3 (1.2 %)	1257 (12 %)

المصدر : (من انجاز الباحث اعتماد على الاحصائيات المتوفرة في المرجع:

Marlène Laruelle, Sébastien Peyrouse, **L'Asie centrale à l'aune de la mondialisation : une aproche géoéconomique**, institut de relations internationales et stratigiques, ARMAND COLIN , paris, 2010)

و الجدول رقم (33) يبين :مقارنة بين مجموع الصادرات و الواردات لروسيا و الصين مقابل الو.م. أ عام 2008 في إجمالي التجارة لدول آسيا الوسطى"بالمليون أورو"....(الباحث بتصرف)

	مجموع الصادرات (روسا و الصين)	مجموع الواردات (روسيا و الصين)	التجارة الاجمالية
كازاخستان	18118,5 (60.3%)	9246,2 (26.6 %)	127364,9 (42.3 %)
كيرغيزيستان	5451,9 (84.8%)	361,6 (37.2 %)	5813,5 (78.2 %)
أوزباكستان	2432,4 (43.9 %)	1163,2 (31.4 %)	3595,6 (38.9 %)
طاجاكستان	1230,4 (50.5 %)	115,2 (17.4 %)	1345.6(43.4%)
تركمانستان	1064 (31.3%)	82.3 (1.2 %)	1257 (12 %)
الولايات المتحدة الأمريكية			
كازاخستان	737(2.5 %)	1020 (2.9 %)	1757 (2.7 %)
كيرغيزيستان	33 (0.5 %)	1.6(0.2 %)	34.7 (0.5 %)
أوزباكستان	224 (4.1 %)	181 (4.9 %)	405 (4.4 %)

طاجاكستان	(%1.6) 38.5	(% 0.8) 5.1	(% 1.4) 43.6
تركمانستان	(%1.3) 44.6	(% 1.3) 91.9	(%1.3)136.6

المصدر : (من انجاز الباحث اعتماد على الاحصائيات المتوفرة في المرجع:

Marlène Laruelle, Sébastien Peyrouse, **L'Asie centrale à l'aune de la mondialisation : une aproche géoéconomique**, institut de relations internationales et stratigiques, ARMAND COLIN , paris, 2010)

من خلال الجدول السابق يتضح لنا جليا أن الشراكة الاستراتيجية الروسية-الصينية ستؤسس لوضع جيوبوليتيكي جديد في منطقة آسيا الوسطى ، و سيكون لموسكو و بكين دور إقليمي فاعل في المنطقة مقارنة بالولايات المتحدة وحدها .فرغم إصرارها على التواجد في المجال الحيوي لروسيا و الصين ،في زمن الفراغ الاستراتيجي، إلا أن تفعيل الشراكة الاستراتيجية الروسية-الصينية سيكون له بالغ الأثر على الوضع في المنطقة كتصور إقليمي بالأساس ، في زمن "عودة الجيوبوليتيك" (le retour de la géopolitique*) في رسم الاستراتيجيات في العلاقات الدولية.

* تعتبر قضية "عودة الجيوبوليتيك " من القضايا الاستراتيجية المطروحة بقوة في التصورات الجيو-استراتجية في المسرح الدولي خاصة في حقبة ما بعد الحرب الباردة ،حيث يطرح فكرة السيطرة على المجالات الاستراتيجية من قبل القوى في العلاقات الدولية مؤشر للقوة ،هذا البرادايم يعرف بالجيوتوليتيك، كما يطرح سؤالا مهما حول معنى القوة ? Qu'est-ce que la puissance ،كما يطرح كذلك فكرة دبلوماسية الأنابيب .(للتفصيل أكثر انظر: De Wilde d'Estmael, Tanguy, **Le retour de la géopolitique**, Université catholique de Louvain (Louvain-la-Neuve),octobre/novembre 2006).

خريطة رقم(05): تبين جغرافية آسيا الوسطى

المصدر: http://earth-arch.blogspot.com/2011_03_01_archive.html

و مضت كلا من روسيا و الصين إلى تجنت سيناريو تقوية العلاقات الاقتصادية و السياسية الأمريكية في آسيا الوسطى مع بقاء القوات الأمريكية فيها ، ذلك أن هذا السيناريو يهدد استمرارية " منظمة شنغهاي للتعاون" ، الذي يفقد بذلك مصداقيته كمنتدى للأمن الإقليمي ، ذلك أن الوجود الأمريكي و قوة العلاقات مع الولايات المتحدة سيقدما إغراء شديدا لدول آسيا الوسطى للتباعد عن موسكو و بكين . و يبدو أن هذا السيناريو في طريقه إلى التحقق ؛فقد أعلنت أوزباكستان شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، و قد شعر قادة دول آسيا الوسطى أن قدرتهم التساومية مع الغرب قد زادت منذ الحرب في أفغانستان ، حتى مع نمو ما تعرضه روسيا من جهود في التدريبات العسكرية المشتركة و مبيعات الأسلحة بأسعار منخفضة، و محاولات الصين المساعدة

التنموية لبلدان آسيا الوسطى خاصة في مجال الطاقة و خطوط الأنابيب في كازاخستان و أوزباكستان[1].

و بالمقابل نجد التعاون الروسي الأمريكي يمكن أن يصبح العمود الفقري لتحقيق التعاون الإقليمي المتعدد الأطراف لحل المشاكل الأمنية الإقليمية و السيطرة على التسلح ، و وضع مستويات متعددة لإجراءات بناء الثقة في الإقليم ، بالإضافة لمواجهة المشاكل الاقتصادية و البيئية ....الخ . و بنفس القدر فإن المفاوضات الروسية الصينية تركز أساسا على خفض القوات المسلحة على طول الحدود بين الدولتين[2].

و عليه ،فقد أدركت موسكو أن علاقاتها بدول آسيا الوسطى منذ انهيار الشيوعية يجب أن يعاد النظر فيها ، بحيث يتم إعطاء عناية أكبر للترغيب على حساب الترهيب فتقدم لهذه الدول الضمانات التالية لتبقى في تحالف معها[3]:

1- مساندة الأنظمة الحاكمة في آسيا الوسطى في مقاومة الإرهاب و الحركات الإسلامية المسلحة،و تنظيم شبكة إقليمية لجمع المعلومات و التنسيق الاستخباراتي لإجهاض أي أنشطة حركية للجماعات الإسلامية.

2- حماية حدود هذه الدول البَيْنية ، و ضمان عدم نشوب نزاعات حدودية مستقبلا، و توقيع عدد من معاهدات الدفاع المشتركة ، و في الوقت نفسه حماية حدود آسيا الوسطى من تسلل عناصر مهاجرة من أفغانستان و

---

(1) مدحت أيوب ، "العلاقات الآسيوية في إطار منظمة شنغهاي"، **العلاقات الآسيوية – الآسيوية** ،مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة ، 2007،ص 244.

(2) ممدوح أنيس فتحي ،" الدور الجديد للقوى الكبرى في آسيا"،**آسيا و التحولات العالمية**، تحرير مُحَمَّد السيد سليم، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة ، 2007،ص 105.

(3) عاطف عبد الحميد، مرجع سابق، ص.85.

الشيشان و تسليح عصري و تنسيق أمني و تدريبات عسكرية مشتركة (منظمة شنغهاي).

3- تسويق المنتجات النفطية في الأسواق الأوربية عبر شبكة الأنابيب الروسية و فتح الأسواق الروسية أمام الأيدي العاملة المهاجرة من هذه الدول.

في هذا الإطار يشير البعض إلى أن التوجه الروسي اتجاه آسيا هو توجه تكتيكي و ليس استراتيجي،و أنه يهدف إلى الحصول على مكاسب أكثر من الغرب أو الحد من اقترابه من الحدود الروسية.و الواقع أن كون التحرك الروسي تجاه آسيا يأخذ في الاعتبار معادلة علاقاته مع الغرب لا ينفِ أنه توجه استراتيجي،خاصة في السنوات الأخيرة، و التي شهدت تطورات كثيرة و فعالية أكثر على صعيد التوجه الروسي نحو القارة الآسيوية.حيث باتت السياسة الروسية تجمع ما بين التوجه التقليدي نحو أوروبا والرغبة في تأكيد مصالحها في آسيا،و تؤكد أن ذلك من المبادئ الإستراتيجية في سياستها الخارجية[1].

لقد وجدت روسيا في آسيا بشكل عام المجال المفتوح الذي يمكن أن تتحرك فيه، فقد احتلت هذه المنطقة أهمية كبرى في أولويات الاستراتيجية الروسية من النواحي السياسية و الاقتصادية، حيث قام الروس بتجسير علاقاتهم الخارجية مع قوى سياسية إقليمية*، و لا سيما تلك التي رأت في توجهاتها السياسية عناصر مشتركة و تقاربا مع بعض توجهات نظر السياسة الروسية. و في هذا الصدد يقول الجنرال الروسي "إيفاشوف" مبرزا التوجهات الروسية الإقليمية الجديدة:"إن مصالح

---

[1] السيد صدقي عابدين، مرجع سابق،ص.89.

* و من هذا المنطلق يرى كثير من المراقبين و السياسيين الروس أن معطيات الواقع العالمي الراهن تجعل من الوفاق بين روسيا و الصين خيارا مطروحا بقوة على موسكو و بكين، و هو ما تشير إليه دلائل التقارب بين البلدين العظيمين الجارين ، و يمتد ذلك التقارب إلى قوة الطرح المشترك في مجال القضايا الإقليمية المشتركة، خاصة في آسيا الوسطى ....(للاستزادة راجع: لمى مضر الأمارة ، مرجع سابق ، ص 326-330.

الأمن القومي الروسي لا تعتمد على العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية بقدر ما تعتمد على علاقة روسيا بجيرانها"[1].

و في المقابل، أدركت دول آسيا الوسطى أن عليها أن تحقق لموسكو الضمانات التالية[2]:

1- الاستمرار في تمكين روسيا من اتخاذ أراضي آسيا الوسطى مركزًا لإقلاع المركبات الفضائية و مراقبة الأسلحة الإستراتيجية و الإشراف على محطات الطاقة النووية.
2- عدم إدخال طرف ثالث في العلاقة و الحفاظ على التنسيق و المتابعة العسكرية مع موسكو و بكين، و في الوقت نفسه تسهيل إقامة القواعد العسكرية و التسهيلات الحربية للقوات الروسية.
3- التعاون في مجال الطاقة و استثمار ثروات بحر قزوين و تأمين نقل النفط عبر الأنابيب الروسية،و التعاون لنقل جزء منه إلى الأراضي الصينية.
4- إمكانية التعاون مع المنظمات و الهيئات الغربية و الأمريكية على ألا يؤدي ذلك إلى اختراق للمنطقة عسكريا كما حدث في فترات سابقة.

إن هذا التوجه الروسي الآسيوي جعل منه توجها يتقاطع في أغلب محاوره مع التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الصينية في المنطقة ذاتها.و تدعم هذا التقاطع خاصة مع استمرار تواجد أمريكا في آسيا بشكل أو بآخر- بهدف مكافحة الإرهاب و احتواء المنطقة و الاستحواذ على مصادر الطاقة- و هي أسباب تجعل منطقة آسيا مخترقة استراتيجيا الأمر الذي يهدد كل من روسيا و الصين في عقر دارهما. وبذلك فهما تسعيان لِلَم شمل المنطقة الآسيوية و إبعاد الأخطار، والشراكة الإستراتيجية الروسية-الصينية تسير في هذا الاتجاه الرافض للهيمنة الأمريكية، و تواجدها العسكري المتاخم لحدودهما،بالإضافة إلى توسع حلف الناتو شرقا و الدرع

---

[1] لمى مضر الأمارة ، مرجع سابق ، ص 325

[2] عاطف عبد الحميد، مرجع سابق، ص.85.

الصاروخي الأمريكي...كل هذه القضايا ترفضها روسيا و الصين و تعتبرانها اختراقا استراتيجيا يجب مراجعته.

لقد تأكد التواجد الأمريكي في تخوم روسيا و الصين بعد أحداث 11 سبتمبر2001* و الأهم من هذا حدوث تغييرات على مستوى أضلاع المثلث الإستراتيجي ، ولأول مرة بعد الحرب الباردة تلتقي الأطراف الثلاثة في إطار تعاوني و تنسيقي كبير لم يكن له وجود منذ أجل قريب ، فهذا المثلث كان يعرف حالة لا استقرار بين أطرافه (بين الو.م.أ و الصين و روسيا) نظرا لعدة مسائل أهمها :

1. الوجود الأمريكي الواسع و المواصل في القارة الآسيوية .
2. الغاية الأمريكية من توسيع حلف الشمال الأطلسي .
3.

هاتان النقطتان أثارتا قلقًا كبيرًا لدى الصين و روسيا ، فالهدف المحوري للسياسة الخارجية الأمريكية هو الهيمنة على القوة العسكرية للغرب حتى لا تسمح بظهور قوى أخرى للسيطرة على أوروبا أو شمال شرق آسيا ، وهذا يعني أن الو.م.أ. لا تقبل منافسا لها في هاتين المنطقتين، فمنذ نهاية الحرب الباردة

* لقد عرف العالم مع نهاية العام 2001 أحداثا لم يعرفها التاريخ الحديث من قبل، فقد تعرضت الو.م.أ. لأسوأ كارثة قومية في تاريخها يوم الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، عندما قامت مجموعة من الطائرات المدنية المختطفة بالاعتداء على رموز القوة و الهيبة و السيادة الأمريكية ، و إهانة القوة العظمى الأولى في عقر دارها ، و ذلك عندما اخترقت هذه الطائرات الانتحارية برجي مركز التجارة العالمي بنيويورك و مقر وزارة الدفاع الأمريكية " البنتاغون " في واشنطن ، وحدوث تفجيرات بالقرب من وزارة الخارجية،مخلفة خسائر بشرية و مادية ومعنوية فادحة ... الشيء الذي له أثر و تداعيات جسام ستلحق بالمجتمع الأمريكي و بسياسته الأمنية و الخارجية ، وإن آثاره ستتجاوز الشأن الأمريكي بالكامل لتطال شعوبا ودولا أخرى ، بل و قد تؤثر على النظام العالمي و موقع الو.م.أ. فيه.(لمزيد من التفاصيل انظر: ابو بكر الدسوقي ، " أمريكا و الإرهاب : الحدث و الداعيات " ، **السياسة الدولية** ، العدد 146 ، أكتوبر 2001 ، ص ص 99-104).

تركز الو.م أ . جهودها العسكرية و الدبلوماسية لمنع ظهور قوى عسكرية على غرار الاتحاد السوفيتي تصبح مصدر تهديد لمصالحها[1] .

بلغ عدد القوات الأمريكية عام 2000 ما يقارب 100 ألف جندي في شرق آسيا (37 ألف في كوريا الجنوبية ، و45 ألف في اليابان و أوكيناوا ، 18 ألف في البحر)، إضافة إلى خمسة تحالفات ثنائية في المنطقة مع اليابان،كوريا الجنوبية ، الفلبين،تيلندا و أستراليا ،هذه التحالفات التي شهدت دفعا قويا في السنوات الأخيرة مما يوضح قوة الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة خاصة لما يمثله في تطويق كامل للصين[2].

ففي شمال شرق آسيا هناك ثلاث دول هامة و هي : **الصين ، و اليابان وروسيا** ، وهذه الدول لديها الثروة والتعداد السكاني بالقدر الذي يسمح لكل دولة أن تصبح قوة عظمى ، لكن في الوقت ذاته لا يوجد بينهما دولة تستطيع أن تفرض هيمنتها بالكامل على المنطقة ، وعليه على الو.م.أ. بحث إستراتيجية مناسبة للسيطرة على الوضع في المنطقة [3].

منطقة شمال شرق آسيا عرفت ومازالت تعرف عدة تغيرات ، فأولها كان سقوط و صعود دول لها دور محوري مثل انهيار الاتحاد السوفيتي و صعود الصين ،كما أن العلاقات بين الدول الآسيوية بدأ يشوبها نوع من التذمر و عدم الثقة المتبادلة ، فلا أحد يمكن أن يتكهن بنجاح أو فشل المحادثات بين شمال و جنوب كوريا ، الصين و تايوان ، الهند و باكستان لدى الصراعات بين الدول المجاورة أمر غير مستبعد مما قد يؤثر على استقرار المنطقة التي لقبت بالقرن الباسيفيكي " The pacific century " حيث تتسم بازدواجية ؛فهي من ناحية

---

(1) هدى راغب عوض ، " السلام الأمريكي في اوروبا وآسيا " ، **السياسة الدولية** ، العدد 146 ، أكتوبر 2001 ، ص ص 252 – 257 .

(2) Yebai , Zhang , "Chine,Etat Unie : entre méfiance et pragmatisme" , **notes et études documentaires** ,n ° 5132 , Mai 2001 , PP 21-45 .

(3) هدى راغب عوض ، مرجع سابق ، ص 253 .

منطقة واعدة تجاريا و اقتصاديا وتحاول أن تتحرر سياسيا ، وتتجه نحو الديمقراطية، لكن من ناحية أخرى هي منطقة تحيطها المخاطر ، ففي الآونة الأخيرة نجد أن التحديات الكبيرة للسلام و الاستقرار تتمركز في آسيا .

كما أن الصين في صعود اقتصادي قوي و مستمر أكثر من جيرانها ؛ فاليابان مازالت متعثرة من جراء الأزمة الاقتصادية ، و روسيا مازالت في محاولاتها للإصلاح الاقتصادي. وعليه تهتم الإدارة الأمريكية بالصين ، و تتخوف الولايات المتحدة الأمريكية من فشلها في إشراك الصين في الاقتصاد العالمي، و هنا تتحول الاستراتيجية الأمريكية تجاه الصين إلى إستراتيجية تنافس و مواجهة ، خاصة و أن الصين تصر على ضم تايوان إلى أراضيها كذا المحاولات الدبلوماسية لاسترجاع العلاقة بين التبت و بكين ، مما يعيد المخاوف من إمكانية حدوث مواجهة عسكرية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية حول قضية ضم تايوان ، خاصة وأن واشنطن لها سابقة مع فيتنام و لا تريد أن تكرر هذه المأساة مرة أخرى[1].

فالصين تسعى دوما جاهدة للتقليل من شأن الوضع الأمني للو.م.أ. في آسيا عن طريق توجيه الانتقادات لاستمرار وجود القوات الأمريكية في المنطقة ، ضف إلى أن الصين تسعى من جهة أخرى للتعاون مع جنوب شرق آسيا، فهي خلال فترة وجيزة في التسعينات استطاعت أن تنشر نفوذها في هذه المنطقة و بناء علاقات عسكرية مع روسيا.

ومن جهة أخرى أعلنت روسيا على لسان رئيسها "فلاديمير بوتين" أن بلاده على استعداد أن تلعب دورا دبلوماسيا هاما في شبه الجزيرة الكورية و أيدت الكوريتان في هذا الموقف، كما أشارت روسيا إلى استعادة دورها الدبلوماسي مع اليابان بخطوط الروابط الرسمية بينهما و أوضاع بعض الأراضي التي يتنافسان عليها ،وأخيرا قررت الدبلوماسية الروسية دعم الصين ضد الو.م.أ. وإمداد بكين بالتكنولوجيا العسكرية الحديثة [2].

---

(1) المرجع السابق ، ص 254 .

(2) المرجع نفسه ، ص 255 .

هـذه التطـورات و العلاقـات الشـائكة بـين الـو.م.أ. مـع الصـين مـن جهـة و روسيا من جهة أخرى ، دفعت الو.م.أ. للقيام بإجراءات تهدف من خلالها ضمان مصالحها الإستراتيجية في المنطقة الآسيوية وفقا لما يسمى بإستراتيجية مضيق "فور موزا" (التوازن العسكري بين الصين و تايوان) ، لأن الصين وضعت من 150 إلى 200 صاروخا متوسط المدى في مضيق" فور موزا" ، و التي يمكن أن يتصاعد عددها إلى 650 عام 2005 إضافة إلى صواريخ "كروز " التي تحاول الصين تطويرها و عليه ستكون الصين عن قريب قوة عسكرية قادرة على مهاجمة تايوان وحتى السيطرة على الممرات الأساسية لموانئ المنطقة .

وعليه رأت الو.م.أ. ضرورة رفع مبيعاتها من الأسلحة لتايوان ، و كذا إشراكها في نظام الدفاع الصاروخي TMD (Theater Missile Défense) و قد قامت عمليا بتطويرها في عام 1992 ، حيث تقدم بوش الأب بمشروع ال TMD خاصة مع اليابان و كوريا الجنوبية ، و مع أن" بيل كلينتون" في عام 1993 أوقف برنامج "حرب النجوم " " لريغان " إلا أنه أبقى على تطوير نظام الـ TMD و الـ NMD (National Messile Defense) ، وحاولت في كل مرة إشراك اليابان التي رفضت تبني هذه الفكرة حتى مجيء 1998/08/31 أين أطلقت كوريا الشمالية قمرا صناعيا حلق فوق جزء من الإقليم الياباني و تحطم في المحيط ، و في 1998/09/20 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان عن قرار تعاونهما فيما يخص تطوير الـ TMD [1]

إن تحالف كل من تايوان و اليابان مع الو.م.أ فيما يتعلق بمشروع دفاع صاروخي و الموجه بالدرجة الأولى إلى الصين أدخل المنطقة في حسابات أخرى نعود إليها فيما بعد .

---

[1] Yebai , Zhang , op , cit , p 24 .

أما فيما يخص إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية من توسيع حلف الناتو فإنها تحاول ضمان بقائها في أوروبا ، هذه الأخيرة التي حاولت إبقاء ارتباطها بالو.م.أ. لما يحققه لها من ضمان أكيد لمنع تجدد عدم الاستقرار أو الصراع بين دول أوروبا الغربية ، الذي نتج عنه في الماضي حربان عالميتان خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، و عليه اتخذت الو.م.أ. خطوات هامة لدعم المبدأ الرئيسي في علاقتها بأوروبا ، وعدم انفصال الأمن الأوروبي عن الأمريكي ، و كان أهمها فتح أبواب توسيع حلف الشمال الأطلسي ، و كان يعني ذلك بالدرجة الأولى تغيير أنظمتها السياسية والاقتصادية ، وقد أثارت هذه القضية جدلا واسعا بين الحلف وروسيا الاتحادية و بين أعضاء الحلف أنفسهم وأثارت الكثير من التناقضات و الانقسامات[1].

إلا أن الأهم هو الموقف الروسي حيث أن التوسيع يهدف ضم بعض الدول الإسلامية التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي السابق، ويمكن بذلك للحلف الوصول إلى أبواب الصين و محاصرتها ، و الحيلولة دون إمكانية نشوء تحالف بين روسيا و الصين خصوصا بعدما طرأ أخيرا على علاقات البلدين تحسنا ملحوظا و هذا التوسيع خطط له بصفة كبيرة "كيسنجر" و"برزنسكي" مستشاري "جورج والكر بوش" .

فبالرغم من قبول روسيا في 1997/07/28 على اتفاق باريس على حق الناتو في التوسع شرقا ، والهدف منه القضاء واحتواء جميع النزاعات التي يمكن أن تهدد الأمن الأوروبي ، إلا أن الهدف الحقيقي يكمن في تكريس الو.م.أ. للوضع الذي نشأ في أوروبا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ، وزوال حلفه العسكري و المحافظة على الوجود الأمريكي في أوروبا و تكريس زعامتها ، إضافة إلى تعزيز المواقع العسكرية والإستراتيجية للحلف ، والأخطر من ذلك هو سعي أمريكا إلى الدول

---

(1) محمد عبد العزيز،" الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو " ، **السياسة الدولية** ، العدد 146 ، أكتوبر 2001 ، ص ص 207-211.

الآسيوية التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي وصولا إلى أبواب الصين ، و بالتالي السيطرة على مناطق البترول الغنية في جمهوريات آسيا الوسطى (بحر قزوين) و محاصرة النفوذ الإيراني خاصة [1].

و بالتالي نجد في توسيع حلف الناتو أداة أخرى لتطويق الحصار على كل من روسيا و الصين من الجهة الشرقية ،يتبعها طريق آخر هو كيفية زيادة الحصار جنوبا خاصة في ظل التباطؤ الكبير في توسيع الحلف و ذلك ما سنراه في حملة الو.م.أ. ضد الإرهاب الدولي .

وهكذا رسمت الو.م.أ بصورة دقيقة شريطها الأوروبي – الأسيوي مما جعل طرفي المثلث الإستراتيجي الآخرين يتحالفان و يعلنان صراحة معارضتهما الهيمنة الأمريكية الأحادية على العالم ، واختراقها لعدة قوانين خاصة منها ما يتعلق باتفاقية سنة 1972 بشأن الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية ، حيث أعلنت الو.م.أ. انسحابها من المعاهدة ، وهذا ما دفع الرئيس الروسي " فلا ديمير بوتين " لمعارضة هذا الإجراء لأن مثل هذه الخطوة من شأنها تدمير المساعي الرامية إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية [2].

ومن جهتها، فإن الصين تؤيد مسيرة نزع السلاح الدولي ، وتسعى وراء صيانة التوازن الإستراتيجي ، و في كل من الدورة 55 للأمم المتحدة وللجنة نزع السلاح و الأمن الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة أجيز بأغلبية ساحقة مشروع القرار حول " الحماية و الإلتزام بمعاهدة الصواريخ المضادة " الذي طرحته الصين وروسيا و روسيا البيضاء ، و قيرغيزيستان كرد فعل على الفكرة الأمريكية [3].

---

[1] المرجع السابق، ص 208 .

[2] مؤلف مجهول ،"بوتين يجدد معارضته للانسحاب الأمريكي من معاهدة 1972 "، **www. Masrawy news**،2001/03/07.يوم 15مارس 2002.

[3] الصين : **الحقائق و الأرقام 2001** ، CD رسمي ، دار النجم الجديد ، نوفمبر 2001 .

في هذا الإطار المتعلق بالتنافس الإستراتيجي النووي قامت الو.م.أ. بعمل أثار اهتزازًا شديدا في علاقاتها مع الصين ، إثر إعلان وزارة الدفاع الأمريكية في 2000/03/07 الرسمي استعدادها لبيع 162 صاروخا دفاعيا جويا من طراز " هوك" المحسن الأجهزة ، التي يحتاج إليها ارتقاء رادار الدفاع الجوي من طراز F43 - TPS إلى TPS - 75V إلى تايوان . وفي 2000/06/07 أعلنت ذات الوزارة مشروعين لبيع الأسلحة لتايوان لتعزيز قدرات طائرات F16 المقاتلة على المجابهة الإلكترونية و الطيران على ارتفاع منخفض ، و عليه طالبت الصين بضرورة تنفيذ الو.م.أ. البيانات المشتركة بين البلدين بصورة فعلية و الإلغاء المباشر لخطة بيع الأسلحة لتايوان [1].

إلا أن الو.م.أ واصلت مشاريعها مع تايوان التي رأت فيها الصين عرقلة أمام تحقيق التوحيد السلمي للصين ، و العمل على ترويج فكرة استقلال تايوان .

من جهة أخرى زادت العلاقات الصينية- الأمريكية تدهورا إثر حادثة تصادم الطائرتين الصينية و الأمريكية في 2001/04/01 ،حيث يرى الطرف الصيني أن طائرة استطلاع أمريكية من طراز EP-03 حلقت في سماء جنوب شرقي جزيرة " هاينان " الصينية ، فأقلعت طائرتان عسكريتان صينيتان للمتابعة و المراقبة ... و بينما كانت الطائرتان الصينيتان تحلقان في الجو طبيعيا جنوب شرقي الجزيرة غيرت الطائرة الأمريكية فجأة اتجاه طيرانها ، و اتجهت نحو الطائرتين الصينيتين فصدمت إحداهما مما أدى إلى سقوطها و تحطمها و أختفي أثر الطيار الصيني "وانغ وي"... بعد وقوع الحادثة ، ودخلت الطائرة الأمريكية المجال الجوي الصيني قبل الحصول على إذن بالسماح من الجانب الصيني و هبطت على مطار "لنغ شوي" بجزيرة "هاي نان" [2].

و عموما فإن العلاقات بين الو.م.أ. و الصين متضاربة، فلطالما اعتبرت الو.م.أ. الصين عدوًا إستراتيجيًا في جنوب شرق آسيا يهدد المصالح الأمريكية الحيوية هناك ، خاصة في ظل تطوير برنامج الصواريخ الصينية الذي رأت فيه الو.م.أ. تحديا لوجودها

---

[1] المرجع السابق .

[2] الصين : **الحقائق و الأرقام** 2001 ، مرجع سابق.

في المنطقة ، كما كانت الصين ضمن الأهداف الرئيسية لنظام الدفاع الصاروخي الذي تعتزم الو.م.أ. تنفيذه، وهذا لاحتواء الصين ومنع بزوغها كقوة عظمى تستطيع منافسة الو.م.أ. في مناطق نفوذها المختلفة [1] .

وتشير دراسات أمريكية إلى وجود خطر مستقبلي في شرق آسيا يتمثل في بروز أربع قوى كبرى : الصين ، روسيا ، اليابان ، الهند و المرشحة لأن تنافس أمريكا في الباسيفيك عموما ، و شرق آسيا خصوصا ، يضاف إلى هذا ما يسمى بمحور الشر الذي تنتمي دوله إلى هذه المنطقة(آسيا الوسطى)، و عليه سعت الولايات المتحدة الأمريكية للتمركز في هذه المنطقة و اختارت أفغانستان لأنها على تماس حدودي مع ست دول هي: الصين ، إيران ، باكستان ، تركمانستان ، أوزباكستان ، طاجاكستان ، وهذا يجعلها تفتح الطريق أمام أمريكا في آسيا الوسطى بعيدا عن السيطرة الروسية ، و كذلك التحكم في التوازنات الإقليمية في آسيا بجهة مراقبة نمو القوة في ثلاث دول صنفتها الدراسات المستقبلية الأمريكية بالدول الخصم هي : الصين و روسيا و الهند [2] .

و بذلك فالولايات المتحدة الأمريكية مهتمة و متخوفة في الوقت ذاته من نمو هذه الدول و من تقاربها؛ الذي يهدد مستقبلها،لأن تقاربها سيكون له تأثير بارز ليس فقط على المستوى الاقليمي فحسب،بل على المستوى الدولي ؛ و هو الأمر الذي يطلعنا عليه المبحث التالي.

و في السياق ذاته ، يرتبط جوهر العلاقات الأمنية في آسيا بقضية الصين و ارتباطها الاستراتيجي مع روسيا ، كوسيلة للوقوف في وجه الهيمنة الأمريكية العالمية التي تقوم كقطب واحد في حقبة ما بعد الحرب الباردة ، و تعتقد روسيا أن تحسين العلاقات مع الصين سيعيد روسيا إلى الساحة في آسيا ، لذلك نجد

---

[1] محمد عباس ناجي ، " أبعاد و نتائج زيارة الرئيس الأمريكي للصين " ، **السياسة الدولية** ، العدد 148 ، أفريل 2002 ، ص ص 145-147.

[2] المرجع نفسه، ص ص 85-86.

مؤسسات السياسة الخارجية و الدفاعية الروسية في الضغط لغرض توثيق الروابط مع الصين كجزء من معارضتها لما سمي في روسيا و الصين بالهيمنة و القطبية الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية[1].

و ترى روسيا مثلها في ذلك مثل الولايات المتحدة الأمريكية ،أن محور التفاهم في آسيا سيبدأ من الصين، و بالتالي من يتمكن من تحقيق التفاهم الاستراتيجي مع الصين سيتمكن من تحقيق التواجد في آسيا ، و هذا ما تدركه بكين جيدا، و تسعى إلى استغلال و محاولة تحقيق التفاهم ما بين القوتين بشكل متوازن ، فهي تعارض الولايات المتحدة الأمريكية معارضة حقيقية أحيانا في المسائل الإقليمية و تترك لها حرية التصرف في المسائل الأخرى من العالم، و هو جزء من إدراك روسيا للعبة الدولية و إدارتها في حقبة ما بعد الحرب الباردة ، و من جانب آخر تعارض الولايات المتحدة روسيا في مسائل ذات أهمية لنفوذها الإقليمي و تتغاضى عنها في مسائل أخرى ،تتعلق باحتواء اليابان الهند مثلا.

كما تثار قضية جوهرية تتعلق بالبوابة الشرقية للغرب و التي يختلف الطرحان الروسي و الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية حوله، فمحورية الجغرافيا و التحكم في البوابة الشرقية للغرب في سياق الصراع المتجدد بين بين الغرب و روسيا على النفوذ في المناطق و الدول العازلة أو الفاصلة بينهما ،كان لثبات الجغرافيا نصيب في ثبات استراتيجيات الطرفين تجاه بعضهما على الرغم من اختلاف السلوك و السياسات بين فترة و أخرى.

---

[1] سرمد زكي الجادر،وائل محمد إسماعيل ، "الادراك الأمريكي للعلاقات الأمنية مع روسيا الاتحادية – الواقع و المستقبل،**مجلة قضايا سياسية**، جامعة النهرين،العراق،2008،ص47.

خريطة رقم (06) : تبين البوابة الشرقية للغرب

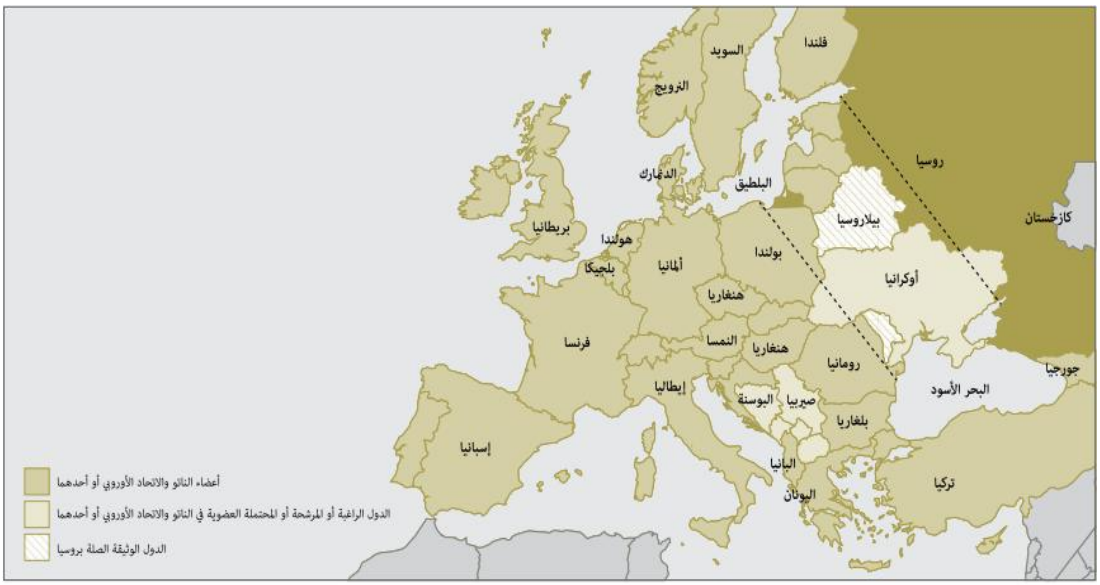

المصـدر : عمـاد قـدورة ، "محوريـة الجغرافيـا و الـتحكم في البوابـة الشـرقية للغـرب:أوكرانيـا بوابـة للصراع"، **مجلة سياسات عربية**،العدد9،جوان 2014، ص50.

لقد سعت روسيا لتعزيز مجالات نفوذها في الأراضي المجاورة ، ما يسمح لها بحماية المنطقة المركزية في أوراسيا من الاختراق و تسلل الأعداء . و يرى مفكرون روس أن روسيا ما دامت ترغب في أن تبقى قوة كبرى ، فهي تحتاج إلى أن تبقى المحور الاستراتيجي المتحكم في أوراسيا . و تشدد روسيا على أهمية المنطقة التي كان يشغلها الاتحاد السوفيتي سابقا بوصفها "مصالح مميزة لروسيا".لذا،فقد اعتبر "فلاديمير بوتين" أن انهيار الاتحاد السوفيتي كان "كارثة جيوبوليتيكية كبرى"[1].

يبدو أن روسيا رغم تجاوزها للتنافس الأيديولوجي في حقبة ما بعد الحرب الباردة ، إلا أن الصراع لتحقيق أهداف جيوبوليتيكية لا يزال قائما . فقد راقبت روسيا الغرب عن كثب و هو يوسع نفوذه في اتجاه أوروبا الشرقية عبر عضويتي حلف الناتو و الاتحاد الأوربي، و اعتبر "سيرجي لافروف" وزير الخارجية الروسي ،

[1] عماد قدورة ، "محورية الجغرافيا و التحكم في البوابة الشرقية للغرب:أوكرانيا بوابة للصراع"، **مجلة سياسات عربية**،العدد9،جوان 2014، ص49.

السلوك الاستراتيجي الغربي المتمثل بـــ "نشر نفوذه الجيوبوليتيكي إلى الشرق أنه نسخة جديدة من سياسة احتواء روسيا"[1].

و كما تمثل المنطقة الواقعة بين البحر الأسود و بحر البلطيق بوابة شرقية باتجاه الغرب، فإنها في الوقت نفسه يمكن أن تعد بوابة غربية باتجاه الشرق ؛إذ تستذكر روسيا دوما غزو نابليون و هتلر لها من خلال عبور هذه البوابة نفسها .لذلك فهي تفضل دائما "أن تبقى هناك دول مستقلة في أوربا تشكل منطقة عازلة تفصل بينها و بين تحالف انجلو–سكسوني محتمل ضدها".خاصة بعد أن بات يؤرقها وصول نفوذ الغرب حتى أوكرانيا* و جورجيا ، لذلك استخدمت روسيا أدوات القوة "الناعمة" و "الصلبة" من اجل الحفاظ على مكانتها في مناطق نفوذها ؛ فعملت على تأسيس سلسلة من العلاقات الثنائية و المتعددة الأطراف ، مثل الاتحاد الجمركي مع بيلاروسيا و كازاخستان ،و تعزيز "منظمة معاهدة الأمن الجماعي"، و "منظمةشنغهاي للتعاون" و "الاتحاد الاقتصادي الأوراسي"[2].

و يتشكل الاتحاد الاقتصادي الأوربي –الآسيوي(EUU)، أو **"الاتحاد الأوراسي"** من دول تقع شمال أوراسيا،و تم إنشاؤه في ماي 2014 ضمن اتفاقية وقعها رؤساء كل من روسيا البيضاء و كازاخستان و روسيا ، و دخل الاتحاد حيز التطبيق في جانفي 2015، و قد انضمت أرمينيا إلى الاتحاد في

---

[1] المرجع السابق ، ص 49.

* تحتل أوكرانيا مكانة مهمة بالنسبة إلى روسيا ، و قد أشار الرئيس بوتين إلى الأوكرانيين بوصفهم " إخوة " للروس ؛فالحضارة الأرثوذكسية الشرقية ، و هي التي يرى فيها الروس أنفسهم القوة الطليعية الرائدة ، قد بدأت في ولاية كييفان روس Kievan rus التي تتوسط أوكرانيا الحالية ، عندما تحول الأمير فلاديمير إلى المسيحية عام 988 م . و يشير الروس عادة إلى أن أجدادهم بذلوا دماءهم من أجل الحفاظ على ما يعرف اليوم بأوكرانيا ضمن الإمبراطورية الروسية ثم وريثها الاتحا السوفيتي عبر حروب عديدة.إن لجوء روسيا إلى القوة في الحالة الأوكرانية و احتلال القرم و ضمها يشيران إلى محاولتها تأكيد حقها الجيوبوليتيكي في "مناطق مصالحها المميزة"؛ فقد عملت قبل ذلك على فصل أراضٍ من جورجيا حين اعترفت باستقلال إقليميها أبخازيا و أوسيتيا الجنوبية.(للتفصيل أكثر راجع: عماد قدورة ، مرجع سابق ص 49-50).

[2] المرجع نفسه ، ص 49.

اليوم التالي لدخوله حيز التطبيق ،و انضمت إليه قيرغيزستان في ماي 2015 بعد أن استوفت متطلبات الانضمام خلال صيف 2015 [1].

و تسعى كل من الدول التي أعلنت انضمامها إلى الاتحاد الاقتصادي الأوربي –الآسيوي لأهداف مختلفة حيث يعتقد مناصرو الاتحاد الاقتصادي في روسيا بأن الاتحاد سيوفر الحماية الاقتصادية، كما أنه سيسهم في التصدي لأي انكشاف سياسي غير مرغوب يقف وراءه مخططات خارجية ، و ذلك نظرا إلى أن الاتحاد يوفر آلية آمنة ضد أي مؤامرات لتغيير النظام ، و هو لذلك يضمن الوضع القائم و استمراره ، و هو ما ترغب بتحقيقه الدول الأصغر لا سيما في وسط آسيا ، لكنها تريد إضافة إلى ذلك الاستقرار السياسي و الأمن الاقتصادي[2].

كما أن مناصري الاتحاد يدافعون بأن دمج الموارد و الخدمات سيعزز من موقف الدول المشاركة في الأسواق التقليدية ، و سيقوي من وجودها في الخارج أيضا ، فضلا عن أنه سيسهل فرص نجاح الاستثمارات الضخمة التي لا تقوى أي دولة على أن توفر لها الموارد منفردة ، و تحت ظروف مناقِضة ، و هو ما يحذر منه كثير من المراقبين من أن اقتصاديات عدد من دول الاتحاد السوفيتي السابق سبقع تحت نفوذ القوى الاقتصادية سواء في المنطقة أو خارجها ، و يرون بأن التخلي عن فرصة من هذا النحو سيفضي إلى حالة من الانحطاط مقارنة بالوضع القائم ، و سيحوِّل المنطقة إلى ساحة تنافس جيو–اقتصادية و

---

[1] نجم عباس ، **الاتحاد الاقتصادي الأوراسي:حماية للاقتصاد و حصانة للأنظمة**،مركز الجزيرة للدراسات ، ماي 2015،ص 2.

[2] المرجع نفسه، ص 7.

جيو–سياسية، و سينتهي بدول المنطقة إلى أن تخسر تطلعاتها المتعلقة بالتنمية و إبقاء سيطرتها على مواردها القومية[1].

و يبدو في النقاشات الروسية أن موسكو تقترح على شركائها في وسط آسيا بأنه بدلا من أن تصبح دولهم عرضة للخطر على الصعيد الاقتصادي و السياسي مثل أوكرانيا ، فإنهم سيكونون في حال أفضل إن هم التحقوا بالمعسكر الروسي . و بناء عليه ؛ فإن الاقتصاد الآسيوي في المدى القصير سيظهر فيه بشكل جلي الدور الروسي المركزي [2].

و يعد **الحضور الصيني في أوراسيا** قويًا؛حيث تم التوقيع على عقود قيمتها الإجمالية 18 مليار دولار أمريكي ، أثناء الدورة الخامسة لمعرض الصين–أوراسيا التي اختتمت يوم 2016/09/25 في مدينة "أورومتشي" حاضرة منطقة شينجيانغ الويغورية ذاتية الحكم بشمال غربي الصين . وشملت العقود مجالات العلوم والزراعة والموارد المعدنية والطاقة والتصنيع والمالية ، أثناء المعرض الذي تمت إقامته في الفترة بين 20 و25 سبتمبر . وتم التوقيع على إجمالي 16 مشروعا للتعاون المالي المشترك . و حضر المعرض ممثلون من 57 دولة ومنطقة و6 منظمات دولية، علاوة على 3500 مشتر متخصص. كما كان اجمالي المشاركين من الشركات 2192 شركة من ضمنها 418 شركة من خارج البلاد شاركت في المعرض .وشهدت الدورة السابقة للمعرض التوقيع على عقود تجارة خارجية قيمتها 6 مليارات دولار أمريكي مع الشركات الصينية. و قال "لي جينغ يوان"، مدير أمانة المعرض، إن المعرض عزز قوة منطقة

---

[1] المرجع السابق ، ص 7.

[2] المرجع نفسه، ص 7.

"شينجيانغ" في التعاون الخارجي، وأدى دورا مهما بشكل متزايد في حفز أعمال بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير[1].

و يبقى الرهان الجيوسياسي الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية هو الأوراسيا (أوروبا- آسيا) حيث هيمنت قوى شعوب القارة الكبيرة التي تنافست من أجل الهيمنة الإقليمية و التفوق الشامل على العلاقات الدولية منذ خمسة قرون،و اليوم تعتمد هيمنتها الشاملة على قدرتها على المحافظة على هذا الموقع بشكل دقيق[2].

عموما يعتبر التوجه الروسي-الصيني لأوراسيا توجها قديما جديدا في إطار اللعبة الكبرى في المنطقة الأوراسية ، و يستطيع الطرفان – الروسي و الصيني- في إطار شراكتها الاستراتيجية لعب دور إقليمي استراتيجي مهم، سيكون له أبعاد مختلفة على داخلهما كقوى طامحة في زيادة قوتهما و إعادة ترتيب مجريات العلاقات الدولية ، و على الدول الأوراسية الساعية لتجاوز مشاكلها الاقتصادية و السياسية؛ التي بات التواجد و التدخل الأمريكي فيها يؤرقها ، خاصة و أنها دول لها من الإمكانيات ما يؤهلها لتجاوز مشاكلها. و تبقى روسيا و الصين الخيار الاستراتيجي للفضاء الأوراسي .

---

[1] وكالة انباء شينخوا،" اختتام أكسبو الصين-أوراسيا بتعاقدات قيمتها 18 مليار دولار أمريكي "، من الموقع: **http://arabic.news.cn/2016-09/26/c_135714835.htm**، بتاريخ:2016/09/28.

[2] موسى الزعبي، **دراسات في الفكر الاستراتيجي و السياسي**،منشورات اتحاد الكتاب العرب،2001، ص 87.

المبحث الثاني: انعكاسات الشراكة الإستراتيجية الروسية–الصينية على المستوى الدولي

هدفت روسيا و الصين الدولتان الكبيرتان الجارتان الشريكتان استراتيجيا، إلى رفض سياسة الأحادية القطبية، و ضرورة تشكيل نظام دولي جديد يتسم بتعدد الأقطاب، و يعكس التنوع الثقافي و الاجتماعي و تعدد النظم السياسية فيه،في إطار من التعاون و تبادل المنافع و العمل معا من أجل احتواء مصادر التهديد الجديدة التي فرضت نفسها على العالم. مع الحرص على الاستمرار في لعب دور عالمي متزايد في القضايا الكونية و الإقليمية، و ذلك عن طريق العديد من الآليات؛منها اتخاذ مواقف أكثر مرونة تجاه القضايا الدولية التي تتبنى فيها الو.م.أ.موقفا متشددًا...[1]

المطلب الأول : الشراكة الاستراتيجية الروسية–الصينية و تحول القوة في العلاقات الدولية

يعتبر لصعود كلا من روسيا و الصين ، أثر بارز في هيكل النظام الدولي الجديد، و أداة من أدوات ستحدث تحولا ملحوظا في موازين القوى لمصلحة كلا البلدين على حساب الولايات المتحدة الأمريكية ، و تأثير ذلك الصعود هي علاقة كلا منهما بالقوة العظمى الوحيدة في العالم و هي الولايات المتحدة الأمريكية ، و على هيكل النظام الدولي و من ثم على السياسات الدولية[2].

و يشير **مفهوم تحول القوة** (Power Transition) إلى فقدان الدولة المهيمنة موقعها القيادي لمصلحة قادم جديد سريع التنامي ، الأمر الذي يجعل من الأخير كأنه ظل لهذه الدولة المهيمنة . و لكي يحدث تحول للقوة يتعين على القادم الجديد أن يحصل على مصادر للقوة أكبر مما لدى الدولة المهيمنة ، أو على الأقل يحدث تعادلا

---

[1] أبو بكر الدسوقي، "العلاقات الروسية الصينية:محددات الخلاف و آفاق التعاون"،مرجع سابق، ص 77.

[2] علاء عبد الحفيظ محمد ، "تأثير الصعود الروسي و الصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العددان 47-48، صيف خريف 2015،ص 10.

مع المقدرات القومية للدولة القائد، بالشكل الذي يجعل من المقدرات القومية لكل منهما تقترب من حد التساوي [1].

إن مقومات نظرية تحول القوة التي قدمها " أورغانسكي " لا تزال صالحة للاختبار كما إن لديها قدرة تنبئية عالية. و قد قسم " أورغانسكي " من خلال نظريته الدول حسب درجة القوة و درجة الرضا ، إلى أربع فئات رئيسية هي:

- ✓ الدول القوية و الراضية .
- ✓ الدول القوية و غير الراضية.
- ✓ الدول الضعيفة و غير الراضية.
- ✓ الدول الضعيفة و الراضية.

و وفقا " لأورغانسكي " ، فمن الفئة الثانية يظهر المنافسون الذين يسعون إلى تغيير الوضع القائم ، و تأسيس نظام دولي آخر ،و هي القوى التي تراجعت و وافقت على القيام بدور ثانوي في النظام الدولي الذي حاولت التغلب عليه ،و إذا كان "أورغانسكي " قد طبق هذه المقولات على ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية فإنها ربما تصبح أكثر انطباقا على وضع كل من روسيا و الصين في الوقت الحالي[2].

و قد حذرت أدبيات أمريكية من وجود استراتيجية صينية تهدف إلى بسط السيطرة على العالم ، تقوم على التقارب الاستراتيجي بين الصين و روسيا ، و اقترحت أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بعدة إجراءات لمواجهة هذا التوجه ، من بينها العمل تقوية التحالفات السياسية و العسكرية الأمريكية، و إقامة دفاع مضاد للصواريخ يضمن سلامة الأراضي الأمريكية و أمن حلفائها ، و العمل على منع وصول التكنولوجيا العسكرية المتطورة بطرق غير مشروعة إلى روسيا و الصين . كما

---

[1] المرجع السابق، ص 10-11.

[2] المرجع نفسه ، ص 11.

طالبت كتابات أمريكية أخرى بضرورة تشجيع إدخال تحولات إيجابية داخل كل من روسيا و الصين بما يؤثر بشكل إيجابي في سلوكهما على الساحة الدولية[1].

و يرى عديد من الخبراء –كمنير شفيق– أن المحور الروسي الصيني إذا جمعت قوتهما العسكرية و الاقتصادية سيصبح موازيا لأي قوة غربية، بل و ربما متفوقا عليها في كثير من المواضع، هذان القطبان الروسي الصيني بلحظة واحدة إذا تقرر أن يدخل الوضع الدولي إلى مستوى المحاور و المعسكرات و المواجهات سوف يتحول إلى قوة هائلة قد توازي الغرب، و قد تتفوق عليه... و بذلك تكون علاقات روسيا و الصين ذات تأثير كبير في المستقبل، و هو رادع بالنسبة لأمريكا و سيجعل أي مساومة تقوم بها أمريكا –كموضوع الملف النووي الإيراني– ثمنها غاليًا إذا أرادت أن تأخذ صوت روسيا و الصين إلى جانبها[2].

و تزايدت أهمية روسيا و الصين مع تنامي تأثيرهما على مجرى العلاقات الدولية و معارضتهما الصريحة للهيمنة الأمريكية في كثير من القضايا الدولية، و هو الأمر الذي جعل العديد من الاستراتيجيين يقرون ببداية قطب جديد مؤثر ينادي بتعدد الأقطاب، و يملأ الفراغ الاستراتيجي الكبير الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفيتي... خاصة و أن واشنطن على أبواب موسكو و بكين.. و تنظر للصعود الصيني على أنه عائق لها في مواجهة طموحها في الهيمنة على الشؤون العالمية. بالإضافة إلى اختلاف رؤية كل منهما لطبيعة النظام الدولي؛فبينما ترفض الصين فكرة الهيمنة الأمريكية على شؤون العالم، و تؤكد أن أي نظام عالمي لا بد أن يقوم على مبدأ المساواة بين الدول كبيرها و صغيرها في العلاقات الدولية، نجد أن الو.م.أ.تحاول عرقلة و تحجيم الدور

---

[1] المرجع السابق ، ص 16.

[2] منير شفيق، "تأثير التقارب الروسي الصيني على الساحة الدولية"، **http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C05C086E-B31C-4B6D-B9B8-6566FFOE8519.htm** ، بتاريخ ، 2007/05/28.

الصيني العالمي من خلال الضغط المرن على الصين مع الاتجاه للتعاون بين الطرفين انطلاقا من فكرة الاحتياج الاستراتيجي[1].

في السياق ذاته، تتفق روسيا مع الصين في رفضها للهيمنة الأمريكية المتنامية، خاصة و أن روسيا تختلف مع الولايات المتحدة الأمريكية في عديد من القضايا كقضية كوسوفو، الدرع الصاروخي الأمريكي توسع حلف الناتو شرقا، القضية الكورية و الإيرانية... و كلها قضايا تقف روسيا إلى جانب الصين في موقف متطابق ضد الو.م.أ. و هو الأمر الذي يراه عديد من المتابعين بأنه عزم صريح لكل من روسيا والصين لتكوين محور جديد كفيل بردع الو.م.أ.، هذه الأخيرة التي تولي لهذا التقارب الروسي–الصيني اهتماما خَاصًا. فمنذ 1991 و انهيار الاتحاد السوفيتي تنفرد الو.م.أ. في تطبيق إستراتيجية عسكرية قائمة أساسا على محاولة الاحتفاظ بقدرتها على ما وصفته"بالردع المزدوج"؛ و ذلك من أجل السيطرة على الصراعات التي يمكن أن تثار بينها و بين أنظمة منبوذة ترفض الامتثال إلى الخطط الأمريكية، من أجل دوام سيطرتها وهيمنتها* على العالم.و قد سجل عام 1997 بداية خروج روسيا من الدوامة المحيطة بها منذ بداية التسعينات، مما أثار قلق الو.م.أ. و هو الأمر الذي يتبين من خلال النقاط التالية[2]:

- ✓ في 06 فيفري 1997 ناقش الكونجرس تقريرًا قدمه مدير وكالة المخابرات الأمريكية التابع لوزارة الدفاع تناول ما تملكه روسيا و الصين من الطاقة اللازمة لكي تشكل تهديدا إقليميا للمصالح الأمريكية؛ أي بمعنى أن روسيا قد تصبح

---

(1) مُحَمَّد عزت مُحَمَّد علي ، مرجع سابق.

* يرى عديد من الدارسين أنه و حتى سبعينات القرن الماضي لم تكن هناك هيمنة أمريكية.. و بدت الو.م.أ.في ذلك الوقت عن حل مشكلات اقتصادية متعددة، و أزمات اقتصادية خانقة، وتضخم و ارتفاع في أسعار البترول .. و هنا بدت الو.م.أ. عاجزة عن فرض هيمنتها في هذه المرحلة. لكن،و مع انتهاء الحرب الباردة حدث ما يسمى بالولادة للو.م.أ. و تجسدت سلطة بناء الهياكل للاقتصاد العالمي في مجموعة من التحركات. و هكذا أصبح "الموديل" الأمريكي هو النموذج الذي يتحدد و يتكرس في أنحاء العالم... (للتفصيل أكثر انظر: جاد طه، **سياسات الهيمنة و بؤر التوتر الدولي المعاصرة**، مركز زايد العالمي للتنسيق و المتابعة،أبو ظبي، 2003، ص.ص.69-93).

(2) نبية الأصفهاني،"انطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الاتحادية"،مرجع سابق، ص.ص.269-270 .

قوة إقليمية تزاد قوتها كلما مر الوقت. و الوقت نفسه رأى بعض المحللين الأمريكيين للعلاقات الدولية بأن الصين التي لديها ثقل لا يستهان به في آسيا من المحتمل بأن تقف في وجه الو.م.أ.

- ✓ في ماي 1998 حذَّر وزير الدفاع الأسبق "جاسبار واينرج" من أنه في الوقت الذي يحتفل فيه الغرب بتوسيع الناتو على أرض أوروبا الوسطى انهمكت روسيا في تحقيق نصر استراتيجي أهم بالنسبة لها تمثل في إحكام نفوذها على الموارد البترولية في المنطقة و في منطقة بحر قزوين ، وقد حث هذا التحذير عددًا من أعضاء الكونجرس في جويلية 1997 على توقيع مشروع قانون مقترح لوقف المعونة الأمريكية لروسيا إذا أصرت موسكو على بيع صواريخ SS20 إلى الصين.

هذه المواقف و غيرها كثير تبين أن واشنطن تقف متحفزة أمام قيام أية قوة قادرة على منافسة نفوذها ما سيؤدّي إلى إحداث تغيير كبير و عميق في التركيبة الدولية التي نشأت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة [1]. و يكون المحور الروسي الصيني ـ من خلال شراكتهم الإستراتيجية التي أعلن عنها منذ 1996 و التي وصلت إلى تقدم كبير ـ كفيل بإحداث توازن إستراتيجي.

و يبدو توجه روسيا و الصين الاستراتيجي كفيل بتجاوز الهيمنة الأمريكية و المنطق الوحيد في العلاقات الدولية ، وقد أعاد المناخ الدولي هذا للجغرافيا السياسية مكانتها المرموقة بالتكامل مع الجغرافيا الاقتصادية . و **يكون الشرق الأوسط** منطقة تنافس دولي حاد[*] .فروسيا لعبت دورا متزايدا وصل درجة التدخل العسكري في الأزمة السورية ، إضافة إلى الانفتاح على عديد من

---

[1] المرجع السابق، ص 270.

[*] للتفصيل أكثر انظر:(مايكل هدسون، " تحولات جيو- سياسية: صعود آسيوي و تراجع أمريكي في الشرق الأوسط"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2013، ص ص 95-130).

الدول في الشرق الأوسط. و هو الشأن ذاته بالنسبة لاهتمام و فعالية الصين في المنطقة [1].

و من بين القضايا التي شكلت موقفا مشتركا روسيا–صينيا الأزمة السورية، التي شكلت "نقطة اشتباك " في زمن التحول الاستراتيجي في العالم العربي ، حيث امتزج التنافس الدبلوماسي بين أطراف دولية و إقليمية بعراك عضوي و اشتباك داخلي على الساحة السورية .و كان الموقف الروسي–الصيني المشترك في استخدام حق النقض ضد أي قرار يُدين سوريا ، محاولة لتجسيد التنسيق السياسي بين الدولتين على المسرح الدولي، و إظهار القدرة على مواجهة الضغوط ، و قد اعتمد التوافق الروسي– الصيني في تبريره لموقفه الصريح على النقاط التالية[2]:

- ✓ تكريس مبدأ السيادة و عدم التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، و رفض تغيير النظم السياسية أو الحكام بالقوة العسكرية و عبر التدخل الخارجي.
- ✓ عدم تجاوز حدود التفويض الذي يمنحه مجلس الأمن الدولي كما جرى في النموذج الليبي.
- ✓ ضرورة اعتماد التسويات السياسية السلمية لصراعات المناطق الاستراتيجية، و تأكيد ثبات هذا المبدأ في شبكة التفاعلات الدولية.
- ✓ عدم تفسير مفاهيم الديمقراطية و الحرية و حقوق الانسان بشكل انتقائي ، و استعمالها كورقة سياسية لتنفيذ أغراض أخرى .
- ✓ وقف تكتيك التدرج في قرارات مجلس الأمن حيث يبدأ بالإدانة و ينتهي بالتدخل العسكري.

---

[1] عدنان السيد حسين، "الشرق الأوسط في أولوية الاستراتيجيات الروسية – الصينية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العددان 47–48،صيف خريف 2015،ص 4–5.

[2] جرجس الملحم ، "تأثير التوافق الصيني الروسي على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط"، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني** ، العدد 87، جانفي 2014، ص 8.

و تتجلى **خصوصية الموقف الروسي**، الذي يتصف بالحيوية والديناميكية، في إبداء روسيا رفضها لمحاولة الولايات المتحدة محاصرتها وتطويقها في حاضنة نفوذها الجنوبية المتمثّلة بإيران وسوريا. ومع تسارع الأحداث، تطوّر الموقف الروسي إلى مزيد من التشدّد في دعم النظام السوري، وذلك عن طريق إمداده بالأسلحة والذخائر، وإرسال القطع البحرية إلى قاعدة طرطوس، والانحياز السياسي الواضح، حيث لخّص وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف" رؤيته للأزمة السورية على الشكل الآتي، "إن ما يحدث في سوريا هو شأن داخلي ويتمثّل في رغبة العصابات الإرهابية المسلّحة في استلام الحكم على أساس طائفي، وإقامة حكم ديني، وبالتالي يحقّ للنظام أن ينجز الحل الأمني بالتوازي مع الإصلاحات"[1].

أما عن **خلفية الموقف الصيني** اتجاه سوريا ؛ فيبدو أن هذه الأخيرة لا تشكّل منطقة جذب اقتصادي حيوي للصين، و يمكن تفسير الموقف الصيني على أنه مناكفة (إزعاج و مضايقة) للولايات المتحدة الأمريكية؛ باعتمادها "هندسة جيوسياسية" في آسيا تقضي بإجراء تحوّل في الاستراتيجية الأميركية تجاه منطقة المحيط الهادئ الآسيوية، ومراجعة دفاعية تقوم على تركيز القوات الأميركية في آسيا والمحيط الهادئ [2].

و قد ظهر **الموقف الأميركي** واضحًا في تصريحات رئيس الولايات المتحدة والوزيرة هيلاري كلينتون اللذين أدانا النظام السوري لارتكابه "المجازر" ضد شعبه، وإسقاط شرعيته، وطالبا بتنحي الرئيس الأسد، كما اتّخذا إجراءات تقضي بتجميد أرصدة أركانه في أميركا وأوروبا، وفرض حزمة من العقوبات الاقتصادية والتجارية والمالية، إضافةً إلى تقديم مساعدات ميدانية وعسكرية "غير قاتلة" للمعارضة السورية "والجيش السوري الحر"[3].

---

[1] المرجع السابق ، ص 9.

[2] المرجع نفسه، ص 9.

[3] المرجع السابق ، ص 9.

المطلب الثاني : الاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب

منذ نهاية الحرب الباردة اتضح تدريجيا الصراع بين الاتجاه إلى عالم متعدد الأقطاب و الاتجاه إلى عالم أحادي القطبية تحاول فيه دولة تسيير الشؤون الدولية، و أصبح هذا بؤرة التناقض و الصراع في العلاقات الدولية. فالصين تتمسك مع روسيا بأنّ عالم متعدد الأقطاب هو اتجاه تاريخي لا يمكن مقاومته، و أنّ تنمية هذا النظام المتعدد تؤدّي إلى السلام العالمي، و أنّ كل دول العالم يجب أن تبذل جهودًا مشتركة لإقامة نظام سياسي و اقتصادي دولي جديد عادل...[1] و عليه فإن إحداث عالم متعدد الأقطاب من شأنه أن يحدد مسارًا جديدًا في العلاقات الدولية، تكون روسيا والصين أحد صانعيه. و سيكون للشراكة الإستراتيجية الروسية الصينية دورًا بارزًا في إحداث هذا التغير الإستراتيجي التاريخي؛ الذي سيدخل العالم في علاقات دولية ديمقراطية و مميزة، و سيكون للدول الأخرى ما دون الولايات المتحدة الأمريكية مكانة في الساحة الدولية.

و مثلما استطاعت روسيا و الصين العضوان الدائمان في مجلس الأمن و القوتان الجارتان أن تؤثرا في عديد من القضايا الإقليمية ، فإن نجاح شراكتهما الإستراتيجية من شأنه أن يصنع الحدث على المستوى الدولي... و من أبرز تأثير الشراكة الروسية الصينية على المستوى الدولي موقف روسيا و الصين* من الملف

---

[1] تشن تشيماو، مرجع سابق، ص ص 61-65.

* خاصة و أن الصين على تعاون مع إيران منذ مدة طويلة، خصوصا في ميدان الصواريخ الباليستية بعيدة المدى، و هناك آفاق واسعة للعلاقات الثنائية في المستقبل القريب، في ظل حاجة إيران للخبرات الصينية في تشييد البنية التحتية. ثم إن حيازة إيران للسلاح النووي لا يزعج الصين مثلما هو الأمر بالنسبة لروسيا. و لم تقدم الدبلوماسية الصينية على أي خطوة من شأنها تعكير صفو العلاقة و الصداقة مع طهران التي وجدت أن مصدر انطلاقتها في السنوات الأخيرة هو امتلاكها للنفط؛ و الصين اليوم وسعيا لامتلاك الطاقة تتوق إلى الانخراط في الرهانات الجيوبوليتيكية خاصة و أنها تشتري ثلث احتياجاتها من الخارج، و سوف يتجاوز هذا المعدل ليصل إلى 50% عام 2020، و من المحتمل يصل إلى80% في عام 2030. و يضع هذا الأمر الصين في حالة فقدان للأمن الاستراتيجي، ما دام ثلثي هذه الاستيرادات مصدرها الشرق الأوسط، بالإضافة إلى عدم الاستقرار التي تعان منه المنطقة.و النفط يصل الصين عبر الطرق البحرية أي 12000كم تفصل ما بين شنغهاي و مضيق هرمز.(للتفصيل أكثر انظر: توفيق المدني،"التحدي النووي الإيراني و تداعياته الدوليةو

الإيراني ، الذي يبين تأثيرهما على مجرى العلاقات الدولية ، و ذلك من خلال مواقفهما.صحيح أن المواقف لم تكن متطابقة بصفة كلية، إلا أن إدراك صانع القرار الروسي و الصيني بمدى أهمية تطابق مواقفهما على المستويين المتوسط و البعيد من شأنه أن يحدث الحدث. فروسيا و الصين ترفضان الصدام الإيراني الأمريكي،ثم إن قسطا أساسيا من قوة الموقف الإيراني يعود إلى الموقف الروسي و الصيني؛ فإلى وقت قريب بدت روسيا و الصين على غير اتفاق مع أوروبا و الو.م.أ. في ما يخص الملف النووي الإيراني. و يعود تميزهما هذا إلى أسباب تخص كل منهما على حدة، لكنها مرتبطة في كل الأحوال بعلاقات التبادل مع إيران.لكن الملفت للانتباه، أنه بعد أن توافقت القوى العظمى في إصدار قرار من مجلس الأمن يتعلق بفرض عقوبات مشددة ضد طهران حول محطة "بوشهر"* الكهروذرية الإيرانية، التي أنجزتها مؤسسة "آتوم ستروي اكسبورت" الروسية . واللافت في الأزمة ليس التناقض الروسي – الإيراني في تفسير ملابساتها وحسب، بل في أنها شكلت ضربة مفاجئة هزت واحداً من عناصر قوة الموقف الإيراني في مواجهة الضغوط الغربية، لاسيما أن الأزمة اندلعت في مرحلة دقيقة من مراحل العمل في المحطة، أي عندما حان أوان البدء بإرسال الوقود النووي اللازم لتشغيلها إلى إيران. وتعزو تحليلات الصحافة الأسباب الحقيقية لهذه الأزمة بين موسكو و طهران ، لا لأسباب مالية ، و إنما لأسباب سياسية:

1- يرى المراقبون الغربيون أن التحول الذي طرأ على الموقف الروسي نابع من تخوف موسكو ، من أن يكون للإيرانيين برنامج نووي سري.فقد أظهرت

الإقليمية"، **مجلة الوحدة الإسلامية**، العدد 65، أفريل 2007 .**http://www.tunisalwasat.com/index.html**.يوم 24 /05/ 2007).

* من المعروف تاريخيا أن محطة "بوشهر"، كانت شركة"سيمينز" الألمانية قد تكفلت ببنائها منذ العام 1980 ، غير أن نشوب الحرب العراقية –الإيرانية الطويلة في السنة عينها ، دفع بالشركة الألمانية إلى التخلي عن المشروع، ورفض الخبراء الألمان بعد انتهاء الحرب 1988 العودة لاستكمال العمل فيه. و في العام 1995وافقت روسيا على استكمال العمل لبناء محطة"بوشهر" ،بعد أن وجدت المؤسسة الروسية"آتوم ستروي اكسبورت" مبنى المحطة الكهروذرية مدمراً ومهجوراً لأكثر من 15 سنة.(للتفصيل أكثر انظر: توفيق المدني، مرجع سابق).

تصريحات المسؤولين الروس تزايد مخاوف موسكو من احتمال تجاوز طهران "الخط الرفيع الفاصل بين الصناعات النووية المدنية والقدرة على تطوير سلاح نووي" تعزز وجهة نظر أطراف ترى أن التطورات الأخيرة وتزامنها مع الحديث عن عملية عسكرية أميركية محتملة[**] تعكس تحولاً جدياً في الموقف الروسي، ويكفي أن

[**] تمتلك الإدارة الأمريكية ثلاثة خيارات في التعامل مع الملف النووي الإيراني :

الخيار الأول، و يتمثل في بدء مفاوضات شاملة مع إيران.و أن تتخلى إيران عن البرنامج النووي و دعم "الإرهاب" مقابل تعويضات تقدمها واشنطن تتمثل في رفع العقوبات الاقتصادية، و دخول إيران إلى منظمة التجارة العالمية، و ضمانات أمنية أخرى. ويبدو أن هذا الخيار صعب التحقيق، إذ إن الأمريكيين ما انفكوا يقترحون الخيار عينه منذ عشرين سنه ، بينما كان الإيرانيون يرفضون.و في معرض شهادتها أمام لجنة الشؤون الخارجية للكونغرس، قالت كوندليزا رايس أن الخلاف مع إيران يتعدى برنامجها النووي:"إنه من الصعب إيجاد أرضية مشتركة مع حكومة تعتقد أن إسرائيل يجب أن تزول و تساند حزب الله و المنظمات الإرهابية الأخرى المصممة على تحطيم مسار السلام". **الخيارالثاني**، و هو المتبع اليوم. إنه خيار الدبلوماسية الذي يقوم على العصا والجزرة.ويعتقد كينيث بولاك:"أن الإيرانيين حساسون للضغوطات الاقتصادية.و يتمثل المشكل في قدرة الأوروبيين و الأمريكيين على العمل بصورة= =مشتركة. فإذا توصلوا، ستتنازل طهران. ويجب أن يكون الحل الذي يقترحه الأوروبيون ذو مصداقية، لكي يجربوه الإيرانيون، و في الوقت عينه يجب أن تستعد الإدارة الأمريكية لتقديم تنازلات.فهناك طريق يجب قطعه من الجانبين."

و يفترض هذا الخيار أن تتخذ الإدارة الأمريكية و كذلك الحكومة الإيرانية قرارات صعبة.و لا يمكن أن يؤكد أي إنسان أن موقف طهران هو ستاتيكي (ثابت)و غير قابل للاختراق: إن تطبيع العلاقات مع واشنطن سيزيد من التكلفة السياسية لبرنامج عسكري،و سيؤثر على شرائح داخل النظام الإيراني، و سيفسح في المجال لتوسيع المبادلات التجارية التي سيستفيد منها البعض.

و قد أخفقت الدبلوماسية، بعد أن فرض مجلس الأمن عقوبات اقتصادية على الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وإذا رفضت إيران الامتثال لقرارت مجلس الأمن ، عندئذ سيبقى أمام واشنطن اللجوء إلى **الخيار العسكري**.

ويبدو الخبير العسكري الأمريكي في شؤون الشرق الأوسط، ريتشارد روسيل متشائما بشأن الخيارات تجاه إيران. فهو يعتقد أن الدبلوماسية الأوروبية التي تركز على الخيار السلمي لا مكان لها من النجاح، و أن العقوبات التي فرضها من قبل مجلس الأمن ستضرب الشعب الإيراني أكثر منه النظام. و أخيرا ، يعتبر الخيار العسكري خيارا مليئا بالمخاطر، إذ سيترتب على القوة المهاجمة ضرب المئات من المراكز الحساسة، أو احتلال البلاد، و هي مغامرة في الحالتين كلتيهما تفوق قدرات الولايات المتحدة الأمريكية الحالية الغارقة في المستنقع العراقي.

و في نطاق البحث عن الخروج من هذا النوع من الحلقة المفرغة ، تقترح اللجنة حول الخطر الداهم (Committee on Present Danger-CPD) ،التي تشكلت في أيام الحرب الباردة- و كانت تحذر من سوء تقدير الخطر السوفياتي - و التي استعادت دورها الآن ، إستراتيجية شاملة ، تستهدف تغيير نظام الحكم في طهران. و كان تقريرها الذي نشرللعلن في ديسمبر 2004 ، قد صاغه بشكل جوهري مارك بالمير المستشار السابق في عهد ريغان و كاتب خطبه، و الذي أصدر مؤخرا كتابا جديدا حمل العنوان التالي:تكسير محور الشر الحقيقي: كيف يمكن التخلص من آخر الديكتاتوريين في العالم لعام 2025" .لقد أظهرت السابقة العراقية أن أفكار مثل هذه المجموعات (مراكز أبحاث وضغط) لها تأثير حقيقي على الرئيس بوش و مستشاريه أيضا. و تظل الطريق إلى طهران طويلة و مبلطة بعدة أفخاخ.

و لا توجد أية ضمانات حقيقية مستقبلا في حال أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على تغيير النظام . فأحداث العام 2006 (إخفاق الإصلاحيين في الإنتخابات التشريعية، و إرتفاع أسعار النفط، و الصعوبات الأمريكية في العراق) ،عززت دعاة الخط المتشدد، و زادت من ثقة النظام في نفسه في أعلى مراتبه منذ عشر سنوات .

سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي "إيغور إيفانوف" تعمد أن يعلن أخيرا وفي حمّى السجالات الروسية – الإيرانية أن بلاده "لا يمكن أن تقبل بأن تمتلك إيران سلاحاً نووياً"، وحذر من أن تطوراً من هذا النوع سيشكل تهديداً لأمن روسيا الاستراتيجي. في الوقت نفسه كتب رئيس الوزراء الروسي الأسبق "يفجيني بريماكوف" الذي يعد مهندس سياسة روسيا في الشرق الأوسط مقالاً اعتبر فيه "أن هناك أقوالاً وأفعالاً تتنافى مع تأكيدات القادة الإيرانيين على سلمية برامجهم النووية"، منها رفض إيران تقديم أجوبة على أسئلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإعلان طهران تصميمها على عدم تجميد أعمال التخصيب، وتسريع وتيرة تركيب المزيد من أجهزة الطرد المركزي المخصص لتخصيب اليورانيوم..

2-تزايد الضغوطات الأميركية على روسيا الذي تزامن مع الإحباط الذي ولده إصرار الإيرانيين على تجاهل النصَائح الروسية في التعامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومطالب المجتمع الدولي، لجهة التخلي عن تخصيب اليورانيوم.و في ظل هذا التعنت الإيراني ، يبدو أن روسيا قررت التخلي عن حليفها الإيراني ، إذ وافقت موسكو ومعها بكين على مشروع قرار دولي جديد بفرض عقوبات جديدة ضد إيران. ولاشك أن هذا التطور يخدم مصلحة الولايات المتحدة الأميركية ، في الوقت الذي بدأت فيه طهران تخسر آخر حلفائها.

أما المسار الثاني للتعامل مع إيران ، فسوف يتم من خلال تفعيل المستوى الدبلوماسي والسياسي الدولي، وبشكل مواز للمسار الأول. ويقضي بحشد المجتمع الدولي بشكل ثنائي مباشر لا سيما مع الحلفاء الأوروبيين وفي العالم العربي، وأيضاً من خلال الأمم المتحدة، لاسيما مع الصين وروسيا، ضد إيران وخططها النووية، "على حد الوصف الأمريكي"، وسيكون لوكالة الطاقة النووية الدولية دور في هذا الحشد، وكذلك مجلس الأمن الدولي، وذلك تمهيداً لتقبل دولي لأي قرار "ستجد واشنطن نفسها مضطرة لاتخاذه"، وهو قرار قصف المفاعلات النووية الإيرانية المتاخمة بعضها للعمق الإيراني.

ويبدو أن التصور الأمريكي الحالي لمواجهة إيران توسع ليس لضرب أو قصف مفاعلات إيران النووية فقط، بل إلى استهداف الحرس الثوري الإيراني، وتقديم المساعدة بكافة أشكالها المباشرة وغير المباشرة لمن يطلق عليهم أمريكياً "تيارات المعارضة الإيرانية" في الداخل والخارج.(للتفصيل أكثر انظر: توفيق المدني، مرجع سابق).

وما يؤكد صحة هذا التحليل قول الباحث الروسي الكسندر بيكايف (من معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية) من أن قادة إيران "يساهمون بطريقة مباشرة في إنجاح السياسة الأميركية تجاه إيران" على رغم خطابهم العدائي حيال الولايات المتحدة لا سيما والغرب عموماً"، مشيراً إلى أن سلوك إيران خلال الأسابيع الأخيرة أوقع بلدين كانا يتخذان موقفاً ودياً تجاه إيران هما روسيا والصين في حرج. وزاد أن موسكو وبكين "لم يعد في مقدورهما أن تقفا مع طهران التي تصر على تجاهل قرارات مجلس الأمن"[1].

الموقف الروسي، هو الأكثر وضوحًا و تأثيرًا. فروسيا هي الحليف الأول لإيران فيما يتصل بالبرنامج النووي ، و كانت مواقف موسكو مؤيدة لطهران دائمًا ، أو رافضة لمسايرة الضغوط الأوروبية والأمريكية عليها، وآخر هذه المواقف الاقتراح الذي قدمته روسيا لإيجاد مخرج من عقدة تخصيب اليورانيوم الذي تصر عليه إيران. فقد أقرت روسيا للمرة الأولى بوضوح أن طهران تعطي حججًا إلى الأطراف التي تشتبه في أنها تسعى لامتلاك السلاح النووي مشددة موقفها من حليفتها. ودعت روسيا إيران إلى وقف كل نشاطاتها لتخصيب اليورانيوم لاستخدامه وقودًا نوويًا بأنه "خطوة في الاتجاه الخاطئ".

فحسابات و مصالح روسيا التي تجعلها حريصة على استمرار التعاون مع إيران ، لم تعد كافية لتستمر موسكو في الدفاع عن إيران و التصدي لواشنطن و أوروبا بالوقوف في خندق واحد مع الإيرانيين.وقال وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف في تصريحات أوردتها وكالات الأنباء:"إن اقتراح روسيا بتخصيب اليورانيوم الإيراني على أراضيها ما زال قابلا للتفاوض" . و أضاف أن الخطة الروسية"لإتزال مطروحة على طاولة المفاوضات و تشكل عنصرًا مهماً في البحث عن حل"للأزمة النووية الإيرانية.و تقترح موسكو منذ أشهر على طهران تخصيب اليورانيوم على

---

[1] توفيق المدني، مرجع سابق.

الأراضي الروسية لطمأنة الغربيين الذين يشتبهون في أن طهران تطور شقا عسكريًا سريًا تحت ستار برنامجها النووي المدني.وكان هذا الاقتراح المدعوم من الأمريكيين و الأوروبيين موضع جولات مفاوضات عدة عقدت في موسكو و طهران بدون أن تسفر عن نتيجة.

ومهما أحرجت المواقف الإيرانية الصين أو روسيا، فإنها لن تدخل هاتان الدولتان طرفاً في عمل عسكري ضد إيران بسبب طموحاتها النووية وذلك لاعتبارات نفطية واقتصادية ومصالح جغرافية – سياسية لموسكو وبكين[1].

صحيح أن المواقف الروسية الصينية الداعمة لإيران قد تضفي إلى معارضتهما الصريحة لأمريكا و استخدام الفيتو ضد أي قرار– و هذا في أحسن تقدير– إلا أن سيناريو العراق وارد، ذلك أن الو.م.أ. دخلت العراق رغم معارضة المجموعة الدولية.هذا في الوقت الذي تبقى الشراكة الإستراتيجية الروسية الصينية غير مُفعَّلة، و التي بمقدورها– بحسب عديد من المراقبين– التأثير بشكل كبير في مجرى العلاقات الدولية، و في القضايا الكبرى التي انفردت الو.م.أ. بصياغتها وفق النمط الذي تريده.

فالتقارب الروسي – الصيني من شأنه التخفيف من وطأة الهيمنة الأمريكية و بالتالي إحداث توازن إستراتيجي في العالم و في المنطقة على حد السواء، فالبلدان في تقارب لموازين قوتهما كما يوضحه الجدول التالي:

---

[1] توفيق المدني، المرجع نفسه.

الجدول رقم (34): موازين القوى بين روسيا و الصين (1995)

المتغير	الصين	روسيا
الإنفاق العسكري	31,7 مليار دولار	82 مليار دولار
الإنفاق العسكري بالنسبة إلى الناتج الخام المحلي	% 5,7	7,4%
عدد القوات	2,9 مليون	1,52مليون
طائرات حربية	5575	2640
الدبابات	8000	17150

المصدر: وليد سليم عبد الحي ،"**المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي الجديد 1978-2010**"،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ،2000، ص171.

و يمكن أن يشكلا عائقا كبيرًا أمام الو.م.أ. أو حلفائها الذين يعتقدون أن التقارب الروسي – الصيني لا يمكن أن يعبر على وجود تقارب إستراتيجي حقيقي بينهما..و التأثير في توجيه مسار العلاقات الدولية و إحداث التوازن الإستراتيجي ، و وضع النقاط على الحروف في عديد من القضايا (كالقضية الفلسطينية، العراق، كوسوفو[*] ،

[*] ترفض روسيا استقلال الإقليم و ذلك انطلاقا من عدة اعتبارات **أولها**: ضرورة احترام قواعد القانون الدولي التي تقضي باحترام الحدود القائمة بين الدول و السلامة الإقليمية لكل دولة.**ثانيا**: أن منح الاستقلال لإقليم كوسوفو من شأنه تشكيل سابقة خطيرة تدعم نزعات الانفصال في مناطق أخرى من العالم، و سوف يصبح مصدر إلهام لشعوب شمال القوقاز في روسيا التي تسعى هي الأخرى إلى الاستقلال و إقامة دولها.**ثالثا**: ترى روسيا في الاتحاد الأوروبي و الو.م.أ. يتعاملان بازدواجية في المعايير مع القضايا الإقليمية و الدولية. فعلى حين يتعاملان مع قضية كوسوفو، انطلاقا من مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، فإنهما يتعاملان مع قضية أبخازيا وفقا لمبدأ حماية وحدة الأراضي الوطنية الجورجية. و ترفض روسيا هذه الازدواجية كما ترفض مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها فيما يتعلق بإقليم كوسوفو.**رابعا**: الروابط القومية (السلافية) و الدينية (الأرثوذكسية) بين روسيا و الصرب و التي اكتسبت اهتماما متزايدا منذ انهيار الاتحاد السوفيتي و تفاقم الأزمة في البوسنة. فقد تصاعدت مطالب المعارضة في روسيا، خاصة من ذوي الاتجاه القومي ، بضرورة مساندة الصرب و إحياء الحركة الداعية لوحدة الشعوب السلافية Pan-Slavism و التي ترجع= =بجذورها إلى القرن التاسع عشر – الذي شهد عدة

الدرع الصاروخي الأمريكي[*]، توسع حلف الناتو[**]، تايوان، التبت...) و عديد من القضايا التي سيكون للتقارب الروسي الصيني كبير التأثير في إعادة صياغة توجهها. فالصين هي أهم دولة يمكن من خلال دعم علاقات روسيا معها بأن تحدث توازنا جديدًا قد يضمن لروسيا الاتحادية القيام بدور مؤثر على الساحة الدولية [1] .

إذا تشكل تعددية الأقطاب مطلبا أساسيا لدى الصين و روسيا، لا سيما منذ بداية القرن الواحد و العشرين؛ فقد أدخل الرئيس الروسي"فلاديمير بوتين" هذا الهدف في "مفهوم السياسة الخارجية الروسية"المنشور في جويلية 2000 سعيا للخروج من "انهيار الدور الدولي لروسيا". فبوتين حمل هاجس الأحادية الأمريكية و خطط لتفكيكها . و عليه دفع "بوتين" نحو تعاون أكبر مع الصين سعيا إلى تقوية الجهات المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية ، و تكريس مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول [2].

اجتماعات لأنصار هذه الحركة، منها اجتماع براغ 1848، و موسكو عام 1867- بهدف توحيد الشعوب السلافية في روسيا و الصرب. و قد كان تورط روسيا في الحرب العالمية الأولى دفاعا و مساعدة للصرب في مواجهة الإمبراطورية النمساوية.**الاعتبار الأخير**:الضغوط الشعبية الداخلية المؤيدة للصرب... للتفصيل أكثر انظر:نورهان الشيخ، "العلاقات الروسية الأوروأطلنطية بين المصالح الوطنية و الشراكة الإستراتيجية"، مرجع سابق، ص.ص.50-52).و تقف هنا كذلك الصين في موقف مشابه لروسيا برفضها استقلال كوسوفو و ذلك لاعتبارات كثيرة ،أبرزها أن الصين تعاني من أن أقاليم عديدة تطالب بالانفصال كالتبت (أحداث فيفري 2008 في منطقة التبت تدل على ذلك)؛ و هو الأمر الذي ترفضه الصين و استقلال كوسوفو بالنسبة لها يعني مطالبة الأقاليم الصينية بالانفصال..

[*] أعلنت الو.م.أ. في جانفي 2007 عن خطة لإقامة درع مضاد للصواريخ في جمهورية التشيك و نشر عشر بطاريات من الصواريخ المضادة في بولندا. و تقوم الدرع الصاروخية على نظام الإنذار المبكر، و هي مصممة لاعتراض الصواريخ العابرة للقارات، حيث يقوم الصاروخ الاعتراضي باعتراض الصاروخ العابر و تفجيره في الفضاء قبل وصوله لهدفه على الأرض... و هو الأمر الذي قال عنه مراقبون بأنه بداية حرب باردة جديدة.(للتفصيل أكثر انظر:نورهان الشيخ، "العلاقات الروسية الأوروأطلنطية بين المصالح الوطنية و الشراكة الإستراتيجية"، مرجع سابق، ص.ص.48-50).

[**] يعتبر توسع حلف الناتو من بين القضايا الخلافية بين روسيا و الصين من جهة و الو.م.أ. من جهة أخرى، و إن كانت الصين أقل خوضا في هذا الموضوع من روسيا، فإن هذه الأخيرة تعارض بشدة عملية توسعه شرقا باعتباره انتهاكا صارخا للمجال الحيوي لروسيا. و في كل المناسبات تبدي هذه الأخيرة معارضتها لتوسع الحلف ... و قد شكلت قمة حلف الناتو في بوخاريسب في أفريل 2008 فرصة لروسيا لتجديد معارضتها الصريحة لتوسع الحلف؛ حيث عارضت بشدة انضمام كل من أوكرانيا و جورجيا إلى الحلف.. للتفصيل أكثر انظر: مؤلف مجهول، "بوتين يبحث في قمة بوخاريست ملفات ساخنة مع الناتو "،**www.rtarabic.com/rus.htm** ، يوم 16أفريل 2008. أو انظر: NATO Summit Boucharest 2008,**www.sumitbucharest.ro/fr_7.html** يوم 16 أفريل 2008.

[1] نبيه الأصفهاني ، " انطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الاتحادية " ، مرجع سابق ، ص 268 .

[2] كريم المفتي ، " مصالح روسيا و الصين في الشرق الأوسط: دراسة تحليلية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العددان 47-48، صيف خريف 2015،ص 34.

و في السياق ذاته، يرى بعض الباحثين بأن الدور الروسي سيظل مؤهلا لتأثير ضخم في حال استقرت أوضاع روسيا الاقتصادية و السياسية ،و هو تأثير يتوقف أيضا على تحالفات روسيا المحتملة، إذ ربما استطاعت بتحالفها مع الصين من أن توازن الدور الأمريكي و تلجمه و تجاهه[1].

لقد نجحت روسيا في أن تكون حاضرة بقوة في الخريطة السياسية الدولية بشكل عام فتكون لها فرصة لاختبار قدراتها التي تعمل على تنميتها ، و ذلك من خلال اقحام نفسها في تفاعلات الدائرة الإقليمية و الدولية لإثبات مكانتها و دورها و تأثيرها ، و سيتحدد المسار الروسي و بشكل أكثر وضوح في ضوء تحديد روسيا لأنماط سلوكها السياسي الخارجي من خلال استثمارها للكثير من العوامل التي تشكل مصادر لتعزيز قوتها سواء الجانب السياسي أو الاقتصادي أو العسكري ، و على الصعيد الداخلي و الخارجي ، إلى جانب إدراك روسيا لمستوى قوتها و موقعها الجديد. و عليه ، على روسيا أن تكون واعية و مدركة لكل عوامل قوتها الكامنة و المتاحة ، مع ضرورة استغلال علاقاتها الإقليمية و الدولية ، من أجل اثبات مكانتها و دورها كقوة مؤثرة في النظام الدولي [2].

كما أن الصين تشهد تحولا كبيرا في قوتها (الصلبة و اللينةو الذكية) و قدراتها بمختلف تمظهراتها ،و التي أهلتها لأن تكون دولة جد مؤثرة في العلاقات الدولية. ز عليها استغلال شراكتها مع روسيا من أجل الوقوف في وجه الهيمنة الأمريكية و الدفع إلى عالم متعدد الأقطاب.

وعليه، يبقى التحدي الروسي الصيني الجديد في ظل هذه المعطيات كبير، و عليهما تفعيل شراكتهما الإستراتيجية بالقدر الكافي الذي يضمن لهما ما يؤهلهما للعب دور فعَّال في العلاقات الدولية، و إحداث توازن استراتيجي حقيقي في العالم.

---

[1] صفاء حسين علي، "السياسة الخارجية الروسية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"،مجلة كلية القانون للعلوم القانونية و السياسية، جامعة كركوك، الإصدار السادس،2013، ص 371.

[2] المرجع نفسه ، ص 371-372.

و عليه، يمكن القول أن للشراكة الاستراتيجية الروسية– الصينية انعكاسات إقليمية و دولية واضحة ، و ذلك من خلال توحد الموقف الروسي الصيني ضد توجهات الهيمنة الأمريكية، في عديد من المسائل و القضايا الإقليمية و الدولية.سواء في آسيا الوسطى أو في أوراسيا أو في التخوم الشرقية للغرب مع روسيا ، أو في الشرق الأوسط .... بالاضافة إلى القضايا الدولية التي كان لروسيا و الصين موقف مناقض للموقف الأمريكي كالملف النووي الإيراني و موقفها مما يحدث في سوريا... و إذا كان هذا التوجه الروسي الصيني الجديد نابع من مصالح البلدين الخاصة ، فإن التصدي للهيمنة الأمريكية ،و وقف الزحف الكبير لحلف الناتو ،هو الدافع الرئيس لهذا التوجه الاستراتيجي.

و قد أَهَّلَهُمَا لتبني هذا التوجه الاستراتيجي قدراتهما الاقتصادية و العسكرية و مكانتهما في العلاقات الدولية؛ و التي ستقودهما لتحول القوة في العلاقات الدولية و تغيير موازين القوة، و إقامة عالم متعدد الأقطاب ؛و المستقبل القريب كفيل بإثبات ذلك.

الفصل الرابع :

مستقبل الشراكة الاستراتيجية الروسية – الصينية

الفصل الرابع : مستقبل الشراكة الإستراتجية الروسية ـ الصينية

تعتبر الشراكة الإستراتيجية الروسية ـ الصينية واحدة من أهم التحالفات الاستراتيجية في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، و التي كان الدافع الرئيس للدولتين الجارتين إلى المبادرة بها ، الفراغ الاستراتيجي الرهيب الحاصل في حقبة ما بعد سقوط جدار برلين. و إذا كانت هذه الحقبة أسست لعصر النهايات بتعبير "فوكوياما"،فإن الصراع و التنافس زاد حدة وتمظهرا بتعبير "صامويل هنتيغتون"، في زمن الفراغ الاستراتيجي.

و إذا كانت نهاية الحرب الباردة أسست للحظة تاريخية استراتيجية ، أعطت الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية لحظة لتغيير مجرى التاريخ ، بتعبير " ريتشارد ن.هاس"رئيس لجنة الشؤون الخارجية الأمريكية[1] ؛ فإنها قادت روسيا و الصين للتأسيس إلى عالم متعدد الأقطاب من خلال شراكتها الاستراتيجية ، التي أسسا لها منذ عام 1996 ، و يبدو أن التفكير الاستراتيجي للبلدين الجارين سار في هذه الحقبة بخطى ثابتة من أجل الدفع بالشراكة الاستراتيجية للتجسيد الواقعي ، و تحقيق عالم متعدد الأقطاب بعيدا عن الهيمنة الأمريكية الخالصة . لكن السؤال الذي يطرح هنا : ما هو مستقبل الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية ؟ و هو ما سنجيب عنه في هذا الفصل.

---

[1] ريتشارد ن.هاس، **الفرصة :لحظة أمريكا لتغيير مجرى التاريخ**،العبيكان للنشر، ط1، 2007.

المبحث الأول: استشراف المستقبل

يعتبر موضوع استشراف المستقبل ، أو التنبؤ بالمستقبل من الملفات الصعبة و المهمة في الدراسات الاستراتيجية و تحليل التفاعلات الدولية الحاصلة و التي ستحصل.
و تتم عملية الاستشراف وفق مناهج و تقنيات دقيقة و محددة ، يختارها الباحث تبعا لطبيعة الدراسة و القدرات البحثية المتاحة . و نميز أن عملية الاستشراف لا تعني إطلاقا وصف المستقبل بكل تفاصيله و جزئياته ، بل تهدف إلى رصد أهم التطورات المستقبلية الممكنة على ضوء مجموعة من المتغيرات التي تتحكم في طبيعة و مضمون الصورة المستقبلية.

المطلب الأول : مناهج الاستشراف

الاستشراف هو فن و علم استكشاف المستقبل .إنه يوفر مناهج و تقنيات يمكن أن تساعدنا في فهم التوجهات و التعرف على الفرص و تجنب المخاطر.كما يمكن للاستشراف أن يساعدنا على تفهم التطورات الممكنة في المستقبل ، و في اتخاذ قرارات أفضل ،و بلورة أهداف ذات قيمة و إيجاد الوسائل لتحقيق هذه الأهداف.

و إذا كانت عملية الاستشراف تبحث عما يخبئ المستقبل؟ [1] ،بتعبير "روبرت بالدوك" ، أو تستعرض "ملفات المستقبل" ، عن طريق عرض "موجز في تاريخ السنوات الخمسين المقبلة، بتعبير "رتشارد واطسون " ؛ عندما تحدث عن أهم السيناريوهات في السنوات الخمسين المقبلة [2]. فإن "لورنس سميت"Laurence C. Smith" يتحدث في كتابه " العالم في العام 2050" " The Word In 2050 "، عن أربع قوى توجه الحضارة في الشمال[3].

---

[1] روبرت بالدوك، **ماذا يخبئ المستقبل؟** ، تعريب:أحمد الجميل،مكتبة العبيكان،ط1، 2003.

[2] رتشارد واطسون، **ملفات المستقبل:موجز في تاريخ السنوات الخمسين المقبلة** ، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي،هيئة أبو ظبي للسياحة و الثقافة: مشروع "كلمة"،ط،2012.

[3] لورنست سميث،**العالم في العام 2050**،الدار العربية للعلوم ناشرون،ط1، 2012.

أما "إدوارد كورنيش""Edward Cornish "فيتحدث عن "الاستشراف:مناهج استكشاف المستقبل"، "[1]Futuring :The Exploration Of The Futur

و يرى "إدوارد كورنيش" أنه حتى نفهم ما يحصل في العالم بواسطة التوجهات السائدة و فهم المستقبل علينا أن نستخدم **السيناريوهات** : و هي تخمينات حول ماذا يمكن أن يحصل في المستقبل ؟

من بين الطرق في صياغة السيناريو إسقاط توجه سائد باتجاه المستقبل، لكن هذا يعطينا نوعًا واحدًا فقط من السيناريوهات . و صياغة أنواع أخرى مهمة ، لأن معظم التوجهات ، إن لم يكن كلها، ستغير من اتجاهها و سرعتها مع مرور الزمن في النهاية. بالإضافة إلى ذلك فإن التغيرات المتسارعة في عالم اليوم تجعل من المرجح، أكثر من أي وقت مضى،ألا يستمر أي توجه كما يمكن أن نتوقع اليوم. لهذا فإنا محتاجون لأن نستخدم مخيلتنا و تقنيات خاصة لتوليد الأفكار لبلورة مفاهيم حول ماذا يمكن أن يحصل فيجعل المستقبل مختلفا عن ما يمكن أن توحي به التوجهات السائدة اليوم [2].

و من الآليات التي يمكن تطبيقها في حالات عديدة صياغة ثلاث بدائل لسيناريوهات بدلا من واحد فقط. يفترض الأول أن التوجهات الحالية ستستمر بدون تغيير يذكر ؛ و يمكن القول أن هذا سيناريو خال من المفاجآت ، أو سيناريو الاستمرارية.أما السيناريو الثاني فيمكن أن يرتكز على افتراض أن الأشياء ستتحسن في المستقبل على ماكانت عليه في الماضي: يسمى السيناريو التفاؤلي.أما السيناريو الثالث فيمكن أن يتصور أن الأشياء ستسوء و تتغير بشكل راديكالي: و يسمى هذا السيناريو بالتشاؤمي[3]. و هناك من يضيف سيناريوهات أخرى .*

---

[1] إدوارد كورنيش،**الاستشراف:مناهج استكشاف المستقبل** ،ترجمة: حسن الشريف، الدار العربية للعلوم ناشرون ، مكتبة مدبولي ، ط1 2007.

[2] المرجع نفسه، ص 149.

[3] المرجع نفسه، ص 155.

* هناك من يضيف سيناريوهين: **سيناريو الكارثة** ،و سيناريو **الانقلاب أو المعجزة**. و عموما يمكن إجمال السيناريوهات الخمسة التالية:

و **يتم بناء السيناريو عبر الخطوات التالية**[1]:

1. تحديد الظاهرة التي يراد دراستها .
2. تحديد السيناريوهات : حيث نبدأ باستعراض كل سيناريو
3. عند بناء كل سيناريو نقوم بالخطوات التالية(استنادا إلى قاعدة إذا–فإن).

و قد دأب الباحثون على تطوير مفهوم السيناريو مستفيدين من العلوم التطبيقية، كما فعل وليم "رنفرو"(W.Renfro) و الذي قسم الأحداث المرتبطة بظاهرة معينة إلى نمطين / لا تحدث (Happon /Not Happon) ، كما هو في نظرية الاحتمالات ، فعندما نلقي قطعة نقود فإن احتمال سقوطها على أحد الوجهين هو 50 % و على الوجه الآخر 50%. و قد أخذ "رنفرو " هذه الفكرة و وضع تصورا لدراسة السياسات الدولية ، و قسم الأحداث المترتبة على هذه السياسات و تابع السيناريو على أساس [2] :

1. تحديد الأحداث المستقبلية المختلفة (حرب /سلام، نمو اقتصادي/كساد، اتحاد /تفكك) و غيرها من هذه الثنائيات المختلفة.
2. تقييم كل واحدة من التصنيفات السابقة ثم ترتيبها على أساس النتائج المترتبة على التقييم ؛ فعندما نضع احتمال الحرب نحاول أن نضع كل النتائج الممكنة المترتبة على هذه الحرب ، ثم ندرس كل النتائج المترتبة على السلام.... و هكذا . ثم نقوم بترتيب هذه التصنيفات استنادا إلى النتائج من خلال ما هو الاحتمال الذي تترتب عليه أكبر الأضرار ، ثم الاحتمال الأقل منه ضررا ، إلى

1- **سيناريو خال من المفاجآت**: الأشياء ستستمر على ما هي عليه الآن و لن تكون أفضل أو أسوأ. 2- **سيناريو تفاؤلي**: الأشياء تتحسن كثيرا على ما كانت عليه في الماضي . 3- **سيناويو تشاؤمي**: شيء ما سيصبح أسوأ بكثير مما كان في الماضي. 4- **سيناريو الكارثة**: الأشياء ستسوء بشكل مرعب ، و سيكون الوضع أسوأ بكثير جدا مما كان عليه في الماضي. 5- **سيناريو الانقلاب**: شيء ما مدهش و رائع و بشكل خاص سيحصل ، شيء لم نكن نجرؤ أن نحلم به . (للتفصيل أكثر انظر: إدوارد كورنيش، مرجع سابق، ص 155-156).

(1) وليد عبد الحي ، **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، المركز العلمي للدراسات السياسية،ط 1، 2002، ص 119.

(2) المرجع نفسه ، ص 121.

أن نصل إلى أفضل الاحتمالات أو العكس ، أن نبدأ بالأفضل نزولا حتى الأسوأ.

3. يتم تحليل النتائج على قاعدة يحدث /لا يحدث بمعنى تحليل النتائج المترتبة في حالة حدوث الحرب مثلا ثم تحليل النتائج في حالة عدم حدوث الحرب و بقاء الوشع على ما هو عليه.

و في دراسة أخرى و ضعها "آرثر واسكو" (Arthur Waskow) من معهد الدراسات السياسية في واشنطن تم وضع سيناريو لإنشاء قوة بوليسية دولية لمنع نشوب الحروب بين الدول مستقبلا ، فاقترح إنشاء ثلاث قوى أمنية مختلفة لكي تحفظ السلام الدولي في عالم منزوع السلاح. ثم تخيل الباحث أزمة دولية ليدلل على كيفية عمل هذه القوة للحيلولة دون تطور الأزمة إلى حرب ، و تخيل الباحث سلسلة من الأحداث مثل المظاهرات و الاضطرابات التي تؤثر على دولة مجاورة تسعى للتدخل في الأزمة و دولة ثالثة تهدد بالتدخل ، ثم يبدأ يحدد كيفية عمل هذه القوة البوليسية و دورها و آثار تدخلها ... الخ [1].

و إذا كان السيناريو يربط بالحاضر، بمعنى أننا ننطلق من الوضع الحالي و جربنا أن نقرر كيف يمكن لهذا الوضع أن يتطور ، اعتمادا على التوجهات السائدة. و هذا الأسلوب ، المعروف بالإسقاط هو امتداد طبيعي لأسلوب تحليل التوجهات كما أنه وسيلة مفيدة للبدء بالتفكير حول المستقبل. إلا أن هناك مقاربة أخرى لا تبدأ من حيث نحن الآن، و لكن تبدأ بالأحرى من حيث نرغب أن نكون في تاريخ ما في المستقبل. و حيث إن مثل هذا الأسلوب يرتبط بهدف أو معيار فإنه معروف بالاستشراف المعياري، أو بـــ" **الاستقراء إلى الوراء**"؛لأننا نقوم بالاستقراء إلى الماضي من وضع ممكن في المستقبل بدلا من البناء انطلاقا من الحاضر[2].

---

[1] المرجع السابق، ص 121.

[2] إدوارد كورنيش، مرجع سابق،ص 158.

و نبدأ في الاستقراء إلى الوراء ، بافتراض هدف أو حدث أو ظرف محدد في المستقبل ، ثم نحاول صياغة تسلسل خطوات أو مراحل لتفسير كيف يمكن أن تحصل هذه الخطوات في المستقبل المتخيل ، و يمكن استخدام الاستقراء إلى الوراء لنقرر إذا كان من المحتمل حصول الهدف أو الحدث المستقبلي في المستقبل المتَخَيَّل، و لنقرر في نفس الوقت كيف نستطيع إنجاز هدف نختاره[1].

عموما، تعطينا السيناريوهات أسلوبا ممتازا للتفكير بشكل منظم حول إمكانات المستقبل و تقييم احتمالاتها و إمكانات تحقيقها ، كما تعطينا مجالا لتقييم الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف المختارة . لكن تخيل السيناريوهات فيه تحدٍّ لقدرتنا الإبداعية ، علينا أن نأتي بأفكار عديدة حول ماذا يمكن أن يحصل في المستقبل ، إذ لا يمكننا توقع أن يكون المستقبل تكرارا للماضي. فالوتيرة الحالية للتغير الاجتماعي و التكنولوجي تجعل من الأكيد تقريبا أن يكون مستقبلنا مختلفا بشكل جذري عن ماضينا[2].لأنه قد تحصل أوراق غرائبية في مستقبلنا*.

أهمية بناء السيناريو[3]:

1. أن السيناريو ينبهنا إلى كافة المشكلات المحتملة الظهور ، لو وقع حدث ما أو أقدمنا على سلوك معين ، لذا نجد أنفسنا أمام اختيارين :
   أ- إما أن نتخلى على الفكرة المطروحة أو الاقتراح.
   ب- أو الاستعداد لجعل المشكلات الناجمة عن الحدث المتوقع في حدها الأدنى.
2. أن السيناريو قد يساعدنا على تجنب الكارثة أو اقتناص الفرص المتاحة.

---

[1] المرجع نفسه، ص 158.

[2] المرجع نفسه ص 167.

* إن أكثر ما يمكن أن يفاجئنا فيما سيأتي به المستقبل هو لو أتى هذا المستقبل بدون مفاجآت،لأن "المستقبل" قد فاجأنا كثيرا في الماضي. و معظم المفاجآت التي ستأتي تتلاشى بسرعة تاركة آثارا ، لكن بعض هذه المفاجآت الكبرى تسمى في كثير من الأحيان " الأوراق شديدة الغرابة" أو " الغرائبية".

[3] وليد عبد الحي ، **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**،ص 123.

3. قد يؤجي السيناريو إلى تعبئة الآخرين في التخطيط أو التقويم لعمل ما ، فالأفراد يميلون إلى الانغماس في وضع ما عندنا يجدون أنفسهم في مواجهة وضع حاد.
4. أن الانشغال ببناء السيناريو يؤدي إلى فك تعلقنا و ارتباطنا بالماضي ، و ندرك أن المستقبل لن يكون تكرارا للماضي ، و لكنه يتيح سلسلة من الخيارات أمامنا و التي قد يكون بعضها مدهشا للغاية و بالتالي يصبح السيناريو أداة لتشكيل المستقبل . على أن كتابة السيناريو تحتاج بشكل أساسي إلى كم كاف من المعلومات عن الظاهرة ، لكي يتم تحديد التداعيات المترتبة على كل سيناريو من السيناريوهات.

و عليه فإننا سوف نستخدم تقنية السيناريو ، في التنبؤ و الاستشراف بمستقبل الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية بعد الحرب الباردة . و قبلها سوف نتحدث عن الماضي كدليل للمستقبل . و من ثم فإن ماضي الروابط و التفاعلات بين روسيا و الصين تعد كمؤشر و دليل على أبرز المشاهد المستقبلية للشراكة الاستراتيجية بينهما.

المطلب الثاني: الماضي كدليل للمستقبل

يمكن التفكير بالاستشراف على أنه فن تحويل معرفة الماضي إلى معرفة للمستقبل ، و يمكننا فعل ذلك باستخدام: ذاكرتنا، و ذكاءنا ، و تخيلنا ....إلخ . و كذلك المناهج الاستشرافية المعروفة . تاريخيا يمكن اعتبار "ثوسيديديس" (Thocydides) –أعظم مؤرخ في العصر الإغريقي – على أنه المستقبلي الأول ، لأنه لم يكتب التاريخ لسرد الأحداث من أجل إمتاع القارئ ، و لكن ليفر دليلا للمستقبل . كان "ثوسيديديس" يعتقد أن الاستشراف هو المهارة الأهم لدى الانسان عندما يريد اتخاذ القرارات المهمة.و يرتكز الاستشراف على حسن معرفة ما حصل في الماضي؛ لأن أحداثا مماثلة يمكن أن تحصل في المستقبل ، في هذا الاطار يقول"ثوسيديديس": "أنا لم أكتب لأستجلب التصفيق المباشر ، و لكن للأجيال القادمة ، و سأكون راضيا إذا وجد طلبة هذه الأحداث ، أو غيرها من الأحداث المماثلة...، في سردي فائدة لهم في المستقبل"[1].

و منذ أيام "ثوسيديديس" يعود القادة السياسيون كل مرة للتاريخ ، كدليل لهم في صنع القرارات التي تصنع مستقبل أممهم . و من بين الرؤساء الأمريكيين كان الرئيس "ودرو ولسون" أستاذا في العلوم السياسية ، و كان يستلهم التاريخ في محاضراته... و سواء تعلق الأمر بقادة الأمم أو الأعمال ، أو حتى الأفراد أنفسهم ، فإن الأشخاص سيجدون استرشادا مفيدا بما فعله القادة في الماضي و بعواقب تلك الأفعال ، و يمكن لمثل هذه المعرفة أن تكون مفيدة لدرجة كبرى في اتخاذ القرارات الأفضل و الأنسب في الظروف السائدة اليوم .و لكن قد يجد أصحاب القرار المنشغلون بقضايا عديدة من الأسهل عليهم العودة إلى عبر التاريخ [2].

لا نحتاج إلى معرفة معمقة للتاريخ لندرك أن أحداثا رهيبة فعلا قد حدثت في الماضي ؛ لهذا علينا أن نفترض أن المزيد من الرعب سيحدث في المستقبل إذا لم نطوِّر

---

[1] إدوارد كورنيش، مرجع سابق،ص 187-208.

[2] المرجع نفسه ، ص 208-209.

وسائل لتجنُّب تكرارها في المستقبل ، و دراسة الأحداث المرعبة الماضية ، هي ربما الخطوة الأولى لتجنب تكرارها في المستقبل ، لأننا نستطيع البدء بالبحث عن الأدوات الفعَّالة لتجنب مثل هذه الأحداث أو للتخفيف من أضرارها . و تقصي أحداث الماضي يمكن أن يساعدنا كثيرا في المستقبل لأنه يمكن أن يساعد في تجنب كوارث المستقبل . و إذا لم نستطع منع الكوارث بالكامل ربما استطعنا إيجاد طرق للتخفيف من احتمالات حدوثها [1].

و عليه فإن الاستشراف يبنى على فهم و تحديد المتغيرات و العوامل التي كانت بمثابة المعالم الرئيسية لكل من الماضي و الحاضر ،و لكن ذلك لا ينفي إطلاقا التكهن بالمتغيرات و العوامل غير المرئية و التي قد تبرز في أي محطة من محطات الزمن القادم لتؤثر في مشاهد و صور المستقبل . و منه فإن الاستشراف عبارة عن عملية متواصلة عبر الزمن ، ليس القصد منها تحديد تفاصيل المستقبل و التنبؤ به بقدر ما تهدف إلى اكتشاف البدائل المستقبلية المختلفة ثم توفير الوسائل و القدرات التي يمكن أن تحدث تغييرا في هذه البدائل بما يخدم المصلحة الوطنية للوحدة السياسية[2].

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك ارتباط وثيق بين المراحل الزمنية المختلفة لتطور مختلف الظواهر ، و عليه يصبح لزاما علينا أخذ هذه العناصر بعين الاعتبار عند دراسة و تحليل هذه الظواهر. فدراسة الأحداث التاريخية التي تراكمت عبر حقبات زمنية مختلفة لها أهمية بالغة في فهم و تحديد معالم الحاضر و تسخير الإمكانيات و الوسائل العقلانية للتعامل مع ظواهره المتعددة الجوانب، و هذا يدفع إلى محاولة

---

[1] المرجع السابق، ص 210-211.

[2] حسين بوقارة ، " الاستشراف في العلاقات الدولية : مقاربة منهجية، **مجلة العلوم الإنسانية**،جامعة منتوري قسنطينة، العدد 21، جوان 2004، ص187.

تحديد التطورات المستقبلية لظواهره و أحداثه سواء المرئية منها أو الاحتمالية . و عليه فدراسة الماضي ترشدنا في الحاضر و المستقبل[1].

و في السياق ذاته سادت اتجاهات فلسفية للدراسات المستقبلية و التي اتبعها العديد من الباحثين والفرق البحثية في هذا الحقل،شكلت مرتكزات أساسية للدراسات المستقبلية، و من خلالها تحدد مكانة الماضي- رغم الاختلافات بينها- في رسم و تحليل المستقبل.

ففي المدرسة الفرنسية، انصب دائماً الاهتمام الأولي على "البدائل المستقبلية" فلا وجود لمستقبل واحد بل عدد من البدائل يمكن أن تتحقق في المستقبل، معتمداً على الاختيارات التي يصنعها الأفراد. فكما وصفها "مايكل جودت"، فإن "اقتراب المستقبل المحتمَل يعكس الوعي بالمستقبل والذي هو حاسم لكن له ضريبة، فيه قدر من المعاناة الإيجابية ولكنه معتمد على الإرادة البشرية"[2].

أما في هولندا تبنّى "فريد بولك" اقتراحاً يعتمد على صور المستقبل المتعلقة بالمواقف التاريخية، المعتقدات، والرغبات. لفهم المستقبل، يرى "بولك" أنه يجب اختبار بنيان المستقبل في عقول الأفراد. باحثو الدراسات المستقبلية الآخرون توجهوا أكثر ناحية البحث في الاتجاهات التي ستقود اختيار السياسات. وهو كذلك الاتجاه الذي تبنته الدراسات المستقبلية في الدول الاسكندنافية "التطبيق العملي"[3].

أما في بريطانيا؛ برغم تعدد الاتجاهات ولكنها بشكل عام ذهبت في اتجاه إدراك العالم ككل. مع الأخذ في الاعتبار العلاقات بين الأفراد، بين الفرد ومجتمعه، وبين المجتمعات مع بعضها البعض. باحثو الدراسات المستقبلية في بريطانيا اهتموا بالتحديد بتأثير التكنولوجيا الحديثة على المجتمعات. وكذلك تضمّنت أعمال IISA في النمسا

---

[1] المرجع السابق ، ص 186.

[2] أمينة الجميل، **ماهية الدراسات المستقبلية** ، مكتبة الإسكندرية ، 2012، ص 15.

[3] المرجع نفسه ، ص 16.

هذا الاهتمام بالتحديد كمحاولة لخلق علاقة بينه وبين مواضيع محددة ذات أهمية جوهرية للنظام العالمي ككل كموضوع الطاقة. ومن المهم أن نلاحظ أنه تقريباً كل المقاربات المستخدمة في الدراسات المستقبلية – في الماضي أو حتى في يومنا هذا – تستقي أفكارها من مفاهيم الفلسفة الغربية بخاصة أفكار بعض الفلاسفة أمثال جون لوك وإيمانويل كانط وفريدريك هيغل وغيرهم[1].

و إذا كان المنظور الفلسفي في الدراسات المستقبلية يختلف في جزئيات معينة في التنبؤ بالمستقبل ، فإن حضور البعد التاريخي في تحليل و تحديد صور المستقبل نظريا و عمليا ضرورة ابستمولوجية و عملية للدارسين و القادة و صناع القرار في مختلف المستويات. فالزمن بماضيه و حاضره و مستقبله كلٌّ لا يمكن فصلهم في مختلف الأصعدة ؛ فالتاريخ موجه الحاضر و المستقبل، و الحاضر هو دليل المستقبل،و المستقبل هو صانع الحاضر.

فالتاريخ موجه للحاضر و المستقبل ، من خلال ما يقدمه من إرث و أبعاد حضارية و ثقافية و حتى مادية ، تكون رصيدا موجها للحاضر و المستقبل . أما الحاضر هو دليل المستقبل ؛ فهذا يعني أن الحاضر هو الذي يؤسس للمستقبل ، و من خلال و الحاضر نستطيع أن نرى المستقبل ، و كلما كانت مؤشرات الحاضر قوية في جميع المجالات كلما أهلنا لأن نرى و نؤسس لمستقبل قوي. و هنا تجدر الإشارة إلى أن الحاضر سيصبح تاريخ المستقبل... أما المستقبل هو صانع الحاضر ، فهذا يعني أن رؤيتنا للمستقبل و تطلعاتنا له ، هي التي تحدد مستوى حاضرنا ؛ فكلما كانت الطموحات و التطلعات المستقبلية كبيرة ، كلما انعكس ذلك على مستوى حاضرنا . و عليه فإن الكتلة الزمنية ،المشكلة من الماضي و الحاضر و المستقبل، كل متكامل لا

---

[1] المرجع السابق، ص 16.

يمكن فصل الواحدة عن الأخرى ، و يبقى الماضي موجها للحاضر و المستقبل، و لا يمكن إغفال هذه العلاقة المتلازمة في جميع المستويات المعرفية و الأنطولوجية ، و كذا العملية و الواقعية على مستوى صناعة القرار داخل الوحدات السياسية المختلفة. و تستدعي العقلانية تفعيل مكونات الزمن الثلاثة ، من أجل بناء الحاضر و التأسيس للمستقبل.

المبحث الثاني: مستقبل الشراكة الاستراتيجية الروسية – الصينية

تعتبر الشراكة الإستراتيجية الروسية ـ الصينية أبرز ما توصل إليه الطرفان في مرحلة القطبية الأحادية، فقد سارت منذ الإعلان عنها في أفريل 1996 إلى اليوم بشكل تصاعدي في المجالات المختلفة ، ذلك أنّها توفر للطرفين جوّا من التكامل و التعاون كفيلا بتخفيف حدَّة الهيمنة الأمريكية، و إعطائهما وضعًا إقليميًا و دوليًا مؤثِّرًا.

و يبدو جليا أن التنبؤ بمستقبل الشراكة الإستراتيجية الروسية ـ الصينية أمر ليس بالهين ، ليس فقط للصعوبات المنهجية المتعلقة بالأساس بتقنيات الاستشراف ، بل في إشكالية تضارب المعطيات و الدراسات و الاحصائيات ، التي تحتاج تدقيقا كبيرا بغية استغلالها بطريقة منهجية دقيقة للحصول على نتائج صحيحة.لكن عموما سنحاول بناء ثلاث سيناريوهات أساسية في تصور مستقبل الشراكة الإستراتيجية الروسية– الصينية و ذلك بالتركيز على المتغيرات المرتبطة بالبيئة الداخلية (بما في ذلك الشخصية) ،و المتغيرات المرتبطة بالبيئة الإقليمية و الدولية:

- ✓ **السيناريو الأول**: بقاء الوضع القائم ؛" بقاء الشراكة الإستراتيجية الروسية ـ الصينية في المستوى الذي هي عليه".
- ✓ **السيناريو الثاني**: السيناريو التفاؤلي؛ تحسن الشراكة و تطورها أفضل مما هي عليه.
- ✓ **السيناريو الثالث**: السيناريو التشاؤمي" الثوري"؛ "تغير راديكالي في الشراكة الإستراتيجية الروسية ـ الصينية".

و ذلك بالتركيز على المتغيرات المرتبطة بالبيئة الداخلية(بما في ذلك الشخصية)،و المتغيرات المرتبطة بالبيئة الإقليمية و كذا الدولية.

المطلب الأول: السيناريو الأول:بقاء الوضع القائم ؛" بقاء الشراكة الإستراتيجية الروسية ـ الصينية في المستوى الذي هي عليه".

تتحدد مضامين مستقبل التوجه الاستراتيجي الروسي الصيني في شراكتهما الاستراتيجية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بعدة محددات تكون هي الموجه الحقيقي لمستقبل الشراكة بين البلدين ،و ذلك ضمن سياقات دولية و إقليمية و حتى داخلية ، تكون هي المحددة بالأساس لتوجهات روسيا الصين الاستراتيجية في المستقبل.

و بناء عليه، فإنه يرى عديد من الدارسين للشأن الروسي– الصيني أنّ مستقبل التعاون بين الطرفين مرهون بثلاث محدّدات هي [1] :

أولا: استمرار التوجّه السياسي لدى قادة البلدين في تنمية العلاقات و تعميقها، و يشير الخطاب الرسمي لقادة البلدين إلى الاتجاه نحو التمسك بالمعاهدة القائمة بينهما و الرغبة في استمرار التعاون و تعميقه، و تأكيد كلّ طرف على أهمية علاقاته بالطرف الآخر... و هذا ما تؤكّده التصريحات المختلفة لقادة البلدين في مختلف المناسبات.

ثانيا: الواقع الفعلي أي ما يتحقق في مسيرة العلاقات على أرض الواقع، فالتمسك بالنصوص لا يحقّق تقدّما. و لكنّ النتائج الفعلية تضمن الاستمرار و الحياة و التطور، فقد تطورت العلاقة بين الطرفين من علاقة صداقة إلى علاقات شراكة بنّاءة، ثمّ إلى علاقات شراكة إستراتيجية، لكنّها لم ترق إلى مستوى التحالف الإستراتيجي، رغم أنّ آفاق التعاون بينهما رحبة و واسعة.

ثالثا: مؤثرات البيئة الخارجية و هي تلعب دورا كبيرا في شكل و اتجاه العلاقة بين الدولتين، فكل منهما تتحسب من البيئة الخارجية، فهما تخشيان من إعلان التحالف الإستراتيجي خشية استفزاز الو.م.أ التي يمكن أن تستغل ذلك باستنفار العالم الغربي ضدّهما. كما تلعب البيئة الخارجية أيضا دورا في تحديد اتجاه العلاقة و مستقبلها، فإذا

---

[1] أبو بكر الدسوقي، "العلاقات الروسية ـ الصينية..محددات الخلاف و آفاق التعاون"، مرجع سابق، ص ص 79-80.

تعززت العلاقة بين موسكو و واشنطن فإنّ العلاقة بين موسكو و بكين ستبقى ضمن إطارها الحالي، في حين ستتعمّق أكثر في حال تراجع العلاقة بين موسكو و واشنطن...

و على صعيد البيئة الداخلية تبرز تحديات داخلية تواجه الصين، و في هذا الاطار يتناول "كريستوفر جونسون" "Christopher K. Johnson" - في تقرير: "التوقعات العالمية لعام 2016"،و الصادر عن "المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والدولية" (CSIS) في ديسمبر 2015.(Craig cohen and Melissa G .Dalton (eds.), Global Forecast 2016 (Washington: Center for Strategic and International Studies, December 2015 – الأوضاع السياسية الداخلية في بكين، مشيراً إلى أن الرئيس الصيني "شي جين بينغ" يواجه موقفاً حرجاً لبلوغه منتصف مدته الرئاسية الأولى دون خطوات ملموسة في تنفيذ خطة الإصلاح الشاملة التي أعلن عنها في الدورة الثالثة للجنة المركزية الـ 18 للحزب الشيوعي الصيني، والتي عقدت في نوفمبر 2013. كما أن تزامن التقلبات الاقتصادية مع ارتفاع الأصوات المعارضة لأجندة الرئيس داخل الحزب الشيوعي الصيني، يزيد المشهد الداخلي تعقيداً.ويرى الباحث أن إمكانية تنفيذ الرئيس الصيني للإصلاحات السياسية التي وعد بها يظل رهناً بالظروف الاقتصادية، بمعنى أنه إذا تم تحقيق نجاحات اقتصادية ملموسة سيكون من السهل على الرئيس التحدث عن الإصلاحات وكسب التأييد اللازم، والعكس صحيح.كما توقع الكاتب استمرار حالة التقلب داخل الصين في عام 2016، وذلك في ظل الوضع السياسي غير المستقر، والذي يصعب معه بناء أي تكهنات حول التحركات المقبلة للرئيس الصيني، وما إذا كان سوف يسعى لإحداث تغييرات كبيرة أم لا[1]. و عليه فإن المتغيرات الداخلية و الشخصية التي تعيشها الصين

[1] Craig cohen and Melissa G .Dalton (eds.), **Global Forecast 2016**, (Washington: Center for Strategic and International Studies, December 2015 , p 46-47.

حاليا ستجعلها منشغلة أكثر بحل هذه المعضلات الداخلية كأولوية ، و هذا يبقي شراكتها مع روسيا في وضعها القائم.

و في السياق ذاته، يبرز **المتغير الداخلي و الشخصي** في روسيا في بقاء الوضع القائم للشراكة الاستراتيجية الروسية – الصينية ، من خلال الإشكاليات الداخلية التي تعاني منها روسيا في المجالات السياسية و الاقتصادية بالأساس و التي أثرت لا محالة توجهها الاستراتيجي مع الصين. فعلى المستوى السياسي تعاني روسيا من تجاذبات رافضة للخيار السياسي "البوتيني"، هذا من جهة و جهة أخرى ، فإن هناك اتجاه داخل روسيا يرى بضرورة الاهتمام بالمشكلات الداخلية و إيجاد الحلول لها قبل الانصراف إلى الشؤون الخارجية[1]. أما على المستوى الاقتصادي فروسيا تعاني من مشاكل اقتصادية كبيرة ناتجة من عدة أسباب ، أهمها استمرار هبوط أسعار النفط و كذا العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها ، بالإضافة إلى انخراطها في الحرب على الإرهاب و الحرب الجورجية ،ضف إلى ذلك ،تراجع مبيعاتها من السلاح لأسباب مختلفة. و عليه فإن كل هذه المتغيرات و العوامل ستساهم في بقاء الوضع القائم في توجهها الاستراتيجي مع الصين.

كما يمكننا أن نبرهن على بقاء الوضع القائم لضلعي المثلث الاستراتيجي موسكو- بكين، هو انغماس الطرفين في مشكلات داخلية ، ستكون ملهية لهما في إكمال هذا البناء الإستراتيجي بالإضافة إلى المشكلات الخارجية المتعلقة بالقلاقل التي تثيرها الولايات المتحدة الأمريكية حلى تخوم البلدين الجارين ؛ و رغم إدراك الطرفين بخطورة ما يحصل ، و التحديات التي تواجههما ، إلا أن مثل هذه السياقات ستجعل من وثيرة هذا البناء لا ترق إلا المستوى المطلوب مما يبقي الوضع على ما هو عليه ، بدليل عدم ترقية الشراكة إلى تحالف رغم مضي عقدين من الزمن عن إعلان شراكتهما

---

[1] لمى مضر الأمارة، مرجع سابق ، ص96.

الاستراتيجية ؛ بالإضافة إلى أنهما لحد اليوم لم يردعا الولايات المتحدة الأمريكية بشراكتهما ، بدليل استمرار مشاريع تواجها على تخومهما.

و في السياق ذاته ، فإن الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية ستظل على ما عليه بالنظر إلى الناتج المحلي بالمقابل القدرة الشرائية ، و هو مؤشر من خلاله ندرك مدى ما تعانيه خاصة روسيا من مشاكل و الذي سوف يبقي على الوضع على ما هو عليه .

الجدول رقم(35) : يبين التصنيف الدولي وفق الناتج المحلي الإجمالي مقابل القوة الشرائية بالبليون دولار لسنتي 2011 و 2030.

البلد	التصنيف العالمي	حجم الناتج المحلي الإجمالي بالبليون دولار لعام **2011** ppp (ppp) $GDP	البلد	التصنيف العالمي	GDP بـ ppp ($ b_n) لعام 2030
الصين	1	17,632	الصين	1	36,112
الولايات المتحدة الأميركية	2	17,416	الولايات المتحدة الأميركية	2	25,451
الهند	3	7,277	الهند	3	17,138
اليابان	4	4,788	اليابان	4	6,006
ألمانيا	5	3,621	أندونيسيا	5	5,486
روسيا	6	3,559	البرازيل	6	4,996
البرازيل	7	3,073	روسيا	7	4,854
فرنسا	8	2,587	ألمانيا	8	4,590
أندونيسيا	9	2,554	المكسيك	9	3,985
بريطانيا	10	2,435	بريطانيا	10	3,586
المكسيك	11	2,143	فرنسا	11	3,418
إيطاليا	12	2,066	السعودية	12	3,212
كوريا الجنوبية	13	1,790	كوريا الجنوبية	13	2,818

2,714	14	تركيا	1,652	14	السعودية
2,591	15	إيطاليا	1,579	15	كندا
2,566	16	نيجيريا	1,534	16	إسبانيا
2,219	17	كندا	1,512	17	تركيا

المصدر:

John hanksworth and others,**the world in 2050** :**will the shift in global economic power continued ?**.pricewaterhouse coopers,united kingdoom,fabruary2015,p3.

فإذا كانت الصين احتلت المرتبة الأولى و الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية ، فإن روسيا احتلت المرتبة السادسة ، بتحسن طفيف بين 2010 و 2030، و هذا الوضع سوف يضعف الشراكة و يعيق مسيرتها بالشكل الضروري أو اللازم ؛ و هو ما يجعل ربما الوضع على ما هو عليه. فهناك عدم تناغم بين القدرات الصينية و الروسية ، و هذا سيبقي البلدين و خاصة روسيا في مواجهة المشاكل الداخلية على حساب شراكتها مع الصين . هذا من جهة، و من جهة أخرى فإنه كلما كان هناك تقارب في القدرات الاقتصادية للبلدين كلما دفع ذلك إلى تقارب استراتيجي حقيقي . أما العكس من ذلك سيضعف الشراكة الاستراتيجية بين البلدين و يبقيها على ما هي عليه.

هذا من جهة ، و من جهة أخرى فإن توقعات النمو المستقبلية لروسيا و الصين ستظل غير متناغمة[1] (كما هي مبينة في الرسم البياني رقم 03) ، و يبدو الفرق بينهما كبيرا و هذا ما يبقي الشراكة الاستراتيجية بين روسيا و الصين على ما هي عليه.

[1] John hanksworth and others,**the world in 2050** :**will the shift in global economic power continued ?**.price waterhouse coopers,united kingdoom,fabruary2015,p19.

و الرسم البياني رقم (3) يبين: توقعات النمو لاقتصاديات الأمم لعام 2030 (الـ BRIC و الولايات المتحدة الأميركية، بريطانيا، أوروبا والعالم)

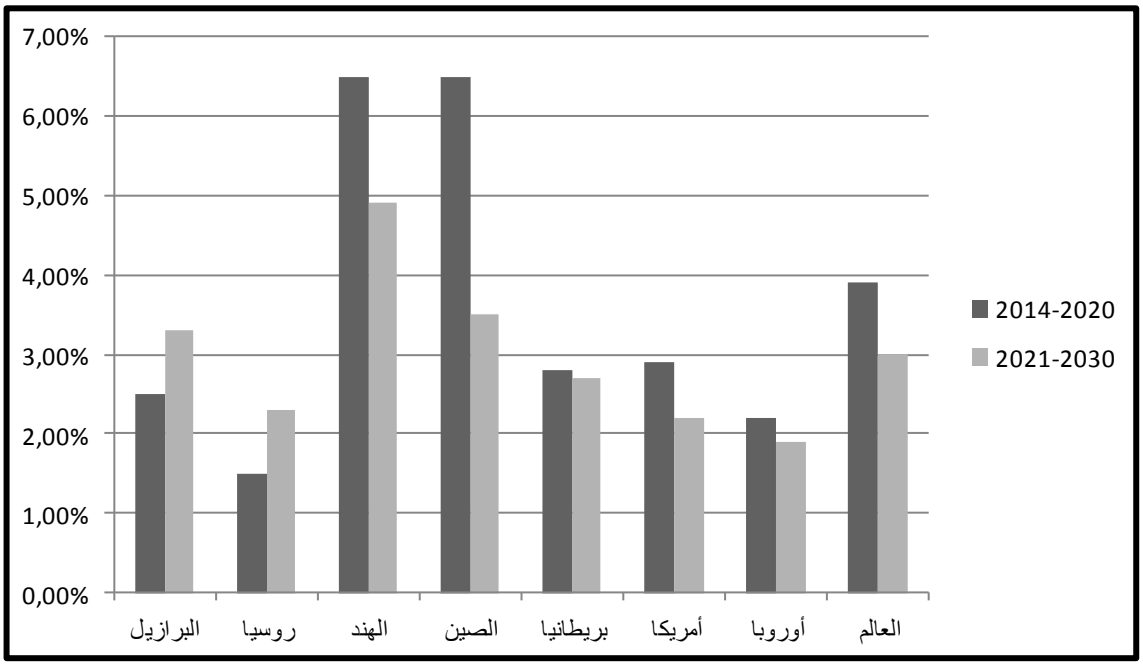

المصدر:

John hanksworth and others,**the world in 2050** :**will the shift in global economic power continued ?**.price waterhouse coopers,united kingdoom,fabruary2015,p19.

أما عن **المتغيرات المرتبطة بالبيئة الإقليمية** و التي تبقي الوضع القائم للشراكة الاستراتيجية الروسية – الصينية فهي متعددة يمكن ذكرها في النقاط التالية:

- ✓ أدى صراع الاستراتيجيات في آسيا الوسطى ، إلى تنافس بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا و الصين ، و هذا سوف يبقي الشراكة على ما هي عليه ، فبدلا من تدعيم أواصر الشراكة ستظل هذه القوى في آسيا الوسطى في وضع " المبارة الكبرى" "Great game" بتعبير " دوجلاس هيرد" وزير خارجية بريطانيا[1].

[1] محمد السيد سليم، "التحولات العالمية و التنافس الدولي على آسيا الوسطى "، مرجع سابق ، ص 313.

- ✓ . في إطار التنافس الاستراتيجي على منطقة آسيا ، سوف تنشغل روسيا و الصين بالتواجد العسكري الأمريكي في آسيا[1]، على حساب تدعيم أواصر الشراكة الاستراتيجية بينهما ، و هذا ما يبقي الوضع على حاله.
- ✓ إن الاختلالات الأمنية الحاصلة في آسيا الوسطى[2]، سوف تجعل من روسيا و الصين مركزتين على هذا الوضع الأمني ، بدل اهتمامهما بالشراكة الاستراتيجية و بذلك يضل الوضع على ما هو عليه.

و عليه فالمتغيرات المرتبطة بالبيئة الإقليمية لروسيا و الصين جعلتهما في وضع قائم ، فبدل بذل جهود مضنية للرقي بالشراكة الاستراتيجية ، ظلت روسيا و الصين منشغلة بقضايا إقليمية.

أما **المتغيرات المرتبطة بالبيئة الدولية** فإنها تبين تأثير البيئة الخارجية في الإبقاء على الوضع القائم في الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية ، و في هذا الإطار نسجل النقاط التالية:

- ✓ تفسر لنا مضامين الصعود الصيني ، و بالمقابل سعي روسيا إلى الابقاء على دورها الدولي كإمبراطورية ، أن كلا الدولتين تسعيان لتحقيق هدفهما و طموحاتهما بما يعزز المكانة و الدور في العلاقات الدولية ، و هذا من شأنه أن يبقي الوضع على ما هو عليه.
- ✓ في السياق ذاته، إذا كانت روسيا و الصين ، و من خلال سعيهما إلى زيادة القوة ،و إحداث تحول للقوة (Power Transition)[3]، فإنهما يسعيان إلى كسب أكبر قدر ممكن من مقدرات القوة ، و هذا ما يجعل كل دولة تسعى إلى تحقيق هذا الهدف ؛ و لو على حساب الآخر ، مما يجعلهما يبقيان على وضعهما الحالي ، دون تدعيم لروابط الشراكة الاستراتيجية.

---

[1] محمد سعد أبو عامود، " السياسة الأمريكية في آسيا "،مرجع سابق، ص ص 129- 135 .

[2] زينب عبد العظيم ، مرجع سابق ، ص 74.

[3] علاء عبد الحفيظ محمد، مرجع سابق ، ص 10.

- ✓ اهتمام الصين الكبير بالقضايا الجوهرية المرتبطة بها بصفة مباشرة ، كقضية تايوان– و رغم التأييد الكبير لروسيا لها– ستظل الصين مركزة بشكل كبير على هذه القضايا ، مما يجعل موضوع الشراكة مع روسيا على ما هو عليه.فتايوان بالنسبة للصين أولا.
- ✓ الانخراط المفرط لروسيا في مكافحة الإرهاب و القضايا الدولية المختلفة (موقفها من إيران ، الحرب على سوريا، الحرب الجورجية...) سيجعل منها دولة مشتتة الاهتمامات ، مقارنة بإمكانياتها ، و هذا ما يبقي شراكتها مع الصين على ما هي عليه.

إن هذه المتغيرات المختلفة، و التي لخصناها في النقاط السالفة الذكر ، ستجعل من الشراكة الاستراتيجية الروسية – الصينية على المستويين القريب و المتوسط تبقى على ما هي عليه ، ليس لأن موسكو و بكين لا ترغبان في تعزيز أواصر الشراكة بينهما، بل لاعتبارات تتجاوزهما في كثير من الأحيان ، و تجعلهما يواجهان كثير من المشاكل تلهيهما عن تجاوزها لصالح توطيد شراكتهما الاستراتيجية . لكن ، و رغم كل هذا ستظل روسيا الصين تسعيان لتوطيد شراكتهما في جميع المجالات بما يؤسس لوضع دولي جديد ؛ يرافع لعالم متعدد الأقطاب بعيد عن هيمنة الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: السيناريو التفاؤلي ؛ " تحسن الشراكة و تطورها أفضل مما هي عليه "

لقد أطلعتنا الفصول السابقة بأنّ الشراكة الإستراتيجية الروسية ـ الصينية قادرة على إحداث توازن قوى في العالم و تحقيق تكافؤ إستراتيجي في العلاقات الدولية، و الوصول إلى عالم متعدد الأقطاب. فروسيا و الصين تنتميان إلى مجال حيوي مهم و واعد و تتوفران على إمكانيات عسكرية و اقتصادية و بشرية مميّزة تؤهلهما لأن تكونا قوة حقيقية مؤثرة قي مسار العلاقات الدولية، لكنّ الملاحظ أنّ الشراكة الإستراتيجية الروسية ـ الصينية بقيت في عديد من جوانبها تدور في شكل اتفاقيات و لقاءات قمّة بين رؤساء الدّولتين... و غيرها من الأعمال الدبلوماسية التي تحتاج إلى ترجمة الأقوال إلى أفعال حتى يصبح للشراكة تأثير و فاعلية؛ و هو الأمر الذي يردّه العديد من الخبراء إلى عدم قدرة الطرفين على نسيان خلافات و أحقاد الماضي ، و التي تبقى عائقا أمام هذا التقارب الإستراتيجي. و من هذا المنطلق يجب على الطرفين إعادة النظر في مصالحهما العليا و تفعيل حقيقي لشراكتهما الإستراتيجية حتى يكونا فعلا قوّة مؤثرة و ذات قرار مكين.

في ظل هذه المعطيات و الظروف، و بين فرص كبيرة و واسعة للشراكة، و معوقات تقف في وجه التوجه الروسي ـ الصيني الجديد، سوف نحاول رصد أهم مؤشرات قد تحسن مستوى الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية أفضل مما هي عليه:

- ✓ أن استمرار الهيمنة الأمريكية يكون الحافز الأكبر لإنجاح الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية ، لأنه لا مكانتهما و لا قدراتهما الاستراتيجية ، يسمحان لهما بلعب دور هامشي مهيمن هليه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.
- ✓ الارتباط الاستراتيجي الكبير لموسكو و بكين ببعضهما البعض ، في شتى المجالات (العسكرية و الاقتصادية و الأمنية و الديمغرافية ...)
- ✓ لن تنس الصين دور الاتحاد السوفيتي في قيام جمهورية الصين الشعبية في 1949/10/01 ، و الدعم الكبير الذي تلقته ،بدليل أن روسيا أول من اعترف

بجمهورية الصين الشعبية. و عليه سيتدخل التاريخ للدفع بالشراكة الاستراتيجية إلى أفضل حال.

- ✓ بعيدا عن اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الموقعة في 1996،أو عن معاهدة التعاون و حسن الجوار الموقعة في 2001 ، ترتبط روسيا و الصين ارتباطا استراتيجيا بمنظمات إقليمية أمنية و اقتصادية أو سياسية ... "كمنظمة شنغهاي للتعاون" و "مجموعة البريكس" ...إلخ. و هذا ما يبين نية الطرفين للمضي قدما بالشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية للأحسن.
- ✓ هناك مؤشر قوي دليل على أن الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية ستتحسن للأفضل ، بسبب استمرار قيادة البلدين في نهج واحد ، رغم تعاقب عدة ولايات رئاسية منذ 1996 إلى اليوم ؛ خاصة استمرار النهج البوتيني في روسيا ، و استمرار الطرح الصيني الرامي إلى تدعيم أواصر التعاون الاستراتيجي مع روسيا.

عموما ،هناك عديد من الاتجاهات التي ستتحكم في مستقبل الشراكة الاستراتيجية الروسية– الصينية ، و التي ستجعل من الشراكة أفضل مما هي عليه ،و تتداخل جملة من المحددات و المتغيرات (**الداخلية و الشخصية ، و المتغيرات الإقليمية و كذا المتغيرات الدولية**) لتجعل من الشراكة الاستراتيجية الروسية– الصينية أحسن مما هي عليه ،و تعيد توزيع القوة في العالم في مرحلة ما بعد بعد الحرب الباردة ،بمنطق يرمي لبناء عالم متعدد الأقطاب.

يرى كثير من الدارسين ، أن هناك جملة من العوامل ستكون محددا لشكل العلاقات الروسية– الصينية في آفاق 2026، يتحدث عنها Alexander Gabuev في دراسته المعنونة بـــ "Future approaches to china" ضمن تقرير بعنوان : " : Russian futures Horizon 2025"، هذه العوامل هي[1] :

---

[1] Alexander Gabuev," Future approaches to china" , **Russian futures Horizon 2025**, edited by Hiski Haukkala and Nicu Popescu, EU Institute for Security Studies, Paris 2016,p 47.

✓ **المجموعة الأولى** من الظروف هي الاقتصاد الكوني ؛ بحيث أن أسعار السلع سوف تبقى منخفضة و هذا يعود إلى أن هناك انخفاض في الطلب على السلع و أن الاقتصاد العالمي يتعرض لعملية إعادة تعديل صعبة*، و التي ستستمر لأكثر من 10 سنوات.

✓ **المجموعة الثانية** من الظروف تتعلق بروسيا : فلاديمير بوتين سيظل محافظا على مركزه كقائد وطني أو سيتم استبداله بعنصر مماثل تقوده ثقافة الكرملن ، في ظل هذه الظروف فإن طبيعة السياسة الروسية ستظل نفسها، في الأساس النظام السياسي سيظل خاضعا للبيروقراطية القوية و المقاومة ، و المعارضة لن يتم التسامح معها ، في حين أن غالبية السكان سيظلون غير مهتمين سياسيا و منشغلين بحياتهم اليومية .

العلاقات الروسية مع الغرب عرفت تراجعًا كبيرًا و دخلت مرحلة جديدة يمكن تسميتها بالسلام البارد"cold peace" ، الوضع في أوكرانا* يبدو أنه مستقرا حاليا ، لكن البلد يواجه مشاكل داخلية و لا يجذب انتباه الغرب ، ما عدا بعض الدعم الرمزي ...، و العقوبات الغربية ضد روسيا لا تزال موجودة . الاقتصاد الأوربي بدأ يتعلم كيف يعيش من دون روسيا ، رغم أن موسكو ما زالت أكبر الموردين لأوربا بالمحروقات ، مع تسجيل بداية تنويع لمصادر الطاقة الأوربية..[1]

---

* للاستزادة حول التحولات الحاصلة في الاقتصاد العالمي خاصة عقب الأزمة الاقتصادية العالمية ، راجع :بول مايسون،**انهيار الاقتصاد العالمي : نهاية عصر الجشع**، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، لبنان، ط 2، 2012.

* تعتبر الأزمة الأوكرانية محفزا للتقارب بين موسكو و بكين، و بالمقابل فقد أفرزت هذه الأزمة تباعد روسيا عن الغرب ، بالنسبة لعديد من الملاحظين فإن الاتفاق الموقع حول الغاز في ماي 2014 في شنغهاي يعتبر بمثابة رمزا لهذا التحالف الصاعد،لكن هذا الدفء في العلاقات البينية سار بوتيرة أسرع و أكبر من هذا الاتفاق الذي سجل اختتام المفاوضات و جهود التعاون الثنائي التي انطلت منذ 15 سنة التغير الأهم بعد أزمة أوكرانيا هو أن روسيا أعادت اعتبار و تقييم استراتيجياتها اتجاه الصين بحثا عن شريك قوي لتعويض خسائرها المالية الناتجة عن العقوبات الغربية . بدأت روسيا بإحداث نظرة جديدة تجاه العديد من القضايا التي عرقلت التعاون مع بكين لعدة سنوات: 1- التحفظ الروسي بخصوص بيع الأسلحة المتطورة للصين . 2- منع الصين من الدخول في انجاز مشاريع التنية التحتية الكبرى. 3- تحفظ موسكو بخصوص بيع حصصها في ودائع الموارد الاستراتيجية للمستثمرين الصينيين. (للتفصيل أكثر راجع: Alexander Gabuev, op.cit, p 47).

[1] Alexander Gabuev, op.cit, p 47

✓ **المجموعة الثالثة** من الظروف تتعلق بالصين:حيث يسجل أن الحزب الشيوعي الصيني يحافظ على حكمه، و يحافظ على نسبة نمو اقتصادي للناتج الخام يقدر بـ 02 إلى 04 % خلال العشرية القادمة .و ستستمر الصين في استيراد المحروقات و السلع، مع تسجيل تحول نحو الطاقة النظيفة بدأ يأخذ مكانه على أرض الواقع مع وجود حذر سياسي و جماهيري بخصوص المشاكل البيئية . كما تتبنى الصين موقفا براغماتيا و تحافظ على استقرار العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و ASEAN ، مع تحفظها على سباق التسلح المتنامي في المنطقة[1].

و هناك مجموعتان من العوامل تدفع الصين و روسيا للتقارب أكثر من بعضهما البعض الأولى تتعلق بالاقتصاد و الثانية تخص السياسة:

1. **اقتصاد روسيا و الصين متكاملين** بنفس الشكل الذي هو عليه الحال بالنسبة لاقتصاد روسيا بالنسبة للاتحاد الأوربي. و تبقى صادرات روسيا الرئيسية هي المحروقات، المعادن و الخشب و الكيميائيات، في الوقت نفسه فإن الصين تستورد مستويات عالية من السلع ، و هي تابعة بشكل كبير في مجال المحروقات و المعادن و الأغذية. و يكون التقارب الجغرافي بين موسكو و بكين و القدرة على توفير طرق تجارة آمنة ، تؤسس لوجود مقدرات اندماج طبيعية بين الاقتصادين. لفترة طويلة كانت روسيا متحفظة من إعطاء الاستثمارات للصينيين في منطقة سيبيريا و الشرق الأقصى الروسي ، لكن بعد أزمة أوكرانيا بدأت السياسة تتغير ، حيث أن الصين بدأت – بنظر كثير من المراقبين– تتغير من اقتصاد استثمار إلى اقتصاد استهلاك فإن روسيا لديها الكثير لتعرضه على الصين : سلع غذائية غير غالية الثمن لتحقق الصين من خلالها الأمن الغذائي لطبقتها الوسطى ، وكذا الغاز الطبيعي للمناطق الشمالية و الوسطى للصين أين تعاني من مشاكل حقيقية في تلوث الهواء .... [2].

---

(1) Alexander Gabuev, op.cit, p 48.

(2) Ibid, p. 48.

بالمقابل فإن الصين لديها أشياء كثيرة لتوفرها لروسيا على الرغم من سوقها الداخلي الكبير ، فالشركات الصينية لديها خبرة هامة في بناء المنشآت التحتية و التي تحتاجها المناطق غير المتطورة في سيبيريا . كما قامت الصين بتطوير تكنولوجيات صناعية متقدمة جدا و يمكن أن تكون مصدرا ممولا لروسيا في خدمات التكنولوجيا الرفيعة ... كما أن الصين تحتوي على مخزون هام من النقود،و الشركات الخاصة تبحث دوما عن فرص لتنويع استثماراتها ؛ ففي السنوات الأخيرة فإن مخزون "هونغ كونغ" للصرف قد جذب اهتمام العديد من شركات الموارد الطبيعية و المصنعة على أن تصبح إحدى أهم المنصات للشركات الروسية لزيادة رأس المال[1] .

2. **سياسيا فإن روسيا و الصين ، ملزمين بالتقارب** أكثر في العديد من القضايا بما فيها قضايا الحوكمة العالمية . و ستظل موسكو و بكين متمسكتين بمطالبتهما إصلاح الأمم المتحدة و مجلس الأمن ، مع المطالبة في الوقت نفسه على المحافظة على مركزيهما كعضوين دائمين فيه. سوف يستمران في الدعوة إلى إعادة توزيع الأصوات في المؤسسات "بروتن ووتز" ، صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، و سيكونان مهتمين جدا بترقية مجموعة "بريكس" "BRICS" .كما ستبحث روسيا و الصين عن الترقية المشتركة للسيادة الالكترونية بخصوص حوكمة الأنترنت ... [2] .

في منطقة آسيا الوسطى سيحافظ الطرفان– الروسي و الصيني– على لعب دور تعاوني متزايد ، خاصة و أن مصالح الدولتين في المنطقة بلغت درجة هامة ؛ و بناء عليه فإن روسيا و الصين مستمرتان في السعي للمحافظة على الاستقرار في المنطقة ، و مساندة الأنظمة العلمانية في المنطقة ، و كذا محاربة الجماعات الإرهابية التي تشكل تهديدا أمنيًا في المنطقة . كما تسعى موسكو و بكين لضمان النفوذ الأمريكي في المنطقة . و يبدو أن البلدين متفقون ضمنيا على طريقة التعامل في المنطقة من أجل تجاوز حدة المنافسة الحاصلة في منطقة آسيا الوسطى؛ فالصين ستكون المزود الرئيس و

---

(1) Op.cit, p.49.

(2) Ibid, p.40.

المحرك للاقتصاد في المنطقة ، أما روسيا فستكون المزود الرئيس للأمن بحكم تفوقها العسكري ... و هذا سوف يحظى بالقبول من قبل حكومات و شعوب دول آسيا الوسطى [1].

و من كلِّ ما تقدَّم فإنَّ مستقبل الشراكة الروسية ـ الصينية يمكن أن تأخذ أحد السيناريوهات التالية و التي يمكن على أساسها التنبّؤ بمستقبل ميزان القوى الذي يمكن أن يسود في منطقة شمال شرق آسيا:

أولا: ماذا يحدث لو أن اقتصاد الصين توقف عن النمو؟ في هذه الحالة ستظل اليابان هي الدولة الأقوى و الأغنى في المنطقة. لكن التساؤل الذي يصعب التنبؤ به هو:

هل يمكن لليابان أن تحل محل الو.م.أ. في المنطقة مع وجود الصين وروسيا ؟ وهذا يعني أن خروج الو.م.أ. من المنطقة سيغير نظام القوى القائم ويحدث عدم استقرار وربما يتصاعد إلى احتمال نشوب حرب بين اليابان وأي من الدول المجاورة . كما أن تسابق هذه الدول بما فيها اليابان على إنتاج الأسلحة النووية يشكل خطرا كبيرا على المنطقة بأسرها [1].

ثانيا:ماذا يحدث لو استمر الاقتصاد الصيني في النمو ؟ إن هذا الوضع سوف يجعل الو.م.أ. تتمسك بالبقاء في المنطقة حتى تحول دون وصول الصين إلى المستوى المنافس لها، و ذلك إما بعرقلة النمو الاقتصادي الصيني أو إشراكها في عملية الاقتصاد العالمي حتى تصبح من الدول الغنية اقتصاديا و ديمقراطية سياسيا. وبالتالي يمكن تروضها بعيدا عن طموحها بأن تصبح أقوى دولة في المنطقة (لكن على ما يبدو أن فكرة الترويض هذه ضرب من العبث ؛ فالحديث يتعلق بالصين التي تمتاز بنقاء الحضارة ، و القدرة على التكيف دون فقدان خصائصها ...) .

---

(1) Ibid, p.40

(1) هدى راغب عوض ،مرجع سابق، ص253.

إلا أن هذه الإستراتيجية تعتبر مضللة لأنه ما من دولة تصبح قوية اقتصاديا إلا و تريد مزيدًا من التوسعات حتى على حساب الدول المجاورة لها حتى تضمن هيمنتها وبالتالي لن يكون هناك سلام في المنطقة بل صراع دموي عنيف[1].

ومن الحقائق التي يجب ألاّ نغفلها و التي لها أثر كبير على الشراكة الإستراتيجية الروسية–الصينية إصرار الو.م.أ. على البقاء الدائم في المنطقة ، ففي 2002/02/27 أعلن البنتاغون بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستقوم بتدريب قوات جورجية و تسليحها من أجل القضاء على الإرهابيين المتمركزين في المناطق الغير خاضعة لسيطرة القانون داخل دول جنوب القوقاز، و تعكف العسكرية الأمريكية على دراسة السبل التي تمكن جورجيا من فرض سيطرتها الكاملة على المناطق الغير خاضعة لها – خاصة ممر" بانكيري" – و التي تأوي عصابات الجناة و المهربين وربما أيضا المقاتلين التابعين لشبكة القاعدة [2].

ويعتقد الخبراء أن موسكو لن تستطيع منع البناء العسكري المرتقب في المنطقة رغم أنها مازالت تضع جورجيا ، بل و إقليم ما وراء القوقاز بأسره داخل نطاقها الإستراتيجي – و سيكون من الصعب على "بوتين " الاعتراض على أية عملية عسكرية في جورجيا منذ أن اتفق مع بوش على التعاون ضد الإرهاب إثر هجمات 2001/09/11 . ومنذ ذلك الحين يسري هذا الاتفاق بشكل فعال[3] .

وهكذا بات الوجود العسكري الأمريكي في" جورجيا " أمرا لا مفر منه لا سيما بعد أن أقرت "واشنطن" صراحة أن "القوقاز" ، تلك المنطقة الجيواستراتيجية الحيوية الواقعة بين روسيا وتركيا وإيران ، ربما تلعب دورا محوريا في المرحلة الثانية من حملتها العسكرية ضد الإرهاب. ويرجع استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في

---

[1] المرجع السابق ، ص 254 .

[2] مُحَمَّد رفعت الإمام ،" الوجود الأمريكي في جورجيا ، اختراق القوقاز " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 148 ، أفريل 2002 ، ص ص129 ، 133 .

[3] المرجع نفسه ، ص 130 .

القوقاز عبر البوابة الجورجية المتسم بالصبغة الاقتصادية المتمثلة في الشركات النفطية، و أضحت واشنطن تعلن جهارا أن أمنها الحقيقي إن لم يبدأ من القوقاز فإنه حلم راودها منذ انهيار الاتحاد السوفيتي [1].

وبذلك فإن **استمرار الإستراتيجية الأمريكية في أوربا وآسيا** الرامية إلى محاصرة خاصة روسيا والصين من أجل الإبقاء على مصالحها الحيوية والاقتصادية **سيكون عاملا جامعا**" لموسكو" و "بكين"، وعليه فإذا استمر الوجود الأمريكي في المنطقة سيزيد تقارب والتحام الجارين المستهدفين. وعلى ما يبدو، أن التقارب الروسي-الصيني مهتمة به الإدارة الأمريكية ذلك أنه يتعين عليها أن تنتهز الفرصة وتدفع بالتقارب الروسي الياباني لأن كلا من موسكو وطوكيو لديهما مصالح اقتصادية وسياسية متبادلة [2].

كما أنه لابد ألا نغفل متغيرا آخر قد يكون له تأثيرا معتبرا على مستقبل العلاقات الروسية –الصينية ، ألا وهو **الخلافات الأمريكية الأوربية** ، وما سينتج عنها سيؤثر لا محالة في تباعد روسيا عن الصين ،فقد أبدت الدول الأوربية استياءها من قضيتين مهمتين تدوران حول أمنها القومي :

الأولى : تتعلق ببرنامج الدرع الصاروخي الأمريكي، الذي يرى العديد من الخبراء العسكريين الأوربيين أن الو.م.أ إذا تمكنت –فرضا- من تأمين أرضها ضد الهجمات النووية فإنها ستترك حلفاءها الأوربيين لحماية أنفسهم بأنفسهم من التهديدات النووية[3].

أما الثانية : فهي الخلافات الأوربية –الأمريكية حول حلف الناتو، ذلك أن الاختلاف يرجع أساسا إلى التفوق المبالغ فيه في القوة العسكرية الأمريكية على جميع

---

[1] المرجع السابق ، ص ص 132-133.

[2] هدى راغب عوض ، مرجع سابق ، ص255.

[3] نبيه الأصفهاني ،" أبعاد التقارب الروسي– الأمريكي بعد أحداث 11سبتمبر"، **السياسة الدولية** ، العدد147 ، جانفي 2002 ، ص ص117-122.

حلفائها ، خاصة على الصعيد النوعي ، وفي مستوى الأسلحة الإستراتيجية التي تكاد أن تحتكره الو.م.أ. ، مع اتساع الفجوة التكنولوجية بين القوات المسلحة الأمريكية وقوات بلدان الاتحاد الأوربي ، بصورة تنذر بعجز هؤلاء الشركاء عن تحمل أية مسؤولية أمنية جادة في المستقبل ...وتمنع الو.م.أ عن عمد حصول الجيوش الأوربية على التكنولوجيا العسكرية المتطورة ، كما تعرقل في ذات الوقت كل خطط التعاون العسكري بين دول الإتحاد الأوربي ، والذليل على ذلك معارضة واشنطن تشكيل قوة أوربية للانتشار السريع [1].

لذلك فإنه من المتوقع أن يكون هناك جيشا أوروبيا – يتوقع أن تلعب فرنسا وألمانيا فيه دورا محوريا – موحدا يعمل موازيا ومستقلا عن الناتو ، لاعتقاد خاصة فرنسا أن أوربا تملك كل مقومات القوة الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية لتحقيق ذلك ، ولكن ينقصها أمرا واحدا هو الاستقلال الإستراتيجي بعيدا عن الو.م.أ. وهو ما ستسعى باريس لتحقيقه خلال العقد القادم[2] .

إن الأمن الأوروبي لن يكتب له الاستقلال الإستراتيجي بعيدًا عن الولايات المتحدة الأمريكية، إلا إذا اتجهت شرقا للاستفادة من القدرات العسكرية الروسية ، خاصة وأن روسيا ليس من مصلحتها توسيع الناتو ، ويخدم مصلحتها التقارب مع أوربا لأن ذلك يساعدها في تحقيق الهدف المشترك وهو مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وتوجهات الناتو ، ومن جهة أخرى ستستفيد اقتصاديا وذلك عن طريق القروض والمساعدات التي تمنحها لها الدول الأوربية، وسوف تكون أوربا كبيرا للأسلحة الروسية .

---

[1] حسام سويلم ، مرجع سابق ، ص192.

[2] المرجع نفسه ، ص 196.

عموما ، تتلخص الشراكة الروسية- الصينية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في جهود موسكو و بكين الحثيثة بالدفع بتوجههما الاستراتيجي الجديد إلى النجاح ، و التأسيس لعالم متعدد الأقطاب ، و في هذا الاطار فإن البلدين العظميين ،و الجارين الكبيرين سيظلان يدفعان بشراكتهما الاستراتيجية من أجل مواجهة الأحادية القطبية.

إن روسيا و الصين عازمتان أكثر من أي وقت مضى للتأسيس لعالم متعدد الأقطاب ، من خلال الدفع بشراكتهما الاستراتيجية في مجالاتها المختلفة إلى الأمام،و يبدو أن هناك عديد من المتغيرات ستؤسس لشراكة استراتيجية حقيقية ، تعاد من خلالها توزيع القوة في العلاقات الدولية ، و يكون الحضور الروسي- الصيني في المسرح الدولي قوي و مؤثر، بشكل لا تسيطر فيه الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها على العالم.

كما أنه يجب ألا نغفل بعدا مهما في تحسين و توطيد توجه روسيا و الصين في شراكتهما الاستراتيجية ، و هو البعد الحضاري ؛ فروسيا و الصين ينتميان للحضارة الشرقية و هو الأمر الذي يجعلهما – حتى و إن فترت علاقاتهما- محافظتين على بعضهما البعض لمواجهة الحضارة الغربية؛ ستتدخل الحضارة لتوحيد التوجه الروسي- الصيني .

و في هذا الإطار يرى "لي فنغلين"، مدير معهد التنمية الاجتماعية في أوروبا وآسيا في مركز بحوث التنمية التابع لمجلس الدولة الصيني وسفير الصين فوق العادة لدى روسيا الاتحادية في الأعوام (1995-1998)، أن الشرق كان دائما جزءا لا يتجزأ من روسيا. كما يقول في نفس الاطار "إن الشراكة تتطور، ولكن لن أقول أن شيئا جديدا قد ظهر". وأضاف "بالطبع، هذه العملية قد بدأت تتطور بنشاط أكبر، لأن كلا من الصين وروسيا فهموا أهمية المضي قدما بالشراكة"[1].

---

[1] ـــــــــــــ ، "إعادة التفكير في تمحور روسيا مع الصين " ، من الموقع: **http://katehon.com/ar/article/d-ltfkyr-fy-tmhwr-rwsy-m-lsyn** ، بتاريخ : 25-07-2016.

و وفقا لديمتري ترينين، مدير مركز "كارنيغي" في موسكو، أن "ما يحدث هو عملية إعادة توازن روسيا من الغرب إلى الشرق". والشيء المهم هنا، كما يقول، هو أن روسيا قد توقفت عن النظر لأوروبا على أنها نموذجا لتنميتها[1].

إن التوجه الاستراتيجي الروسي – الصيني من خلال شراكتهما توجها طبيعيا، سيكون له بالغ الأثر على التوجه العالمي في حقبة ما بعد بعد الحرب الباردة ، و كذا على مستقبل التوجهات الاستراتيجية للنظام الدولي ، و ستكون للشراكة الاستراتيجية الروسية – الصينية بعد الحرب الباردة دور مهم و استراتيجي في إعادة رسم معالم النظام الدولي ، بعيدا عن الأحادية القطبية ،و المركزية الغربية الرافضة للآخر. و وفقا لهذا التوجه العالمي الذي تسعى روسيا و الصين لتكريسه، سيكون بالغ الأثر على التفاعلات الاستراتيجية العالمية في ظل لعبة دولية متعددة الأقطاب ، و فواعل دولية مختلفة ، بعيدا عن الأحادية القطبية.و يبقى هذا السيناريو التفاؤلي" **تحسن الشراكة و تطورها أفضل مما هي عليه** " مرشح بقوة لمستقبل الشراكة الاستراتيجية الروسية – الصينية ، على الأقل على المستويين القريب و المتوسط؛ و ذلك للاعتبارات (الداخلية و الإقليمية و الدولية) السالفة الذكر.

---

[1] المرجع السابق

المطلب الثالث:السيناريو الثالث: السيناريو التشاؤمي" الثوري"؛ "تغير راديكالي في الشراكة الإستراتيجية الروسية ـ الصينية".

أما السيناريو الثالث ، فهو السيناريو المتشائم ، و يرتكز بالأساس على عدة متغيرات (الداخلية و الإقليمية و الدولية) تتحكم في توجيه الشراكة الاستراتيجية الروسية– الصينية ؛ نحو تغير راديكالي . و تجعل من التوجه الروسي الصيني تكتنفه الريبة و الخلاف و التنافس و الصراع ... على حساب التوجه الاستراتيجي للشراكة. و سوف نتحدث على مختلف هذه المحددات و المتغيرات (الداخلية و الإقليمية و الدولية)، و التي من خلالها تنحو الشراكة الاستراتيجية بين روسيا و الصين منحى متشائم.

و تتلخص أهمّ محددات الخلاف بين روسيا و الصين، و التي تكون عائقا أمام العلاقات الإستراتيجية الثنائية مستقبلا و تعرقل مسيرتها فيما يلي:

1 ـ إنّ الصين تشكل قوّة صاعدة متزايدة يوما بعد يوم، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية، فيما نستطيع القول أنّ روسيا ـ و في أحسن الأحوال ـ تراوح مكانها، بعد أن كانت شبه دولة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. لكن جهود بوتين لإعادة القوة لروسيا على الرغم من قوتها و إيجابيتها إلاّ أنّها ينقصها الكثير لتكون في موقع الصين. و من هنا فإنّ ضعف روسيا أمام الصين قد يثير حساسية العديد من الفئات الروسية و بالتالي يعرقل أو يوجد العديد من المشاكل في العلاقة مع الصين[1]. فالصعود الصيني المتزايد مقارنة بروسيا سوف يجعل من الصين دولة لها طموحات استراتيجية على المستويين الاقليمي و الدولي، ربما يتجاوز مصالح روسيا، و هذا ما يجعل من الحديث عن الشراكة الاستراتيجية الروسية– الصينية كلام غير واقعي.

---

[1] علي حسن باكير، العلاقات الإستراتيجية الصينية ـ الروسية، مرجع سابق، ص 35.

2 . **المشكلات الداخلية**: فالصين مازالت أكبر دولة نامية في العالم، و لديها العديد من المشكلات الاقتصادية، منها تزايد نسبة الفقر، فحتى نهاية 2004 مازال نحو 26,1 مليون نسمة من سكان الريف يعيشون تحت خطّ الفقر. كما تصل نسبة البطالة في بعض المقاطعات إلى ما بين 60 و 80% من عدد القادرين على العمل، بالإضافة إلى ضرورة تحويل أكثر من 100 مليون من الأيدي العاملة الريفية لتشغيلها في قطاعات غير زراعية، و هي تعاني من مشكلة سكانية متزايدة. هذا فضلا عن الأزمة الغذائية و انخفاض نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني الصيني مقارنة بنظيره الأمريكي و الياباني. كما تتردد بين حين و آخر حركات انفصالية في مقاطعات كثيرة...

أمّا روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي فلا تزال تعاني من فراغ عقائدي، حيث لم تنشأ أفكار أخرى فاعلة و قوية و ذات قبول عام، بعد تراجع الفكر الماركسي اللينيني. و يزيد من حدّة المشكلة شيوع أفكار غريبة عن المجتمع الروسي مثل الماسونية و الصهيونية، و هي مجتمعات غير مبالية و غير وطنية و غير قومية، هذا إلى جانب استمرار الحركات المطالبة بالاستقلال في الشيشان، مما يؤثر على استقرار و تماسك الدولة*، كما أنّ روسيا لا زالت تسير بخطوات محسوبة تجاه التحول الديمقراطي، مازالت تعاني . على حدّ قول هنري كيسنجر . من الماضي الاستبدادي و البيروقراطية المركزية[1].

3. الخلل الديمغرافي: فالصين تشهد كثافة سكانية عالية في حين أنّ الكثافة السكانية الروسية مقارنة بنظيرتها الصينية صغيرة، و بالتالي هناك من يرى من القوميين الروس أنّ هذه المسألة تشكّل خطرا و تهديدا لروسيا من باب أنّ الانفجار السكاني الصيني لابدّ أن يدفع الصين في مرحلة من المراحل إلى التمدد الجغرافي فتكون روسيا هي الضحية[2]. فالمشكلة

---

* إضافة إلى ظهور حكومات جديدة في الحديقة الخلفية لروسيا موالية لأمريكا و أفضل مثال على ذلك جورجيا و نجاح الثورة الوردية بدعم أمريكي.

(1) أبو بكر الدسوقي، "العلاقات الروسية ـ الصينية.. محددات الخلاف و آفاق التعاون"، مرجع سابق، ص ص 78-79.

(2) علي حسن باكير، "العلاقات الإستراتيجية الصينية ـ الروسية"، مرجع سابق، ص 35.

السكانية في روسيا مشكلة حقيقية، فتعداد روسيا الخالي حوالي 143 مليون نسمة سينخفض إلى ما بين 130 و 135 مليون نسمة عام 2015، و فق التقرير الصادر أوائل عام 2001 عن وكالة الاستخبارات الأمريكية حول الاتجاهات العالمية حتى عام 2015، و وفقا لإحصاءات الأمم المتحّدة سينخفض عدد سكان روسيا بحلول عام 2050 إلى 121 مليون نسمة. و تأتي الإحصائيات الروسية نفسها لتؤّكد المشكلة الديمغرافية، فقد كشفت لجنة الدولة للإحصاءات عام 2000 عن أنّ سكان روسيا عام 2075 سيتراوح عددهم بين 50 و 55 مليون نسمة[3]. و في المقابل فهناك أزمة في الزيادة السكانية في الصين التي تحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث تعداد سكانها الذي وصل في جانفي 2005 إلى 1,3 مليار نسمة، و يبلغ معدّل الزيادة السكانية في الصين 10 ملايين نسمة سنويا، رغم انتهاج الصين لسياسات صارمة لتنظيم الأسرة و التحكم في النسل منذ سبعينيات القرن الماضي، و مما يزيد من الخلل الديمغرافي بين الجانبين أنّ عدد سكان روسيا يبلغ 143 مليون نسمة يعيشون على مساحة تقدّر بـ 17 مليون كيلومتر مربّع، أما الصين فيبلغ عدد سكانها 1300 مليون نسمة و تبلغ مساحتها 9,5 مليون كيلومتر مربّع، أي أنّ مساحة روسيا تكاد و تقترب من ضعف مساحة الصين، في حين يبلغ عدد سكان روسيا 9/1 عدد سكان الصين، و يمكن أن تبرز المشكلة بشكل أكبر إذا علمنا أنّ عدد سكان سيبيريا الروسية يبلغ 30 مليون نسمة بينما يبلغ عدد سكان الأقاليم الصينية المقابلة للحدود 250 مليون نسمة ، و يوجد داخل الحدود الروسية نصف مليون صيني و يتوقّع أن يصلوا إلى 20 مليون خلال العقود القادمة عن طريق الهجرة الغير شرعية، و هذه الظاهرة يسمّيها القوميون الروس " **احتلالا صينيا صامتا** " للمناطق الشرقية من روسيا[2]. و بذلك فإنّ المعادلة الروسية ـ الصينية جديرة بالانتباه،

---

[3] أحمد دياب، "التحدي الديموجرافي للقوة الروسية"، **السياسة الدولية**، العدد 171، أكتوبر 2007، ص ص 100-101.

[2] أبو بكر الدسوقي، العلاقات الروسية الصينية، محددات الخلاف و آفاق التعاون، مرجع سابق، ص 79.

فروسيا أرض تحتاج إلى شعب و الصين شعب يحتاج إلى أرض، و هي مسألة خطيرة قد تقلب موازين الأمن و الاستقرار في روسيا بالكامل[3].

و يلاحظ الروس الفارق الواضح في التعداد السكاني مقارنة بالصين ، و طالما خشوا الخطر الأصفر عبر الحدود و ابتلاع هذه المنطقة . لقد أثار هذا الخوف حالة حادة من التخوف من الأجانب و خاصة الصينيين ، و هو أمر عادة ما يثيره السياسيون الروس من خلال التأكيد على أن ملايين الأشخاص يدخلون البلد بشكل غير قانوني، و يذكر أحد المسؤولين بأن 40 مليون صيني سوف يتسللون إلى روسيا عام 2020 [1].

الجدول رقم (36): يبين بعض الكثافات و المسارات السكانية في عامي 2010-2050

الدولة	كثافة السكان /كلم المربع	2010	2050	النسبة المئوية للتغيير
الهند	396	1.214.464.000	1.613.800.000	33
كندا	3	33.890.000	44.414.000	31
الولايات المتحدة	33	317.641.000	403.932.000	27
إيسلاندا	3	329.000	407.000	24
النرويج	13	4.855.000	5.947.000	22
المملكة المتحدة	255	61.899.000	72.365.000	17
المكسيك	57	110.645.000	128.964.000	17
السويد	21	9.293.000	10.571.000	14
إسبانيا	90	45.317.000	51.260.000	13
البرازيل	23	195.423.000	218.512.000	12

[3] أحمد دياب، مرجع سابق، ص 102.

[1] لورنست سميث، مرجع سابق، ص 315.

الصين	141	1.354.146.000	1.417.045.000	5
هولندا	401	16.653.000	17.399.000	4
فلندا	16	5.346.000	5.445.000	2
الدانمارك	127	5.481.000	5.551.000	1
إيطاليا	199	60.098.000	57.066.000	5-
كوريا الجنوبية	487	48.501.000	44.077.000	9-
ألمانيا	230	82.057.000	70.504.000	14-
روسيا	8	140.367.000	116.097.000	17-
اليابان	336	126.995.000	101.659.000	20-

المصدر:لورنست سميث،**العالم في العام 2050**،الدار العربية للعلوم ناشرون،ط2012،1،ص 234.

من خلال الجدول يتضح جليا أن روسيا تعاني من تراجع ديمغرافي كبير مقارنة بالصين و حتى الولايات المتحدة الأمريكية ، فإذا كان عدد سكانها (روسيا) عام 2010 قد بلغ 140.367.000 نسمة ، فإنه سيتراجع إلى 116.097.000 سنة 2050 بتراجع بنسبة -17 % . بالمقابل نجد الصين في تزايد كبير في عدد سكانها فإذا كان قد بلغ 1.354.146.000 نسمة سنة 2010، فسيقفز إلى 1.417.045.000 أي بزيادة قدرها 5 % ؛ و عليه فإن روسيا مضطرة إلى قبول عدد كبير من المهاجرين – خاصة من الصين– لتغطية النقص ز التراجع الكبير في عدد السكان ؛ رغم أن هناك أصوات روسية ترفض الهجرة الشرعية و غير الشرعية إليها ، خاصة الصينية التي تراها خطرا عليها؛ مما يشكل ملفا قد يعيق الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية .

و في السياق ذاته يتحدث تقرير أعدته "La CIA" في ديسمبر 2012 بعنوان: Global Trends2030: Alternative Worlds [1]، و ترجم للغة الفرنسية سنة 2013 من قبل(Vincent Dolezoide وآخرون) تحت عنوان: Le monde en 2030 :vu par la CIA [2] . يتحدث التقرير عن أن عدد السكان في روسيا سينخفض من 143 مليون سنة 2010 ، إلى 130 مليون بحلول عام 2030.كما أن الفئة العمرية النشطة – بحسب ذات التقرير- بدأت في التراجع منذ 2007 ، و ستستمر في الانخفاض في غضون 20 سنة المقبلة[3].

و الجدول رقم (37): يبين التطور الديمغرافي في العالم.

الدولة	متوسط العمر عام 2010	متوسط العمر عام 2030	المجال الزماني للتطور الديمغرافي
البرازيل	29	35	من 2000 إلى 2030
الهند	26	32	من 2015 إلى 2050
الصين	35	43	من 1990 إلى 2025
روسيا	39	44	من 1950 إلى 2015
إيران	26	37	من 2005 إلى 2040
اليابان	45	52	من 1965 إلى 1995
ألمانيا	44	49	قبل 1950 حتى 1990
المملكة المتحدة	40	42	قبل 1950 حتى 1980
الولايات المتحدة الأمريكية	37	39	من 1970 إلى 2015

المصدر:

Le monde en 2030 :**vu par la CIA** ,Editions des équateurs, 2013,p.119-120.

---

(1) **Global Trends2030**: **Alternative Worlds** ,A publication of the National Intelligence Council, December 2012.

(2) **Le monde en 2030** :**vu par la CIA** ,Editions des équateurs, 2013

(3) Op.cit.p.268.

و يسجل ذات التقرير ، أن علاقات روسيا مع الغرب و كذا الصين ، يجب أن تسجل تأثيرا حاسما في التطور المحتمل لروسيا من أجل الاستقرار ، و لعب دور دولي بناء ، و هنا يقترح – التقرير- ثلاثة احتمالات[1]:

1. تستطيع روسيا أن تصبح أفضل شريك للآخرين.
2. تستطيع روسيا أن تقيم علاقة حذرة على الأقل ، مع القوى الأخرى: لكن خلال 20 سنة المقبلة هذا التوجه قد يعترضه معوقات في إطار الشراكة العالمية، خاصة إذا واصلت روسيا في تطوير قواتها العسكرية ، التي قد تتواجه مع الصين التي ستصبح قوة يوم بعد يوم .
3. قد تصبح روسيا "الدولة الإشكالية" ،في محاولتها استخدام ميزة التفوق العسكري على جيرانها من أجل تخويفهم و السيطرة عليهم.

و في مواجهة هذه الإشكالات المتوقعة، يتعين على " روسيا الصغيرة " توجيه مواردها القليلة لأغراض الدفاع و الأمن، الأمر الذي من شأنه تعميق المشكلة الاقتصادية ، فإما أن تتجه روسيا إلى بناء جيش كبير لن تسمح به قاعدتها السكانية، أو تطوير ترسانة عسكرية فائقة لن تسمح بها مواردها الاقتصادية[2].

4. ترى روسيا نفسها أنّها قوة اقتصادية في أغلب الأحيان، فيما يعرف الصينيون أنّهم ليسوا كذلك و أنّ آسيا منطقة نفوذهم الإستراتيجي و نطاقهم الحيوي، و هذا بطبيعة الحال سيحد من تحرّك روسيا كقوّة في آسيا و لن يكون لها موقع مميّز في الوقت نفسه في أوروبا، و هو ما يثير خشية الروس على الأغلب و يلقونه باللوم على الصينيين[3].

5. تضارب المصالح و الرؤى أحيانا: تبدو القاعدة الحاكمة في عالم السياسة أنّه لا توجد صداقات دائمة و لكن توجد مصالح دائمة، و كلّ دولة بالضرورة تسعى لتحقيق

---

(1) Ibid.p.269.

(2) أحمد دياب، مرجع سابق، ص 100.

(3) علي حسن باكير، "العلاقات الإستراتيجية الصينية . الروسية"، مرجع سابق ص36.

مصالحها، و هذا ما يتحقق في العلاقة بين الصين و روسيا. فرغم المعاهدة القائمة فقد تراجعت روسيا عن اتفاقها مع الصين في تنفيذ مشروع " إن دى " خط أنابيب نقل النفط الخام من روسيا إلى الصين، لصالح اليابان بتنفيذ خط آخر يعرف بـ "إن إن"، و ذلك نتيجة إتباعها مؤخرا دبلوماسية النفط في علاقاتها المترامية و بخاصة مع اليابان و كوريا الجنوبية، و الصين، و الاتحاد الأوروبي، و الولايات المتحدة، طمعا في تحقيق أقصى قدر من مصالحها الخاصّة. و هذا التوجه لا يمكن أن تعارضه الصين، و لذا فقد بدأت في إتباع سياسة تنويع مصادر النفط في آسيا الوسطى و الشرق الأوسط و إفريقيا، و من ناحية أخرى تأخذ الصين على روسيا إمدادها للهند ـ منافسها الإقليمي ـ بأحدث تقنيات الأسلحة، في حين أنّها تصدّر للصين أسلحة ذات مستوى تقني أقل. و من ناحية أخرى، تحرص الصين على تدعيم علاقاتها مع الولايات المتحدة ـ المنافس التاريخي لروسيا ـ نظرا لوجود عدد كبير من المصالح عدد كبير من المصالح التجارية و الاقتصادية الهائلة. فالصين تعد الشريك التجاري الثاني للولايات المتحدة بعد اليابان، كما تعد الولايات المتحدة الشريك التجاري الأول بالنسبة للصين، تليها اليابان، و بلغ حجم التجاري بينهما عام 2003 ما قيمته 191,674 مليار دولار أمريكي[1].

6. الاعتراض الصيني على دعم روسيا العسكري و تزويدها بأحدث التقنيات العسكرية و أنظمة الدفاع خاصة أنّ الصين ترى بأنّ بعض القوى الراغبة في عرقلة مسيرتها، يريد أن يدعم الهند لتصبح قوة آسيوية موازية للصين و بالتالي يقف في وجهها و يحد من قدراتها، و لاشك أنّ المسعى الروسي في هذا الاتجاه سيصطدم بالانزعاج الكبير للصينيين[2].

7 – اتساع شبكة العلاقات الثنائية الأمريكية– الصينية ؛ حيث شهدت تحولات مهمة في بيئة ما بعد الحرب الباردة ، و دخلت العلاقة بين الدولتين مرحلة جديدة ولدت دعائم لاستمرار الحاجة المشتركة مستقبلا ، و بمضامين تتناسب و ما أسسته

---

[1] أبو بكر الدسوقي، العلاقات الروسية الصينية، محددات الخلاف و آفاق التعاون، مرجع سابق، ص 79.

[2] علي حسن باكير، "العلاقات الإستراتيجية الصينية ـ الروسية"، مرجع سابق ص36 .

فترة ما بعد الحرب الباردة. فالإدارة الأمريكية وقفت على حقيقة ضرورة إيجاد التوازن بين الاعتبارات الاقتصادية و المبادئ القيمية في علاقاتها الخارجية مع الصين ، دون تقديم الاعتبارات القيمية على المصالح؛ فاتجهت نحو اعتماد مسلك طريقة التعامل البناء مع الصين . و استشعرت الصين بالمقابل الحاجة للولايات المتحدة الأمريكية ، قبل أن تصل إلى تحقيق "الصين الكبرى"، و قد قادها ذلك إلى قبول السلوك التعاوني كإطار للعلاقة بين الدولتين [1]. و هذا بالتأكيد سيضعف من العلاقات الروسية – الصينية و يفسر واقع و مستقبل الشراكة الاستراتيجية بين موسكو و بكين.

و من بين النقاط التي ستضعف الشراكة الروسية– الصينية ، هو التوجه الأوربي للتسلح الروسي ، في إطار الخلافات الأروبية الأمريكية في هذا الشأن — و التي أشرنا إليها سابقا — مما يجعل روسيا في غنى عن الصين ، خاصة وأن المخاوف تزيد من أن تكون الصين منافسا لروسيا في آسيا الوسطى بدلا من أن تكون مشاركا لها؛ فازدياد قوة الصين وازدياد ضعف روسيا قد يؤدي الى توتر العلاقات بين البلدين وتغير موازين القوة في المنطقة والعالم مرة أخرى [2].

إن العلاقات الروسية الصينية يجمعها أكثر من قاسم مشترك لكن هناك أمور عديدة لا يمكن تجاهلها والتي ستؤثر لا محالة في مستقبل هذه العلاقات ن وهو الأمر الذي دفع ببعض الباحثين إلى الاعتقاد بأن العلاقات الروسية– الصينية لن يقدر لها التطور على المدى البعيد للأسباب التالية :

1– إن الاعتماد الصيني على الأسلحة الروسية مرهون بعدم وجود بدائل أخرى لهذه الأسلحة كما أن احتمال استمرار التراجع التقني للتقنية العسكرية الروسية أمر قائم في ظل الأوضاع السائدة في روسيا ، الأمر الذي قد يدفع الصين للتركيز على إنتاجها المحلي أو البحث عن مصادر أخرى .

---

[1] عطوان خضر عباس، مرجع سابق ، ص 81.

[2] عبيدة عبد الله الدندراوي ، مرجع سابق ، ص118.

2- قلق بعض الميدانية العسكرية الروسية على الحدود مع الصين من الآثار التي قد يتركها الاستمرار في تزويد الصين بالأسلحة الروسية ، بدلا من العمل عل تطوير القوات الروسية ، بمعنى أن الاهتمام الروسي بالمردود الاقتصادي قد تكون له عواقب إستراتيجية معاكسة . وكان وزير الدفاع الروسي قد صرح في مطلع 1997 بأنه يعتبر الصين "عدوًا محتملاً ".

3-إن النظر إلى الحدود الفاصلة بين البلدين يدل على مفارقة واضحة ، فعلى الجانب الروسي هناك كثافة سكانية متدنية ، ولكنها غنية بالموارد الطبيعية وعل الجانب الصيني هناك كثافة سكانية عالية ، وشح في الموارد الطبيعية وهو أمر قد يؤدي إلى ضغوط ديموغرافية من الجانب الصيني باتجاه مناطق الفراغ السكاني في روسيا .

4-إن تنامي النفوذ الصيني في المنطقة خلال العقدين القادمين لن يكون له في أغلب التوقعات صدى جيد في روسيا، ولاسيما إذا تنامي التوجه القومي في كل من البلدين.

5-إن العلاقات الروسية الهندية قد تنعكس سلبا على العلاقات الروسية الصينية من ناحية (بسبب الخلافات الهندية-الصينية) ، كما أن التنافس الهندي الباكستاني (مع الأخذ في الاعتبار العلاقات الباكستانية الصينية)قد ينعكس على علاقات القوى المساندة لكل منهما من ناحية ثانية [1].

و من هذا المنطلق فإن الشراكة الإستراتيجية الروسية-الصينية تبقى في حال نجاحها و تفعيلها عامل استقرار و توازن في العلاقات الدولية،و ستكون في أحسن صورها بعد تجاوز كل العراقيل التي تقف حجر عثرة في مسار التوجه الاستراتيجي الروسي-الصيني الجديد. و يبدو أنهما عازمين على الاستمرار* في طرحهما و تفعيله

---

[1] وليد سليم عبد الحي ، مرجع سابق ، ص 170.

* يبين هذه الاستمرارية في التوجه الصيني ما أقره المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعي الصيني؛ فالقيادة الصينية تبذل جهودا كبيرة للإبقاء على تواكب هدفي " النمو" و " الاستقرار." و هي تنجح في ذلك أحيانا و تواجه العقبات أحيانا أخرى. و لكن الثابت أنها تظهر براعة في

بالقدر الكافي الذي يضمن تحقيق الأهداف التي سطرها الطرفان. الصين و روسيا ترفضان العيش على هامش التاريخ.. فروسيا لا تاريخها و لا إمكانياتها ولا طموحها ستسمح لها بلعب دور هامشي في العلاقات الدولية. و مثلها جارتها الصين التي لها إمكانيات بشرية و اقتصادية... تؤهلها لأن تكون قوة حقيقية مؤثرة، و ما التخوف الأمريكي من الصعود الصيني إلا دليل على الدور الكبير الذي قد تلعبه إمبراطورية الوسط في مسار العلاقات الدولية..

و بذلك فإن التقارب الروسي الصيني الجديد كفيل بإحداث تغيير جذري في العلاقات الدولية، و سيكون العالم أكثر عدلا و ديمقراطية بتحقيق التوازن الاستراتيجي في العلاقات الدولية. لكن النقطة التي يجب أن نؤكد عليها لضمان نجاح حقيقي لروسيا و الصين في طرحهما الجديد، هو تفعيل الشراكة بالشكل الكافي الذي يضمن لهما تحقيق الأهداف المسطرة و الارتقاء بها إلى تحالف استراتيجي حقيقي. و عدم الاكتفاء بالتصريحات التي تبقى حبرًا على ورق و الخروج بها إلى أرض الواقع،و تجاوز كل العراقيل و الخلافات حتى يقدر للشراكة الإستراتيجية الروسية الصينية النجاح... و يبدو أن الشراكة الاستراتيحية الروسية الصينية توزعت بين القيم المقتسمة بين موسكو و بكين ، و بين القيم المشتركة من جهة و المصالح المتبادلة .

الاحتفاظ بالانجازات بعيدا عن المشكلات الطاحنة .(للتفصيل أكثر انظر: حنان قنديل،"التغير و الاستمرار في السياسات الصينية .. قراءة في مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني"، **السياسة الدولية**،العدد 171، جانفي 2008 ، ص ص 128-131.

أما التوجه الروسي فنلمس الثبات فيه من خلال التوجه القيادة الشابة في روسيا و التي تعكس رغبة حقيقية في الارتقاء بروسيا بما يتناسب و طموحها و إمكاناتها و إرثها... فروسيا تكيفت في سياستها الخارجية مع المطالب و المواقف الأمريكية و الغربية بوجه عام، إلى عهد "بوتين" الذي أعاد تكييف هذه السياسة بشكل يؤكد فيه استقلالية القرار الروسي و مكانة روسيا و دورها في الشؤون الدولية.و ستستمر روسيا في هذا المسار و من هذا المنطلق فإن علاقات روسيا مع الو.م.أ. – برأي العديد من الخبراء- ستظل علاقات معقدة تنطوي على الاختلاف و التعاون، و لكنها لن تتطور إلى مواجهة كاملة أو إلى حرب.. و أن روسيا سوف يضعف توجهها غرباً، مقارنة بتوجهها شرقاً؛ و هو الأمر الذي يزيد من حظوظ نجاح الشراكة الإستراتيجية الروسية- الصينية... للتفصيل أكثر انظر :السيد أمين شلبي،"العلاقات الأمريكية-الروسية .. إلى أين؟.. وجهة نظر صينية"، **السياسة الدولية**،العدد 171، جانفي 2008 ، ص ص 191-192).

في الأخير يمكن القول ، أن مستقبل الشراكة الاستراتيجية الروسية – الصينية تتحكم فيه عدة اعتبارات و متغيرات (داخلية و إقليمية و دولية) تجعل من مضامين التوجه الاستراتيجي بين موسكو و بكين للشراكة ، توجها سيغير من التوجهات السائدة في مرحلة الحرب الباردة، و التي سيطر عليها التوجه أحادي القطبية ، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية . و ستعاد توزيع القوة في العلاقات الدولية لصالح عدة قوى و أقطاب دولية ؛ و من هذا المنطلق فإن استمرار الهيمنة المطلقة للولايات المتحدة كلام يحتاج إلى مراجعة ، في ظل اصرار عدة قوى على الصعود للقمة و إقامة عالم متعدد الأقطاب ؛ و على رأسهم روسيا و الصين العازمتين على تحقيق شراكة استراتيجية حقيقية تؤسس لعالم متعدد الأقطاب . و سيكون المستقبل القريب و المتوسط كفيل بتأكيد صلابة هذا التوجه الاستراتيجي.

الخـــــــــاتمة:

الخاتمـة:

توصلنا من خلال البحث في موضوع الشراكة الاستراتيجية بين الصين و روسيا، إلى مجموعة من النتائج نذكر منها على سبيل الحصر ، ما يلي:

1. يمكن أن نلمس جليا ، مدى إدراك قيادة روسيا و الصين أهمية علاقات بعضهما البعض، خاصة عقب الفراغ الأمني و الاستراتيجي الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفياتي،و انفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أوحد في النظام الدولي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة ؛ و يهدف هذا التقارب الروسي الصيني إلى تشكيل جبهة قوية ضد السياسة الأمريكية في المنطقة ، و في العالم ، و الدعوة إلى عالم متعدد الأقطاب. و يعتبر هذا من بين المنطلقات و الخلفيات الأساسية للشراكة الاستراتيجية الروسية– الصينية بعد الحرب الباردة.

2. يمكن أن نسجل كذلك أن التقارب الروسي الصيني الجديد ، مدفوع بإدراك كلا من روسيا و الصين الأهمية الاستراتيجية للطرف الآخر، و كذا رغبتهما في خلق نوع من التوازن الاستراتيجي مع السياسة الأطلسية الهادفة إلى توسيع حلف الناتو نحو شرق أوروبا ، و كذا نشاط الحلف إلى خارج القارة الأوروبية ، و بخاصة منطقة حوض المحيط الهادي. بالإضافة إلى رغبة كلا من روسيا و الصين في المشاركة بشكل أكبر في تحديد الشكل الذي سيأخذه النظام الدولي الجديد و العمل على عدم انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الشكل بمفردها . ضف إلى ذلك الحاجة الصينية للتقنية الروسية، و رغبة روسيا في فتح أسواق جديدة لمبيعاتها العسكرية. كما تحتاج روسيا إلى تنشيط اقتصادها و خلق فرص عمل لضمان استمرار الصناعات الروسية و خاصة الحربية، و الصين تعد سوقا مهما للسلاح الروسي، و هذا له فوائد اقتصادية على روسيا.

3. كما يجب أن نسجل ، أن الشراكة الاستراتيجية الروسية – الصينية اتخذت أشكالا عديدة شملت المجالات : السياسية و الاقتصادية و العسكرية ؛ ففي المجال السياسي نجد أنها اتخذت أشكال التحالفات الإقليمية كمجموعة أو منظمة شنغهاي للتعاون ، بالإضافة إلى معاهدة التعاون و حسن الجوار التي تبقى من أهم ما توصل إليه

الطرفان الروسي و الصيني في المجال السياسي. بالإضافة إلى مجموعة "بريكس" BRICS ، و التي تعتبر قوة سياسية لأعضائها خاصة روسيا و الصين ، و التي لها أبعاد اقتصادية و استراتيجية ، لها انعكاسات اقليمية و دولية.

أما على الصعيد الاقتصادي – و هو الصعيد الذي له تأثير واضح من الناحية الإستراتيجية – فتلخصه العلاقات التجارية و المصالح النفطية بين الطرفين الروسي و الصيني، خاصة في زمن التحديات الجديدة للقوتين الجارتين و هيمنة الاقتصاد بشكل بارز على اللعبة الدولية ..

أما المجال العسكري فيبدو من أبرز مجالات الشراكة الإستراتيجية بين الطرفين الروسي و الصيني، و يتضح ذلك جليًا من خلال مبيعات الأسلحة الروسية إلى الصين ... و هي القضية التي لها تأثيرات ثنائية متبادلة ؛ ففي الوقت الذي تحتاج فيه الصين للأسلحة الروسية، تحتاج هذه الأخيرة إلى تدعيم اقتصادها الذي يعاني الكثير و ذلك من خلال مبيعات الأسلحة ، و الصين تُشكل سوقًا كبيرة لروسيا في هذا المجال .

4. تعتبر الشراكة الاستراتيجية الروسية- الصينية في جميع مجالاتها (السياسية و الاقتصادية و العسكرية) ، فضاء استراتيجي دولي يؤسس لعالم متعدد الأقطاب ، تعاد فيه توزيع القوة في العلاقات الدولية ، في نظام ما بعد الحرب الباردة؛ و هو التوجه الذي لا يراهن عليه الطرفان الروسي و الصيني فحسب ، بل الجماعة الدولية من أجل التخفيف من حدة الهيمنة الأمريكية.

5. للشراكة الاستراتيجية الروسية – الصينية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، انعكاسات إقليمية و دولية ، ذلك أن موسكو و بكين تسعيان لبناء قوة منافسة و رادعة في العالم ؛فروسيا بقدراتها العسكرية و الطاقوية... و الصين بقوتها الاقتصادية المتنامية و عدد سكانها الكبير يكونان من خلال توجههما الجديد قوة إقليمية مؤثرة في مجرى العلاقات الدولية على المستويين المتوسط و البعيد. و هو الأمر الذي يراه الخبراء كفيل بإحداث التوازن الاستراتيجي في العلاقات الدولية؛خاصة في ظل رفض الطرفان

الروسي و الصيني للسياسة الأمريكية.كما يمكننا التنبيه إلى أن تأثير الشراكة الإستراتيجية الروسية–الصينية على المستوى الإقليمي، ينبع من الأهمية الإستراتيجية الكبيرة التي يوليها الجانبان الروسي و الصيني للمنطقة الآسيوية عموما و منطقة آسيا الوسطى بالتحديد.هذه الأخيرة التي يقر خبراء الجغرافيا السياسية بأنه قد لا توجد منطقة في العالم حظيت منذ سقوط الشيوعية بمكانة إستراتيجية كتلك التي حظيت بها منطقة آسيا الوسطى.فهناك يجتمع كل شيء، حيث ميراث التاريخ، و وعود المستقبل، و الثورات الشعبية، و التمردات و الحركات الإسلامية المسلحة، و حقول النفط و الغاز، و هناك أيضا المناورات العسكرية الصينية و الروسية و الأمريكية.

إن الشراكة الإستراتيجية الروسية ـ الصينية في المجال السياسي أوصلت الدولتين إلى مستوى يضمن لهما مكانة مريحة على المستوى الدولي؛ ذلك بما حققته لقاءات القمة و الدبلوماسية النشطة بين البلدين في عهد الشراكة الإستراتيجية. و من أبرز ما توصل إليه الطرفان في المجال السياسي هو إنشاء " منظّمة شنغهاي " للتعاون (التي يتوفر أعضاؤها على ثروات طبيعية و قوة ديمغرافية و عسكرية معتبرة)، تستطيع في حالة تفعيلها أن تكون قطبا اقتصاديا و عسكريا قويا؛ خاصة و أنّها تنتمي إلى فضاء جيوبوليتيكي مهم جدا.

و تعتبر اتفاقية التعاون و حسن الجوار من أبرز ما توصل إليه الطرفان الروسي الصيني في شراكتهما الإستراتيجية، واحدة من أهم مظاهر التعاون و التوافق الإستراتيجي بين روسيا و الصين و معلما تاريخيا هاما في تاريخ العلاقات بين الدولتين، فهي ترمز إلى أنّ العلاقات بين الجانبين قد دخلت في مرحلة جديدة، و قد برهنت هذه الاتفاقية على مدى التوافق و تطابق الطرح الروسي و الصيني لمواجهة تحديات القرن الواحد و العشرين، و إصرار الطرفين على المضي قدما بعقيدة جديدة تقضي على الخلافات التاريخية، و تتطلع لعالم أكثر عدلا و ديمقراطية، في جو التعددية القطبية.

أما المستوى الذي وصلت إليه الشراكة الإستراتيجية الروسية ـ الصينية في المجال الاقتصادي، فقد زادت التبادلات التجارية بين الطرفين بشكل ملفت للانتباه، فروسيا

تعد شريكا تجاريا قويا للصين، و تحتل دائما موقفا بين الشركاء العشر الأوائل لها. حيث بلغ متوسط النمو السنوي للتبادل التجاري بين روسيا و الصين 30% مع عزم البلدين الوصول بحجم التبادل التجاري إلى 80 مليار دولار خلال الأعوام الخمسة عشر القادمة. و للتكامل التجاري الروسي الصيني أبعاده و تداعياته، فروسيا بحاجة ماسة للصين في الجانب الاقتصادي و التجاري لتدعيم إنعاش اقتصادها الذي يعاني الكثير، و الصين تجد خلالها في روسيا مجالا حيويا مهما، رسوما كبيرة لتدعيم اقتصادها و استثماراتها و تجارتها مع روسيا، خاصة و أنّ الصين عرفت أسرع نمو اقتصادي في العالم منذ عشرين سنة.

أما قطاع الطاقة في الشراكة الروسية الصينية، فيعتبر محورا أساسيا، خاصة مع تزايد الأهمية الإستراتيجية للطاقة في رسم البيانات الدولية، و تعاظم الأهمية الجيوإستراتجية لأمن الطاقة و الذي أصبح من المفاهيم الجديدة للأمن إلى جانب الأمن العسكري بمعناه التقليدي، و هنا اضطلعت الطاقة الروسية بدور كبير و مهم في تنمية العلاقات السياسية و الاقتصادية الروسية ـ الصينية و تطويرها منذ سنة 1996 و بشكل متزايد، و هو الأمر الذي أضفى إلى توقيع اتفاقيات في هذا المجال خاصة و أنّ الصين تحولت من الدولة المصدّرة للنفط إلى الدولة المستوردة مع تنامي اقتصادها و الزيادة الهامة لقدرتها الصناعية... التي جعلتها ثاني مستهلك للطاقة في العالم بعد الو.م.أ هذا بالإضافة إلى أنّ الصين استبدلت المواد الفحمية بالمواد النفطية ـ و ذلك لأنّها أضرّت البيئة ـ لدرجة الاعتماد على ثلث ما تستهلكه من نفط على مصادر خارجية مع وصول الاستهلاك الصيني اليومي للنفط إلى 7,5 برميل عام 2007. و هنا تعتبر روسيا للصين شريكا إستراتيجيا مميّزا و هذا الأمر الذي أدّى إلى إبرام عدّة عقود لتزويد روسيا الصين بالنفط و الغاز.

لكن يبدو أنّ هناك عراقيل حالت دون قيام أي مشروع، منها بالأساس أن العروض اليابانية المغرية مقارنة بالعروض الصينية، و هو الأمر الذي جعل روسيا تتراجع

عن كثير من عقودها مع الصين لصالح اليابان... و هذا الأمر الذي يحد من شراكة حقيقية بين روسيا و الصين في مجال الطاقة.

أما الشراكة الإستراتيجية الروسية ـ الصينية في المجال العسكري، فقد كانت أحد الجوانب التي تطرقت لها الدراسة، و قد بينت لنا أنّ الصين تعتمد على روسيا في مجال إمدادها بالأسلحة، و هنا نجد الصين تستأثر بحوالي 40% من صادرات السلاح الروسي، و تمثل الأسلحة الروسية 70% من إجمالي واردات الصين من الأسلحة بتكلفة سنوية تصل إلى نحو ملياري دولار، و يتبع هذا أعمال الصيانة و التزويد بقطاع الغيار... و قد امتد التعاون و الشراكة الروسية ـ الصينية في المجال العسكري من التجارة إلى المجال الإستراتيجي و التدريبي و التنظيمي من خلال إجراء المناورات المشتركة. و رغم الضغوط و الحظر المفروض على بيع السلاح للصين منذ 1989 عقب فضيحة "تيان آن مان" إلا أن روسيا تعتبر أكبر مورد للسلاح للصين، هذه الأخيرة التي تبقى تابعة إستراتيجيا في هذا المجال رغم محاولات التصنيع التي لا ترقى إلى مستوى المنافسة في سوق السلاح العالمي، و تزداد حاجة الصين لتطوير قدراتها العسكرية حتى تتناسب مع قدراتها الاقتصادية... فقوتها الاقتصادية ترغمها على إكمال جوانب القوة إلى القوة العسكرية بما يتناسب مع هيمنتها الاقتصادية. و بالمقابل تجد روسيا في الصين سوقا كبيرة لسلاحها و هو الأمر الذي يفيدها اقتصاديا بشكل كبير. و من هنا تنبع الأهمية الإستراتيجية لشراكتهما في هذا المجال، بالإضافة إلى التفوق في وجه أي قوة خارجية تهدّدها.

و من هنا كانت الشراكة الإستراتيجية الروسية ـ الصينية في جوانبها المختلفة ضرورة لا بد منها، لتحقيق محور روسي صيني قوي قادر على التصدي للهيمنة الأمريكية على المستويين الإقليمي و الدولي البارز، ففي الوقت الذي تهيمن فيه الولايات المتحدة الأمريكية على مجريات العلاقات الدولية، نجد أنّ روسيا و الصين لهما من الإمكانيات الاقتصادية و العسكرية و المكانة السياسية ما يؤهلهما للتدخل في صياغة اللعبة الدولية، و ضلعين من أضلاع المثلث الإستراتيجي مؤثرين خاصة و أنّهما ينتميان إلى

فضاء جيوبوليتيكي إستراتيجي بالغ الأهمية، و الولايات المتحدة الأمريكية على تخومهما... و هو ما يهدّدها إستراتيجيا و بشكل مباشر، فالولايات المتحدة الأمريكية على قناعة بأنّ التكامل الروسي الصيني يهدد ليس وجودها في المنطقة فحسب، بل يهدد مستقبلها بالكامل... و هو ما تهدف إليه الو.م.أ من خلال تواجدها في آسيا الوسطى و عسكرة المنطقة و توسّع حلف الناتو لمحاصرة القوى الناهضة هناك، و لمنع أيّ تقارب حقيقي بين روسيا و الصين.

من هذا المنطلق كان للشراكة الإستراتيجية الروسية . الصينية دور كبير في التأثير ليس فقط على مجريات و رسم خارطة آسيا الوسطى فحسب بل العالم بأسره. و هو ما تبيّنه قدراتهما الكبيرة التي إذا فعّلت ستكون محورا قويا في وجه الولايات المتحدة الأمريكية.

6. كما يمكن القول أن للشراكة الاستراتيجية الروسية– الصينية انعكاسات إقليمية و دولية واضحة ، و ذلك من خلال توحد الموقف الروسي الصيني ضد توجهات الهيمنة الأمريكية، في عديد من المسائل و القضايا الإقليمية و الدولية.سواء في آسيا الوسطى أو في أوراسيا أو في التخوم الشرقية للغرب مع روسيا ، أو في الشرق الأوسط .... بالإضافة إلى القضايا الدولية التي كان لروسيا و الصين موقف مناقض للموقف الأمريكي كالملف النووي الإيراني و موقفها مما يحدث في سوريا... و إذا كان هذا التوجه الروسي الصيني الجديد نابع من مصالح البلدين الخاصة ، فإن التصدي للهيمنة الأمريكية ،و وقف الزحف الكبير لحلف الناتو ،هو الدافع الرئيس لهذا التوجه الاستراتيجي. و قد مكنهما لتبني هذا التوجه الاستراتيجي قدراتهما الاقتصادية و العسكرية و مكانتهما في العلاقات الدولية ؛ و التي ستقودهما لتحول القوة في العلاقات الدولية و تغيير موازين القوة، و إقامة عالم متعدد الأقطاب؛ لأنه لا قدراتهما و لا مكانتهما و لا تاريخهما ... لتسمح لهما بلعب دوري هامشي في العلاقات الدولية.

7. هناك ثلاث سيناريوهات أساسية ، يمكن من خلالها وضع تصور مستقبل الشراكة الإستراتيجية الروسية–الصينية، فالسيناريو الأول:يناقش احتمال "بقاء الوضع القائم ؛أو " بقاء الشراكة الإستراتيجية الروسية ـ الصينية في المستوى الذي هي عليه".أما السيناريو الثاني:فهو السيناريو التفاؤلي؛ "تحسن الشراكة و تطورها أفضل مما هي عليه".أما السيناريو الثالث:فهو السيناريو التشاؤمي" الثوري"؛ "تغير راديكالي في الشراكة الإستراتيجية الروسية ـ الصينية". و ذلك بالتركيز على المتغيرات المرتبطة بالبيئة الداخلية(بما في ذلك الشخصية)،و المتغيرات المرتبطة بالبيئة الإقليمية و كذا الدولية.

8. كما يمكن القول ،أن مستقبل الشراكة الاستراتيجية الروسية – الصينية تتحكم فيه عدة اعتبارات و متغيرات (داخلية و إقليمية و دولية) تجعل من مضامين التوجه الاستراتيجي بين موسكو و بكين للشراكة ، توجها سيغير من التوجهات السائدة في مرحلة الحرب الباردة، و التي سيطر عليها التوجه أحادي القطبية ، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية . و ستعاد توزيع القوة في العلاقات الدولية لصالح عدة قوى و أقطاب دولية. فللشراكة الإستراتيجية أهمية كبيرة في إحداث التوازن الإستراتيجي في العلاقات الدولية و صدّ الهيمنة الأمريكية على العالم، ذلك أنّ روسيا و الصين في أمس الحاجة لإقامة قوة إقليمية في مواجهة القوة و الأحادية القطبية الأمريكية التي باتت تهدّدهما في عقر دارهما، هو ما تبيّنه الأعمال العسكرية الأمريكية المستمرة في منطقة آسيا ـ الباسفيك و التي ـ رغم إعلان الولايات المتحدة الأمريكية ـ أنّ الهدف من هذه الأعمال و مكافحة الإرهاب و محاصرة المتطرفين، إلاّ أنّ الهدف الإستراتيجي الأمريكي واضح في هذه المنطقة، فبالإضافة إلى الاعتبارات الأمنية و الإستراتيجية فإنّ السبب الرئيسي هو محاصرة روسيا و الصين باعتبارهما يشكّلان قوة حقيقية قادرة على تغيير المعادلة الدولية بالكامل.

و يمكن في الأخير أن نخلص إلى **نتيجة أساسية أو نهائية** مفادها : أنه ما دام الوضع الدولي الحالي يدفع باتجاه تكريس الهيمنة الغربية على النظام الدولي بمختلف مستوياته و مجالاته ، فإن تدعيم و ترقية الشراكة بين روسيا و الصين يعتبر بمثابة الاستراتيجية الأكثر عقلانية للحفاظ على دورهما و مصالحهما في الأمدين القريب و المتوسط.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I- باللغة العربية :

أ- الكتب :

1. أبو ارشيد أسامة ،**الأزمة الأوكرانية أمريكيًا : إعادة بعث الحرب الباردة؟**، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، قطر،مارس 2014.
2. إدوارد كورنيش،**الاستشراف:مناهج استكشاف المستقبل** ،ترجمة: حسن الشريف، الدار العربية للعلوم ناشرون ، مكتبة مدبولي ، ط1 2007.
3. أيوب مدحت ، "العلاقات الآسيوية في إطار منظمة شنغهاي"، **العلاقات الآسيوية – الآسيوية** ،مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة ، 2007.
4. باييف بافل ، **القوة العسكرية و سياسة الطاقة:بوتين و البحث عن العظمة الروسية**، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية،2010.
5. تزو سون ، **فن الحرب**، ترجمة:هشام البطل ،مكتبة النافذة ،ط1، 2009.
6. تشومسكي نعوم ، **النظام العالمي القديم و الجديد**،ترجمة: عبد الحميد عاطف مُحَمَّد،نهضة مصر للنشر، 2010.
7. تيريل روس ، ، **الإمبراطورية الصينية الجديدة و ما تعنيه للولايات المتحدة الأمريكية** ، ترجمة:مُحَمَّد محمود العشماوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 2010.
8. الجميل أمينة ، **ماهية الدراسات المستقبلية** ، مكتبة الإسكندرية ، 2012.
9. جوب فلورنس ،**أزمة الغاز بأوربا و الدور القطري البديل**،مركز الجزيرة للدراسات ، ماي 2014.

10. جوناتان ريوفيد ، ،**نافدة على الاعمال في الصين: استراتيجية الاستثمار و الدخول إلى الأسواق الصينية** ، ترجمة: مجدي صابر و إيناس الوكيل، مجموعة النيل العربية ، ط1،2009).
11. حتي ناصيف ، "دور القوى الصاعدة في النظام العالمي" ، في كتاب : **التطورات الاستراتيجية العالمية:رؤية استشرافية**،مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ،ط1، 2011.
12. حداد ريمون ،" **العلاقات الدولية** "، دار الحقيقة، بيروت، ط1 2000 .
13. ديريك لوتربيك ،و جورجي إنغلبريخت، **الغرب و روسيا في البحر الأبيض المتوسط: نحو تنافس متجدد !** ، مركز الامارات للبحوث و الدراسات الاستراتيجية ،ط 1، 2010.
14. رافع ساهر ، **تاريخ و حضارة الصين** ، مكتبة النافدة ، ط1، 2011.
15. رتشارد واطسون، **ملفات المستقبل:موجز في تاريخ السنوات الخمسين المقبلة** ، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي،هيئة أبو ظبي للسياحة و الثقافة: مشروع "كلمة"،ط،2012.
16. روبرت بالدوك، **ماذا يخبئ المستقبل؟** ، تعريب:أحمد الجميل،مكتبة العبيكان،ط1، 2003.
17. روسيه بيار ، **من أين تنبثق الرأسمالية الصينية الجديدة**، تعريب: جريدة المناضل ، جوان 2014.
18. ريتشارد ن.هاس، **الفرصة :لحظة أمريكا لتغيير مجرى التاريخ**،العبيكان للنشر، ط1، 2007.
19. الزعبي موسى ، **دراسات في الفكر الاستراتيجي و السياسي**،منشورات اتحاد الكتاب العرب،2001.

20. الزوبي ممدوح **هل ستسقط أمريكا كما سقط الاتحاد السوفياتي** ، دار الرشيد، مؤسسة الإيمان دمشق، بيروت، 1996.
21. سليم مُحَمَّد السيد ، "التحولات العالمية و التنافس الدولي على آسيا الوسطى "، **آسيا و التحولات العالمية**، تحرير: مُحَمَّد السيد سليم، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة .
22. سليم مُحَمَّد السيد ،و آخرون، **طريق الحرير الجديد**،مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة ، 2001.
23. سليم مُحَمَّد السيد و آخرون،**طريق الحرير الجديد**، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة ، 2001.
24. الشيخ نورهان ،" **صناعة القرار في روسيا و العلاقات العربية الروسية**"،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1998.
25. شينكار أوديد ، **العصر الصني** ، ترجمة سعيد الحسنيه، الدر العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2005.
26. طرابلسي سمير ، "قيام الاتحاد السوفياتي و سقوطه ...محنة الشمولية"، **مجلة المعرفة**، العدد 63 ، سبتمبر 2000 .
27. طه جاد ، **سياسات الهيمنة و بؤر التوتر الدولي المعاصرة**، مركز زايد العالمي للتنسيق و المتابعة،أبو ظبي، 2003.
28. عباس نجم ، **الاتحاد الاقتصادي الأوراسي:حماية للاقتصاد و حصانة للأنظمة**،مركز الجزيرة للدراسات ، ماي 2015.
29. عبد الحميد عاطف معتمد ، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الانتقالية**، الدار العربية للعلوم ناشرون ، مركز الجزيرة للدراسات ، ط1، 2009.

30. عبد الحي وليد ، **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، المركز العلمي للدراسات السياسية،ط 1، 2002.
31. عبد الحي وليد سليم ، " **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي الجديد1978–2010**" ،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، 2000 .
32. عبد العظيم زينب ،" الأمن في آسيا بين الرؤيتين الأمريكية و الروسية"،**قضايا الأمن في آسيا** ، تحرير:هدى ميتكيس،السيد صدقي عابدين،مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2004.
33. عبد المنعم ممدوح ، **روسيا تنادي بحق العودة على القمة** ،دار الدفاع للصحافة و النشر، ط1 ، 2013.
34. عرفة مُحَّد خديجة ، **أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض، ط1، 2014.
35. عرفة مُحَّد خديجة ، **أمن الطاقة و السياسة الخارجية:دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول الصدرة و المستوردة للطاقة**، دكتوراه فلسفة غير منشورة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2012.
36. عطوان خضر عباس ، **مستقبل العلاقات الأمريكية– الصينية**، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ط1، 2004.
37. العقابي علي عودة ،" **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول و التاريخ و النظريات** "، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، ليبيا،1996.
38. فتحي ممدوح أنيس ،" الدور الجديد للقوى الكبرى في آسيا"،**آسيا و التحولات العالمية**، تحرير مُحَّد السيد سليم، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة .

39. كيانج كرستين–واي ،**ثورة المعلومات في الصين :إدارة التحول الاقتصادي و الاجتماعي**،ترجمة حشمت قاسم،البنك الدولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب،2008.

40. لورنست سميث،**العالم في العام 2050**،الدار العربية للعلوم ناشرون،ط1 ،2012.

41. لورنست سميث،**العالم في العام 2050**،الدار العربية للعلوم ناشرون،ط1، 2012.

42. ليليا شيقتسوفا ، **روسيا بوتين** ، ترجمة:بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون،ط1، 2006.

43. مايسون بول ،**انهيار الاقتصاد العالمي : نهاية عصر الجشع**، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، لبنان، ط 2، 2012.

44. مجيد دياري صالح ، **التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين**، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ط1 ، 2010.

45. مضر الأمارة لمى ، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية**،مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 2009.

46. المنصوري عبد الرحمن ، **صفقة الغاز الصينية الروسية ، الظروف و الدلالات**،مركز الجزيرة للدراسات ،22جوان 2014.

47. موسى مُحَمَّد ، " **أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي** "، دار البيارق ، بيروت، ج2، ط1،1996 .

48. المولى سعود ، **أمريكا: ديمقراطية الاستبداد**، الدار العربية للعلوم ناشرون،ط1 ،2009.

49. ميتكيس هدى ، **العلاقات الآسوية– الآسيوية**،مركز الدراسات الآسيوية، 2007.

50. ميتكيس هدى ،**الصعود الصيني**،مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة ، 2006.
51. ميتكيس هدي ، **القيم الآسيوية**، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة،2007.
52. نافع إبراهيم ، "**الصين معجزة نهاية القرن العشرين** "، مركز الأهرام للترجمة والنشر ،مؤسسة الأهرام ،القاهرة ،1999.
53. نعمة كاظم هاشم ، **الصين في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة** ،الدار الأكاديمية للطباعة و التأليف و الترجمة و النشر،طرابلس،ط1، 2007.
54. النقر علي سيد ، **السياسة الخارجية للصين و علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب،2009 .
55. هادي قبيسي ، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة و الواقعية**،الدار العربية للعلوم ناشرون، مكتبة مدبولي ، ط1، 2008.

ب- المجلات:

56. أبو عامود مُحَمَّد سعد ، " السياسة الأمريكية في آسيا "، **السياسة الدولية**، العدد 127، جانفي 1997.
57. أحمد جاسم مُحَمَّد،"منهج الصدمة في الاقتصاد الروسي...سياسات و مؤشرات"،**المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**،العدد 35، 2012.
58. إسلام أحمد ، "جيوبوليتيك روسيا و سياستها الخارجية : استمرارية بلا انقطاع"، **مجلة إدراك للدراسات و الاستشارات** ،سوريا ، جوان 2016.
59. الأصفهاني نبيه ، "السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي" ، **السياسة الدولية**، العدد 136 ، أفريل 1999.

60. الأصفهاني نبيه ،" أبعاد التقارب الروسي– الأمريكي بعد أحداث 11سبتمبر"، **السياسة الدولية** ، العدد147 ، جانفي 2002 .

61. الأصفهاني نبيه ،" انطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الاتحادية، **السياسة الدولية** ،العدد 131، جانفي 1966.

62. باكير علي حسن ، " العلاقات الإستراتيجية الصينية – الروسية "، **فصلية الدفاع الوطني اللبناني** ، وزارة الدفاع اللبنانية ، العدد 56، 01-04-2006.

63. باكير علي حسن، العلاقات الروسية الصينية تحت المجهر ، **مجلة العصر** ، لبنان ، 22-03-2006 .

64. بشارة عزمي ، "روسيا : الجيواستراتيجيا فوق الأيديولوجيا و فوق كل شيئ"،**مجلة سياسات عربية**،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، العدد17 ، نوفمبر 2015.

65. بوقارة حسين ، " الاستشراف في العلاقات الدولية:مقاربة منهجية، **مجلة العلوم الإنسانية**،جامعة منتوري قسنطينة، العدد 21، جوان 2004.

66. بن هويدن مُحَّد ، التفكير الاستراتيجي الصيني"،**مجلة درع الوطن**،الامارت العربية المتحدة، العدد 530، مارس 2016.

67. بن هويدن مُحَّد ،"التفكير الاستراتيجي الصيني"، **مجلة درع الوطن**، الامارات العربية المتحدة، العدد 530، مارس 2016.

68. بول ماري دولا غورس ، "روسيا تبحث عن دور جديد"، **العالم الدبلوماسي** ، 2001.

69. تامر ياسر فياض،"القاذفات الروسية المستقبلية و سباق التسلح"، **مجلة درع الوطن**،الامارت العربية المتحدة، العدد 525، أكتوبر 2015.

70. الجادر سرمد زكي ،وائل مُحَمَّد إسماعيل ، "الادراك الأمريكي للعلاقات الأمنية مع روسيا الاتحادية – الواقع و المستقبل،**مجلة قضايا سياسية**، جامعة النهرين،العراق،2008.

71. حسين عبد الله، " الغاز الطبيعي ..بؤرة منذرة بصراع عالمي"،**مجلة السياسة الدولية**، جوان 2008.

72. حكيمي توفيق ،"موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي،**مجلة المفكر** ، جامعة بسكرة،العدد 12.

73. حكيمي توفيق،"مصادر و ضوابط سلوك الصين المستقبلي في النظام الدولي : قراءة من منظور واقعي–ليبرالي"، **مجلة ستراتيجيا**،المعهد العسكري للوثائق و التقويم و الاستقبالية ،العدد4، السداسي الثاني 2015.

74. الحيالي نزار إسماعيل ، ياسين عمار حميد ، " قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي و الحاضر "،**مجلة دراسات دولية** ،العدد 56، جامعة بغداد ، الفصل الأول ، 2013

75. الحيالي نزار إسماعيل ،عبد الحميد العيد الماوساوي،"العلاقات الروسية–الأمريكية من الشراكة الاستراتيجية إلى المنافسة الجيوسياسية" **مجلة قضايا سياسية** ، المجلد 16، الإصدار 1، جامعة النهرين، 2009.

76. دا يي ، " الصين تستعد لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية " ، **الصين اليوم** ، نوفمبر 2001 .

77. الدسوقي أبو بكر ، " العلاقات الروسية – الصينية .. محددات الخلاف و آفاق التعاون"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 170، أكتوبر 2007.

78. الدسوقي أبو بكر ، " أمريكا و الإرهاب : الحدث و الداعيات " ، **السياسة الدولية** ، العدد 146 ، أكتوبر 2001 .

79. الدسوقي أبو بكر ،" تطور العلاقات الأمريكية الصينية "، **السياسة الدولية** ، العدد 142، أكتوبر 2000

80. الدسوقي أيمن ،" اتجاهات تجارة السلاح في عالم مضطرب"،**مجلة درع الوطن**،الامارت العربية المتحدة، العدد 531، أفريل 2016.

81. الدسوقي مراد إبراهيم ، "مستقبل التوجهات الإستراتيجية الدفاعية للصين"، **السياسة الدولية** ، العدد124 ، أفريل 1996.

82. الدندراوي عبيدة عبد الله ،" الصين و روسيا و حلف شمال الأطلسي" **السياسة الدولية**،العدد 132، افر يل 1998 .

83. دياب أحمد ، "التحدي الديموجرافي للقوة الروسية"، **السياسة الدولية**، العدد 171، أكتوبر 2007.

84. دياب أحمد ، "روسيا و اللعبة الكبرى في آسيا" ، **السياسة الدولية** ، العدد 167، جانفي 2007 .

85. زرنوقة صلاح سالم ، " الصين : التحولات الداخلية و السياسة الخارجية "، **السياسة الدولية**، العدد 132 ، أفريل 1998.

86. السعدون حميد حمد ، "الدور الدولي الجديد لروسيا"،**مجلة دراسات دولية** ،جامعة بغداد، العدد 42 ،2009.

87. السعدون، واثق مُحَّد براك "تطبيقات الاستراتيجية العسكرية الروسية بعد الحرب الباردة"، **مجلة دراسات إقليمية** ، العدد 32.خريف 2013 .

88. سليم مُحَّد السيد ،" التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية "، **السياسة الدولية** ، العدد 170 ، أكتوبر 2007 .

89. السيد حسين عدنان ، "الشرق الأوسط في أولوية الاستراتيجيات الروسية – الصينية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العددان 47-48،صيف خريف 2015.

90. شلبي السيد أمين ،"العلاقات الأمريكية–الروسية .. إلى أين؟.. وجهة نظر صينية"، **السياسة الدولية**،العدد 171، جانفي 2008 .

91. الشيخ نورهان ، " روسيا ..خلافة بوتين و مستقبل النظام السياسي" ، **السياسة الدولية** ، العدد171، جانفي 2008 .

92. الشيخ نورهان ، "العلاقات الروسية –الأوروأطلنطية بين المصالح الوطنية و الشراكة الإستراتيجية"،**السياسة الدولية** ، العدد 170 ، أكتوبر 2007.

93. الشيخ نورهان ،"روسيا الشريك الطبيعي للصين"، **السياسة الدولية** ، العدد 183، جانفي 2011.

94. صالح عبد الله ، " التقارب الصيني الأمريكي وآفاق التصالح" ، **السياسة الدولية** ، العدد 132، أفريل 1998.

95. طلعت عبد المنعم ،"الإستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا(صياغة آسيوية)"، **السياسة الدولية** ، العدد 131 جانفي 1998.

96. عابدين السيد صدقي ، " السياسة الروسية في آسيا الأهداف و التحديات ، **السياسة الدولية**، العدد 170 ، أكتوبر 2007.

97. عابدين السيد صدقي ، " السياسة الروسية في آسيا.. الأهداف و التحديات"، **السياسة الدولية** ، العدد 170، أكتوبر 2007.

98. عاطف عبد الحميد ، " روسيا و آسيا الوسطى .. حماية المصالح و احتواء الأخطار"، **السياسة الدولية**، العدد 170 .

99. عبد العزيز مُحَمَّد ،" الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو " ، **السياسة الدولية** ، العدد 146 ، أكتوبر 2001 .

100. عبد الناصر وليد ،'' ماذا بقي من تأثير ماو في صين اليوم ؟''، **السياسة الدولية**، العدد 132، أفريل 1998 .

101. عبد الوهاب بن خليف ،" العلاقات الأوروبية الروسية .. و العمق الاستراتيجي المتبادل"، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية** ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، العدد11، جانفي 2014.

102. عربيد أمال ، "الصين وتنافسها العسكري مع روسيا"، **مجلة العامل**،الكويت، ، العدد 511،ديسمبر 2011.

103. علاء عبد الحفيظ مُحَمَّد ، "تأثير الصعود الروسي و الصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العددان 47-48، صيف خريف 2015.10.

104. علي صفاء حسين ، "السياسة الخارجية الروسية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"،**مجلة كلية القانون للعلوم القانونية و السياسية**، جامعة كركوك، الإصدار السادس،2013.

105. عوض هدى راغب ، " السلام الأمريكي في اوروبا وآسيا " ، **السياسة الدولية** ، العدد 146، أكتوبر 2001 .

106. غالب عبد القادر و رسمه ،مجموعة "بريكس" و مكانتها في البنية الدولية"،**آفاق المستقبل** ، العدد:26 أفريل. ماي .جوان 2015.

107. غانم توفيق ، "التغيرات الداخلية في الاتحاد السوفياتية و مؤثراتها الخارجية "، **مجلة قضايا دولية** ، العدد 94 ، أكتوبر 1991.

108. غانم توفيق ، "التغيرات الداخلية في الاتحاد السوفياتية و مؤثراتها الخارجية "، **مجلة قضايا دولية** ، العدد 97 ، نوفمبر 1991.

109. غانم توفيق ،" **التغيرات الداخلية في الاتحاد السوفياتي و مؤثراتها الخارجية**" ،**مجلة قضايا دولية** ،العدد 90 ،سبتمبر 1991.

110. قابيل مي ، " تكلفة الفساد في روسيا " ، **السياسة الدولية** ، العدد 143 ، جانفي 2001.

111. قدورة عماد ، "محورية الجغرافيا و التحكم في البوابة الشرقية للغرب:أوكرانيا بوابة للصراع"، **مجلة سياسات عربية**،العدد9،جوان 2014.

112. قنديل حنان ،"التغير و الاستمرار في السياسات الصينية .. قراءة في مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني"، **السياسة الدولية**،العدد 171، جانفي 2008.

113. لمحة عن الصين ،" رجال عظماء في القرن العشرين" ، تحرير **مجلة الصين المصورة** ، دار شين شينغ للنشر ، مطبعة اللغات الأجنبية ، جمهورية الصين الشعبية ، جويلية 1998.

114. مايكل أوهانلون، "عن العقيدة العسكرية الصينية"، **مجلة آفاق المستقبل** ، العدد 08، ديسمبر 2010.

115. مايكل هدسون، " تحولات جيو- سياسية: صعود آسيوي و تراجع أمريكي في الشرق الأوسط"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2013.

116. مجدان مُحَّد ، "سياسة روسيا الخارجية اليوم،البحث عن دور عالمي مؤثر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ،العددان 47-48، صيف خريف 2015.

117. مُحَّد رفعت الإمام ،" الوجود الأمريكي في جورجيا ، اختراق القوقاز " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 148 ، أفريل 2002 .

118. مُحَّد علاء جمعة ، " منظمة شنغهاي : آفاق التعاون الأمني الجديد في آسيا " ، **السياسة الدولية** ، العدد 146 ، أكتوبر 2001.

119. مُحَّد نبيل مُحَّد فؤاد ،" الصناعات العسكرية الصينية و مبيعاتها لدول الشرق الأوسط"، **السياسة الدولية** ، العدد 140، أفريل 2000.

120. محمود أحمد إبراهيم ،" الصناعات العسكرية الروسية.. تدعيم الاقتصاد و المكانة الدولية"، **السياسة الدولية** ، العدد 170، أكتوبر2007 .

121. محمود معين أحمد ،" البحرية الصينية ..توق للماضي و إبحار نحو المستقبل"،**مجلة درع الوطن**،الامارت العربية المتحدة، العدد 481، فيفري 2012.

122. مخيمر أسامة ،"الطاقة و العلاقات الروسية مع آسيا"، **السياسة الدولية** ، العدد 170، أكتوبر 2007.

123. مساعد كمال ،" عقيدة عسكرية روسية جديدة : الناتو الولايات المتحدة الأمريكية " ،**أخبار بيروت** ، العدد 2419.

124. مصدق حسن ، "البريكس.. تكتل ناشئ يسعى لإعادة توزيع القوة في العالم، **العرب** ، العدد9928، يوم 2015/05/25.

125. المفتي كريم ، " مصالح روسيا و الصين في الشرق الأوسط: دراسة تحليلية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العددان 47-48، صيف خريف 2015.

126. الملحم جرجس ، "تأثير التوافق الصيني الروسي على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط"، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني** ، العدد 87، جانفي 2014.

127. ناجي مُحَمَّد عباس ، " أبعاد و نتائج زيارة الرئيس الأمريكي للصين " ، **السياسة الدولية** ، العدد 148 ، أفريل 2002 .

128. نشافة صباح نعاس ، "القوة الصينية ، تحدي الصيرورة التاريخية و الموقع في مدار القوى العالمية"، **مجلة العلوم السياسية** ،جامعة بغداد، العدد 46 ، 2013.

129. هاشم عزة جلال ، "الثقافة السياسية الصينية" ، **السياسة الدولية**، العدد132، أفريل 1998.

130. هاشم عواد جلال ، " الثقافة السياسية الصينية " ، **السياسة الدولية** ، العدد 132 ، أفريل 1998.

ج – تقارير رسمية:

I- باللغة العربية:

131. دار النجم الجديد، **الصين**، جمهورية الصين الشعبية، ط.1 ،1999 .

132. دار النجم الجديد ، **الصين الحقائق و الأرقام 2002** ، ط1 جمهورية الصين الشعبية 2002.

133. دار النجم الجديد، **الصين الحقائق و الأرقام 2003** ، ط1، جمهورية الصين الشعبية 2003.

134. الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الدورة 65 ، البند 107 و 122(ت)، رسالة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي و الصين لدى الأمم المتحدة.

135. مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام ، "سياسة الصين الخارجية و تعزيز الدور الدولي"،**التقرير الاستراتيجي العربي 2006–2007**،ط1، 2007.

136. مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ،"استمرار سياسات اثبات الوجود الروسية"،**التقرير الاستراتيجي العربي 2008–2009**،مؤسسة الأهرام ، القاهرة، ط1 ،2010.

II- باللغة الفرنسية:

137. Craig cohen and Melissa G .Dalton (eds.), **Global Forecast 2016**, (Washington: Center for Strategic and International Studies, December 2015.

138. **Global Trends 2030**: **Alternative Worlds** ,a publication of the National Intelligence Council, December 2012.

139. **Le monde en 2030** :**vu par la CIA** ,Editions des équateurs, 2013.

140. Nouvelle étoile, **Chine faits et chiffres 2004** , Chine,2004.

141. République populaire de Chine, **Chine 2004**, nouvelle étoile, 1ère édition, Pékin 2004.

142. République populaire de Chine, **Chine 2006** , 1ère édition , nouvelle étoile , Pékin 2004.

2- باللغة الأجنبية :

* بالفرنسية:

A- *Livres*:

143. ALEXANDER GABUEV," Future approaches to china" , **Russian futures Horizon 2025**, edited by Hiski Haukkala and Nicu Popescu, EU Institute for Security Studies, Paris 2016.
144. CELINE MARANGE, **le rapprochement de la russie avec la chine** : **le triomphe de la stratégie sur la tactique ?**, institut de recherche stratégique de l'école militaire ,ministère de la défense, France, mai 2015.
145. Charles-Louis Labrecque, **La Modernisation Militaire De La Chine** : **Une analyse des capacités actuelles et des efforts de montée en puissance**,universite laval , Québec , Canada , 2011.
146. DE WILDE D'ESTMAEL, TANGUY, **Le retour de la géopolitique**, Université catholique de Louvain (Louvain-la-Neuve),octobre/novembre 2006.
147. Duraselle, Jean Baptiste , Et kaspi, André, « **histoire des relations internationales de 1945à nos jours** » Editions Dalloz, paris , Tome2, 12ème Editions , 2001.
148. JACQUES PIATIGOSKY et JACQUES SAPIR, **Le Grand Jeu**: **les enjeux géopolitiques de l'Asie central**, collection mémoires / histoire N° 145,france,2009.
149. MARLENE LARUELLE, SEBASTIEN PEYROUSE, **L'Asie centrale à l'aune de la mondialisation** : **une aproche géoéconomique**, institut de relations internationales et stratigiques, ARMAND COLIN , paris, 2010.
150. MONGRENIER Jean-Sylvastre,**la Russie et l'organisation de coopération de SHANGHAï** , institut Thomas Mors, France.
151. OLIVIER ROY ,**l'Asie centrale contemporaine**, puf, paris, 4 edition, 2010.

152. VOITENKO VICTOR , **la coopération commercial et économique entre la Russie et la chine**: **situation actuelle problèmes et prospectives** ,assemblée parlementaire de l'OATN.17/10/2005.
153. ZHOU Yihuang, **La Diplomatie Chinoise**:(traduit par Gu Liang, Cao Qinglin et Jean Delvigne), China intercontinental press,2004.
154. MARLENE LARUELLE, SEBASTIEN PEYROUSE, **L'Asie centrale à l'aune de la mondialisation** : **une aproche géoéconomique**, institut de relations internationales et stratigiques, armand colin , paris, 2010

B- Revues:

155. ALICE AKMAN, « Chine :Nouveaux Dirigents ,Nouvelles Reforme ? » **politique étrangère** ,IFRI, /1printemps, 2013.
156. GUILLAUME MASCOTTO, **ENTRE INTÉRÊT MUTUEL ET MÉFIANCE** : **LES RELATIONS ÉNERGÉTIQUES SINO-RUSSES**, Institut d'études internationales de Montréal, Université du Québec à Montréal, Mars 2009.
157. HEINRICH KREFT , la diplomatie chinoise de l'énergie", **politique étrangère**, 2/2006.
158. Hu,Feng-Yung, "the shanghai cooperation organization: prospects and problems in russia-china relations",**journalism and mass communication**,Yuan Ze universite ,Taiwan,DAVID publishing, February 2013,vol.3,No 2, p 104-105
159. IVANOV IGOR, « La Russie et l'Asie Pacifique» **Politique étrangère**, Février 1999.
160. NIQUET , Valerie , « La russie et l'Asie » , **Défense Nationale** , Octobre 1996.
161. WEN Li , " Les Relations Sino - Russie orientée vers le 21 Siècle", **Revue**:**Beijing information** , N° 51.22 Décembre 1997.

162. YEBAI ZHANG , "Chine,Etat Unie : entre méfiance et pragmatisme" , **notes et études documentaires** ,n ° 5132 , Mai 2001 .

* بالإنجليزية :

A- Books:

163. ANDREW SCOBELL, **China's Use of Military Force** : **Beyond the Great Wall and the Long March**, Cambridge University Press,2003

164. ARKADY MOSHES, and Matti Nojnen(eds), **Russia–china relation** : **current state**, **alternative futures**, **and implications for the west**. The finish institute of international affairs, 2011.

165. DEREK J. MITCHELL," China and Russia",**The China Balance Sheet in 2007 and Beyond**, the Center for Strategic and International Studies, Washington,april 2007

166. HSON,**Russian foreign policy and the CIS**: theories ,debates and actions,routledge,London,2003.

167. IRYNA ZHURAVEL ,**Arms transfers between Russia and china**: **Neoclassical realiast analysis** .Master's (two Years) in Global studies, department of political science. Lund University

168. JERONIM PEROVIC, **Russian Energy Power and Foreign Relations**: **implications for conflict and cooperation**, Routledge,new York ,2009.

169. JOHN HANKSWORTH AND OTHERS,**The World In 2050** :**Will The Shift In Global Economic Power Continued ?**.pricewaterhouse coopers ,united kingdom , February 2015.

170. KO SANGTU, "**Strategic Partnership In A Unipolar System**: **The Sino–Russian Relationship**",issues &studies, national chengchi university, Taiwan. September 2006.

171. MEHDI PARVIZI AMINEH, **towords the control of oil resources in the Caspian region**, martin's press, new York, 1999
172. Natasha Kuhrt, **Russian policy towards China and Japan**:**the El'tsina potin periods** , Routledge ,taylor & francis e-Libraryk , 2007.
173. NEBOJSA BJELAKOVIC,CHRISTIANA M.YEUNG, **the sino-Russian strategic partnership**: **views from Beijing and Moscow** ,centre for operational research & analysis, national defence, Canada.september 2008.
174. NICOLE J. JAC ELENA SHADRINA, **Russia's foreign energy policy**: **norms**, **ideas and driving dynamics**, Pan-europien institute, PEI Electronic Publications 18/2010.
175. OLGA GARANINA, **Russian-chinese relations**: **towards an energy partnership**, laboratoire d'economie de la production et de l'integration internationale, aout 2007
176. THOMAS STEPHEN EDER, **china-russia relations in central Asia**, Springer VS, Universität Wien, Austria, 2014.
177. TUGCE VAROL , **The Russian Foreign Energy Policy**, European Scientific Institute, Publishing,2013
178. WEN LU , **ABC of the Taiwan question**, china intercontinental press. China.2002.

B- Reviews:

179. AKM KHAIRUL ISLAM, "The Post-Cold War U.S.-China Relations: Win-Win Or Zero-Sum Game", **Asian Affairs**, cdrb publications, Vol. 28, No. 2, 24-45, April - June 2006.
180. JAKOB HEDENSKOG, ROBERT L.LARSSON, " Russian leverage en the cis end the Baltic states", **defence analysis**,june 2007.
181. S. HARRISON, "pacific agenda : defense or économic", **foreign policy**, n^{0} 79, summer 1990.
182. SHERMAN Xiaogang Lai, « Chine's post-cold war challenges and the birth of its current military strategy » , **Journal of military strategic studies**, university of Calgary- Canada, volume 16, issue 4,2016.
183. ZHI ,Rang," A Review of chino-Russian relations and their prospects ", **Stadia diplomatica**, n°405/1996.

الإنترنيت:

184. معين عبد الحكيم، " روسيا بين استعادة الدور و الانفتاح على العالم"، **مجلة الوحدة الإسلامية**،لبنان، العدد 157،جانفي 2015، من الموقع: **http://www.wahdaislamyia.org/issues/157/mhakim.htm** بتاريخ : 2016/05/25.
185. يونغ كسين، " رئيس مجلس الدولة الصيني يقدم اقتراحا بشأن التعاون في منظمة شانغهاي"، من الموقع، **http://arabic.cntv.cn/2013/12/02/ARTI1385951694968928.shtml**، بتاريخ ، 2014/05/15.
186. كارينا فايزولينا،"منظمة شنغهاي للتعاون :آفاق التوسعة و متطلبات المستقبل"،ترجمة: محمود مُحَّد الحرثاني، مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2014، من

الموقع: #http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/04/201442161534658601.html ،
بتاريخ: 2014/10/20.

187. ـــــــ، "دول منظمة شنغهاي تعتمد مذكرتي انضمام الهند وباكستان إلى المنظمة"، من الموقع: **http://www.almanar.com.lb/394084** ، بتاريخ : 2016/07/20.

188. ـــــــــ ، "بوتين: لا عوائق أمام انضمام إيران لمنظمة شنغهاي"، من الموقع : **http://www.almanar.com.lb/394469** ، بتاريخ ، 2016/07/20.

189. مؤلف مجهول ، "العلاقات مع الدول الكبرى في العالم"، **http://arabic.china.org.cn/china/archive/china05/node_2211358.htm** يوم 2007/04/15.

190. وكالة أنباء شينخوا ،" بوتين ، الشراكة الإستراتيجية الصينية الروسية عنصر إيجابي في النظام العالمي"، **http.//.arabic.peopledaily.com.cn/31664/index.html** ، يوم 12ماي2007.

191. مؤلف مجهول ، علاقات الصين مع الدول الكبرى الرئيسية ، **http.//www.china.org.cn/arabic/ar-shuzi2004/gx/htn/dili571.htm** ، يوم 12 ماي 2007.

مؤلف مجهول، " المقابلة الثنائية للوزير الأول الصيني و الروسي"... **www.fmprc.gov.cn/fra/wjb/zzjg/ozzys**، يوم: 2008/02/25.

192. مؤلف مجهول، "أوقات جيدة في العلاقات الصينية-الروسية"، **www.chinainformations.mobi**،يوم27/03/ 2007.

193. تلفزيون الصين المركزي،"الجلسة الثامنة الكاملة للجنة الصداقة و السلام و التنمية الروسية الصينية "، من الموقع ، **http://arabic.cctv.com/program/news_ar/20091119/101159.shtml** بتاريخ : 2013/05/25

194. ــــــــــــ، "الرئيس الصيني يلتقي رئيس دوما الدولة الروسي" ، من الموقع : **http://arabic.cctv.com/program/news_ar/20100519/101111.shtml** بتاريخ،2013/05/24.

195. جونغ زيامين، "هو يؤكد على التعاون الشامل اثر تطوير الصين وروسيا الشراكة بينهما، من الوقع ، **http://arabic.cntv.cn/program/news_ar/20110617/104991.shtml** بتاريخ ، 2012/03/12.

196. داي كسيانجيو، "عضو مجلس دولة صينى يتحدث عن العلاقات الصينية – الروسية، وسوريا"، من الموقع ، **http://arabic.cntv.cn/program/news_ar/20120821/103457.shtml** بتاريخ، 2013/05/11.

197. وونغ شيو،" الصين وروسيا تتعهدان بتعزيز العلاقات الثنائية، من الموقع"، **http://arabic.cntv.cn/20130221/102852.shtml** ، بتاريخ ، 2014/10/24.

198. وونغ تشو، وزير الخارجية الروسي : التعاون الروسي الصيني يساهم في تعزيز السلام العالمي"، من الموقع، **http://arabic.cntv.cn/2014/01/22/VIDE1390394641420917.shtml** ، بتاريخ : 2015/09/25.

199. وونغ تشو،" الصين وروسيا توطدان شراكتهما ببرنامج تعاون جديد" من الوقع: **http://arabic.cntv.cn/2014/10/15/ARTI1413335877754108.shtml** بتاريخ 2014/05/17.

200. هو بوكسي، "روسيا و الصين تعتزمان تعميق الشراكة الشاملة لتعزيز السلام العالمي" ، من الموقع ، **http://arabic.cntv.cn/2015/04/08/ARTI1428462430030627.shtml**، بتاريخ:2015/12/25.

201. تلفزيون الصين المركزي ، "الرئيس الصيني يعقد محادثات مع الرئيس الروسي"، من الموقع ، **http://arabic.cctv.com/2016/06/25/VIDEdJUOC6x6FVBBvbjYIcej160625.shtml**، بتاريخ:2016/07/20.

202. الصباغ أشرف ، "شنغهاي" و"بريكس" في مواجهة القطبية الأمريكية والحفاظ على الأمن الدولي، من الموقع :
https://arabic.rt.com/news/787838-%D8%B4%D9%86%D8%BA%D9%87%D8%A7%D9%8A-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D9%82%D9%85%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%8A D9%84%/ ، بتاريخ :2016/01/30.

203. نون بوست ، "بنك بريكس".. أكثر من 200 مليار دولار لمواجهة الهيمنة المالية الأمريكية، من الموقع ، **http://www.noonpost.net/content/3219** ، بتاريخ ، 2015/05/25.

204. مؤلف مجهول، **www.al-khayma.com/economic/pautine-180820007.htm** يوم 2007/10/20.

205. ــــــــــــ، " الزعيم الصيني هو جين تاو : العلاقات الصينية الروسية تتطور بشكل تصاعدي" ، من الموقع:**http//ar.rian.ru/policy/foreign** ، يوم 2007/06/15.

206. مؤلف مجهول ، "الصين وروسيا تعملان على تحسين الهياكل التجارية بين الجانبين"، **http://arabic.cri.cn/81/2005/08/15/1@45172.htm** ، يوم 2007/05/25.

207. مؤلف مجهول ، "الصين وروسيا تعملان على تحسين الهياكل التجارية بين الجانبين"،**http://arabic.cri.cn/newpage/jj.htm** ، يوم 2007/05/20.

208. صقر رضوى مُحَمَّد ، "العلاقات الروسية الصينية : تضارب مصالح و تقارب حذر"، من الموقع :**http://fekr-online.com/index.php/article** ،بتاريخ: 2016/06/25.

209. تاهايني ،" الجولة الخارجية الأولى للرئيس الصيني الجديد شي جين بينغ"، من الموقع: **http://arabic.cntv.cn/program/news_ar/20130401/102428.shtml** ، بتاريخ: 2014/04/20.

210. القدس العربي،"الصين وروسيا توقعان سلسلة من الاتفاقات لتعزير التجارة والاستثمار"، من الوقع : **http://www.alqudsalarabi.info/index.asp?fname=data%5C2013%5C03%5C03-22%5C22x48.htm** ، بتاريخ: 2014/04/28.

211. روسيا اليوم،" ارتفاع حجم التبادل التجاري بين روسيا والصين الى 59 مليار دولار"، من الموقع: **https://arabic.rt.com/news/762063** ، بتاريخ ،2015/05/20.

212. أليكس لونتيي،" الصين تتحدى الحرب الاقتصادية التي تشنها الولايات المتحدة على روسيا"، ترجمة: عقيل الشيخ حسين، من الموقع: **http://www.alahednews.com.lb/essaydetails.php?eid=106800&cid=88#.V8VFNvlTKM8** ، بتاريخ:2015/04/05.

213. القدس العربي، " الصين تتوقع عودة المبادلات التجارية مع روسيا إلى النمو"، من الوقع:**http://www.alquds.co.uk/?p=462151** بتاريخ: 2016/05/25.

214. روسيا اليوم ،" روسيا والصين تسعيان لتبادل تجاري يصل إلى 200 مليار دولار"، من الموقع :**https://arabic.rt.com/news** بتاريخ: 2016/06/15.

215. مجلة الصين اليوم، من الموقع: **www.chinatoday.com.cn/arabic/2004n/4N14n2.htm** ، يوم 15 /2007/05.

216. راغدة درغام ،" تداخل النفط و الإرهاب يعيد خلط الشراكات و العداءات"، **www.RaghidaDergham.com** ، يوم 2007/04/21.

217. أبو غين تراني،"انتقد روسيا لكن لا تستبعدها"، **http://www.icaws.org/site/banners.php?op=click&bid=2** يوم 2008/02/23.

218. عاطف معتد عبد الحميد ،" رداء عسكري لمصالح اقتصادية ، من يحكم آسيا الوسطى أقل الشياطين خطرا"، **http://www.aljazeera.net/NR/exers/1338F68D-49BF-84B9-FCEE9ECCABD.9htm** يوم 2007/05/20

219. مؤلف مجهول ، "روسيا ستسد بعض حاجيات الصين من النفط" ، **http://newsvote.bbc.co.uk/mpapps/pagetools/print/news.bbc.co.uk/hi/ar abic/business/newsid_61360006136770.stm** ، 2007/05/23.

220. قنديل أحمد ،"صفقة العصر": روسيا و الصين تغير قواعد اللعبة الكبرى"، المركز العربي للبحوث و الدراسات ، 21 أوت 2014، من الموقع: **http://www.acrseg.org/10139**، بتاريخ: 2015/04/15.

221. روسيا اليوم، " **روسيا والصين توقعان 38 اتفاقية أبرزها في مجال النفط والغاز**"، يوم 2014/10/13، من الموقع:**https://arabic.rt.com/news/761311** ، بتاريخ: 2015/04/20.

222. روسيا اليوم ،" **توقيع اتفاقيات روسية – صينية في مجالات عدة**"، يوم 2016/06/25، من الموقع:**https://arabic.rt.com/news/829403** ، بتاريخ : 2016/07/30.

223. روسيا اليوم، "**موسكو وبكين تمدان فرعا تحت الماء لـ"قوة سيبيريا"**، يوم:2016/09/04، من الموقع :**https://arabic.rt.com/news/839462** ، بتاريخ: 2016/09/10.ذ

224. ساسة بوست، "**خفايا المناورات العسكرية في البحر المتوسط بين الصين وروسيا**"، من الموقع : **http://www.sasapost.com/military-exercises-between-china-and-russia**/ بتاريخ : 2015/10/20.

225. المنتدى العربي للعلوم العسكرية، "مبيعات السلاح الروسي تتجاوز 50 مليار دولار بنهاية العام 2015"، من الموقع: **http://www.arabmilitary.com/forums/egyarmy/1320**، بتاريخ: 2016/06/24.

226. وكالة الأناضول ،"معهد ستوكهولم : ارتفاع الإنفاق العسكري العالمي في 2015 "، 2016/04/05 ، من الموقع: **http://aa.com.tr/ar** ، بتاريخ: 2016/06/20.

227. تلفزيون الصين المركزي،" المناورات البحرية المشتركة بين الصين وروسيا تصبح آلية عادية و وضعا طبيعيا"، من الموقع:

http://arabic.cctv.com/2016/09/19/VIDELulk3wyEdfQIZiuFvD4I160919.shtmlبتاريخ: 2016/09/20.

228. ياسين سامي ضيف الله، "العلاقات مع لدول الكبرى في العالم"
http://www.china.org.cn/english/features/Brief/191523.htm ، يوم 24 04 2007.

229. مُحَمَّد علي مُحَمَّد عزت ،" رفع الحظر عن بيع السلاح للصين"،
http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InIssueNo=83&InServiceID=48&InTemplateKey=mainpage يوم 2007/05/22.

230. مغازي البدراوي ،"سباق التسلح يعود من جديد بين موسكو وواشنطن"،
http://www.alwaqt.com/cv.php?cvid=85&tbl=blog_author ، يوم 2007/05/23.

231. جريدة النور، "روسيا والصين..تحالف استراتيجي لمواجهة عقيدة أوباما العسكرية"، من الموقع:**http://www.an-nour.com** /، بتاريخ : 2016/09/04.

232. مؤلف مجهول ،"بوتين يجدد معارضته للانسحاب الأمريكي من معاهدة 1972 "، **www. Masrawy news**،2001/03/07.يوم 15مارس 2002.

233. وكالة انباء شينخوا،" اختتام أكسبو الصين–أوراسيا بتعاقدات قيمتها 18 مليار دولار أمريكي "، من الموقع: **http://arabic.news.cn/2016-09/26/c_135714835.htm**، بتاريخ:2016/09/28.

234. منير شفيق، "تأثير التقارب الروسي الصيني على الساحة الدولية"،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C05C086E-B31C-4B6D-B9B8-6566FFOE8519.htm ، بتاريخ ، 2007/05/28.

235. المدني توفيق ،"التحدي النووي الإيراني و تداعياته الدوليةو الإقليمية"، **مجلة الوحدة الإسلامية**، العدد 65، أفريل 2007.

http://www.tunisalwasat.com/index.html.يوم 24 /05/ 2007..

236. مؤلف مجهول، "بوتين يبحث في قمة بوخاريست ملفات ساخنة مع الناتو "، **www.rtarabic.com/rus.htm** ، يوم 16أفريل 2008.

237. جاسم عجاقة ، "العلاقات الروسية الصينية من منظار اقتصادي"، من الموقع: **http**://**www**.**aljoumhouria**.**com**/**news**/**index**/**105896** ، بتاريخ: 20014/05/14

238. روسيا اليوم، "بوتين يدشن الحلقة الأولى من خط غاز عملاق إلى الصين"، من الموقع ،**https**://**arabic**.**rt**.**com**/**news**/ ، بتاريخ ، 2015/05/24.

239. روسيا اليوم، **"موسكو وبكين تمدان فرعا تحت الماء لـ"قوة سيبيريا"**، يوم:2016/09/04، من الموقع :**https**://**arabic**.**rt**.**com**/**news**/**839462** ، بتاريخ: 2016/09/10.

240. ـــــــــــ ، "إعادة التفكير في تمحور روسيا مع الصين " ، من الموقع: **http**://**katehon**.**com**/**ar**/**article**/**d-ltfkyr-fy-tmhwr-rwsy-m-lsyn** ، بتاريخ : 25-07-2016.

241. RIA novasti opinions Hu jintao: beau temps sur les relatons sino-Russes". **www**.**china**.**org**.**cn**/**arabic**/**ar-shzi2004**/**gx**/**htm**/**dili571**.**htm** . le: 22/05/2007.

242. . **http**://**earth-arch**.**blogspot**.**com**/**2011_03_01_archive**.**html**

الأقراص المضغوطة:

243. جمهورية الصين الشعبية، **الصين الحقائق و الأرقام 2001** ، CD رسمي ، دار النجم الجديد ، نوفمبر 2001 .

244. جمهورية الصين الشعبية، **الصين الحقائق و الأرقام 2002** ، CD ROM،2002.

245. جمهورية الصين الشعبية ،**الصين الحقائق و الأرقام 2003** ، CD ROM،2003.

فهرس الجداول والخرائط و الرسومات والأعمدة البيانية

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوانه	الصفحة
01	نسبة روسيا من الإنتاج العالمي للثروات الطبيعية	22
02	وضعية الاقتصاد السوفياتي الموشك على الانهيار	26
03	نسب نمو الاقتصاد الصيني	45
04	تطورات تدفق الاستثمار الأجنتي المباشر على الصين	47
05	حجم التجارة الخارجية للصين	48
06	الديون الخارجية الصينية	49
07	النفقات الدفاعية الصينية من عام 1990 إلى 1994	51
08	الدول العشر الكبرى المصدرة للأسلحة الثقيلة 2011-2015	53
09	لقاءات القمة السنوية لمنظمة "شنغهاي"للتعاون من 2001-2012	85
10	قدرات و إمكانيات مجموعة بريكس للدول الناشئة	108
11	التجارة الصينية– الروسية، بين 1992-2010	115
12	التبادلات التجارة الروسية الصينية من 2000 إلى 2005	117
13	مقارنة بين نمو الاقتصاد الروسي و الصيني بين 1999-2011	120
14	تطور استخدام روسيا لسلاح الطاقة في سياستها الخارجية(1991-2006)	131
15	تطور استخدام روسيا لسلاح قطع الامدادات في سياستها الخارجية (1991-2006)	132
16	معدل استهلاك النفط في العالم بين 1990-2015	134
17	الاستيراد الصيني للنفط الخام من روسيا بين 1999 - 2006	136
18	إنتاج الصين، استهلاك واستيراد النفط الخام، 1980-2004	136
19	قطاع النفط و الغاز في الصين عام 2009	137
20	توقعات الطاقة الصينية	138

21	شحنات النفط الخام الروسي إلى الصين (1999-2008)	139
22	آفاق انتاج النفط في شرق روسيا	146
23	صادرات النفط إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ	147
24	النفقات العسكرية في بلدان مختارة، 1998، 1999	158
25	يبين مبيعات السلاح الروسية الرئيسة على المستوى العالمي	166
26	حجم المشاركة الصينية في سوق السلاح العالمي	172
27	تقسيم المساعدات الأمريكية لآسيا الوسطى بالدولة عام 2008	183
28	مكانة الصادرات و الواردات للولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 في إجمالي التجارة لدول آسيا الوسطى	186
29	مكانة الصادرات و الواردات لروسيا عام 2008 في إجمالي التجارة لدول آسيا الوسطى	192
30	مكانة الصادرات و الواردات للصين عام 2008 في إجمالي التجارة لدول آسيا الوسطى	193
31	مقارنة بين مكانة الصادرات و الواردات لروسيا و الصين و الو.م.أ عام 2008 في إجمالي التجارة لدول آسيا الوسطى	194
32	مجموع الصادرات و الواردات لروسيا و الصين عام 2008 في إجمالي التجارة لدول آسيا الوسطى	196
33	مقارنة بين مجموع الصادرات و الواردات لروسيا و الصين مقابل الو.م. أ عام 2008 في إجمالي التجارة لدول آسيا الوسطى	196
34	موازين القوى بين روسيا و الصين (1995)	229
35	التصنيف الدولي وفق الناتج المحلي الإجمالي بتعادل القوة الشرائية بالبليون دولار لسنتي 2011 و 2030	250
36	بعض الكثافات و المسارات السكانية في عامي 2010-2050	269
37	التطور الديمغرافي في العالم	271

فهرس الخرائط:

رقم الخريطة	عنوانها	الصفحة
01	أنابيب النفط نحو الصين واليابان	142
02	خطوط أنابيب الغاز الطبيعي نحو الصين	143
03	مسار خط نقل الغاز " قوة سيبيريا"	146
04	امداد روسيا للصين لخط أنابيب "قوة سيبيريا" لنقل الغاز تحت الماء.(النفق المحصن)	152
05	جغرافية آسيا الوسطى	198
06	البوابة الشرقية للغرب	211

فهرس الرسومات و الأعمدة البيانية:

الرقم	عنوانه	الصفحة
01	حجم الأسلحة المباعة من روسيا إلى الصين من سنة 1992 إلى سنة 2010.	169
02	النفقات العسكرية الصينية	170
03	توقعات النمو لأمم الاقتصادات لعام 2030 (الـ BRIC و الولايات المتحدة الأميركية، بريطانيا، أوروبا والعالم)	252

فهرس المحتويات

فهـــرس المحتـــويـــات

الموضـــــــــــوع	الصفحة
مقدّمـة	07
الفصل الأول : خلفيات و منطلقات الشراكة الاستراتيجية الروسية – الصينية بعد الحرب الباردة	13
المبحث الأول: روسيا و الصين في ظل النظام الدولي الجديد	14
المطلب الأول : روسيا ظل النظام الدولي الجديد	14
I- أهم التغيرات التي طرأت على روسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفياتي	19
1- على المستوى السياسي	19
2- التغيرات في الهيكل الاقتصادي	20
3- التغيرات في الهيكل العسكري	27
II- الأسس الإستراتيجية للسياسة الخارجية الروسية	35
المطلب الثاني: الصين في ظل النظام الدولي الجديد	38
المبحث الثاني : دوافع الشراكة الإستراتيجية بين روسيا و الصين	59
المطلب الأول : منطلقات الشراكة الاستراتيجية الروسية – الصينية	59
المطلب الثاني : التوجه الروسي- الصيني الجديد	66
الفصل الثاني : مجالات الشراكة الإستراتيجية الروسية الصينية	75
المبحث الأول : الشراكة الروسية- الصينية في المجال السياسي	76
المطلب الأول: مجموعة – أو منظمة - شنغهاي :	77
المطلب الثاني: معاهدة التعاون و حسن الجوار	90
المطلب الثالث: مجموعة "بريكس"BRICS	106
تصورات "البريكس" الاستراتيجية:	108
المبحث الثاني : الشراكة الروسية- الصينية في المجال الاقتصادي	112

المطلب الأول: الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية في المجال التجاري	113
المطلب الثاني:الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية في مجال الطاقة	124
مفهوم أمن الطاقة في منظور الدول المستوردة للطاقة	124
مفهوم أمن الطاقة من المنظور الأمريكي	124
مفهوم أمن الطاقة من المنظور الصيني	126
مفهوم أمن الطاقة في منظور الدول المصدرة للطاقة	127
مفهوم أمن الطاقة من المنظور الروسي	128
مكانة الطاقة في الشراكة الاستراتيجية الروسية الصيينة	131
المبحث الثالث : الشراكة الروسية – الصينية في المجال العسكري	151
المطلب الأول : الإنفاق العسكري الروسي الصيني	155
الإنفاق العسكري الروسي	155
الإنفاق العسكري الصيني	156
المطلب الثاني: المكانة الاستراتيجية للسلاح الروسي في المنظور الصيني	159
المطلب الثالث : قدرة الصين على الصناعة العسكرية	167
الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الإستراتيجية الروسية الصينية على المستويين الإقليمي و الدولي	174
المبحث الأول : انعكاسات الشراكة الإستراتيجية الروسية–الصينية على المستوى الإقليمي	175
المطلب الأول : آسيا في الاستراتيجية الأمريكية	177
المطلب الثاني :إستراتيجية روسيا و الصين في آسيا	187
المبحث الثاني: تأثير الشراكة الإستراتيجية الروسية–الصينية على المستوى الدولي	210
المطلب الأول : الشراكة الاستراتيجية الروسية–الصينية و تحول القوة في العلاقات الدولية	210

المطلب الثاني : الاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب	217
الفصل الرابع : مستقبل الشراكة الإستراتجية الروسية ـ الصينية	228
المبحث الأول: استشراف المستقبل	229
المطلب الأول : مناهج الاستشراف (السيناريو نموذجا)	229
المطلب الثاني: الماضي كدليل للمستقبل	235
المبحث الثاني: مستقبل الشراكة الاستراتيجية الروسية – الصينية	237
المطلب الأول: السيناريو الأول:بقاء الوضع القائم ؛" بقاء الشراكة الإستراتيجية الروسية ـ الصينية في المستوى الذي هي عليه".	238
المطلب الثاني: السيناريو التفاؤلي ؛ " تحسن الشراكة و تطورها أفضل مما هي عليه"	242
المطلب الثاني: السيناريو التفاؤلي ؛ " تحسن الشراكة و تطورها أفضل مما هي عليه "	242
المطلب الثالث:السيناريو الثالث: السيناريو التشاؤمي؛ "تراجع الشراكة الإستراتيجية الروسية ـ الصينية"	247
الخاتمة	263
فهرس الجداول	
فهرس الخرائط	
فهرس الرسومات و الأعمدة البيانية	
فهرس المحتويات	

الملخص:

تناولت هذه الأطروحة موضوع "الشراكة الاستراتيجية الروسية – الصينية بعد الحرب الباردة: الواقع و الآفاق "، و هو موضوع مهم في الدراسات الدولية و الاستراتيجية ؛ حيث يتناول بالدراسة و التحليل دولتين عظميين و أحد أضلاع المثلث الاستراتيجي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة؛ أين أعلنت موسكو و بكين في أفريل 1996 عن ميلاد الشراكة الاستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الواحد و العشرين. و يبدو جليا أن روسيا و الصين سارت من إعلان شراكتهما الاستراتيجية في خط واضح و مستقيم لمواجهة تحديات ما بعد الحرب الباردة و الهيمنة الأمريكية، فموسكو و بكين عازمتان و باصرار على تغيير موازين القوة في العلاقات الدولية ،و التأسيس إلى عالم متعدد الأقطاب. و رفض الهيمنة و السيطرة الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية على العالم.

و تتجسد الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية بشكل عملي في عدة مجالات ؛ ففي المجال السياسي نجد أنها اتخذت أشكال التحالفات الإقليمية كمجموعة أو منظمة شنغهاي للتعاون ، بالإضافة إلى معاهدة التعاون و حسن الجوار التي تبقى من أهم ما توصل إليه الطرفان الروسي و الصيني في المجال السياسي. بالإضافة إلى مجموعة "بريكس". أما على الصعيد الاقتصادي – و هو الصعيد الذي له تأثير واضح من الناحية الإستراتيجية – فتلخصه العلاقات التجارية و المصالح النفطية بين الطرفين الروسي و الصيني ، خاصة في زمن التحديات الجديدة للقوتين الجارتين و هيمنة الاقتصاد بشكل بارز على اللعبة الدولية .. أما المجال العسكري فيبدو من أبرز مجالات الشراكة الإستراتيجية بين الطرفين الروسي و الصيني، و يتضح ذلك جليًا من خلال مبيعات الأسلحة الروسية إلى الصين ... و هي القضية التي لها تأثيرات ثنائية متبادلة ؛ ففي الوقت الذي تحتاج فيه الصين للأسلحة الروسية، تحتاج هذه الأخيرة إلى تدعيم اقتصادها الذي يعاني الكثير و ذلك من خلال مبيعات الأسلحة ، و الصين تُشكل سوقًا كبيرة لروسيا في هذا المجال .

و يبدو مما تقدم، أن روسيا و الصين عازمتان من خلال شراكتهما الاستراتيجية المضي قدما إلى تغيير أوجه اللعبة الدولية ، و الدفع بالعالم إلى التعددية القطبية، و تغيير ميزان القوة في العلاقات الدولية. و رغم العثرات التي تقف في وجه التوجه الروسي الصيني الجديد ، فإن تحديات ما بعد بعد الحرب الباردة ، ستجعل من الجارين العظيمين يسعيان لتفعيل قدراتهما و امكانياتهما من أجل إنجاح شراكتهما و صد الهيمنة الأحادية الولايات المتحدة الأمريكية ،و المستقبل كفيل بإثبات نجاح توجههما الاستراتيجي الجديد...

Résumé :

Cette thèse a pour objet « le partenariat stratégique russo-chinois après la guerre froide : la réalité et les perspectives », un sujet dont l'intérêt ne cesse de gagner de la place dans le champ des études internationales et stratégiques. Il étudie et analyse deux grandes puissances, un des piliers du triangle stratégique de l'après la guerre froide, qui ont, depuis avril 1996, donné naissance à un partenariat stratégique pour face aux défis du 21ème siècle. Depuis cet évènement, la Russie et la Chine, semble-t-il, ont emprunté une voie fixe pour faire face à la domination américaine. Ces deux Etats insistant à ce que l'équilibre de puissance en relations internationales change tentent de fonder un monde multipolaire, et donc de remettre en cause l'hégémonie américaine.

Sur le plan pratique, ce partenariat stratégique se traduit dans plusieurs domaines de coopération. Au plan politique, il a pris la forme d'alliance régionale comme le groupe ou l'organisation de Shanghai pour la coopération, le traité de coopération et de bon voisinage, un des meilleurs aboutissements de la coopération entre les deux pays ainsi que le groupe du « BRICS ». Au plan économique, domaine central d'un point de vue stratégique étant donné la dominance de l'économie sur la structuration des règles de jeu international, ce partenariat se résume dans les rapports commerciaux et les intérêts en matière d'hydrocarbures. Quant au domaine militaire, il semble qu'il est le plus pertinent. Se traduit par des ventes colossales des armes russes à la Chine, ces échanges ont des répercussions réciproques sur les deux pays. Alors que la Chine affiche un besoin vital aux armes russes, la Russie a besoin de soutenir son économie souffrante tout en vendant davantage au marché chinois, très demandeur en la matière.

De ce qui vient d'être évoqué, il semblerait que la Russie et la Chine sont déterminées à aller vert l'avant pour changer le paysage du jeu international tout en plaidant pour un monde multipolaire et en modifiant l'équilibre de puissance en relations internationales. Malgré les obstacles qui entravent cette nouvelle ligne sino-russe, les défis de l'ère après guerre froide font que les deux voisins vont encore tenter de promouvoir leurs moyens et capacités pour que ce partenariat réussisse à contrecarrer l'hégémonie américaine, chose pas encore acquise et dont seul l'avenir confirmera la réussite.

Abstract

The in hand thesis dealt with "the strategic Sino-Russian partnership after the cold war – its reality and perspectives". And indeed, it is such an important subject of study in international relations and strategy that studies and analyses two great countries which make one side of the strategic triangle in the post-cold war era. The two capitals, Moscow and Beijing, announced in April 1996 the birth of their strategic partnership to face the challenges of the 21st centuries and it seems that, following this announcement, the two countries are on a straight and clear path in facing the challenges of the post-cold war era and the American hegemony and insisting on changing the balance of power in international relations to establish a multi polar world and reject the unilateral domination of the USA over the whole world.

This strategic partnership is realized practically in different fields; politically, it was shaped through the regional alliances like Shanghai Organization of Cooperation, The Treaty of Cooperation and Good Neighbourhood that is one of the most important political achievements of the two countries, in addition to the BRICS Group. Economy is another field of cooperation that has a clear influence strategically and it is apparent through the commercial relations and oil interests between the two parts mainly at a time of new challenges and the domination of economy over the international scene. Militarily, the importance of this field is no less important than the two first mentioned ones because it has a mutual influence. As a matter of fact, Russia does need to sell arms in order to boost its suffering economy and China does need the Russian arms; therefore, China is a big market for the Russian arms.

From the above mentioned facts, it seems clear that Russia and China are determined, through their strategic partnership, to push forward towards a multi-polar world and change the balance of power. Despite all obstacles, the challenges of the post-cold war era are the stimulus for the two countries to use their capacities and potentialities to make of their partnership a success and so, put an end to the American hegemony. The future will certainly show to what extent their new strategic orientation has succeeded.